جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الإفريقية
قسم الجغرافيا

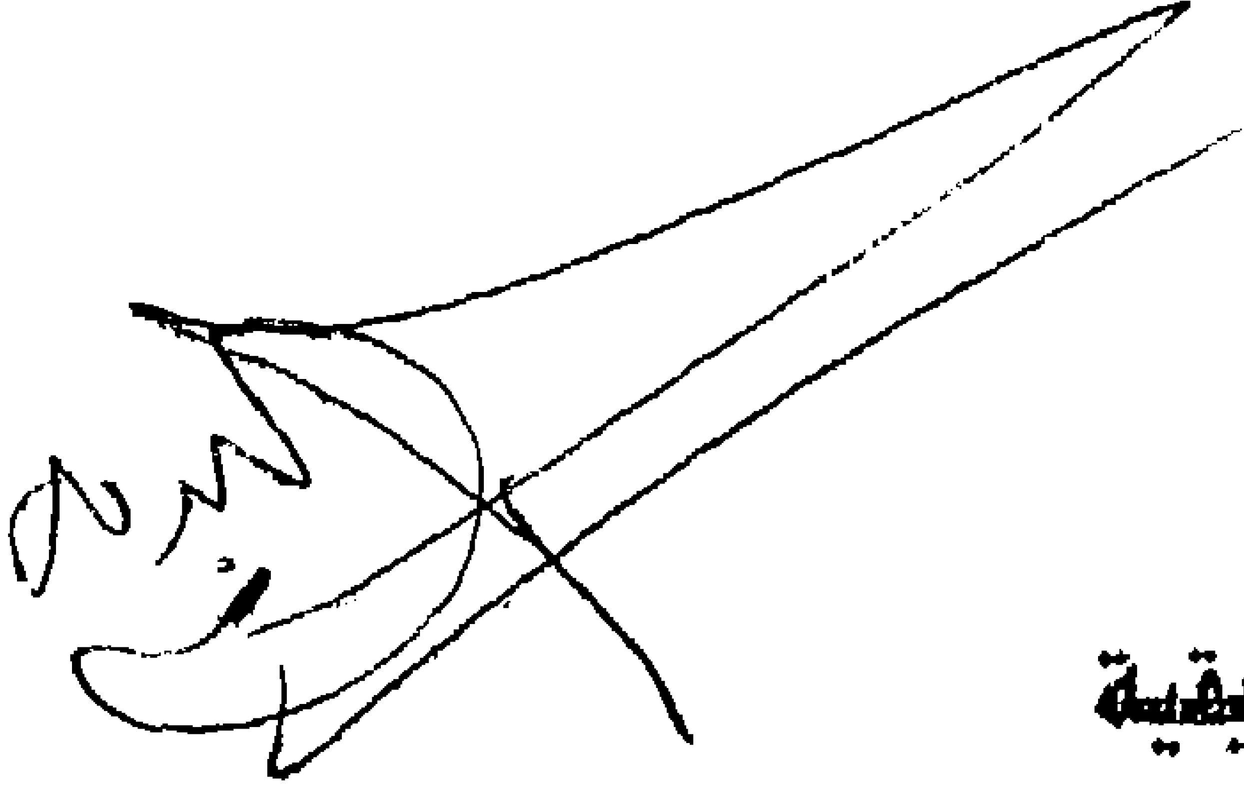
الحدود السياسية النهرية في أفريقية
دراسة في الجغرافية السياسية

دراسة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراة
في الجغرافية السياسية

إعداد
منى محمود بهي

إشراف
الأستاذ الدكتور
السعيد إبراهيم البدوي
أستاذ الجغرافية البشرية
معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة





جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الإفريقية
قسم الجغرافيا

الحدود السياسية النهرية في أفريقية

دراسة في الجغرافية السياسية

دراسة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراة
في الجغرافية السياسية

إعـــداد
منى محمود بهي سعد

إشراف
الأستاذ الدكتور
السعيد إبراهيم البدوي
أستاذ الجغرافية البشرية
معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ (١٧)

صدق الله العظيم

(سورة الرعد الآية ١٧)

الإجـــازة

أجازت لجنة المناقشة هذه الرسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الجغرافيا السياسية بمرتبة الشرف الأولى بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٨ بعد استيفاء جميع المتطلبات .

لجنة الحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / محمد عبد الغني سعودي

أستاذ الجغرافيا البشرية - معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة عضواً

الأستاذ الدكتور / فتحي محمد أبو عيانه

أستاذ الجغرافيا البشرية - جامعة الإسكندرية عضواً

الأستاذ الدكتور / السعيد إبراهيم البدوي

أستاذ الجغرافيا البشرية - معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة مشرفاً

شكر وتقدير

الحمد لله تعالى الموفق إلى سبيل الرشاد ، والصلاة والسلام على رسوله وآله الكرام ، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين .

ثم الشكر والتقدير للعالم المحترم الأستاذ الدكتور / السعيد إبراهيم البدوي عميد معهد البحوث والدراسات الإفريقية سابقاً وأستاذ الجغرافية البشرية بجامعة القاهرة ، على توجيهاته العلمية خلال فترة دراستي وإشرافه العلمي على رسالتي للماجستير والدكتوراه بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية داعيةً لسيادته من الله تعالى دوام العطاء والتوفيق ، والشكر والتقدير لكل من مد يد العون لي في إعداد هذه الرسالة وأخص أساتذتي وزملائي في كل من قسم الجغرافيا بالمعهد وفي الجامعات المصرية ، ثم تقديري ودعائي للوالدين وزوجي وأبنائي على تحملهم المتاعب معي في سبيل إتمام هذه الرسالة.

والله خير المستعان .

الطالبة

الفهـــارس

أولاً : فهرس الموضوعات

ثانياً : فهرس الجداول

ثالثاً : فهرس الأشكال

الفهارس

الجداول :

جداول الملاحق :

الأشكال :

المقدمــــــة

أولاً - موضـوع البحـــث :

١ – ماهية الموضوع .

٢ – أسباب اختيار الموضوع .

٣ – أهداف الموضوع .

ثانياً - منطقة الدراســـة .

ثالثاً - المصادر والمراجع السابقة .

رابعاً - المناهج واساليب الدراسة .

١ – المناهج .

٢ – أساليب الدراسة .

خامسا - مشكلات الدراســـة .

سادسا - عناصر الدراســـة .

مقدمـــــــــــة

أولاً - موضوع البحث:

١ - **ماهية الموضوع :** يُعد موضوع الحدود السياسية النهرية في أفريقية أحد موضوعات الجغرافية السياسية نظراً لأنه يتناول دراسة العلاقة المتبادلة بين الوحدات السياسية (الدول) من جهة والمجاري النهرية أحد مكونات البيئة التي تم اتخاذها حدوداً سياسية بين تلك الدول من جهة أخرى ، لبيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة على اتخاذ تلك المجاري حدوداً سياسية بينهما . وتعد الوحدة السياسية أي الدولة بمفهومها المعروف الأرض والشعب والحكومة هي الجانب الأول في تلك الدراسة، بينما يكون الحد النهري أي المجرى المائي الذي تتشاطأ عليه دولتان أو أكثر هو الجانب الآخر من تلك الدراسة؛ وعلى ذلك فإن موضوع البحث يتناول الحدود السياسية النهرية التي تتمثل في المجاري النهرية التي تظهر على الخرائط على شكل خطوط جريان نهري دائم أو موسمي؛ دون دراسة كل من الحدود البحيرية في القارة مثل الحدود السياسية في بحيرة فكتوريا بين كل من أوغندا وكينيا وتنزانيا من جهة وكذلك عدم دراسة المجاري المائية التي تظهر على الخرائط مقطعة الخطوط نظراً لكونها عبارة عن أودية متقطعة الجريان المائي أو جافة في أكثر أيام السنة ولا ينطبق عليها مفهوم الأنهار دائمة أو موسمية الجريان من جهة أخرى .

ولمزيد من تحديد موضوع الدراسة يشار إلى أن النهر الدولي هو الذي يشرف على أكثر من دولة من خلال صورتين **الأولى** : أن يشترك من خلال حدود سياسية حيث تكون دولتان أو أكثر متشاطئتين على ضفتيه مثل حالة نهر السنغال بين موريتانيا والسنغال. **والثانية** : أن يشرف على أكثر من دولة من خلال عبوره فيها حيث يمثل المجرى نقطة حدية بين الدول المشتركة فيه يطلق على منطقة الاتصال في المجرى نقطة عبور وهنا يقتصر موضوع الدراسة على مفهوم الجانب الأول فقط وهو الحدود السياسية وليس نقاط العبور .

٢ – **أسباب اختيار الموضوع** : تعددت أسباب اختيار الموضوع منها :

- ندرة الكتابات والدراسات الجغرافية حول الحدود السياسية فـــي القـــارة الأفريقيـــة والحدود السياسية النهرية منها على وجه الخصوص مما دفع الباحثة للدراسة فـــي هذا الموضوع بهدف تكوين دراسة علمية عن الحدود السياسية النهرية في القارة .
- المشكلات التى تعانى منها دول القارة الناتجة عن أشتراك حدودها السياســـية فـــى مجارى نهرية سواء اكانت اقتصادية او سياسية أو اجتماعية .
- رغبة الباحثة في مواصلة دراستها في إطار تخصص الجغرافية السياســـية الـــذي تضمنته دراستها في موضوع الماجستير والذي يُعد موضوع هذه الرسالة من أبرز جوانبها .

٣ – **أهداف الموضوع** : تهدف دراسة هذا الموضوع لتحقيق عدد من الجوانب العلميـــة التي تخص الحدود السياسية النهرية منهـــــا :

- توضيح خريطة توزيع الحدود السياسية النهرية حسب الأنهار من جهة وحسب الدول من جهة ثانية وحسب أقاليم القارة من جهة ثالثة .
- بيان أثر الحدود السياسية النهرية على المنازعات الإقتصادية و الاجتماعية و السياسية بين الدول ذات الحدود النهرية .
- بيان دور الانهار الحدودية فى العديد من المشكلات الحدودية المرتبطة بالمياه قد تتحول إلى حروب مستقبلية بسبب النقص المتزايد فى هذه الثروة الطبيعية و الحيوية أو بسبب تلوث هذه المياه .

ثانيا - منطقة الدراســة :

تتناول الدراسة قارة أفريقية التي نالت أنهارها جانباً هاماً في اتخاذها حدوداً عنـــد ترسيم الحدود بين مناطق النفوذ الاستعماري وفي اتخاذها أيضاً خطوط حدودية لترسيم الحدود بين الدول المستقلة عن تلك القوى خلال القرن العشرين .

ويمكن التفريق بين مجموعتين من الوحدات السياسية (الدول) في القارة التي يبلغ عددها ٥٣ دولة ، الأولى : الوحدات السياسية في كتلة القارة اليابسة وعددها ٤٧ دولة والثانية الوحدات السياسية الجزيرية التابعة للقارة وعددها ست دول أربع منها في شرق القارة وهي مالاجاش ، جزر القمر ، مورشيوس ، ريونيون واثنتان في غرب القارة هما جزر الرأس الأخضر وجزر ساوتومي وبرنسيب . وسوف تختص الدراسة بالوحدات السياسية في كتلة القارة اليابسة نظراً لوجود حدود سياسية برية بين دولها في حين تستبعد الدراسة الإشارة إلى الدول الجزيرية نظراً لانعدام وجود حدود سياسية برية لأي منها.

ثالثاً - مصادر ومراجع الدراسة :

تضمنت الدراسات الخاصة بالجغرافية السياسية التي تناولت قارة أفريقية إشارات موجزة عن الحدود السياسية في القارة وأقل إيجازاً عن الحدود السياسية النهرية منها ؛ ومن بين تلك الدراسات دراسة رفلة [1] عن الجغرافية السياسية لأفريقية التي تضمنت معلومات عن تطور الحدود السياسية وأنواعها وهي معلومات ترجع إلى فترة الستينيات من القرن الماضي . ودراسة سعودي [2] عن الجغرافية السياسية لأفريقية التي تضمنت معلومات موجزة عن الحدود النهرية . كما تضمنت الرسائل العلمية الخاصة بالجغرافية السياسية لبعض دول القارة معلومات عن الحدود السياسية توصف بأنها معلومات تخص كل دولة على حدة دون إعطاء رؤية عامة عن صورة الحدود السياسية النهرية مجملة.

وتوجد بعض الدراسات غير الجغرافية التي تناولت الحدود السياسية من الجوانب التاريخية والسياسية والمائية منها دراسة دراكوه [3] عن الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف

(١) فيليب رفلة ، الجغرافية السياسية لأفريقية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

(٢) محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية السياسية لأفريقية ، الموسوعة الأفريقية . معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٩٧.

(٣) مايكل دراكوه ، ترجمة أحمد سيف النصر وآخرون ، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ١٩٩٤ .

ودراسة ماكفيدي [١] التي تناولت تطور ترسيم الحدود السياسية في أفريقية من الوجهة التاريخية منذ ما قبل الميلاد . كما تضمنت دراسة مهدي [٢] بيانات عن الحدود السياسية من حيث تطور ترسيم الحدود في أفريقية من الجانب التاريخي وأشارت إلى بعض المشكلات التي نجمت عن الحدود السياسية النهرية موضحة أسبابها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وتضيف بعض الدراسات غير العربية العديد من البيانات والمعلومات عن الحدود السياسية النهرية ومن أهمها دراسة Boateng [٣] التي تناولت الجغرافية السياسية للقارة من بينها بيانات عن الحدود السياسية النهرية ودراسة Ghali [٤] التي تحتوي على معلومات هامة عن الحدود البرية في قارة أفريقية من حيث أطوالها وتطور ترسيمها بين الدول . كما تُعد الأطالس الجغرافية مصدراً هاماً للمعلومات الخاصة بالحدود السياسية النهرية مثل أطلس أفريقيا The Atlas of Africa [٥] الذي يتضمن معلومات عن مواقع الحدود النهرية التي أمكن قياسها على عدد من خرائطه . وأطلس العالم لجهات متعددة وفي سنوات متتالية [٦] ، وأطلس فيليب PHILIP'S الذي يتضمن بيانات عن قارة أفريقية في مجموعة من الخرائط الواضحة [٧]. كما تضمنت بيانات الإنترنت[٨] معلومات رقمية تتعلق بأطوال الحدود البرية بين الدول ، يمكن من خلالها مقارنتها مع الحدود النهرية منها ، وقد ترتب على قلة البيانات الخاصة بالحدود السياسية في أفريقية

---

(١) كولن ماكفيدي ، ترجمة مختار السويفي ، أطلس التاريخ الأفريقي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ، ١٩٨٧ .

(٢) محمد عاشور مهدي ، الحدود السياسية وواقع الدول في أفريقية ، مركز دراسات المستقبل الأفريقي . القاهرة ، ١٩٩٦ .

(3) Boateng, E. A., A political Geography of Africa, Cambridge University press, London, 1977.

(4) Ghali, B., Boundaries and law in Africa, Editions Technique Et Economique, Paris, 1972.

(5) Jeune Afrique, The Atlas of Africa, Université de Paris, 1973.

(6) National Geographic Society, Atlas of the world, Copyright, Washington, 1981.

(7) Philip's, World Atlas, Chanceller, London, 1996.

(8) Index., www.odci.gov/cia publication factbook/ index., Cia the world Factbook, 2003 . http .

قيام الباحثة بقياسات للحدود من خلال الخرائط المتعددة باستخدام العديد من الوسائل وأخذ متوسطات هذه القياسات للوصول إلى أفضل النتائج .

رابعاً - المناهج وأساليب الدراسة :

لزم معالجة هذا الموضوع استخدام المناهج المعروفة في الدراسات الجغرافية عن طريق استخدام أكثر من منهج لعدم إمكانية الفصل بينها في تلك الدراسة منها الوصفي التحليلي ، الموضوعي ، الإقليمي ، تحليل القوى ، السلوكي ، وذلك من أجل الوصول إلى كيفية وجود تفسير الخريطة السياسية الحالية ، ودور الحدود النهرية في تكوينها وأثر ذلك على سلوك وقوى الدول ذات الحدود السياسية النهرية .

أ - **المناهج** : وقد اتبعت الباحثة منهجي البحث العلمي الرئيسين وهما :

أولاً : المنهج الاستقرائي inductine الذي يعتمد على استقراء ما كتب وتم تناقله عن تلك الحدود النهرية ودور القوى الاستعمارية والأفريقية في ترسيمها وتحليل تلك الحدود السياسية توزيعاً وتمثيلاً وآثارها على دول القارة .

ثانياً : المنهج الاستنباطي Deductine الذي يعتمد على التفسير العقلي لبعض الظواهر مثل كون الأنهار عامل فصل أم عامل وصل بين الشعوب ، وهل جاءت الحدود النهرية من واقع طبيعي أم اصطناعي وأثر ذلك على نتائج تلك الحدود

٢ - **الأساليب المستخدمة للتوصل لنتائج الدراسة :**

- **الأسلوب الإحصائي** : تعتمد الدراسة على الأسلوب الإحصائي من حيث أطوال الحدود السياسية النهرية في صورة أرقام وجداول تعبر عن أطوالها مقارنة بأطوال الحدود البرية ، وكذلك تحليل تلك الأرقام للوصول إلى كثافتها وحساب الارتباط بينها .
- **أسلوب التمثيل الكارتوجرافي** : تقوم الخرائط والأشكال البيانية من أجل وصف وتوزيع وتحليل الحدود السياسية النهرية بدور واضح في هذه الدراسة حيث تم استخدام عدد من خرائط الأطالس الخاصة بالقارة ، كما استخدمت العديد من الرسوم البيانية .

خامساً - مشكلات الدراسة :

تعددت المشكلات التي واجهت الباحثة خلال إعداد الرسالة ، ومن أهمها :

- قلة الدراسات الخاصة بالحدود السياسية في القارة وخاصة منها الحدود النهرية ، حيث لا توجد دراسات جغرافية متخصصة مباشرة عن الحدود النهرية ، وقد تغلبت الباحثة على تلك المشكلة من خلال عمل بيانات خاصة بالحدود السياسية النهرية من الأطالس المتعددة وكذلك من شبكات الإنترنت التي تحتوي على معلومات عن دول القارة .

- تداخل بيانات الحدود النهرية مع الحدود البرية لدول القارة ، حيث تدخل قياسات الحدود النهرية ضمن بيانات الحدود البرية ، الأمر الذي يصعب معه الفصل الدقيق لأطوال الحدود النهرية عن أطوال الحدود البرية ، وقد تغلبت الباحثة على هذه المشكلة من خلال قياس بعض الحدود النهرية في أكثر من أطلس وبمقاييس رسم مختلفة للوصول إلى أطوال الحدود النهرية بدقة من جملة الحدود البرية .

- صعوبة الفصل بين مجاري الأنهار دائمة الجريان والموسمية من جهة و الأودية الجافة أو نادرة الجريان من جهة أخرى حتى يمكن اعتبار الحدود نهرية ، وقد تغلبت الباحثة على هذه المشكلة من خلال مقارنة الحدود السياسية في عدد من الأطالس واستقراء ما كُتب عن تلك الحدود لدى بعض الدول حتى يمكن التأكد من كون تلك الحدود نهرية ، ويعد وادي درعة بين المغرب والجزائر مثالاً لتلك المشكلة ، حيث يُعد نهراً تتوافر فيه المياه بين المغرب والجزائر حسب خطوط رسم الأنهار في الخرائط ، بينما لا يُعد نهراً بالمعنى ذاته عند منطقة مصبه ، نظراً لندرة وصول المياه فيه إلى المصب ، وقد اعتدت الباحثة بكونه حداً نهريا بين الجزائر والمغرب على أساس وجود المياه به في تلك المنطقة الحدودية .

- تعدد المشكلات والخلافات بين عدد من الدول الأفريقية حول ترسيم حدودها النهرية مثل الخلاف القائم بين السنغال وموريتانيا حول أحقية كل منهما في النهر ، حيث تشير المنازعات إلى أن كل دولة لها حججاً في شأن هذا النهر ، إذ تنكر السنغال على موريتانيا حقها في النهر ، بينما ترى موريتانيا أن الوضع الحالي للنهر هو ما

يُقره القانون الدولي ، وقد تغلبت الباحثة على تلك المشكلة باعتبار أن الخريطة الجغرافية هي سندها في ترسيم الحدود بين الدول والتفريق بين النهرية وغير النهرية منها .

سادساً : عناصر الدراسة :

تتضمن الدراسة أربعة فصول يتقدمها فصلاً تمهيدياً يمكن بيانها كالآتي :

- **الفصل التمهيدي : الكشوف الجغرافية للأنهار الأفريقية ودورها في ترسيم الحدود السياسية النهرية** ، ويتضمن هذا الفصل مقدمات وأسباب تأخر الكشوف الجغرافية للقارة ، ثم يوضح الكشوف الجغرافية لأهم أنهار القارة ودور الأنهار في ترسيم الحدود السياسية بين القوى الاستعمارية الأوروبية وما تلاها من حدود سياسية تقوم حالياً بين الدول في القارة .

- **الفصل الأول :** خصائص الحدود السياسية النهرية في أفريقية ، يحتوي هذا الفصل على نشأة وتطور ترسيم الحدود السياسية النهرية ، وكذلك خصائص تلك الحدود من حيث أنواعها وتوزيعها على الأنهار وعلى الدول .

- **الفصل الثاني : الحدود السياسية النهرية حسب جهات التصريف المائي :** ويتضمن هذا الفصل تحليلاً جغرافياً عن الحدود السياسية النهرية حسب إتجاه التصريف المائي الذي يتمثل في أربع جهات للتصريف المائي للأنهار هي : المحيط الأطلنطي، المحيط الهندي، التصريف صوب البحر المتوسط، التصريف الداخلي، حيث يتضمن هذا الفصل تحليلاً جغرافياً من حيث توزيع الحدود النهرية حسب أطوالها على الدول من جهة وكثافتها من ناحية أخرى وذلك لبيان أكثر مناطق القارة كثافة لتلك الحدود .

- **الفصل الثالث : مشكلات الحدود السياسية النهرية** ، يتضمن هذا الفصل نماذج للمشكلات الناجمة بين الدول حول الحدود النهرية ، حيث سيتم تناول أمثلة من المشكلات السياسية المتمثلة في النزاع على الحدود بين الدول أو الناجمة عن تغير وضع الحدود بسبب النحت النهري من جهة والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية

المتعلقة بمياه الري والصيد والجزر التي تعترض مجرى النهر بالإضافة إلى مشروعات توليد الطاقة الكهرومائية والفصل بين القبائل تلك المشكلات التي تفاقمت بين الدول لتصبح مشكلات سياسية مزمنة من جهة ثانية .

- **الفصل الرابع : مستقبل الحدود السياسية النهرية** ، يتناول هذا الفصل بعض المشروعات القائمة المتعلقة بالزراعة وتوزيع المياه وكذلك المشروعات المتعلقة بتوليد الكهرباء من جهة ، كما يتناول مستقبل الحدود السياسية من خلال مقترحات بمشروعات اقتصادية بين دول الجوار النهري ومقترحات لتفادي مشكلات الحدود السياسية النهرية مثل مشكلات الانشطار القبلي على ضفاف الأنهار الحدودية ومشكلات كل من مياه الري والجزر وغيرها والتى تؤدى إلى حدوث المشكلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة بين الدول ذات الحدود النهرية .

- ويشار إلى أن الدراسة تحتوي على عدد ٤٦ جدولا في متن الرسالة و٣ جداول في ملاحقها بالإضافة إلى ٤٧ شكلا منها ٣٦ شكلا خرائطيا و١١ شكلا بيانيا . كما ذيلت الدراسة بخاتمة ومقترحات وقائمة للمصادر والمراجع التي تم الاستعانة بها خلال الدراسة .

الفصل التمهيدي

الكشوف الجغرافية للأنهار الأفريقية

ودورها في ترسيم الحدود السياسية النهرية

المبحث الأول : الكشوف الجغرافية لإفريقية .

١ – مقدمات الكشوف الجغرافية لإفريقية .

٢ – أسباب تأخر الكشوف الجغرافية لإفريقية .

٣ – دواعي الكشوف الجغرافية المتسارعة منذ القرن ١٨ لقارة أفريقية.

المبحث الثاني: الكشوف الجغرافية للأنهار الإفريقية ودورها في ترسيم الحدود النهرية .

١ – المقصود بالأنهار المكتشفة .

٢ – الكشوف الجغرافية للأنهار الأفريقية .

المبحث الثالث : دور الأنهار الإفريقية في ترسيم الحدود السياسية النهرية .

١ –الحدود السياسية النهرية قبل مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥ .

٢ – الحدود السياسية النهرية أوائل القرن العشرين .

٣ – الحدود السياسية النهرية الحالية سنة ٢٠٠٦ .

خــــــلاصة

المبحث الأول :الكشوف الجغرافية لإفريقيـــا

١ - **مقدمات الكشوف الجغرافية** : ظهرت الحدود السياسية المعروفة بين الـدول فـي مرحلة متأخرة ، إذ لم يكن في بدايةمراحل التاريخ البشري حدود معترف بها تفصـل بين القبائل البدائية إلا إذا تصادف وجود مجاري مائية عريضة أو غابـات كثيفـة أو صحارى متسعة أو سلاسل جبلية شاهقة يصعب اجتيازها حيث كان يفصل بـين تلـك القبائل مساحات شاسعة تنتقل فيها القبائل الرعوية وراء الكلأ ولكن مـع زيـادة عـدد السكان وحاجاتهم إلى تلك المساحات الواسعة لجأ السكان إلى عقد الاتفاقيـات لتحديـد المناطق لكل مجموعة ، ذلك التحديد الذي بدأ في أول الأمر بواسطة ما يسمى منـاطق الحدود " تخوم " Frontiers التي تحولت بعد ذلك إلى خطوط Lines تطـورت إلـى الحدود السياسية Boundaries بمفهومها بين الدول حالياً [١] .

وتُعد الحدود السياسية القائمة في إفريقية حديثة العهد نظراً لارتباطها بالاسـتعمار الأوربي الحديث حيث ظلت القارة حكراً على أهلها في حدود أغلبهـا لـيس مرسـوماً بالطريقة التي تظهر عليها الآن وإنما كانت في صورة ممالك وقبائل لها نفوذ في مناطق ليست محددة بخطوط هندسية [٢] .

وقد بدأ الاستعمار الأوروبي الحديث للقارة بمحاولات الأوربيين والبرتغال مـنهم بوجه خاص منذ أوائل القرن الخامس عشر في الكشف عن خبايا هذه القارة وما ترتب على ذلك من تكالب تلك الدول على بسط سلطانها على أكبر مساحة ممكنة من القارة ؛ وكاد الأمر يؤدي إلى الاصطدام بين تلك الدول في نشاطها الاستعماري في القـارة [٣] ومع ذلك لم يكن المعروف من تلك القارة إلا سواحلها حتى أوائل القرن التاسع عشر [٤]

---

(١) محمد فاتح عقيل ، مشكلات الحدود السياسية ، دراسة موضوعية تطبيقيـة في الجغرافيـة السياسـية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٦٢ ، ص ٢٣ - ٢٦ .

(٢) كولن ماكفيدي ، ترجمة مختار السويفي ، أطلس التاريخ الأفريقي ، مرجع سابق ، صفحات متعددة .

(٣) شوقي الجمل ، وعبد الله عبد الرازق ، تاريخ أفريقية الحديث والمعاصر ، الأنجلو المصـرية ، القـاهرة ، سنة ١٩٩٥ ، ص٢١.

(٤) شوقي الجمل ، وعبد الله عبد الرازق ، المرجع السابق ، ص ١٠ .

إذ ظلت صندوقاً مغلقاً بالنسبة للأوربيين حتى سنة ١٨٠٠ لا يعرفون إلا سطحه الخارجي ويجهلون ما بداخله ،على الرغم من تفوق الدول الأوربية من الناحية التكنولوجية والتقدم الحضاري، فيما عدا المعاملات التجارية مع الشعوب الساحلية منذ عدة قرون التي تمثلت في تجارة الأخشاب والعبيد وزيت النخيل وبعض بوادر التدخل في مناطق من القارة مثل مصر وتونس والسنغال ونيجيريا وسيراليون [١] أي أن الاستعمار الأوروبي بدأ بمرحلة ما يعرف بمواطئ أقدام Footspots على السواحل الأفريقية [٢] .

٢ - **أسباب تأخر الكشف الجغرافي للقارة** : يلاحظ أنه على الرغم من قدم ارتباط أفريقية بنظم تجارية مع مناطق متعددة من العالم [٣] إلا أن الكشف الأوروبي لها جاء متأخراً ، ويرجع ذلك لأسباب متعددة حضارية ومناخية ونباتية وجيومورفولوجية وأنثروبولوجية منها :

- أن أوربا كانت تعيش خلال العصور الوسطى في تخلف حضاري وانغلاق فكري لم يهيئ لها الخروج للاستكشاف الخارجي .
- وجود العديد من الموانع الطبيعية في قارة أفريقية التي تحول دون الوصول إلى قلبها مثل تلك الصحارى الفقيرة كالصحراء الكبرى في شمال القارة وصحراء كلهاري في جنوب غرب القارة من جهة بالإضافة إلى وجود الهضاب والمرتفعات الوعرة القريبة من السواحل مثل الهضاب والجبال في كل من شرق وجنوب القارة وشمال غرب القارة وغيرها من جهة أخرى .
- انتشار الغابات الكثيفة والبحيرات العذبة في البيئة الحارة وما حولها من حشائش تتواجد فيها الحيوانات المفترسة بالإضافة إلى كونها مناطق أوبئة وأمراض لم يألف المستعمر التعرض لها .

---

(١) محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية السياسية لأفريقية ، مرجع سابق ، ص ٦٣١ .

(٢) السعيد إبراهيم البدوي ، الصراعات والحروب الأهلية في هضبة البحيرات ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد ٣٥ الجزء الأول ، القاهرة ، سنة ٢٠٠٠ ، ص ٣٥ .

(٣) Martin, I. G., Political Geography, John Wiley and Sons, Inc., New York, 1996,p.90.

- طبيعة سهولها الساحلية من حيث ضيقها الذي يصعب من خلاله التوغل داخل القارة من جهة واستقامة تلك السواحل وندرة الجزر المقابلة لها مما يحول دون تعدد وجود الموانئ الطبيعية من جهة أخرى .

- تُعد أغلب أنهار القارة غير صالحة للملاحة بسبب ما بها من جنادل وشلالات خاصة منها الأنهار الكبيرة كالنيل والنيجر والكونغو والزمبيزي ، ويذكر هنا أن اكتشاف الأنهار الأفريقية ، كما سيأتي ذكره خلال هذا الفصل ، لم يتم دائماً من خلال مصباتها ومداخلها على البحار والمحيطات ، وإنما بدأ أيضاً في بعضها من روافدها ، فقد بدأت رحلة ستانلي على سبيل المثال لاكتشاف منابع نهر الكونغو من خلال الطرق الجبلية ومناطق النباتات الكثيفة وافدة من زنجبار عبر شرق القارة بمساعدة العارفين بطبوغرافية المنطقة ، حيث وصلت إلى روافد الكونغو وتتبعت مجراه حتى المصب ، بل إنه أثناء عودة ستانلي مرة أخرى إلى زنجبار دار حول أفريقية من الجنوب عن طريق رأس الرجاء الصالح ، ولم يرجع عن طريق مصب النهر إلى داخل القارة [1] .

- تميز سكان القارة ببعض الخصائص المكتسبة التي صعب على الأوربيين مواجهتها والتغلب عليها منها تعدد اللغات الأفريقية ، ووجود بعض القبائل المنظمة شديدة البأس التي يصعب عليها السماح للأجانب في السيطرة على أراضيها مثل قبائل صحراء شمال أفريقية .

- عدم معرفة الأوربيين بما تم كتابته عن القارة خاصة ما كتبه العرب من خلال رحلاتهم في شرق وداخل القارة سواء كان ذلك أثناء نشرهم الإسلام أو قيامهم بالتجارة في مناطق متعددة من القارة .

- انشغال العديد من الأوربيين المهتمين بالكشوف الجغرافية في كشف مجاهل العالم الجديد خلال فترة الكشوف الجغرافية لها خاصة وأنه يتميز بمناخ يتقارب في العديد من الخصائص مع المناخ الأوروبي .

---

[1] أحمد نجم الدين فليجة ، أفريقية دراسة عامة وإقليمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٧٨ ، ص ٦٣ .

٣ – دواعي الكشوف الجغرافية المتسارعة منذ القرن ١٨ لقارة أفريقية : طرأت أسباب متعددة عجلت من كشف القارة منذ القرن الثامن عشر مع ملاحظة أنه لم تكن تخلو أغراض المكتشفين من أهداف خاصة كالتجارة والتبشير أمثال جون باتريك John Patrick ، الذي كان هو ورفاقه يجمعون العاج من سكان القرى التي يمرون بها كما كان يشتري الصمغ العربي حيث أنشأ مركزاً تجارياً في الأبيض وسط السودان وأمثال ديفيد لفنجستون David Livingstone الذي لم تطأ أقدامه أرضاً إلا وفكر في إنشاء كنيسة ومدرسة لتعليم القراءة والكتابة وأصول الدين [١] ومن الدواعي التي عجلت الكشف الجغرافي للقارة ما يأتي :

- ظهور الثورة الصناعية في أوربا وحاجتها إلى المواد الخام لتغذية الصناعات بها وكذلك البحث عن أسواق لتصريف المصنوعات الناتجة عن نشاطها .
- مسارعة الدول الأوربية إلى تقوية نفوذها البحري عن طريق تكوين الأساطيل القوية مثل دول كالبرتغال وأسبانيا وإنجلترا وغيرها ، حيث أمكن لكل منها القدرة والسيطرة على السواحل والحرص على وجود موانئ لها وامتلاك الطرق البحرية الدولية التي من بينها الطرق البحرية حول أفريقية .
- انهيار القوى التي كان لها شأن في حماية القارة ، فقد أدى انهيار ممالك العرب في الأندلس التي انهارت في سنة ١٤٩٢ [٢] وبالتالي ضعف عرب شمال أفريقية وممالك السافانا إلى سهولة الاختراق الأوربي إلى داخل القارة .
- ظهور العديد من الجمعيات والحكومات ودور الصحف المشجعة على اكتشاف أراضي جديدة خارج القارة الأوربية إضافة إلى نشر المعلومات وترجمات الكتب الصادرة عن الرحالة والجوالة والتجار في أفريقية ومنهم العرب الذين انتشروا لأجل التجارة ونشر الإسلام في القارة وكتبوا عن ذلك .

---

[١] أحمد نجم الدين فليجة ، أفريقيا دراسة عامة و إقليمية ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

[٢] نجيب زبيب ، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس ، الجزء الثاني ، دار الأمير للثقافة والعلوم ، بيروت ، سنة ١٩٩٥ ، ص ٥٧ .

- استحواذ العديد من الوافدين الأوربيين إلى القارة على الأسلحة النارية الحديثة التي لم يكن يعرفها الأفارقة والتي أفزعتهم وسهلت من تجوال الأوربيين في القارة .

المبحث الثاني : الكشوف الجغرافية للأنهار الأفريقية ودورها في ترسيم الحدود النهرية

١ - **المقصود بالأنهار المكتشفة :** يُقصد بها المجارى النهرية الثابتة التي يخص كل منها نظام تصريف مائي ، حيث تتخذ صور الجريان السطحي ثلاثة أشكال : **الأولى:** التدفقات المائية العشوائية Overland flows وهي عبارة عن جريان سطحي لا يتبع مجاري محددة مستديمة واضحة المعالم بل ينتشر في اشرطة رفيعة من الماء تنشأ بسرعة فوق السطح الذي أصابه المطر ، حيث تتخذ أشكالاً متعددة تعرف بالتدفقات الغطائية Sheet flows أو الفيضانات الغطائية Sheet floods **والثاني:** الجداول الصغيرة Shortingrills ، وهي عبارة عن مجاري محددة لكنها صغيرة وغير ثابتة وهي ما يعبر عنها باسم المسيلات Rills وتنشأ بالآلاف أثناء سقوط المطر لتنتهي عقب ذلك بأيام قليلة أما مصير المياه المكونة له ولسابقتها من التدفقات المائية العشوائية فينحصر بين أمرين إما أن يضيع بالبخر أو التسرب ، وإما أن ينصرف إلى المجاري المائية أو البحيرات القريبة ، **والثالثة:** القنوات النهرية الثابتة Stream Channels وهي التي تكون نظم تصريف مائي Drainage systems يشغل كل منها مساحة أرضية بيضاوية أو قريبة للاستدارة تنصرف إليها المياه التي قد تسقط على جميع بقاع هذه المساحة وتعرف باسم حوض التغذية ويفصل كل حوض عما يجاوره بواسطة مرتفعات تؤلف قممها ما يعرف باسم المقسم أو خط تقسيم المياه Water divide ليكون كل منها حوض نهري Drainage basin [(١)] ويقصد بالأنهار الحدودية السياسية تلك التي تتخذ من مجاري النهر الثابت أي الوارد بيانه خلال النمط الثالث السابق من أشكال الجريان المائي السطحي حدا سياسيا مع ملاحظة أن النهر حسب امتداده ينقسم إلى نوعين الأول نهر محلي والثاني نهر دولي والأول هو الذي يقع كل حوضه داخل وحدة .

---

(١) صلاح الدين بحيري ، أشكال الأرض ، دار الفكر ، دمشق ، سنة ١٩٧٩ ، ص ص ٩٨ – ٩٩ .

سياسية واحدة وهو بذلك يكون من الأنهار القصيرة مثل تلك التي تجري في المملكة المغربية منحدرة من جبال أطلس تجاه المحيط الأطلنطي كأنهار أم الربيع والرقراق ، أما الثاني أي المجرى المائي الدولي Cours d'eau international فهو شبكة المياه السطحية التي تتدفق صوب نقطة وصول مشتركة تقع أجزاءه في أكثر من دولة [1] ، مثل نهر النيل ، الكونغو ،السنغال وغيرها وبالتالي فإن كل نهر حدودي يعد بطبيعة الحال نهراً دولياً وليس كل نهر دولي بالضرورة يكون حدودياً إذ أن الحدود النهرية تعني التشاطؤ بين دولتين على مجرى نهري بحيث يكون هذا المجرى متفق عليه في ترسيم الحدود المتعارف عليها بين الدولتين .

ويمكن تقسيم أنهار القارة التي تم اتخاذ بعض مجاريها حدوداً نهرية سياسية ، من حيث صعوبة كشفها ، وما تلى ذلك من اتخاذ بعض أطوالها حدوداً سياسية إلى قسمين :

- **أنهار قصيرة** : وهي الأنهار التي تقع بالقرب من السواحل ، أي التي تتوغل لمسافات قصيرة إلى داخل القارة من مصباتها ، ارتبط كشفها إلى حد كبير باكتشاف السواحل من قبل الأوربيين التي بدأت منذ القرن الخامس عشر ومن أمثلتها أنهار كل من لمبوبو وروفوما في الشرق من القارة ، وكونين وفولتا في الغرب ، وهي أنهار تيسر للأوربيين اكتشافها والكتابة عنها " دون إعداد العدة وتشجيع الجمعيات والحكومات بدرجة كبيرة عندما وفدوا إلى سواحل القارة واستقروا في بعض المواضع التي تم جعلها محطات تجارية . "

أنهار طويلة : وهي أنهار تضرب بجذورها في قلب القارة الوعر مناخياً ونباتياً وصحياً مما تطلب من إعداد العدد لاكتشافها وهي حسب أطوالها مثل كل من النيل والكونغو ، النيجر ، الزمبيزي [2] .

---

[1] سعيد سالم جويلي ، قانون الأنهار الدولية ، كتاب بحوث المؤتمر السنوي الثالث "المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرون" ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، سنة ١٩٩٩ ، ص ٦٩ - ٧٠.

[2] محمد خميس الزوكة ، جغرافية المياه ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٨ ، ص١٦٧ .

٢ - **الكشوف الجغرافية للأنهار** : يمكن بيان مراحل كشف بعض تلك الأنهار لبيان مدى العلاقة بين المكتشفين من حيث جنسياتهم وجهات تمويلهم من جهة والمستعمرات التي اتخذت لها تلك الأنهار كحدود فيما بعد من جهة أخرى .

- **نهر النيل** : شمل كشف النهر حديثاً على يد الأوربيين منذ القرن الثامن عشر عدداً من المحاولات ، تتضح من شكل (١) على يد كل من [(١)] :

- **جيمس بروس James Bruce** : وهو رحالة اسكتلندي بدأت رحلته من القاهرة سنة ١٧٦٨م متوجهاً إلى قنا في صعيد مصر ومنها إلى القصير على البحر الأحمر شكل (١) حيث أخذ طريقه في البحر ليصل فيما بعد إلى مصوع في إريتريا حالياً ومنها إلى عاصمة الحبشة " أكسيوم AXUM " حينذاك ، حيث توطدت علاقاته وازدادت معارفه التي هيأت له الوصول إلى بحيرة تانا Tana سنة ١٧٧٠م ، حيث شاهد مخرج النيل الأزرق وتتبعه حتى اتصاله بالنيل الأبيض عند الخرطوم بالسودان حيث اعتقد أنه كشف منابع نهر النيل .

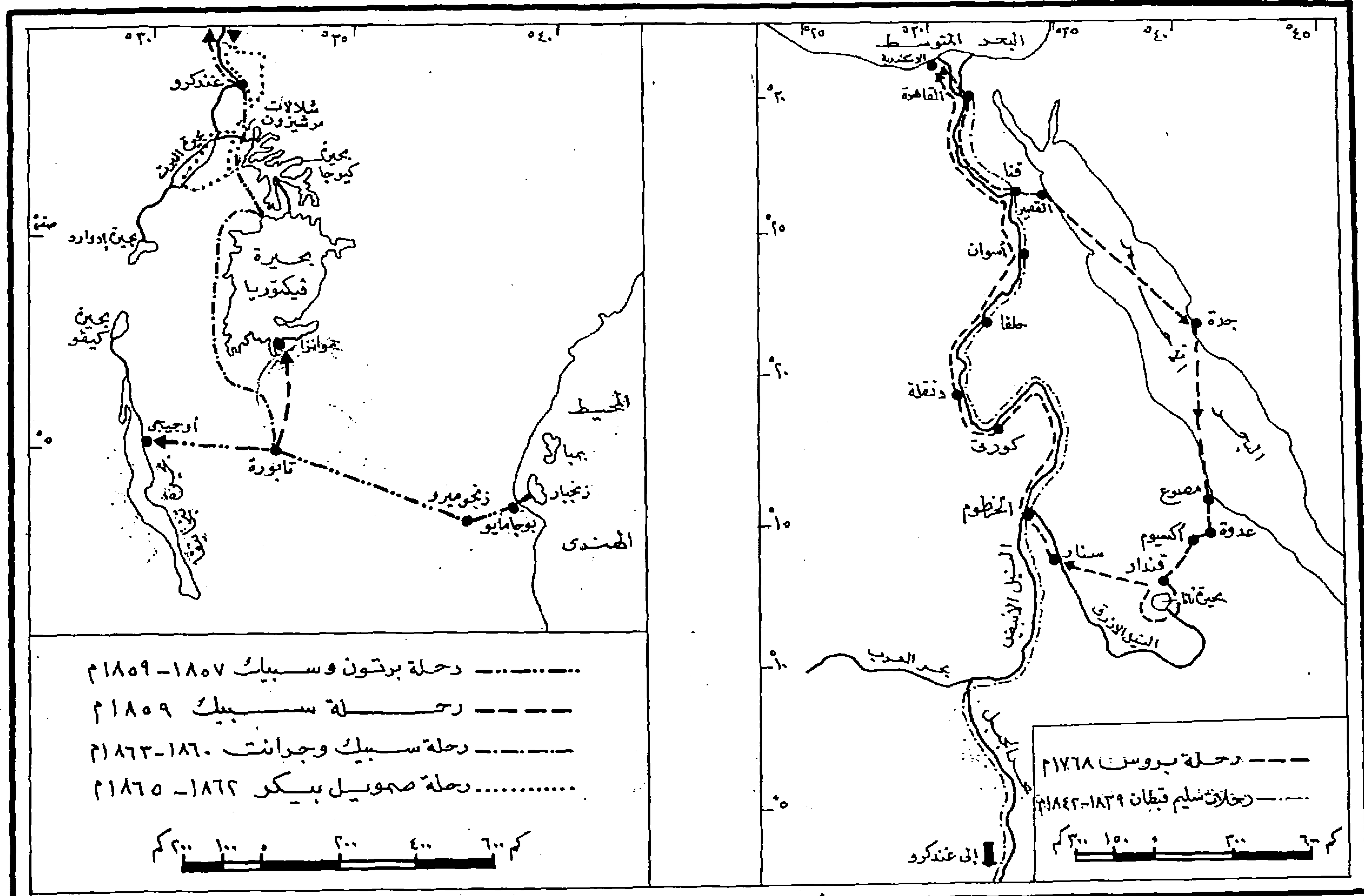
- **سليم قبطان وفيرن Selim and Verne** : كلف محمد علي حاكم مصر القبطان سليم وهو أحد رجال البحرية المصرية للكشف عن منابع النيل ، حيث رافقه الألماني فيرن مع مجموعة أخرى من الأوربيين للقيام بثلاث رحلات في الفترة بين سنة ١٨٣٩ إلى سنة ١٨٤٢ ، حيث وصلوا إلى خط عرض ٤٢/ ٤° شمالاً قرب مدينة غندكرو جنوب السودان حالياً .

- **بيرتون وسبيك Burton and Speke** : قاما الإنجليزيان بيرتون وسبيك بتشجيع من وزارة الخارجية البريطانية وكذلك الجمعية الجغرافية البريطانية برحلة لاكتشاف منابع النيل ، حيث وصلا إلى زنجبار في شرق القارة في يونيه سنة ١٨٥٧م ، ثم توجها إلى البر الأفريقي صوب بحيرة تنجانيقا وحينئذ تخلف برتون عن الرحلة ليواصل سبيك رحلته شمالاً إلى بحيرة تفوق في الحجم بحيرة تنجانيقا .

---

(١) بتصرف من الباحثة عن كل من :

- شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق ، تاريخ أفريقيا الحديث و المعاصر ،مرجع سابق ، ص ٢٣ - ٣٨ .
- فيليب رفلة ، الجغرافية السياسية لأفريقيا ،مرجع سابق ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ١٢ .



شكل (١) **أهم الرحلات الكشفية لنهر النيل خلال الفترة ١٧٦٨-١٨٦٥م**

المصدر: شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ٢٦-٣٣.
يسري الجوهري، الكشوف الجغرافية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠، ص ص ١٦٠-١٦٤.

رحلة لفنجستون الأولى ١٨٤١-١٨٥٦م
رحلة لفنجستون الثانية ١٨٥٨-١٨٦٤م
رحلة لفنجستون الثالثة ١٨٦٦-١٨٧٣م
رحلة ستانلى الأولى ١٨٧٤م
رحلة ستانلى الثانية ١٨٧٦م

كم ١٢٠٠ ٨٠٠ ٤٠٠ ٠ ٢٠٠ ٤٠٠ كم

شكل (٢) أهم الرحلات الكشفية لنهرى الكونغو والزمبيزى خلال الفترة ١٨٤١-١٨٧٣م

المصدر: شوقى الجمل، عبدالله عبدالرازق، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ٣٣-٤٩.

يسرى الجوهرى، الكشوف الجغرافية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥، ص ص ١٦٤-١٦٨.

وذلك في أغسطس ســنة ١٨٥٩ أطلق عليها اسم بحيرة فكتوريا Victoria ، حيث اعتقد أنه وصل إلى المنبع الأصلي للنيل .

- **سبيك - جرانت Speke and Grant** : عاود سبيك رحلته مرة أخرى إلى منــابع نهر النيل يرافقه في هذه المرة الإنجليزي جرانت ســنة ١٨٦٠م ، وذلك بتشــجيع من الجمعية الجغرافية البريطانية ، حيث تأكدا من خروج النيل من بحيرة فكتوريــا في ســنة ١٨٦٢م ، وشاهدا شلالات أطلقا عليها اسم ريبون Rebbn نسبة إلى اسم رئيس الجمعية الجغرافية البريطانية حينذاك ، وقد علما بوجود بحيــرة تقــع إلــى الغرب من بحيرة فكتوريا إلا أن الإعياء الشديد منعهما من الذهاب إليها ، حيــث اتجها إلى الشمال ليصلا إلى مدينة غندوكرو التي قابلهما فيها رحالة آخــر يُــدعى صمويل بيكر S. Baker ليخبره سبيك بتلك البحيرة .

- **صمويل بيكر S. Baker** : قام الرحالة الإنجليزي صــمويل بيكــر بمســاعدة مــن الحكومة البريطانية والجمعية الجغرافية الملكية البريطانية برحلة لاستكمال منــابع نهر النيل ، حيث وصل إلى البحيرة الواقعة إلى الغرب من بحيرة فكتوريا ســنة ١٨٦٤ ، وأطلق عليها اسم بحيرة ألبرت Albert ، كما أطلق على المساقط المائية هناك اسم شلالات مرشيزون .

- **ستانلي Stanley** : يُعد الصحفي الإيرلندي ستانلي من مكتشفي نهر النيل ، حيــث بدأت رحلته إلى هذا الغرض ســنة ١٨٧٤م بهدف تحقيق أغراض استكشافية جديدة والتحقق من أغراض كشفية سابقة ، إذ وصل إلى بحيرة فكتوريا وتأكد من مخــرج نيل فكتوريا وتعرف على نهر كاجيرا الذي يصب مياهه في البحيرة ، وتأكد مــن عدم اتصال بحيرة تنجانيقا بنهر النيل .

- **نهر الكونغو** : تعددت رحلات المكتشفين الأوربيين إلى نهر الكونغو كمــا يوضــح شكل (٢) الآتــــي على يد كل من :

  - **ديفيد ليفنجستون D. Livingstone** على الرغم من أن اســم لفنجســتون يرتبط باكتشاف نهر الزمبيزي ، إلا أن محاولاته لكشــف منابــع الكونغــو

بتشجيع من الجمعية الملكية البريطانية والحكومة الإنجليزية جعلته يحدد خط تقسيم المياه بين نهري الزمبيزي والكونغو سنة ١٨٥١م [1] وبذلك يُعد لفنجستون الإنجليزي من أوائل الرحالة الأوربيين المكتشفين لروافد الكونغو .

- **ستانلي Stanley** : ارتبط كشف نهر الكونغو باسم الإيرلندي ستانلي الذي اشتغل في الجندية والملاحة والصحافة ، وقام بعدة رحلات كشفية بتمويل من عدد من دور الصحف وأيضاً بتكليف من الجمعية الملكية بلندن لتحقيق عدد من الأهداف يهمنا منها ما يتعلق بنهر الكونغو ، حيث غادر إنجلترا في سنة ١٨٧٤م ، متجهاً إلى شرق القارة في زنجبار ومنها إلى داخل القارة من جهة الشرق ، حيث طاف في البداية ببحيرة فيكتوريا ونهر كاجيرا وبحيرة تنجانيقا ثم اتجه صوب الغرب لتحقيق هدفه في كشف منابع نهر الكونغو ، حيث تبين له أن نهر لولابا Laulaba هو الرافد الرئيسي لنهر الكونغو ثم واصل رحلته متتبعاً وادي الكونغو حتى وصل إلى منطقة الشلالات التي عرفت باسم شلالات ستانلي ثم واصل رحلته صوب المصب ، حتى مدينة بوما Boma قرب المصب وفي طريق عودته إلى شرق أفريقيا فضل أن يسلك طريقه مروراً برأس الرجاء الصالح حتى لا يمر بالمعاناة التي قابلته أثناء سيره في قلب القارة [2] .

- **نهر النيجر** : تعددت محاولات كشف نهر النيجر من خلال محاولات عدد من المكتشفين أهمها [3] :

- **منجوبارك Mango Park** : قام مانجو بارك الإنجليزي بتشجيع من الجمعية الجغرافية البريطانية باكتشاف مجرى نهر النيجر ، حيث وفد إلى المنطقة سنة

---

[1] أحمد نجم الدين فليجة ، أفريقيا دراسة عامة و إقليمية ، مرجع سابق ، ص ص ٥٨ ، ٥٩ .

[2] شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق ، تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر ،مرجع سابق ، ص ٢٣ – ٣٨ .

[3] يراجع في ذلك :

- شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق ، المرجع السابق ، ص ٢٣ – ٣٨ .
- Sharaf, A. T., A Short History Of Geographical Discovry, Zaki Mahdy, Alexandria, 1963, p. 289.

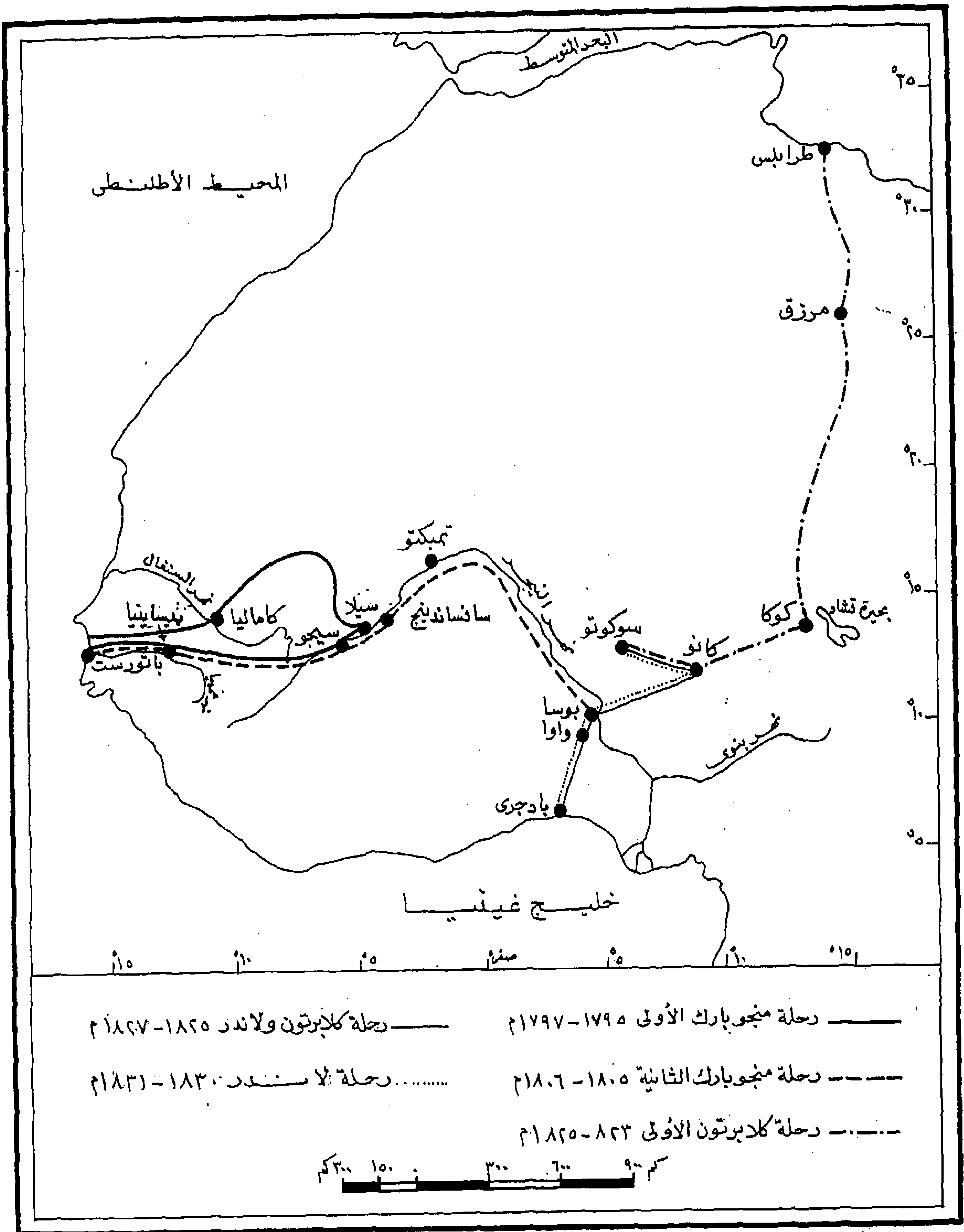
١٧٩٥م مخترقاً القارة من مصب نهر غمبيا وسار فيه إلى قــرب منابعــه وعبــر السنغال ووصل إلى مدينة سيجو Segou على نهر النيجر وتتبع نهر النيجر الــذي يسير به نحو الشرق حيث وصل إلى مدينة سانساندينج بالقرب من مدينة سيجو في مالي حالياً ، ولم يواصل الرحلة ، حيث عاد إلى المنطقة التي بدأت منها تلك الرحلة ثم عاود المجيء مــرة أخرى إلى المنطقة ســنة ١٨٠٥م في رحلة ثانية متتبعاً في طريقه نفس الرحلة السابقة ، وواصل السير على مجرى النهر ، حيث انتهــى بــه المطاف وانقطعت أخباره .

- **نهــر الزمبيزي** : ارتبط كشف نهر الزمبيزي باســم الرحالــة الإنجليــزي ديفيــد لفنجستون D. Livingstone (شكل ٢) الذي ذهب إلى أفريقية بهدف التبشير ، ثــم تحول إلى رحالة ومكتشفا ، وقد شجعته الجمعية الجغرافية البريطانيــة والحكومــة البريطانية إذ قام بعدة رحلات في منطقة نهر الزمبيزي يهمنا منها ما يتعلق بكشف النهر ، حيث نزل إلى مدينة كيب تاون Capetown في جنوب أفريقية حالياً ســنة ١٨٤١م [١] واتجه منها نحو الشمال إلى جنوب زامبيا الحالية ســنة ١٨٥١م حيــث منابع نهر الزمبيزي إذ اكتشف شلالات أطلق عليها اسم شــلالات فيكتوريــا كمــا اكتشف خط تقسيم المياه بين نهري الزمبيزي والكونغــو وتتبــع لفنجســتون نهــر الزمبيزي حتى مصبه في ١٨٥٦م [٢] ليعود بعد ذلك إلى إنجلترا .

---

(١) Sharaf, A. T., Op. cit. p. 282.

(٢) شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق ، تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، مرجع سابق ، ص ٢٨ .



شكل(٢) أهم الرحلات الكشفية لنهر النيجر خلال الفترة ١٧٩٥ - ١٨٣١م

المصدر: * شوقي الجمل، عبدالله عبدالرازق، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ٣٨ - ٤٥.

* يسرى الجوهرى، الكشوف الجغرافية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥، ص ص: ١٥٥ - ١٦٠.

جدول (١) أهم المحاولات الأوربية الكشفية لأهم أنهار القارة منذ القرن ١٨

النهر	المكتشفون	الجنسية	مصادر التمويل	الفترة الزمنية
النيل	جيمس بروس	إنجليزي	ذاتــــــــــي	١٧٦٩ – ١٧٧٢
	سليم وفرن	مصري وألماني	محمد علي حاكم مصر	١٨٣٩ – ١٨٤٢
	بيرتون وسبيك	إنجليزيان	الحكومة والجمعية الجغرافية البريطانية في انجلترا والحكومة المصرية	١٨٥٤ – ١٨٥٩
	سبيك وجرانت	إنجليزيان		١٨٦٠ – ١٨٦٣
	صمويل بيكر	إنجليزي		١٨٦٣ – ١٨٦٥
	ستانلي	إنجليزي	الجمعية الجغرافية البريطانية	١٨٧٤ – ١٨٧٦
الكونغو	لفنجستون	إنجليزي	الجمعية الجغرافية البريطانية	١٨٦٦ – ١٨٨٣
	ستانلي	أيرلندي		١٨٧١ – ١٨٩١
النيجر	مانجو بارك	إنجليزي	الجمعية الجغرافية البريطانية	١٧٩٥ – ١٨٠٦
	كلابرتون	إنجليزي	وزارة المستعمرات البريطانية	١٨٢٣ – ١٨٢٧
	لاندر	إنجليزي		١٨٢٥ – ١٨٣١
الزمبيزي	لفنجستون	إنجليزي	تمويل ذاتي وجمعيات دينية والجمعية الجغرافية البريطانية والحكومة البريطانية	١٨٤١ – ١٨٧٣

المصـــدر : من تجميع الباحثة عن مصادر متعددة .

المبحث الثالث : دور الأنهار الأفريقية في ترسيم الحدود السياسية النهرية :

يلاحظ أنه على الرغم من أن اكتشاف القارة جاء متأخراً إلا أن توزيع أراضـيها بين القوى الاستعمارية أي مرحلة ترسيم الحدود بينها وبالتالي بدايات نشـأة الحـدود السياسية في القارة تم في سرعة واضحة منذ مستهل القرن العشرين ، كما أن استقلالها جاء بعد فترة قصيرة من الاحتلال حتى إن تاريخ أفريقية السياسي أمكن تلخيصه فـي

ثلاث مراحل : بداية متأخرة ، وزحف استعماري كاسح، واستعمار قصير العمر [١] لكنه طويل الأثر خاصة فيما تركه من حدود سياسية أغلبها من صناعته كما يتضح خلال الفصل التالي من الدراسة .

ويلاحظ أثر الكشف الجغرافي للأنهار في توزيع الأراضي الأفريقية بين المستعمرات الأوربية ، وما تبع ذلك من نشأة للحدود السياسية الحالية ، حيث يشير جدول (١) إلى أن الرحالة والمكتشفين منذ منتصف القرن الثامن عشر لأهم الأنهار الأفريقية التي سبقت الإشارة إليها كالنيل والكونغو والنيجر والزمبيزي أغلبهم من الإنجليز ، قاموا في رحلاتهم الكشفية بتمويل من الحكومة الإنجليزية مباشرة أو بعض الجمعيات العلمية الجغرافية بالإضافة إلى تمويل وتشجيع دور الصحف والجمعيات الدينية مما أعطى للحكومة الإنجليزية ووزارة المستعمرات بصفة خاصة دراية مسبقة عن مناطق تلك الأنهار وأهميتها بل شجع على الوجود الإنجليزي الفعلي حول تلك المناطق مما جعل أغلب مناطق مسارات الرحالة والمكتشفين من نصيب الاستعمار الإنجليزي بعد مؤتمر برلين ١٨٨٥م ، وقد ظهر هذا واضحاً من نصيب إنجلترا في منطقة حوض النيل في كل من مصر والسودان وكينيا كما ظهر واضحاً أيضاً في منطقة نهر النيجر ، حيث جاءت نيجيريا من نصيبها وكذلك بعض المناطق في منابع نهر الزمبيزي . بل جاء التقسيم ليجعل بعض الأودية النهرية تمثل حدوداً بين المستعمرات ، كما ظهر ذلك في بعض روافد الزمبيزي على سبيل المثال بين المستعمرات الإنجليزية من جهة والبلجيكية والبرتغالية من جهة أخرى ، ويمكن بيان ذلك من الآتي :

١ - الحدود السياسية النهرية قبل مؤتمر برلين سنة ١٨٨٤ - ١٨٨٥ :

تشير الخريطة (٤) بشأن النفوذ الاستعماري قبل مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥م إلى عدد من الحقائق أهمها :

---

(١) جمال حمدان ، أفريقية الجديدة ، دراسة في الجغرافية السياسية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، سنة ١٩٦٦م ، ص ٢١ .

- استقر النفوذ الاستعماري في مواضع ساحلية تشبه المستطيلات بينما خلت المناطق الداخلية من أي حدود لذلك النفوذ .

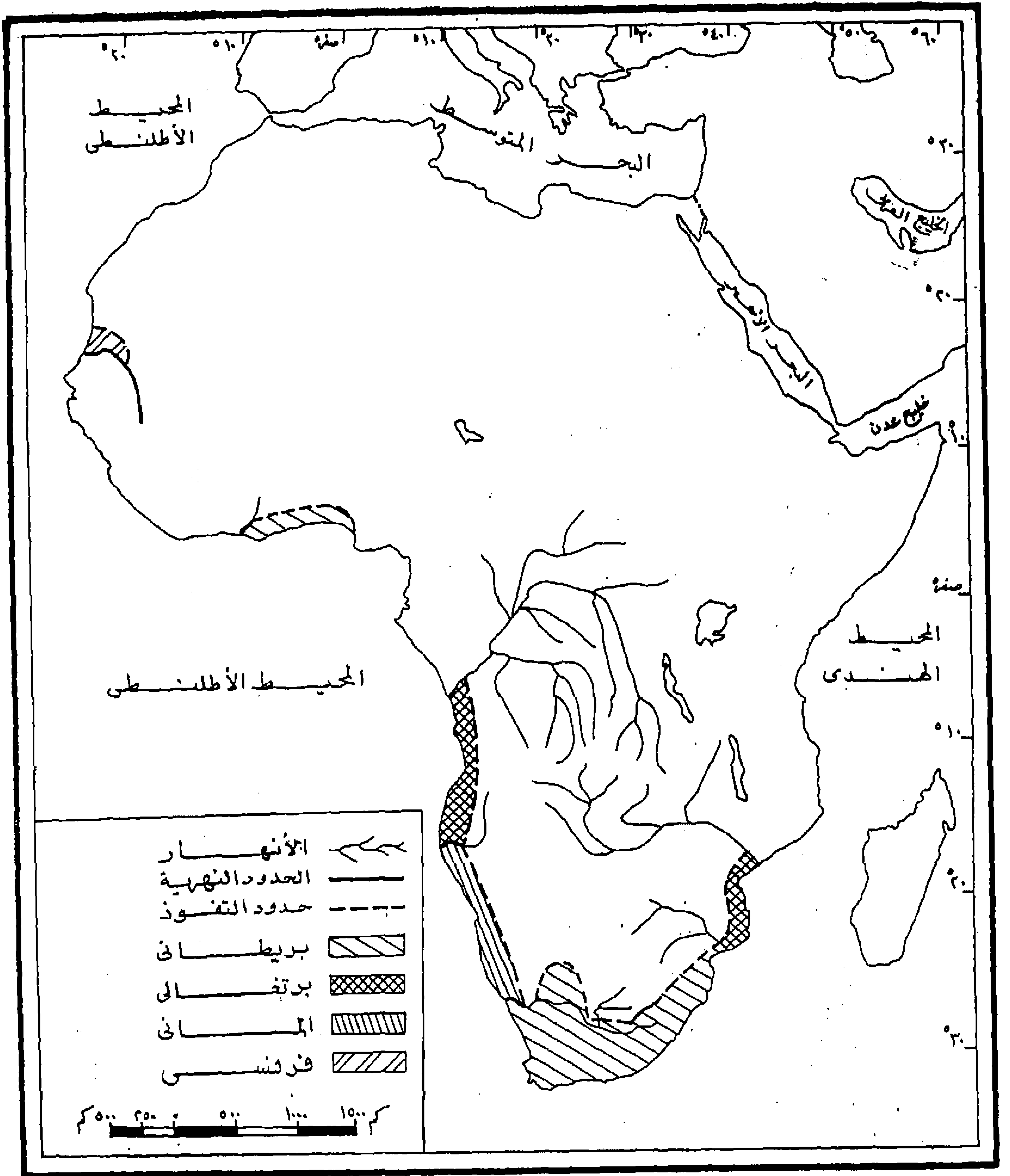
- تأثرت مناطق النفوذ في ترسيمها بالمجاري المائية النهرية في أكثر من موضع ، ويظهر ذلك بوضوح في غرب أفريقية كما يشير شكل (٤) حيث يتمثل ذلك في اتخاذ الجزء الأدنى من نهر السنغال أحد محددات النفوذ الفرنسي في غرب أفريقية واتخاذ نهر كونيني حداً بين النفوذ البرتغالي شمالاً والنفوذ الألماني جنوباً ، كما تحدد النفوذ البريطاني بالمجاري المائية الموجودة في خليج غينيا في بعض الجهات مثل نهر الفولتا من الغرب ، كما تم اتخاذ نهر الكونغو بداية للنفوذ البرتغالي من جهة الشمال ونهر كونيني نهاية له من جهة الجنوب .

- يظهر في شرق القارة كما يوضح الشكل أيضاً اتخاذ أجزاء من المجاري النهرية حدوداً بين مناطق النفوذ إذ تم جعل مجرى نهر لمبوبو من جهة المصب فاصلاً بين النفوذ البريطاني في الجنوب والنفوذ البرتغالي في الشمال .

- يلاحظ التعمق نسبياً فى النفوذ الاستعماري بوضوح في بعض المناطق التي بها بعض المجاري النهرية في نهر السنغال ونهر النيل مما يؤهل لمزيد من جعل تلك المجاري مناطق للحدود ثم حدوداً سياسية بعد ذلك .

٢ – الحدود السياسية النهرية في مستهل القرن العشرين :

تشير الخريطة شكل (٥) إلى اتخاذ العديد من الحدود السياسية في أوائل القرن العشرين من المجاري النهرية زادت من حيث مواضعها وأطوالها على ما كان عليه الحال في الخريطة السابقة للقارة ، ويظهر ذلك في الآتي :



شكل (٤) الحدود السياسية النهرية بين مناطق نفوذ القوى الإستعمارية قبل مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥

المصدر: من عمل الباحثة إعتماداً على:

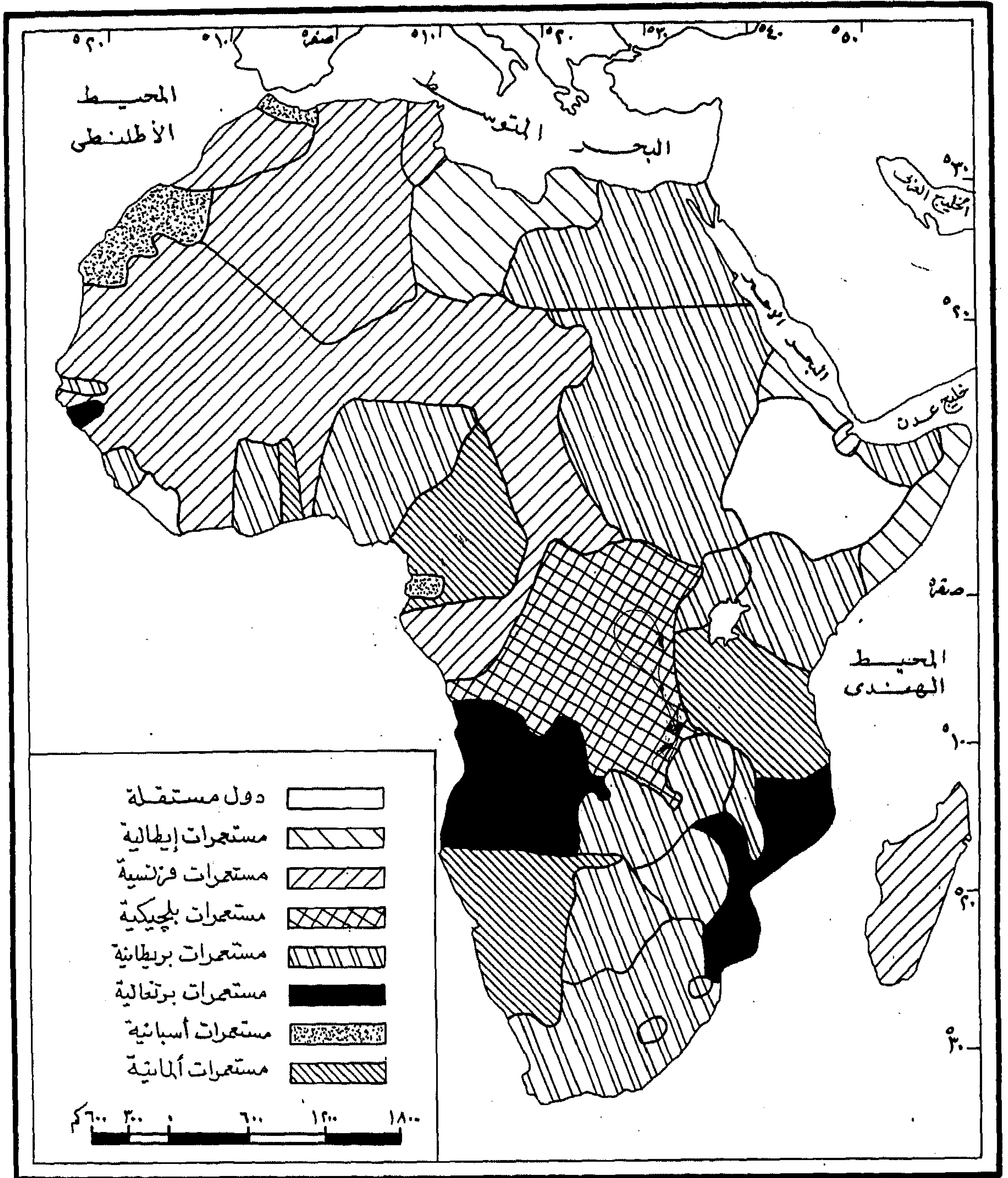
- فيليب رفلة، الجغرافية السياسية لأفريقية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٢٣.

- ظهر في غرب القارة [١] اتخاذ نهر مانو حداً بين دولتي ليبيريا المستقلة حينذاك ومناطق النفوذ البريطاني في غربها (سيراليون) حالياً وهو نهر قصير ينحدر من مرتفعات فوتا جالون في غينيا ، كما تم اتخاذ أجزاء من المجاري المائية النهرية لنهري كافالي وسيس لتحديد ليبيريا المستقلة من جهة والمستعمرات الفرنسية التي ظهرت فيما بعد في دولتي غينيا شمال ليبيريا وكوت ديفوار في شرقها ، كما تم اتخاذ روافد نهر الكونغو في مواضع عديدة منه حدود فصل بين نفوذ القوى الاستعمارية أهمها مجرى أوبانجي Oubangi الفاصل بين النفوذ الفرنسي في الشمال متمثلاً في دولتي الكونغو ووسط أفريقية حالياً والنفوذ البلجيكي في الكنغو الديموقراطية حالياً ، كما تم اتخاذ مسافة أطول من نهر كونيني بالمقارنة بما كانت عليه الخريطة السابقة كحدود بين النفوذ البرتغالي في أنجولا حالياً في الشمال وبين النفوذ الألماني في الجنوب (ناميبيا) حالياً وتشير الخريطة (٤) إلى اتخاذ نهر أورانج حدوداً سياسية بين النفوذ الألماني في الشمال لناميبيا حالياً وبين النفوذ البريطاني في الجنوب (جنوب أفريقية) حالياً .

- يلاحظ أن عدد المجاري المائية التي تم اتخاذ أجزاء منها حدوداً بين القوى الاستعمارية تزايدت ، حيث وضحت الحدود الفاصلة لنهر روفوما بين النفوذ الألماني في الشمال (تنزانيا) حالياً وبين النفوذ البرتغالي في الجنوب (موزمبيق) حالياً ، كما تم اتخاذ مسافة قصيرة من نهر جوبا حدوداً سياسية بين النفوذ البريطاني حينذاك (كينيا) حالياً وأثيوبيا المستقلة ، وأيضاً تم اتخاذ أجزاء من مجاري نهر النيل حدوداً سياسية بين أثيوبيا المستقلة، حينذاك ومناطق النفوذ البريطاني (السودان) حالياً ، وفي موضع آخر من نهر النيل تم اتخاذ نهر سميليكي حداً فاصلاً بين النفوذ البلجيكي في الكونغو البلجيكي (الكنغو الديموقراطية) حالياً والنفوذ البريطاني في شرق سميليكي (بورندي وراوندا) حالياً ، وفي موضع آخر تم اتخاذ أجزاء من نهر ستيت أحد روافد نهر العطبرة حداً سياسياً بين أثيوبيا المستقلة حينذاك وقوى النفوذ الإيطالي في إريتريا الحالية.

---

(١) يراجع في ذلك : الأنهار ذات الحدود السياسية المنصرفة صوب المحيط الأطلنطي المبحث الأول " الفصل الثاني " .



شكل (٥) توزيع الحدود السياسية بين مناطق القوى الإستعمارية فى أوائل القرن العشرين (عام ١٩١٤) فى قارة أفريقية

المصدر:

Alan B Mountioy & Clifford Embleton, Africa A New Geography Survey, Frederick A. Praeger Inc., New York, 1967, P. 105.

٣ – الحدود السياسية النهرية الحالية سنة ٢٠٠٦ :

تشير الخريطة (٦) إلى تزايد المجاري المائية النهرية ذات جهات التصريف المائي المتعدد الأطلنطية ،الهندية ،البحر المتوسط، الداخلية، التي تم اتخاذها كحدود سياسية نهرية بين الدول من حيث عدد الأنهار وعدد المواضع الحدودية وإجمالي أطوالها وقد جاء ذلك نتيجة لعوامل من أهمها : زوال نفوذ القوى الاستعمارية من القارة بعد أن قسمت مناطق نفوذها إلى دويلات صغيرة مستخدمة في ذلك المجاري المائية في كثير من المواضع كحدود سياسية فاصلة بين تلك التقسيمات السياسية خاصة وأن المجاري المائية من المعالم الطبيعية الواضحة من جهة ، التي رغبت العديد من القوى سواء كانت الوطنية أو الاستعمارية على ضرورة تقاسمها بين الدول كموارد اقتصادية وعدم استحواذ دولة معينة على نهر بكامله من جهة أخرى .

ويشير جدول (٢) وشكل (٧) إلى أن عدد الأنهار التي يشترك في حوضها أكثر من دولة [١] المعروفة بالأنهار الدولية والتي اتخذت بعض مجاريها المائية حدوداً

جدول (٢) الأنهار ذات الحدود السياسية في أفريقية

من حيث أعداد المواضع والحدود السياسية سنة ٢٠٠٦

البيان	الأنهار	المواضع الحدودية		الحدود السياسية		الدول الأفريقية التي لها حدود نهرية
		عدد	أطوال كم	عدد	أطوال كم	
العدد	٢٦	٦٥	١٧١٥٩	١٣٠	٣٤٣١٨	٤٠

المصدر : من حساب وقياس الباحثة اعتماداً على الآتي :

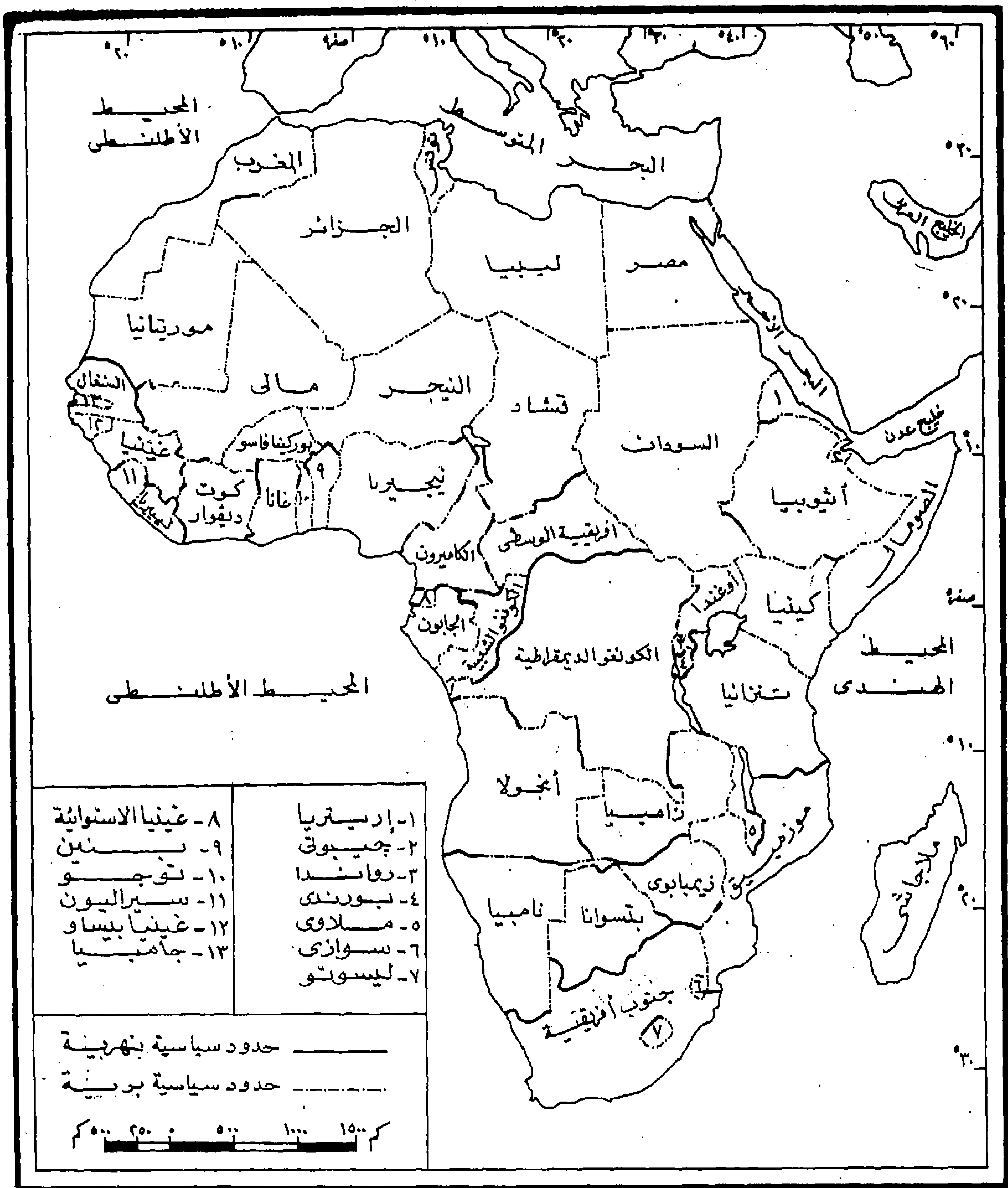
- Philip's, World Atlas, Chancellor, London, 1996. P. 46 - 57.

– يراجع أيضاً جداول ملحق (١) ، (٢) ، وشكلي (٦) ، (٧) .

(١) يبلغ عدد الأنهار التي يهتم بها القانون الدولي أي الأنهار الدولية التي يضم حوض التصريف النهري فيها إلى أكثر من دولة ٢١٥ نهراً في العالم .

يراجع في ذلك :

سعيد سالم جويلي ، قانون الأنهار الدولية ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .



شكل (٦) توزيع الحدود السياسية البرية والنهرية فى أفريقية حتى عام ٢٠٠٦م

المصدر :

Philip's World Atlas, Chanceller, London, 1996, PP. 46 - 57.

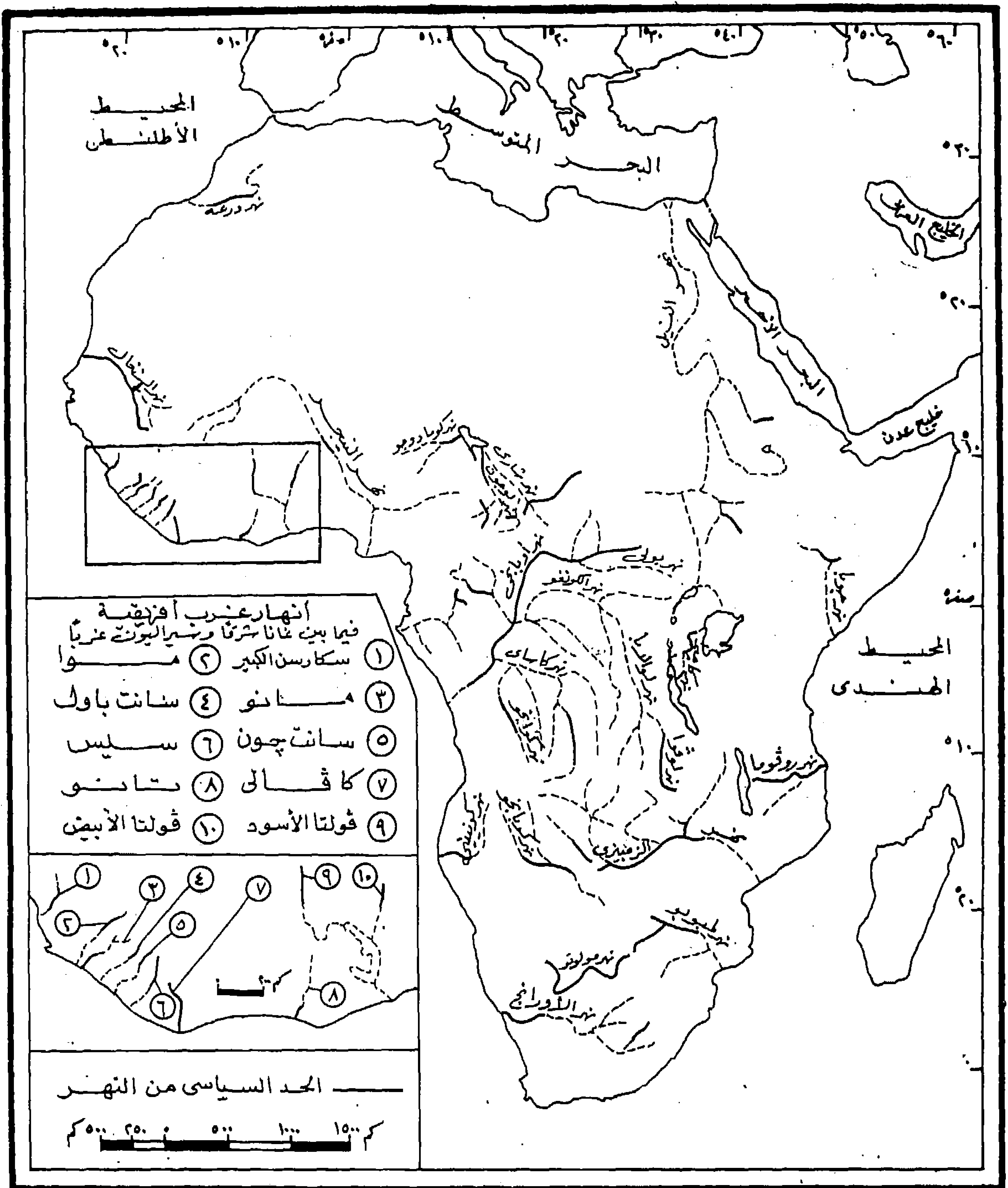
National Geographic Society, Atlas of The World, Copy Right, Washington,1981, P. 200.

Brownlie, I., African, Boundaries Aleged Diplomatic Encyclopedic, Billing and Sons Limtied, London, 1979 صفحات متفرقة

سياسية بلغ ٢٦ نهراً ، وبلغ عــدد المواضع الحدودية عليها ٦٥ موضعاً كل موضـــع منها يشكل حداً سياسياً بين دولتين ، مما يجعل عدد الحدود السياســية ضــعف عــدد المواضع النهرية أي ١٣٠ حداً نهرياً ، كما بلغت أطوال تلك المواضع بالنسبة للمجاري النهرية ١٧١٥٩ كم يتزايد هذا العدد إلى الضعف عند حســابه فــي أطــوال الحــدود السياسية ليصل ٣٤٣١٨ كم .

ومما يشير إلى أهمية الحدود النهرية كحدود سياسية في القارة أنها تتوزع على عدد ٤٠ دولة من دول القارة في كتلتها المتصلة (دول القارة فيما عــدا وحــداتها السياســية الجزيرية) البالغ عددها ٤٧ دولة أي أن ٧ دول فقط في تلك الكتلة كل منها بدون حدود نهرية سياسية [١] يوضحها شكل (٦) ، وسوف تتم دراسة تلك الأرقام جغرافياً خــلال فصول الدراسة .

[١] يراجع جدول ملحقي (١) ، (٢) .



شكل (٧) أنهار الحدود السياسية فى أفريقية عام ٢٠٠٦ م

المصدر : Jeune Afriqne, The Atlas of Africa, Univerite De Paris, 1973, صفحات متفرقة

National Geographic Society, Atlas of The World, Copy Right, Washington,1981, PP. 46 - 57.

خلاصـــــة

عرفت الأنهار كخطوط وصل بين المجتمعات البشرية منذ القدم ، إلا أنها اتخذت بين النفوذ الاستعماري المتعدد للقارة كمناطق حدود تطورت فيما بعد لتصبح حدوداً سياسية بين الدول التي استقلت عن تلك القوى الاستعمارية ويلاحظ أنه قد بدأت خطوات اتخاذ المجاري المائية النهرية كمناطق حدود للفصل بين نفوذ القوى المتعددة في القارة منذ الكشوف الجغرافية لها خاصة منها المتصلة بكشوف الأنهار التي كان لها الأثر الواضح في التوغل إلى داخل القارة رغم صعوبات ذلك مناخياً ونباتياً وصحياً واجتماعياً ولكن لأسباب ملحة لدى الدول الأوربية خاصة منذ بداية القرن التاسع عشر زادت حركة المكتشفين الذين وفدوا إلى القارة بتشجيع من جهات حكومية وخاصة من تلك الدول الاستعمارية ، إذ وصلوا إلى منابع عدد من الأنهار الهامة في القارة كالنيل والكونغو والزمبيزي وغيرها .

ويظهر دور الأنهار في ترسيم الحدود النهرية كجزء من الحدود البرية القائمة حالياً بين الدول من خلال ثلاث مراحل تغيرت على أثر كل منها معالم الخريطة العامة للقارة هي : **أولاً** : خريطة قبل مؤتمر سنة ١٨٨٥ إذ ظهرت أولى بواكير الحدود السياسية النهرية في مناطق قليلة ومتفرقة من القارة جميعها بالقرب من الساحل أي الجزء الأدنى من بعض الأنهار مثل كل من السنغال وكونيني وغيرها . **وثانياً** : خريطة القارة أوائل القرن العشرين حيث ظهرت الحدود السياسية النهرية أكثر وضوحاً وفي مواضع متعددة من القارة التي تعرضت لتقسيمات بين القوى الاستعمارية المتنافسة للسيطرة عليها إذ ظهرت الحدود النهرية بين تلك القوى في مناطق متعددة وبكثافة أكثر عما كانت عليه صورة الخريطة السياسية في المرحلة السابقة ، حيث ظهرت الحدود السياسية النهرية بوضوح في مناطق خليج غينيا ، ومناطق أحواض أنهار كل من الكونغو ، الزمبيزي ، النيل ، **وثالثاً** : خريطة الحدود السياسية النهرية للقارة حالياً التي تشير إلى أن عدد الأنهار التي أتخذت مسافات من مجاريها حدوداً سياسية بلغ ٢٦ نهراً شملت عدد ٦٥ موضعاً (مجرى مائي حدودي) تشترك مع ٤٠ دولة أفريقية ، مما يشير إلى أهمية الحدود السياسية النهرية من بين أنواع الحدود السياسية البرية .

الفصل الأول
خصائص الحدود السياسية النهرية في أفريقية

المبحث الأول : نشأة وتطور ترسيم الحدود السياسية النهرية في افريقية :

أولاً : الحدود السياسية في أفريقية .

ثانياً : الحدود السياسية النهرية في أفريقية.

المبحث الثاني : خصائص الحدود السياسية النهرية

أولاً : أنواع الحدود السياسية ومواقع الحدود السياسية النهرية منها .

ثانياً : توزيع الحدود السياسية النهرية حسب الدول والأنهار .

ثالثاً : كثافة الحدود السياسية النهرية .

خـــــلاصـــــة .

مقدمـــــة :

أدت الأنهار دورين متناقضين في التاريخ فهي عوامل وحدة كما أنها اســتخدمت فواصل جغرافية ، ولا ريب أن وديان الأنهار تمثل وحدات طبيعية شجعت القوميــات المحلية على التبلور والظهور ، كما كانت تمثل الخطــوط البديهيــة لرســم الحــدود السياسية [١].

ويلاحظ أنه لم يتم اتخاذ جميع أنهار القارة أو أجزاء من كل منها حدوداً سياسية إذ تقتصر الأنهار التي تم اتخاذ أجزاء من مجاريها المائية حدودا سياسية على ٢٦ نهراً [٢] على الرغم من أن القارة كما تشير بعض الدراسات يوجد بها ٥٧ نهراً من أكبر مائتي نهر في العالم [٣] وبالتالي يلاحظ أنه لم تتخذ العديد من الأنهار في القــارة المنصــرفة خارجيا أو داخليا كحدود سياسية . ويؤكد ذلك أن دولة موزمبيق وحدها يوجد بها عدد كبير من الأنهار، يصب منها في المحيط الهندي ٥٠ نهراً تقريباً [٤] لم يتخذ مــن تلــك الأنهار حدود سياسية سوى أربعة أنهار فقط هــي روفومــا Ruvuma فــي الشــمال والزمبيزي Zambezi والساف Save في الوسط أما الجنوب فيوجــد نهــر لمبوبــو Limpopo ، بل يوجد نحو ٧٢ مجرى مائي ينصــرف كــل منهــا نحــو المحــيط الأطلنطيعلى طول المسافة بين كل من نهر النيجر ونهر السنغال لم يتخذ منها ســوى ١١ نهراً فقط في ترسيم الحدود السياسية [٥] يوضحها شكل (٧) .

وسوف يتم خلال هذا الفصل بيان مجاري الأنهار التي تم اتخاذها حدودا سياسية نهرية من خلال جانبين هما :

أولاً – نشأة وتطور ترسيم الحدود السياسية النهرية .

ثانياً – خصائص الحدود السياسية النهرية .

---

(١) دولت أحمد صادق وآخرون ، الجغرافية السياسية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ســـنة ١٩٨٢، ص ص ١٢٨، ١٢٩.

(٢) يراجع جدول ملحق (٣) .

(٣) محمد عبد الفتاح إبراهيم ، أضواء على مناطق أفريقية مجهولة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ســنة ١٩٦٦، ص ١٢٥.

(٤) مايكل دراكوه ، ترجمة أحمد سيف النصر وآخرون ، الأنهار الأفريقية ، وأزمة الجفاف ، مرجع سابق ، ص٣٥ .

(5) Stamp, D., and Morgan. w.t.w, Africa ; A Study in Tropical Development , John Wiley and Sons, inc, London, 1960 , P. 232

المبحث الأول

نشأة وتطور ترسيم الحدود السياسية النهرية في أفريقية

أولاً : الحدود السياسية في أفريقية :

١ – مفهوم الحدود السياسية .

٢ – مراحل ترسيم الحدود السياسية بين الدول الأفريقية .

ثانياً : الحدود السياسية النهرية في أفريقية :

١ – مفهوم الحدود السياسية النهرية في أفريقية .

٢ – نشأة الحدود السياسية النهرية في أفريقية .

أولاً : الحدود السياسية في افريقية :

١ - **مفهوم الحدود السياسية :** تمثل الحدود السياسية الخطوط المحددة للأرض التي تمارس عليها الوحدة السياسية سيادتها وتضع عليها هويتها وتتعدد صور وأنواع تلك الحدود من خلال كونها حدوداً طبيعية أو اصطناعية ويمكن بيان مفهوم الحدود بوضوح من خلال التفريق بينها وبين مفهوم التخوم frontiers فالتخوم عبارة عن مسطحات أو مساحات أو مناطق في الأرض بينما الحدود عبارة عن خطوط ، وعليه يجب القول بأن التخوم طبيعية لأنها أجزاء من سطح الأرض بينما الحدود اختيرت وحددت بواسطة الإنسان ، كما أن التخوم سواء كانت طبيعية أو لغوية أو دينية أو غيرها لا يمكن تحريكها أو زحزحتها على عكس الحدود التي تتغير وخاصة في مناطق الصدام [١]

ويرتبط وجود الحدود السياسية بوجود وحدات سياسية معروفة ومحددة ، الأمر الذي يثير سؤالاً ما إذا كان هناك وجود لحدود سياسية قبل الحدود السياسية القائمة حاليا والتي تم ترسيمها خلال الحقبة الاستعمارية الأوربية بالقارة خلال القرنين الماضيين ؟ وللإجابة على هذا السؤال يتطلب الأمر عرض اتجاهين هما:

الاتجاه الأول : يرى عدم وجود حدود سياسية قبل مجيء الاستعمار الأوروبي مستنداً في ذلك إلي كل من :

أولاً : لم يكن انتشار العشائر والقبائل يرتبط بإقليم محدد بخطوط فلكية [٢] إذ يتمدد هذا الإقليم حسب قوة العشيرة وينحسر مع ضعفها .

ثانياً : انخفاض الكثافة السكانية في أرجاء القارة مما جعل ترسيم الحدود أمراً لا ضرورة له ، لعدم الحاجة لوضع نظام يتطلب المحافظة على منطقة معينة حيث انتشرت ظاهرة التخوم بين الشعوب بدلاً من الحدود [٣] ولعدم الوعي الذي ظهر حديثاً وأيضاً الولاء لزعماء القبائل والسلطات لا للأرض .

---

[١] محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية السياسية المعاصرة ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ، سنة ٢٠٠٣. ص ص ٢١٣ ، ٢١٤ .

[٢] كولن ماكفيدي ، ترجمة مختار السويفي ، أطلس التاريخ الإفريقي ، مرجع سابق ، صفحات متعددة .

[٣] Ghali, B., op. cit, p. 8 .

ثالثاً : أدي انعدام الطرق الممهدة واضحة المعالم إلي صعوبة تعيين الحدود قبل مجيء الاستعمار .

رابعاً : إن التقسيمات الحدودية قبل ظهور الاستعمار لم تكـن تتحـدد بحـدود سياسية بالمفاهيم التي تم تقسيم القارة سياسياً عليها خلال فترة الاستعمار وما بعده حيث كانت تتحدد بمفاهيم لا ترتبط بالأرض بقدر ما ترتبط بالتقسيم على أسس أخرى كالثقافة والدين والعنصر مثل ما كانت عليه مناطق الدولة الإسلامية في شمال أفريقية وغربهـا وأيضا إمبراطوريات صنغاي ، مالي ، غانا الإسلامية تلك التي ظلت حتى بداية عهـد أفريقية بالاستعمار الأوروبي [1].

الاتجاه الثاني : يري وجود تخوم سياسية بكامل مفهومها قبل الاستعمار حيث تتفق الباحثة مع هذا الرأي مستندة إلي عدد من العوامل أهمها :

أولاً : وجود بعض الدول القديمة التي عرفتها القارة مثل الدولة الفرعونية التـي عرفت التنظيم الجيد منذ ٣٢٠٠ سنة قبل الميلاد [2] ، بل يرجع بداية ظهور المدن فـي مصر إلى عصر المعادن حيث اكتسبت بعض المحلات العمرانية الصفة الحضرية [3] ، بل عينت الغزاة والمعتدين بهؤلاء الذين يتعدون علي حدودها وأيضاً مملكـة أكسـوم Axum في القرن الأول قبل الميلاد [4] ودولة قرطاجنة التي زالت على أيدي الرومان [5] بالإضافة إلي الدول والممالك الإسلامية التي ظلت كما سبق الـذكر حتـى مجـيء الاستعمار إلي المنطقة مثل دولة صنغي ١٥٠٠ ميلادية ومملكة مالي ١٢٠٠ ميلاديـة ودولة المرابطين ١٠٧٥ ميلادية [6] وغيرها .

---

(١) شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق ،تاريخ أفريقيا الحديث و المعاصر ، مرجع سابق ، ص ١٩.

(٢) فاروق عبد الجواد شويقة ، دراسات أفريقية إيكولوجية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٨٣ . ص١٧٣ .

(3) Northam, R.M, Urban Geography, John Wiley and Sons, New York, 1979 . P . 33

(٤) منى محمود بهي ، إريتريا – دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٧ .

(٥) أحمد نجم الدين فليجة ، إفريقيا دراسة عامة و إقليمية ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

(٦) فاروق عبد الجواد شويقة ، دراسات أفريقية إيكولوجية ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ .

ثانياً : إن الاستناد على عدم وجود طرق ممهدة لاتخاذها كحدود كما استند الرأي الأول ليس سندا مقنعاً حيث يمكن تحديد تلك الحدود بمدقات أو بعض الفواصل الطبيعية كالأنهار أو نطاقات الصحارى والمراعي وغيرها .

ثالثاً : إنه يجب التسليم على أن الحدود القديمة قبل الاستعمار لم تكن دقيقة نظراً لعدم وجود تقنيات ووسائل ترسيم الحدود التي يتم بها تحديد الحدود بطرق اصطناعية بدقة واتخاذ خطوط الطول ودوائر العرض أو خطوط الإحداثيات التي تم استخدامها في تحديد المواقع على الخريطة حديثاً ، مما يمكن معه القول أن الحدود السياسية الحالية في القارة شكل (٦) تتصف بعدد من الخصائص أهمها ؛ أنها عبارة عن حدود فلكية تتحدد على اليابس مع خطوط الطول ودوائر العرض ، كما تستند الحدود المائية سواء كانت بحرية أو نهرية في حدودها مع طبيعة المسطح المائي ، حيث تتحدد حدود الدولة مع النهر بالنسبة للدولة المتشاطئة معها مع خط منتصف النهر[١] إن لم يكن هناك اتفاق آخر محدد يلزم الجانبين بوضع آخر .

٢ – مراحل ترسيم الحدود السياسية بين الدول الأفريقية :

تقدر أطوال الحدود السياسية في قارة أفريقية كما يشير جدول (٣) بنحو ٨١٣٢٧ كم وهي بذلك تعد أطول حدود سياسية بين قارات العالم [٢] ، وقد ساهمت ثلاثة جوانب متتالية في ترسيم الحدود السياسية للوحدات السياسية القائمة حاليا في القارة خلال القرنين الماضيين كالآتي :

أ – **مؤتمر برلين ١٨٨٤م – ١٨٨٥م** : تم عقد مؤتمر برلين في الفترة من نوفمبر سنة ١٨٨٤ إلي فبراير سنة ١٨٨٥وحضره مندوبو أربع عشرة دولة [٣] إذ تميزت الفترة التي أعقبته بعمليات الضم السريع والتسارع بين الدول الاستعمارية على

---

[١] يراجع مفهوم الحدود السياسية النهرية ص ٣٨ .

[٢] ماجدة إبراهيم عامر ، اللاجئون في أفريقية دراسة جغرافية كتاب بحوث المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية ، الصراعات والحروب الأهلية في أفريقية ١٩٩٩ ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية : جامعة القاهرة ١٩٩٩ ، ص ٢٢٦ .

[٣] شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق ، تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر ، مرجع سابق ، ص ١٥٠ .

بسط نفوذها على أوسع نطاق حتى وصل الأمر إلي الصراع المسلح بين بعضها مثل الصراع بين كل من مارشان الفرنسي وكتشنر الإنجليزي حيث أجبر الأول على الانسحاب من منطقة فاشودة على النيل الأبيض جنوب الخرطوم (١) ويأتي هذا الصراع بين الدول استناداً إلى أنه من أهم قرارات مؤتمر برلين اشتراطه للاعتراف بالاستعمار الأوروبي في إقليم ما الوجود الفعلي له فيه (٢) وبالتالي جاءت الضرورة للسباق بين الدول الاستعمارية في الاحتلال حيث نتج عن هذا المؤتمر رسم الخريطة السياسية لأفريقية التي ظهرت معالمها في بداية القرن العشرين وتحديدا في سنة ١٩١٤ عشية الحرب العالمية الأولي كما يشير شكل (٥) كالآتي :

- دول مستقلة وهي : إثيوبيا ، ليبيريا ، اتحاد جنوب أفريقية.
- الاستعمار الفرنسي : مد نفوذه إلي كل من : الجزائر ، تونس ، مراكش ، أفريقية الغربية الفرنسية ، أفريقية الاستوائية الفرنسية بالإضافة إلي ساحل العاج وداهومي (بنين حاليا) والصومال الفرنسي (جيبوتي حالياً).
- الاستعمار الإنجليزي : شمل كل من : مصر ، السودان ، أفريقية الشرقية ، روديسيا الجنوبية (زيمبابوي حالياً) ، بتسوانا لاند ، نيجيريا ، ساحل الذهب (غانا) ، سيراليون ، غينيا ، الصومال البريطاني (الجزء الشمالي من الصومال الحالي) وروديسيا الشمالية (زامبيا حالياً).
- الاستعمار الألماني : ضم كل من توجو ، جنوب غرب القارة (ناميبيا) ، أفريقية الشرقية الألمانية (تنزانيا ، رواندا ، بورندي) وجزء من الكاميرون ، و جنوب غرب إفريقيا .
- الاستعمار الإيطالي : شمل كل من الصومال الإيطالي (الجزء الجنوبي من الصومال الحالي) واريتريا وليبيا.
- الاستعمار البرتغالي : ضم أنجولا وموزمبيق وغينيا البرتغالية (غينيا بيساو حاليا).

---

(١) محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية السياسية لأفريقيا ، الموسوعة الإفريقية ، مرجع سابق ، ص ٦٣٤.

(٢) أحمد إسماعيل و آمال شاور ، أفريقية المعاصرة ، دار الثقافة والنشر والتوزيع. القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٧٧ .

- الاستعمار الأسباني : شمل كل من ريودورو (الصحراء جنوب المغـرب حاليـا) وسبتة ومليلة شمال المغـرب Ceuta And Melilla وغينيـا الاسـبانية (غينيـا الاستوائية حاليا) وجزيرة فرناندبو.
- الاستعمار البلجيكي في الكونجو الحرة (الكنغو الديموقراطية الحالية) [1] :

ويلاحظ أن الوحدات المستقلة عقب مؤتمر برلين ١٨٨٤- ١٨٨٥ وهـي اثيوبيـة وليبيريا واتحاد جنوب أفريقية تظهر فيها بعض المجاري النهرية خطـوط ترسـيم كحدود سياسية بين كل منها وجاراتها فمثلاً تتحدد ليبيريا المستقلة بنهر مانو بينهـا وبين النفوذ الاستعماري البريطاني في الغرب منها (سيراليون حاليا) وكذلك أنهـار كل من: سانت جون ، ماو ، سانت باول بين ليبيريا المسـتقلة والنفـوذ الفرنسـي المجاور لها من الشمال حينذاك (غينيا حاليا) . كما ظهرت بعض الحدود النهريـة بين أثيوبيا المستقلة وكل من النفوذ الإنجليزي في غربها (السودان حاليا) حيث يحد بينهما نهر السوباط وكذلك بين أثيوبيا والنفوذ الإنجليزي في جنوب أثيوبيا (كينيـا حاليا) ممثلاً ذلك في نهر جوبا .

ب- الحرب العالمية الأولي سنة ١٩١٤ : يمكن بيان دور هذه الحرب على الخريطـة السياسية لأفريقية شكل (٥) من خلال جانبين :

- انضمام مصر إلي الدول المستقلة الثلاث في أفريقية قبل تلك الحرب لتصبح مصر التي استقلت بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الدولة الرابعة الاستقلال مع كـل من أثيوبيا وليبريا وجنوب أفريقية ، مع ملاحظة أن هذا الاستقلال لم يكتمل إلا منذ ثورة ١٩٥٢.
- نتج عن هزيمة ألمانيا توزيع مستعمراتها على الدول المنتصرة بما يعرف بالانتداب Mandate حيث انتقل كل من: جنوب غرب أفريقية وتنجانيقا إلـي إنجلتـرا أمـا مناطق توجولاند والكاميرون فقد اقتسمتها إنجلترا وفرنسا وأعطيت رواندا وبورندي لبلجيكا [2] .

---

[1] أحمد علي إسماعيل ، آمال شاور ، أفريقية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ١٧٩.مع ملاحظة أن التوضيح الوارد بين الأقواس بتصرف من الباحثة بمقارنة شكل (٤) الخريطة السياسية لأفريقية بعد مؤتمر بـرلين ١٨٨٥، وشكل (٦) والخريطة السياسية الحالية.

[2] محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية السياسية لأفريقية ، الموسوعة الأفريقية ، مرجع سابق ص ٦٣٦.

ج – **الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م :** يصح أن نطلق على النصف الأول من القرن العشرين فترة الاكتساح الأوروبي للقارة كما يمكن أن نطلق علي النصف الثاني من هذا القرن الانحسار الأوروبي عن القارة إذ يمكن بيان المتغيرات في الخريطة السياسية الأفريقية منذ نشوب تلك الحرب وما تلي ذلك من خلال جوانب أهمها:

- ظلت الدول المستقلة في أفريقية حتى انتهاء هذه الحرب مقتصرة على أربع دول سبقت الإشارة إليها وهي أثيوبيا ، ليبيريا ، جنوب أفريقية ، مصر ، بل إن بعضها لم يكن كامل الاستقلال حيث لم تحصل مصر على كامل استقلالها إلا بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ عندما جلت عنها القوات الإنجليزية كما كانت ليبيريا يسيطر عليها النفوذ الأمريكي بالإضافة إلي تغلغل النفوذ الإنجليزي في جنوب القارة والنفوذ الإيطالي في أثيوبيا بين عامي ١٩٣٦ ، ١٩٤١.
- الانحسار السريع للاستعمار خلال العقد السادس من القرن الماضي (سنة ١٩٥١ إلي سنة ١٩٦٠) حيث نالت ٢٣ دولة استقلالها خلال تلك الفترة ليصبح عدد الدول المستقلة ٢٧ دولة وجاء ذلك الاستقلال السريع بسبب هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية مما أدي إلي تصفية مستعمراتها وكذلك ظهور الحركات التحررية في أفريقية مثل ثورة ٢٣ يوليو التي بثت روح التحرر في كل من المستعمرات الإنجليزية والفرنسية على وجه الخصوص بالإضافة إلي تسليم كل القوى الاستعمارية بمطالب الشعوب لرغبتها في التحرير .
- الانحسار المتوسط للاستعمار (سنة ١٩٦٠ إلي سنة ١٩٧٠) شهدت هذه الفترة انخفاضا في سرعة تحرر الدول المستقلة في القارة بالمقارنة بالعقد السابق حيث شهدت القارة استقلال ١٤ دولة فقط لتظهر الحدود السياسية لدول القارة كما هي في الخريطة السياسية الحالية [1] .
- مرحلة نهاية الاستعمار شبه التام بداية من سنة ١٩٧٤ حتى سنة ١٩٩٣ وفيها تم استقلال عشر دول كان أخرها اريتريا ١٩٩٣ لتصبح القارة خالية من المستعمرات

(1) Grove, A.T., Africa, Oxford University Press, 1978 . P. 103

فيما عدا بعض المناطق الصغيرة سواء كانت في كتلة القارة مثل منطقتي سبته ومليلة [1] المغربيتين الخاضعتين للاستعمار الأسباني أو كانت خارج الكتلة مثل بعض الجزر التي لازال الاستعمار يسيطر عليها مثل جزر كناري canary في المحيط الأطلنطى شمال غرب القارة الخاضعة لأسبانيا وجزر ريونيونReunionr فى المحيط الهندى في جنوب شرق القارة الخاضعة للسيطرة الفرنسية [2] ، ويلاحظ أن نهاية تلك الفترة شهدت القارة بداية نزاعات تتعلق برغبة الوحدات السياسية في تعديل مواضع ترسيم الحدود السياسية القائمة بما يتمشى مع متطلبات السكان اجتماعياً واقتصادياً وبما يتفق مع إيعاز القوى الخارجية في هذا المجال وهو أمر يجاري التغيرات في خريطة العالم التي شهدت متغيرات تتعلق بالحدود السياسية التى ظهرت منذ نهاية القرن العشرين وتحديداً منذ منتصف سنة ١٩٩٩ [3] .

ويؤكد جدول (٣) وشكل (٨) ارتباط نشأة الحدود السياسية في أفريقية بالاستعمار من خلال الحقائق التالية :

- أن جملة الحدود السياسية التي تم تعيينها قبل القرن التاسع عشر بلغ عدد أطوالها ١٤٤٩ كم بنسبة ١,٨ % من جملة أطوال الحدود السياسية القائمة حاليا بالقارة .
- أن الفترة من سنة ١٨٤٠ حتى سنة ١٨٨٤ وهي الفترة التي ابتدأ فيها التوغل الأوروبي إلي القارة من خلال كشف الأنهار والسيطرة على مواطئ الاقدام بالساحل الأفريقي بلغ فيها عدد أطوال الحدود التي تم تعيينها ٥٥٤٩ كم بنسبة ٦,٨% من جملة الحدود القائمة حاليا في القارة وذلك خلال أكثر من ٤٠ سنة .
- نالت الفترة من سنة ١٨٨٥ حتى سنة ١٩١٤ تعيين أكبر قدر من الحدود السياسية

---

(1) مستعمرة سبته Ceuta يصل طول حدودها البرية ٦,٣ كيلو متر ، ومستعمرة مليلة Melilla يصل طول حدودها ٩,٦ كيلو متر ، تقعان في شمال المغرب يراجع في ذلك :

- www.odci.gov/cia publication factbook/ index., Cia, the world factbook, 2003 , http

(2) Philips, World Atlas, op. cit. p. 46 - 56.

(3) Joe, P.K., Politics Geography and Political Geography, Arnold, London, 1995, P. 5

في القارة على الرغم من قصرها الزمني ٢٩ سنة إذ نالت ترسيم أطوال ٦٠٧٩٤ كم بنسبة ٧٤,٨% من جملة الحدود المعينة حاليا في القارة مما يشير إلي أن النسبة الغالبة من الحدود هي استعمارية النشأة .

- أن الفترة من سنة ١٩١٥ إلي سنة ١٩٦٤ هي الفترة التي شهدت استقلال أغلب الأراضي الأفريقية ومع ذلك لم يتم فيها ترسيم سوى عدد من أطوال الحدود تقدر بنحو ١٢٦١٥ كيلو متر بنسبة ١٥,٥% من جملة الحدود السياسية البرية القائمة حاليا في القارة مما يشير إلي أن التقسيمات الاستعمارية للأراضي الأفريقية استقلت كوحدات سياسية على صورتها التي وضعها المستعمر.
- أن ظهور حدود سياسية جديدة في القارة خاصة بين الدول الأفريقية نتيجة لانقسام بعض الدول من الأمور قليلة الحدوث حيث لم يتم تعيين حدود جديدة وظهورها إلي أرض الواقع إلا في سنة ١٩٩٣ عندما انفردت إريتريا بكيانها المستقل بعد أن كانت واقعة تحت سيطرة أثيوبيا إذ تم ترسيم حدود بينهما بما فيها الحدود النهرية تقدر بنحو ٩٢٠ كيلو متر بنسبة ١,١% من جملة أطوال الحدود السياسية في أفريقية .
- ترى الباحثة أن هناك أيادٍ خفية استعمارية تهدف إلى خلق كيانات أخرى سياسية مولدة عن كيانات قائمة مستغلة في ذلك الإنقسامات الداخلية في العديد من دول القارة ولعل مشكلة الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو من أبرز تلك المشاكل التي يمكن أن تؤدي إلى إيجاد كيان سياسي جديد خاصة وأن عدداً من الدول الأفريقية تؤيد ذلك الانقسام بها هذا من جهة بل أن ظهور مشكلة جنوب السودان وما يليها من مشكلات في أقاليم السودان الأخرى سواء كان ذلك في دارفور في غرب السودان أو في المناطق الشرقية من السودان يعد من قبيل الشروع في إيجاد كيانات سياسية مقبلة على القارة من جهة أخرى وهكذا يبدو أن دور الاستعمار في إيجاد وحدات سياسية لم ينته بعد وإنما سيظل هذا الدور قائماً مما سيجعل الحروب السياسية في القارة في حراك مستمر .

جدول (٣) أطوال الحدود السياسية البرية التي تم ترسيمها
منذ القرن ١٨ في قارة أفريقية حتى سنة ٢٠٠٦م

الفترة الزمنية	أطوال خطوط الحدود كم	النسبة %
قبل القرن ١٩	١٤٤٩	١,٨
١٨٨٤-١٨٤٠	٥٥٤٩	٦,٨
١٩١٤-١٨٨٥	٦٠٧٩٤	٧٤,٨
١٩٦٤-١٩١٥	١٢٦١٥	١٥,٥
٢٠٠٦-١٩٦٥	٩٢٠	١,١
جملة	٨١٣٢٧	١٠٠

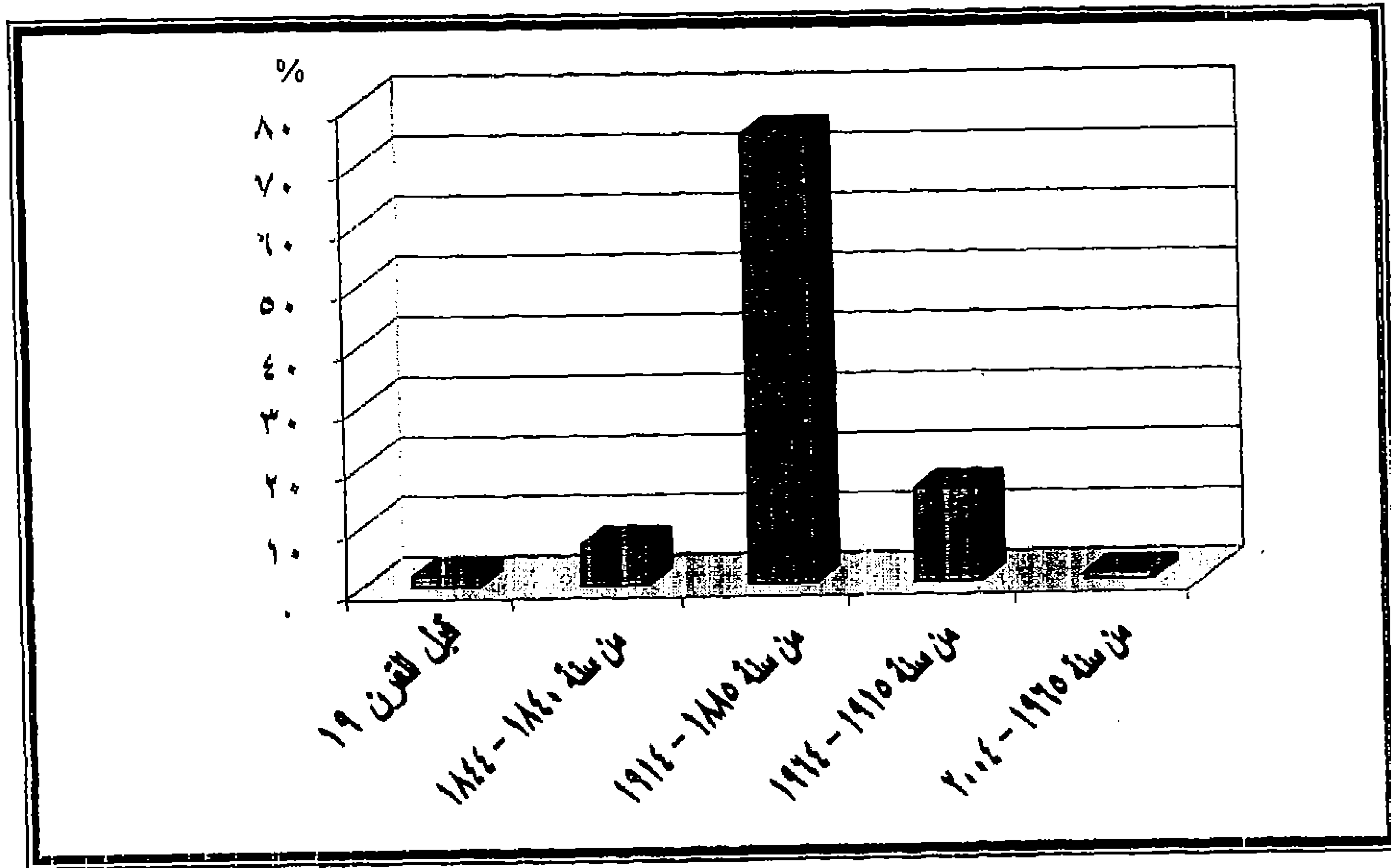
المصـــدر : من حساب الباحثة عن كل من :

1- Michel Foucher, front et frontiers, un towr du monde Geopolitique, librarie fayard, 1991, Appendex P.101.

٢ - بعد سنة ١٩٦٥ من إضافة الباحثة للحدود بين أثيوبيا وإريتريا التي نجمت عن استقلال الأخيرة عن الأولى سـنة ١٩٩٣م .

٣ - يلاحظ أن جملة أطوال خطوط الحدود البرية في هذا الجدول تزيد بنحـو ١٥٥١ كـم عـن حسابات الباحثة في جدول ملحق (١) ويرجع ذلك إلي أن هذا الجدول (٣) ضم في حساباته أطوال خطوط حدودية غير مستقر عليها مثل حساب حدود لصالح الصحراء المغربية وكذلك أطوال حدود المستعمرات الأسبانية في المغرب ممثلة في سبته ومليلة وغيرها

٤ - يلاحظ أن خطوط الحدود البرية تعني الخطوط بين الدول تضرب في رقم ٢ للوصول إلي أطوال الحدود السياسية. إذ أن الخط يمر بين دولتين متواجهتين أي أن أطوال الحدود السياسية البريـة تساوي ضعف أطوال الحدود البرية الفعلية الحدودية بين الدول.



شكل (٨) نسب أطوال الحدود السياسية البرية التي تم تعيينها

قبل القرن ١٩ حتى سنة ٢٠٠٦

المصـــدر : من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات جدول (٣) .

وتؤكد بيانات جدول (٤) وشكل (٩) أيضا أن أكثر من ٧٥% من أطوال الحدود النهرية الكلية نتجت من ترسيم القوى الاستعمارية الأوروبية سواء تم تحديدها بين قوى استعمارية متعددة مثل تعيين الحدود بين الاستعمار الإنجليزي في مصر والإيطالي في ليبيا أو تم ترسيمها داخل نفوذ قوة استعمارية واحدة بإرادة منفردة كترسيم الحدود في الأراضي التي خضعت للاستعمار الفرنسي مثل الحدود السياسية التالية للنفوذ الفرنسي في أفريقية الغربية الفرنسية كما هو الحال بين موريتانيا والسنغال .

ويُعد كل من الاستعمار الفرنسي والإنجليزي أكثر القوى الاستعمارية ترسيماً للحدود السياسية في القارة حيث بلغت أطوال الحدود التي ساهما في ترسيمها نحو ٦٧٦٤٠ كم بنسبة ٨٣,٢% من جملة الحدود السياسية بالقارة [1].

وأخيراً يشير الجدول أيضاً إلى أن الحدود التي تم تعيينها بين طرفين أحدهما أفريقي والآخر أوروبي تصل أطوالها إلي ١٠٠٢١ كم بنسبة ١٢,٣% في حين كان نصيب الحدود المعينة بين الأطراف الأفريقية يصل إلي ٣٦٦٥ كيلو متر بنسبة ٤,٥%.

جدول (٤) أطوال الحدود السياسية البرية حسب جهات تحديدها في قارة أفريقية سنة ٢٠٠٦م

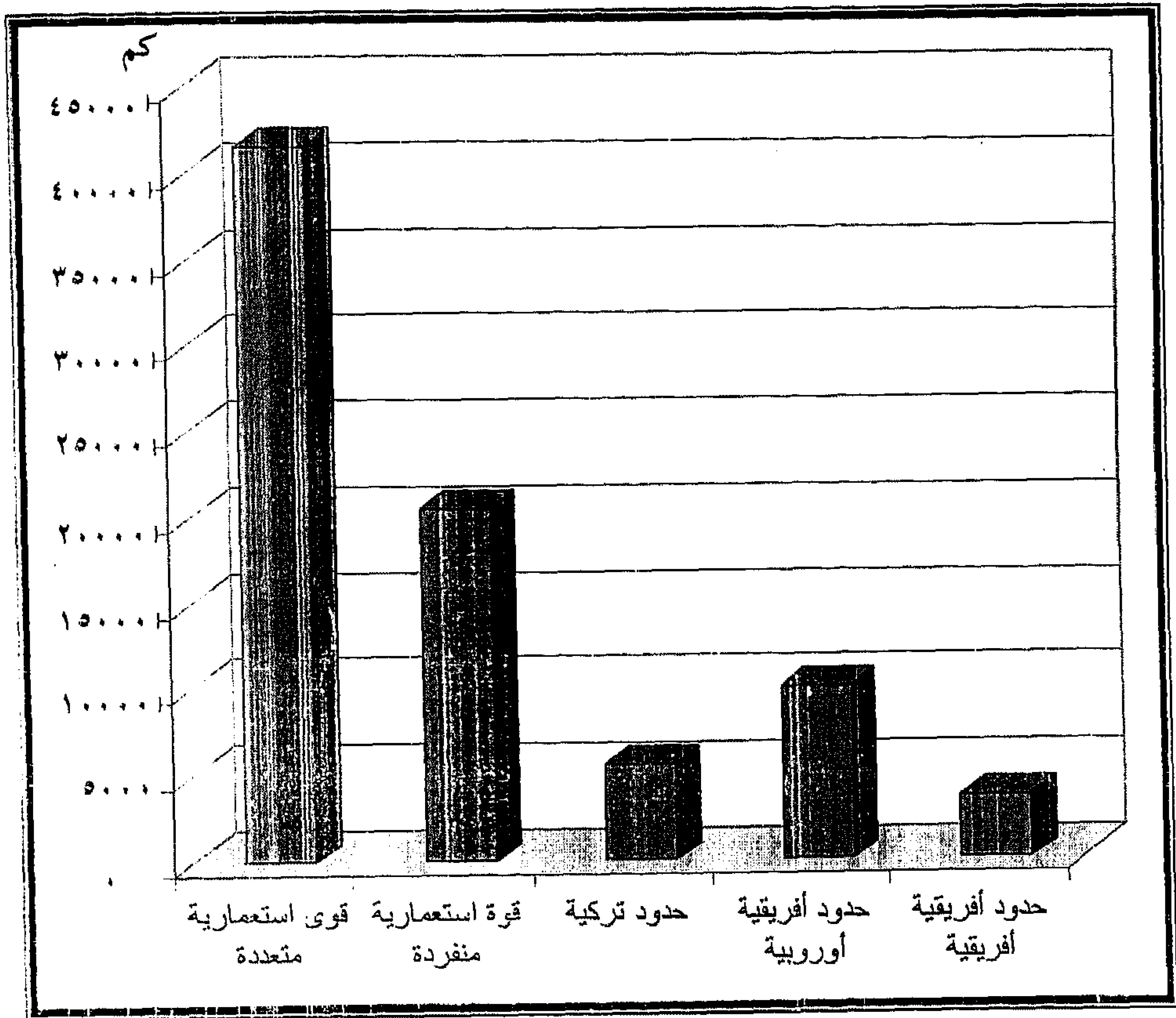
الجهة	الطول كم	النسبة %
قوى استعمارية متعددة	٤١٥٨٣	%٥١,١
قوة استعمارية منفردة	٢٠٥١٩	٢٥,٣
حدود تركية	٥٥٣٨	٦,٨
حدود أفريقية أوروبية	١٠٠٢١	١٢,٣
حدود أفريقية أفريقية	٣٦٦٥	٤,٥
جملة	٨١٣٢٧	١٠٠

المصـــدر :

- محمد عاشور مهدي ، الحدود السياسية وواقع الدولة فى أفريقيا مرجع سابق ، ص ٦٩ .
- أضافت الباحثة إلي الحدود الأفريقية الأفريقية حدود أريتريا مع أثيوبيا وقدرها ٩٢٠ كيلو متر .

---

[1] محمد عاشور مهدي ، الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقية ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .



شكل (٩)

توزيع أطوال الحدود السياسية البرية في أفريقية

حسب جهات ترسيمها حتى سنة ٢٠٠٦

المصـــدر : بتصرف من الباحثة عن كل من :

- محمد عاشور مهدي ،الحدود السياسية وواقع الدولة فى إفريقيا ، مرجع سابق ، ص ٧١ .
- بيانات جدول (٤) .

ثانيا : الحدود السياسية النهرية في أفريقية :

١ – **مفهوم الحدود السياسية النهرية** : يقتصر وجود الحدود السياسية النهرية على النهر الدولي فقط الذي يقصد به ذلك المجرى الذي تمتد مياهه داخل دولتين أو أكثر ويشمل المجرى الرئيسي للنهر وروافده سواء المنابع أو المصبات ويكفي في الفقه القانوني الحديث أن يكون أحد روافد النهر في دولة أخرى كي يعد حوضه دولياً [١] ، ويقصد بالحد السياسي النهري في هذه الرسالة اتخاذ النهر أو جزء منه فاصلاً بين سيادة دولتين متواجهتين عليه ، وعلى الرغم من سهولة تمييز الأنهار كمعالم طبيعية على الأرض أو الخرائط الجغرافية إلا أنه يثور في شأن اتخاذها حدوداً سياسية بين الدول العديد من المشكلات المعقدة التي ترتبط أساساً بعاملين :

الأول: هو موضع الحد لخط طولي على النهر

الثاني: علاقة الحد بالتغيرات التي تطرأ على النهر[٢] يمكن تحديد تلك المشكلات لبيان مفهوم الحد السياسي النهري من خلال ثلاث حالات عند اتخاذ النهر كحد سياسي هي :

الحالة الأولى : هل يتخذ وسط المجرى Median Line أساساً لهذا الخط

الحالة الثانية : أم سيتم اتخاذ منتصف المجرى الصالح للملاحة Thalweg حدا بين الدولتين .

الحالة الثالثة : أم ستتخذ إحدى الضفتين Banks كحد سياسي .

حيث يكون الخط في الحالة الأولى عبارة عن الخط المار بجميع النقاط على المجرى التي يتساوي بعدها عند أقرب نقطة على الضفتين مما يستدعى عمليات حسابية وهذا معناه تقسيم متساوي لسطح الماء وإن كان غير متساو لحجم الماء وعادة ما يتبع هذا

---

(١) سامي مخيمر وخالد حجازي ، أزمة المياه في المنطقة العربية ، عالم المعرفة ، العدد ٢٠٩ ، الكويت : سنة ١٩٩٦ ، ص٣٨ .

(٢) محمد محمود الديب ، الجغرافية السياسية ، منظور معاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة : سنة ٢٠٠٢ ، ص ٦٦٥ .

في الأنهار غير الصالحة للملاحة [1]. أما في الحالة الثانية التي يشيع فيها اتفاق الحد السياسي مع وسط المجرى الملاحي في النهر فهي على الرغم مما تحققه من فوائد تتعلق باستغلال النهر في الملاحة وتوليد الكهرباء والصيد والري إلا أنها تواجه مشكلات عديدة ، إذ المعلوم أن المجرى الملاحي في النهر يشتمل على أعمق الأجزاء فيه وفي كثير من الأحيان لا يتفق المجرى الملاحي للنهر مع الخط الأوسط فيه فتارة يقترب من هذا الشاطئ وأخرى يبتعد عنه بالإضافة إلي أن المجرى الملاحي للنهر دائم التغير بسبب نشاط النحت النهري بما يستدعي إعادة ترسيم للحد باستمرار . أما الحالة الثالثة التي تتخذ فيها أحد ضفاف النهر حداً سياسياً فهي على الرغم من وضوح تلك الضفة إلا أنها تثير عدداً من المشكلات منها الإجحاف في حق الدولة الأولى التي تبتعد من المشاركة في النهر بما في ذلك من فوائد تتعلق بالمياه والملاحة وتوليد الكهرباء وغيرها ، بالإضافة إلي أن صيانة ضفة النهر المجاورة للدولة الأخرى تصبح مسألة صعبة في ضوء أن اتساع النهر يتفاوت من وقت إلي آخر حسب كميات المياه به فقد تفيض المياه على الجانبين مما يخل بمفهوم التحديد على أساس الضفة [2] .

ويلاحظ أن النهر الواحد قد يشكل في أحوال متعددة أكثر من حد بين دولتين في مواضع متعددة منه

فمثلاً يشير جدول (٥) وشكل (١١) إلي أن نهر النيل في أفريقية يمثل حداً سياسيا في تسعة مواضع كما يمثل نهر الكونغو حداً سياسياً في تسعة مواضع أيضاً ونهر الزمبيزى يمثل حداً سياسياً فى ثمانية مواضع كل موضع يمثل حدا سياسيا بين دولتين.

٢ – **نشأة الحدود السياسية النهرية في أفريقية :** نادراً ما كانت تتخذ الأنهار كحدود سياسية في المدنيات القديمة بل علي العكس من ذلك كانت تستخدم للوصل بينها إذ أن النهر يقسم سهله الفيضي على جانبيه وفي الوقت نفسه يوحد الحضارة على هذين الجانبين خاصة وأن الإنسان يميل إلي السكنى في وديان الأنهار وعلى ضفافها لما يجده فيها من مياه وخصب التربة [3] وتعد مصر مثالاً واضحاً على ذلك في قارة أفريقية إذ لم يتخذ نهر النيل بها حداً فاصلاً بين دول قامت بها بل أن قيام الدولتين اللتين وحدهما الحاكم الفرعوني " مينا الجنوبية في الوجه القبلي والشمالية في الوجه البحري " لم يكن

---

(١) محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية السياسية المعاصرة – مرجع سابق ، ص ٢٢٥.

(٢) محمد محمود الديب ، الجغرافية السياسية ، مرجع سابق ، ص ص ٦٦٥ ، ٦٦٦.

(٣) محمد محمود الديب ، الجغرافية السياسية ، المرجع السابق ، ص ٦٦٣

قيامهما على أساس حد نهري بل اتخذ النهر عامل ربط ووصل بينهما إلا أن تعرض بعض المناطق لسيطرة المستعمر الذي يهمه السيادة عليها من باب التفريق بين الشعوب والحضارات جعله يتخذ من الأنهار بها حدوداً بين الأرض التي تقاسمتها تلك القوى الاستعمارية والتي تحولت على حالتها المساحية إلي وحدات سياسية دون النظر إلي المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناجمة عن ذلك خاصة وأن استعمال الأنهار كحدود سياسية من أقل أنواع التحديد السياسي تعقيداً من الناحية الفنية (١) .

وتعد قارة أفريقية أحد أهم مناطق العالم التي اتخذت عدداً كبيراً من أحواض أنهارها حدوداً سياسية بفعل الاستعمار إذ يشير جدول (٥) إلي ارتباط نشأة الحدود السياسية في المقام الأول بالقوى الاستعمارية من خلال عقد الاتفاقيات بشأن تحديد الحدود النهرية بينهم ، حيث تبين أن عدد مواضع الحدود السياسية النهرية التي أمكن تمييزها وحصرها بين الدول الأفريقية تصل إلي ٦٥ موضعاً يمكن توزيعها حسب النشأة كما في جدول (٥) وأشكال (٧) و (١١) و (١٢) كالآتي :

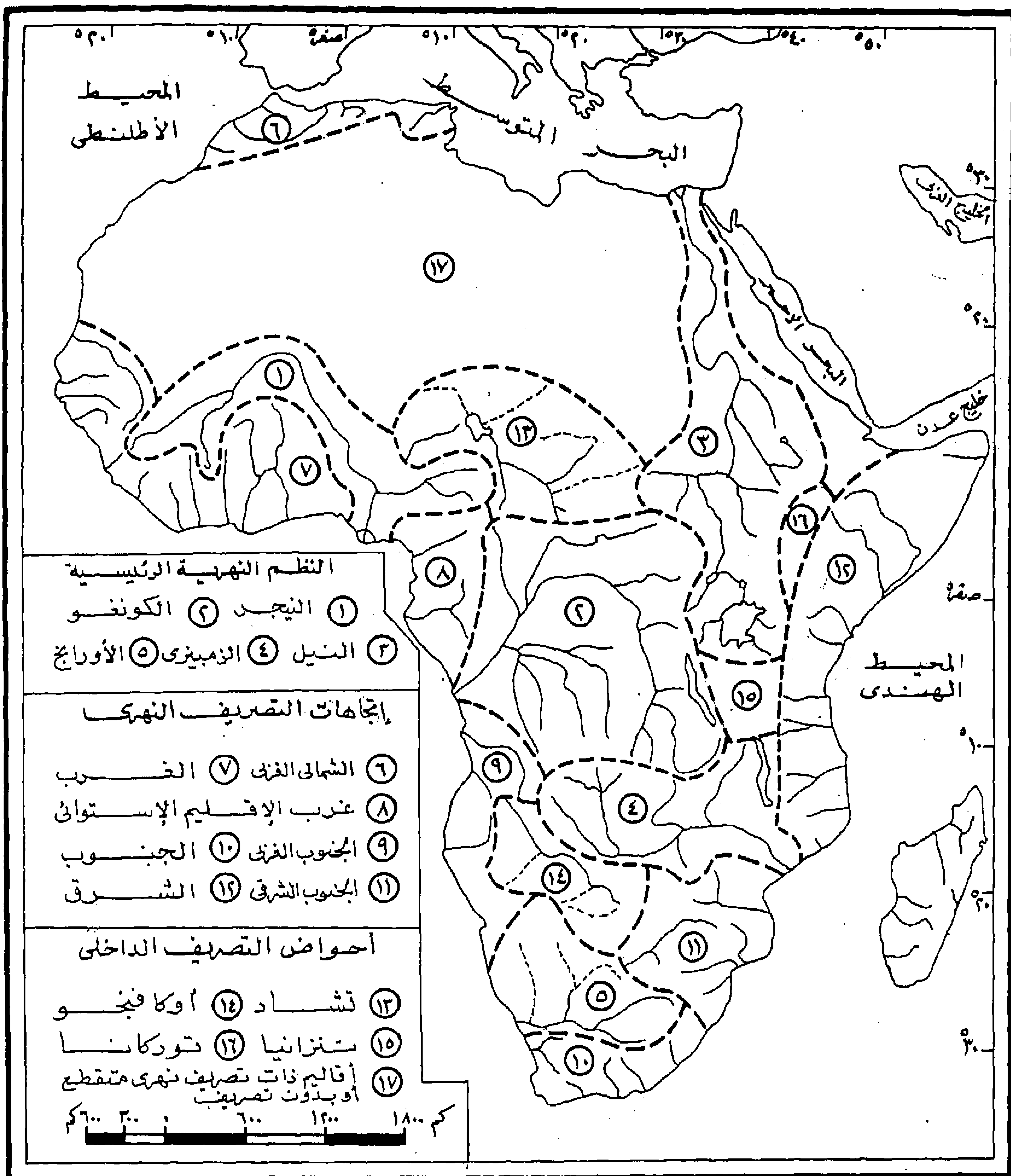
إن الحدود التي تم تعيينها بين قوي استعمارية تمثل أكبر عدد من الحدود حيث بلغ عددها ٣٦ حداً بنسبة ٥٥,٤ % من جملة عدد مواضع الحدود النهرية حيث تم ترسيم كل حد منها بين قوتين استعماريتين أي تم جعل الحد النهري فاصلاً بين نفوذ كل منهما علي أحد جانبي المجري الحدودي مثال ذلك الحد السياسي لنهر الأورانج بين ناميبيا وجنوب أفريقية الذي تم ترسيمه طبقاً لاتفاقية سنة ١٨٦٨م التي وقعت بين الحكومة الألمانية وحكومة الكيب(٢) فصل بين القوة الألمانية في ناميبيا والقوة البريطانية في جنوب أفريقية وأيضا الحد السياسي بين أنجولا وناميبيا في نهر كونيني الذي فصل بين القوة البرتغالية في أنجولا والقوة الألمانية في ناميبيا (٣)

---

(١) محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية والمشكلات الدولية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ١٢٧ .

(٢) فاطمة مصطفى أحمد مهران ، جمهورية جنوب أفريقية ، دراسة في الجغرافية السياسية . رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، سنة ١٩٩٤ ، ص ٤ .

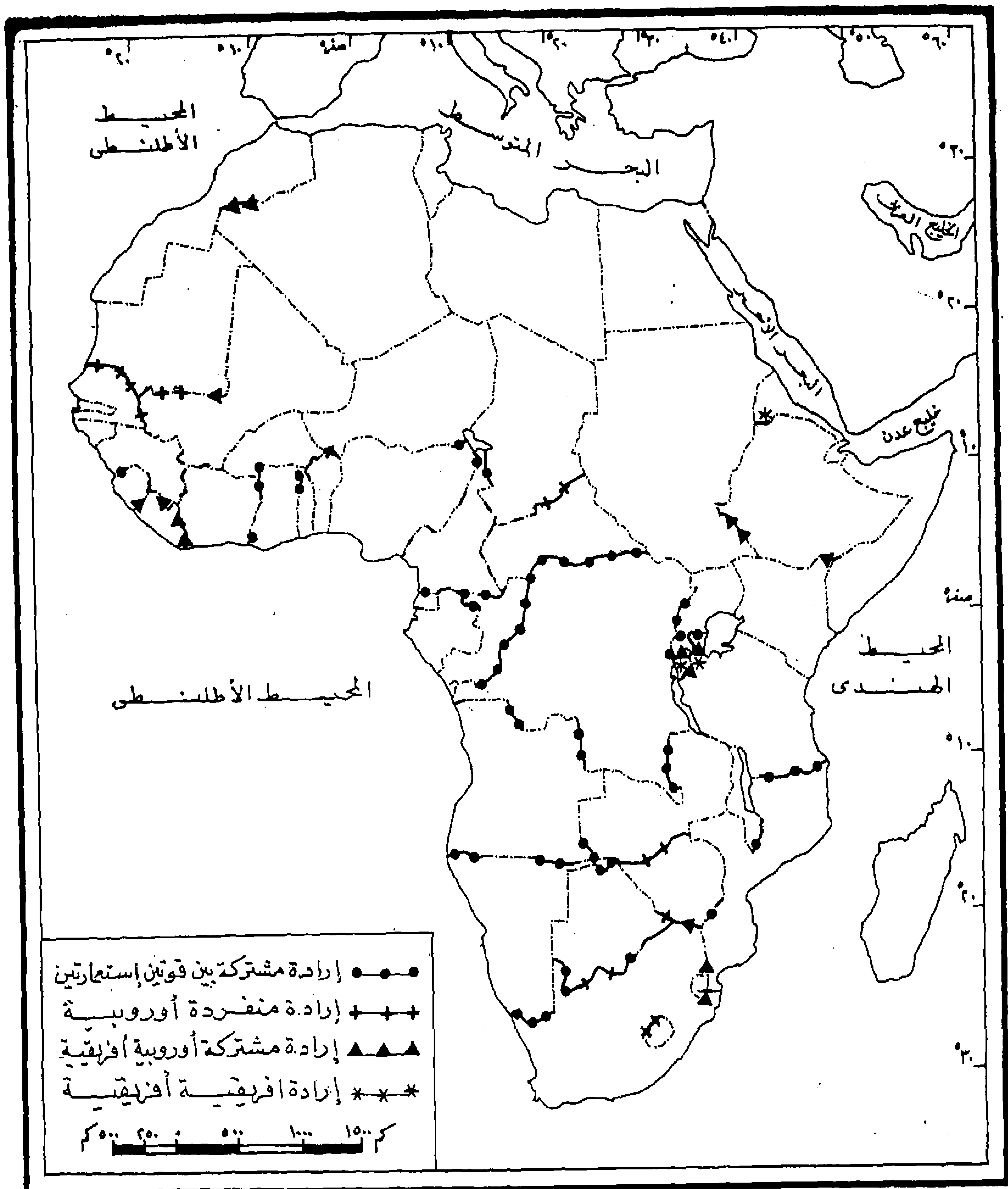
(3) Gann. L.H., And Duiganan. P., Colonialism in Africa 1870 – 1960 Volume one, Cambridge University Press, 1981, P. 503



شكل (١٠) الأحواض النهرية الرئيسية فى قارة أفريقية

المصدر : محمد عبد الغنى سعودى ، أفريقية دراسة فى شخصية القارة وشخصية الأقاليم ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٢ .

The Times Atlas of the World, Comprehensive Edition, John Bartholomew and Son Limited, London, 1981, Plate. 73.



شكل (١١) توزيع مواضع الحدود السياسية النهرية فى أفريقية حسب جهات ترسيمها.

المصدر : من حساب الباحثة إعتمادًا على بيانات جدول رقم (٥) ، شكل (٧) .

أو بين الاستعمار البرتغالي في أنجولا والاستعمار البلجيكي في الكونغو [1] .

- حدود تم تعيينها بالإرادة المنفردة لقوة استعمارية واحدة ، وفيها تم تعيين الحدود السياسية النهرية لكي تكون فاصلاً بين كيانات متعددة داخل الأراضي التي بسطت عليها تلك القوى أيديها مثال الحدود السياسية التي أقيمت بين زامبيا وروديسيا (زيمبابوي) بناء على قرار اتخذته بريطانيا من جانب منفرد [2] ومثال لنهر السنغال بين موريتانيا والسنغال داخل النفوذ الاستعماري الفرنسي ، والحدود النهرية لرافد نهر لمبوبو بين جنوب أفريقية وبتسوانا داخل أراضي النفوذ الاستعماري البريطاني وتمثل تلك الحدود خمسة مواضع من جملة الحدود النهرية في القارة بنسبة ١٣,٨% من جملة أعداد المواضع الحدودية النهرية .

- حدود تم تعيينها بإرادة مشتركة أوربية أفريقية : وهي الحدود النهرية التي تم تعيينها بين طرفين أحدهما أفريقي والأخر أوربي استعماري ، وتأتي هذه الحدود لدى الدول الأفريقية التي نالت استقلالها مبكراً مثل أثيوبيا إذ يوجد من هذا النمط حد نهري يتكون من جزئين يتمثل في روافد نهر السوباط الذي تم ترسيمه بين الإنجليز من جهة وأثيوبيا من جهة أخري كما يوجد حد نهري لأثيوبيا أيضا تم ترسيمه بين أثيوبيا من جهة والاستعمار الانجليزي في كينيا من جهة أخري ممثلاً في نهر جوبا ، كما تتمثل تلك الحدود في الحدود الفاصلة بين الأراضي التي كانت تمثل إمبراطوريات وممالك أفريقية من جهة والأراضي التي كان يسيطر عليها المستعمر من جهة أخري مثل الحد السياسي النهري لنهر لمبوبو بين جنوب أفريقية التي خضعت للاستعمار الإنجليزي من ناحية والسيادة الأفريقية من ناحية أخري ويمثل هذا النمط عدد ١٧ حدا بنسبة ٢٦,٢ % من جملة أعداد مواضع الحدود النهرية .

---

(1) Tournaire. H., et Bouteaud. R., Le livre Noir du Congo., Librairie Academique Perrin. Paris, 1963, P. 23 .

(٢) محمد زكريا الكسار ، زامبيا دراسة في جغرافية الحدود السياسية ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٦١ .

- حدود سياسية نهرية تم تعيينها بإرادة أفريقية وتتمثل في الحدود التي تم ترسيمها بين إريتريا وأثيوبيا سنة ١٩٩٣ (١). عندما استقلت إريتريا عن أثيوبيا وهذه الحدود التي تتمثل في نهر ستيت أحد روافد نهر العطبرة علي الرغم من أنهـا إحيـاء لحـدود سابقة بين الدولتين قبل الاندماج بينهما إلا أن إعادة ترسيم تلك الحدود فـي ظـل اتفاق بين جانبين إفريقيين يمكن من خلاله اعتبار هذه الحـدود أفريقيـة الترسـيم وأيضا الحدود بين رواندا وبورندي وأيضا الحدود بين تنزانيـا وروانـدا إفريقيـة الترسيم (٢) وهذه الحدود تنال ٣ مواضع بنسبة ٤,٦% من جملـة عـدد المواضـع النهرية في القارة وكلها على نهر النيل .
- ويلاحظ انفراد تلك الحدود بين كل الحدود النهرية في القارة من حيث جهة الترسيم مما يبرهن علي أن الحدود النهرية شان الحدود في أفريقية هي صناعة استعمارية ، أو هي محصلة نهائية لتاريخ اصطناعي بحت وهو نمط مفروض من الخارج أو من أعلى وليس نبتاً داخلياً وانبثاقاً طبيعياً (٣) .

(١) منى محمود يحيى ، إريتريا دراسة في الجغرافية السياسية ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٢) محمد عاشور مهدي ، الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقية ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

(٣) جمال حمدان ، أفريقية الجديدة ، طبعة مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٣٩٥ .

جدول (٥) مواضع الحدود السياسية النهرية حسب جهات ترسيمها في أفريقية سنة ٢٠٠٦م

جهة الترسيم	النهر	دول الحدود	المواضع		سنة عقد الإتفاقيات
			عدد	%	
	كومادوجويوبي	النيجر – نيجيريا			١٩١١
	شاري	تشاد – الكاميرون			١٩٠٨
	فولتا	بنين – بوركينا فاسو			١٩٧٠
	فولتا	غانا – بوركينا فاسو			١٨٩٨
	سكارسي الكبير	سيراليون – غينيا			١٩١٣-١٨٨٢
	فولتا	غانا – توجو			١٩٥٧
	فولتا	غانا – كوت ديفوار			١٩٧٠
	الكونغو	الكونغو – الكنغو الديموقراطية			١٨٩٤
	الكونغو	ف الوسطى ، الكنغو الديموقراطية			١٨٩٤
	أوجوى	الجابون ، الكاميرون			١٩٤١
	الكونغو	الكاميرون ، أفريقيا الوسطى			١٩٠٨
	الكونغو	الكاميرون ، الكونغو			١٨٨٥
	كامبو	الكاميرون ، غينيا الاستوائية			١٨٨٥
	أجوى	الجابون ، الكونغو			١٩٠٨
	سميليكي النيل	أوغندا ، الكنغو الديموقراطية			١٩١٥
	الكونغو	رواندا ، الكنغو الديموقراطية			١٩١٠
إرادة مشتركة بين	الكونغو	بورندي ، الكنغو الديموقراطية			١٩٢٤
قوتين استعماريتين	الكونغو	الكنغو الديموقراطية ، أنجولا			١٨٩١
	الكونغو	الكنغو الديموقراطية ، أنجولا موضع آخر			١٨٨٥
	الكونغو	الكنغو الديموقراطية ، زامبيا			١٨٩٤
	روفوما	موزمبيق ، تنزانيا			١٨٨٦
	زمبيزي	موزمبيق ، زامبيا			١٨٩٠
	زمبيزي	موزمبيق ، مالاوي			١٨٩١
	زمبيزي	زامبيا ، أنجولا			١٩٦٤
	كونيني	أنجولا ، ناميبيا			١٨٨٦
	زمبيزي	أنجولا ، ناميبا			١٨٨٦
	زمبيزي	ناميبيا ، زامبيا			١٩٣٠
	زمبيزي	زامبيا ، بتسوانا			١٩١١
	زمبيزي	بتسوانا ، ناميبيا			١٨٩٠
	النيل	أوغندا ، تنزانيا			١٩٦٧
	أورانج	ناميبيا ، جنوب أفريقية			١٨٩٠
	النيل	أوغندا ، رواندا			١٩١٠
	تانو	كوت ديفوار ، غانا			١٩٠٥
	الساف	موزمبيق ، زيمبابوي			١٩٠٧
	البيد	الكاميرون ، نيجيريا			١٩٠٨
					١٩٣١
جملة			٣٦	٥٥,٤	

جهة الترسيم	النهر	دول الحدود	المواضع عدد	المواضع %	سنة عقد الإتفاقيات
قوة استعمارية منفردة	السنغال	موريتانيا ، السنغال			١٩٢٠-١٩٣٣
	السنغال	السنغال ، مالي			١٩٠٤
	النيجر	النيجر ، بنين			١٩٣٨
	السنغال	مالي ، غينيا			١٩٠٧
	شاري	أفريقية الوسطى ، تشاد			١٩٣٦
	زمبيزي	زامبيا ، زيمبابوي			١٨٨٥
	لمبوبو	زيمبابوي ، بتسوانا			١٨٩٨
	لمبوبو	جنوب أفريقية ، بتسوانا			١٨٨٥
	أورانج	جنوب أفريقية ، بتسوانا			١٨٨٤
جملـــة			٩	١٣,٨	
إرادة مشتركة أوربية أفريقية	السنغال	مالي ، موريتانيا			١٩٦٠
	درعة	المغرب ، الجزائر			١٩٧٠
	السوباط "النيل"	السودان ، أثيوبيا شمالاً			١٩٤٧
	السوباط "النيل"	السودان ، أثيوبيا جنوباً			١٩٤٧
	السوباط "النيل"	السودان ، أثيوبيا جنوباً			١٩٤٧
	مانو	ليبيريا ، سيراليون			١٨٨٥
	جوبا	أثيوبيا ، كينيا			١٩٥٥
	لمبوبو	جنوب أفريقية ، موزمبيق			١٨٩٥
	لمبوبو	جنوب أفريقية ، زيمبابوي			١٨٥٠
	لمبوبو	جنوب أفريقية ، سوازيلاند			١٨٨١
	سانت بول	غينيا ، ليبيريا			١٨٩٢
	أورانج	جنوب أفريقية ، ليسوتو			١٨٤٩
	كافالي	ليبيريا ، كوت ديفوار			١٩١١
	سيس	ليبيريا ، غينيا			١٩٠٧-١٩١١
	سانت جون	غينيا ، ليبيريا			١٨٩٢
	موا	غينيا ، ليبيريا			١٨٩٢
	موا	غينيا ، سيراليون			١٩١٣
جملـــة			١٧	٢٦,٢	
أفريقية أفريقية	النيل	أثيوبيا – اريتريا	٣	٤,٦	١٩٩٣
	النيل	تنزانيا – روانذا			١٩٢٤
	النيل	بورندي – روانذا			١٩٤٦
جملـــة			٦٥	١٠٠	

المصدر : من تجميع الباحثة اعتمادا على الآتـــي :

١ – الخريطة رقم (٥) .

2- Michel Foucher, op. cit, p. 16

٣ – محمد عاشور مهدي ، الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

٤ – الحدود بين إريتريا وأثيوبيا من إضافة الباحثة .

المبحث الثاني

خصائص الحدود السياسية النهرية في أفريقية

أولاً : أنواع الحدود السياسية وموقع الحدود السياسية النهرية منها :

١ - التصنيف الوظيفي .

٢ - التصنيف المورفولوجي .

ثانياً : توزيع الحدود السياسية النهرية حسب الدول والأنهار :

١ - توزيع أعداد دول الحدود النهرية لكل دولة .

٢ - توزيع الحدود السياسية النهرية في كل دولة حسب أطوالها وتبعيتها للأنهار.

٣ - توزيع الحدود السياسية النهرية حسب الأنهار .

ثالثاً : كثافة الحدود النهرية :

١ - كثافة الحدود النهرية حسب الدول .

٢ - كثافة الحدود النهرية حسب الأقاليم .

أولاً : أنواع الحدود السياسية وموقع الحدود السياسية النهرية منها :

يمكن أن نميز عدة أنواع من تصانيف الحدود على أساس معايير مختلفة ، فمن ناحية الاستقرار والوضع القانوني هناك الحدود المعترف بها دولياً ، والحدود المتنازع عليها لسبب أو لآخر ، ومن ناحية الاعتراف هناك الحدود الشرعية وحدود الأمر الواقع، ومن ناحية الثبات هناك الحدود الثابتة والحدود المتغيرة ، ومن ناحية الوصل هناك الحدود الواصلة والحدود الفاصلة ، كما أن هناك التصنيف الوظيفي والتصنيف المورفولوجي ، بل إن بعض الحدود السياسية اكتسبت صفة أيديولوجية مثل التي بين الرأسمالية والشيوعية في دولتي كوريا حالياً [١] .

ويهم موضوع الدراسة من بين تلك التصانيف في المقام الأول كل من التصنيف الوظيفي والتصنيف المورفولوجي Morphological ، حيث يمكن تبين موقع الحدود السياسية النهرية من بين هذين التصنيفين كالآتي :

١ - **التصنيف الوظيفي** : يقصد به التصنيف القائم على أساس المظاهر البشرية كأنماط الاستيطان ، واستخدام الأرض ، وتوزيع السكان في وقت تحديد الخط السياسي ، حيث يمكن تقسيم الحدود السياسية داخل هذا التصنيف إلى أربعة أقسام :

الأول : حدود سابقة Antecedent وهي الحدود التي تسبق نمو المظاهر الحضارية للشعب الذي تضمه كالحد بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تم ترسيمه في فترة لم يكن هناك مستوطنون في منطقة الحدود إلا قلة وبعض الصيادين من الهنود الحمر .

وثانياً : حدود تالية Subsequent وهي التي تكون تالية لتكون القوميات أو التكون الحضاري المعين لشعب من الشعوب كالحدود التي خلفتها الاختلافات اللغوية في أوربا أو الحدود بين الهند وباكستان .

وثالثاً : الحدود المفروضة أو الموضوعة Superimposed ، وهي تشبه الحدود التي تم وضعها بعد توطن السكان إلا أنها لا تراعي الفواصل

---

(١) محمد محمود الديب ، الجغرافيا السياسية ، مرجع سابق ، ص ٦٩٣ .

الحضاريـــة ولا الخصائص القومية ومن أمثلتها الحدود الأفريقية التي تقسم القبائل بل تفصل الأمة الواحدة .

ورابعاً : الحدود التذكارية Relic ، وهي الحدود التي اختفت نتيجة عمليات الضم التي تحدث وخاصة بعد تحول المستعمرات إلـى دول مسـتقلة كالحـدود بـين الصومال البريطاني والصومال الإيطالي ، تلك الحدود التـي زالـت بعـد ضـم المستعمرتين في دولة واحدة [1] .

ويلاحظ أن الحدود السياسية النهرية في أفريقية يقع أغلبها ضمن نمـط الحـدود الموضوعة أو المفروضة ، حيث يشير جدول (٤) وشكل (٩) إلى أن الغالبية مـن الحـدود السياسية النهرية تم وضعها حديثاً بالإرادة المنفردة لقوة استعمارية أو بين قوى استعمارية متعددة بنسبة ٥١,١ % أو تم وضـعها فـي إطـار إرادة أوربية أفريقية مشتركة بنسبة ٢٥,٣% ، وعلى ذلك يمكن القـول بـأن الوظيفـة الحدودية للحدود السياسية النهرية لم تأت من قبيل الحدود التاليـة التـي جـاءت لتفصل بين القوميات أو الأقاليم الحضارية كما أنها لم تدخل ضمن الحدود السابقة التي تنشأ قبل نمو المظاهر الحضارية في المنطقة إذ أن أغلب مجـاري الأنهـار على وجه العمـوم في أفريقية تجمع حولها السكان وتكـون حولهـا مجتمعـات حضارية متجانسة ، وبالتالي لا يمكن اعتبارها حدود سابقة تفصـل بـين تلـك المجتمعات بل هي شرايين وصل وربط لتلك المجتمعات ، ومن ثم يمكن التسـليم بأن الحدود السياسية النهرية في أفريقية هي حدود موضوعة تـم ترسـيمها بعـد توطن السكان ، مما جعلها غير فاصلة لقوميات أو لغات فقط بل هي مقسمة للقبيلة الواحدة أو اللغة الواحدة ، وبالتالي جاءت تلك الحدود في الوضع الرسـمي بـين الدول عامل فصل على خلاف الواقع الحضاري والقبلـي بـل جعلهـا مصـدرا للمنازعات بين الدول المشتركة في تلك الحدود مما تطلب العديد من الارتباطات ، والاتفاقيات بينها لأجل قيام هذا الحد النهري بكل وظائفه الحضـارية مـن جهـة والسياسية من جهة أخرى .

---

[1] محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية السياسية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٩ – ٢٢١ .

٢ – **التصنيف المورفولوجي** : يتم فيه تصنيف الحدود حسب طبيعتها بمعنى أنها حدود طبيعية أو اصطناعية ويُقصد بالحدود الطبيعية Natural Boundaries تلك التي تتفق مع حواجز طبيعية كالبحار، أو الجبال، أو الأنهار، أو غيرها من المعالم الطبيعية إذ تؤثر التضاريس بأنواعها في قوة الدولة وخاصة كونها حدوداً سياسية فاصلة بالمقارنة مع عدم وجودها في دولة أخرى [١] ، أما الحدود الاصطناعية Artifical Boundaries فهي التي تم ترسيمها على أسس تدخلت فيها الجوانب البشرية مثل الخطوط الفلكية والخطوط الهندسية والخطوط الاتفاقية Line of Reference أي التي تم الاتفاق عليها بين الأطراف ، ويذكر سعودي في هذا الصدد أن الحدود السياسية بالقارة الأفريقية تتوزع بين ٢٦ % حدوداً طبيعية ٧٤% حدوداً اصطناعية والأخيرة تنقسم إلى ٤٤ % فلكية ، ٣٠ % هندسية [٢] وأن تعدد الوحدات السياسية بها جعلها تضم أطول حدود سياسية بين قارات العالم المختلفة حيث تضم ٥٧٥٠٣ ميل في حين تضم قارة آسيا ٢٦١١٣ ميلاً بينما تصل أطوال الحدود في أوربا ١٤٨٤٦ ميلاً وفي أمريكا الشمالية ١٨٩٦١ ميلاً أما في قارة أمريكا الجنوبية فإنها تصل إلى ٣٠٣٦٤ ميل ، مما جعل قارة أفريقية تنال أكثر نسبة من الحدود السياسية بالنسبة للمساحة بين القارات ، حيث يتضح من نسبة أطوال الحدود السياسية إلى المساحة في كل قارة أن قارة أفريقية تحتل المرتبة الأولى من نصيب المساحة لأكبر قدر من أطوال الحدود السياسية ، حيث تتوزع الأنصبة بواقع ١ ميل حدودي لكل ٢٠٨ ميل^{٢} ، وفي أوربا لكل ٢٥٤ ميل^{٢} ، وفي آسيا لكل ٦٣١ ميل^{٢} ، وفي أمريكا الشمالية لكل ٨١٩ ميل^{٢} ، وفي أمريكا الجنوبية لكل ١٣٧٢ ميل^{٢} [٣] .

ويمكن إدراك الحدود السياسية النهرية في أفريقية حسب التصنيف المورفولوجي إلى كونها تجمع بين قسمين رئيسيين لهذا التصنيف وهما : الطبيعي، والاصطناعي فهي حدود طبيعية نظراً لاتخاذ الأنهار حدوداً اصطناعية، نظراً

---

[1] Boateng, F. A., A Political Geography of Africa, op cit, p. p. 94 – 95

[٢] محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية والمشكلات الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

[٣] محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية السياسية الأفريقية ، الموسوعة الأفريقية ، مرجع سابق ، ص ص ٦٤٦ – ٦٥٠ .

لأنها مناطق حدودية متفق على ترسيمها بمحض إرادة الدول التي تولت ترسيمها لتفصل نظرياً بين حضارات واحدة وشعوباً متجانسة ، إذ لا تفصل تلك الحدود بين القوميات أوالقبائل أو اللغات نظراً لضيق عرض الأنهار من جهة ، حيث يسهل التنقل بين ضفتيه، أو لموسمية تلك الأنهار التي تتحول فيها بعض الأنهار إلى أودية ضحلة مغطاة بالعشب والنباتات من جهة أخرى، أو لحداثة ظهور تلك الحدود مع ظهور الوحدات السياسية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى إتمام استقلال دول القارة في نهاية القرن الماضي .

ثانيا : توزيع الحدود السياسية النهرية حسب الدول والأنهار :

يصل عدد دول القارة في كتلتها اليابسة إلى عدد ٤٧ دولة وتوجد ٦ دول تابعة للقارة سياسياً لكنها في عداد الدول الجزيرية [1] التي ليس لأي منها حدود سياسية مباشرة مع دولة مجاورة ، نظراً لأن كل منها يمثل جزيرة ، ومن ثم ستتناول الدراسة دول القارة في كتلتها المندمجة التي يشترك كل منها بحدود سياسية مع دولة أخرى ، ويشير جدول (٦) وشكل (١٢) إلى أن عدد الدول التي يشترك كل

جدول (٦) تصنيف دول القارة في كتلتها المندمجة من حيث

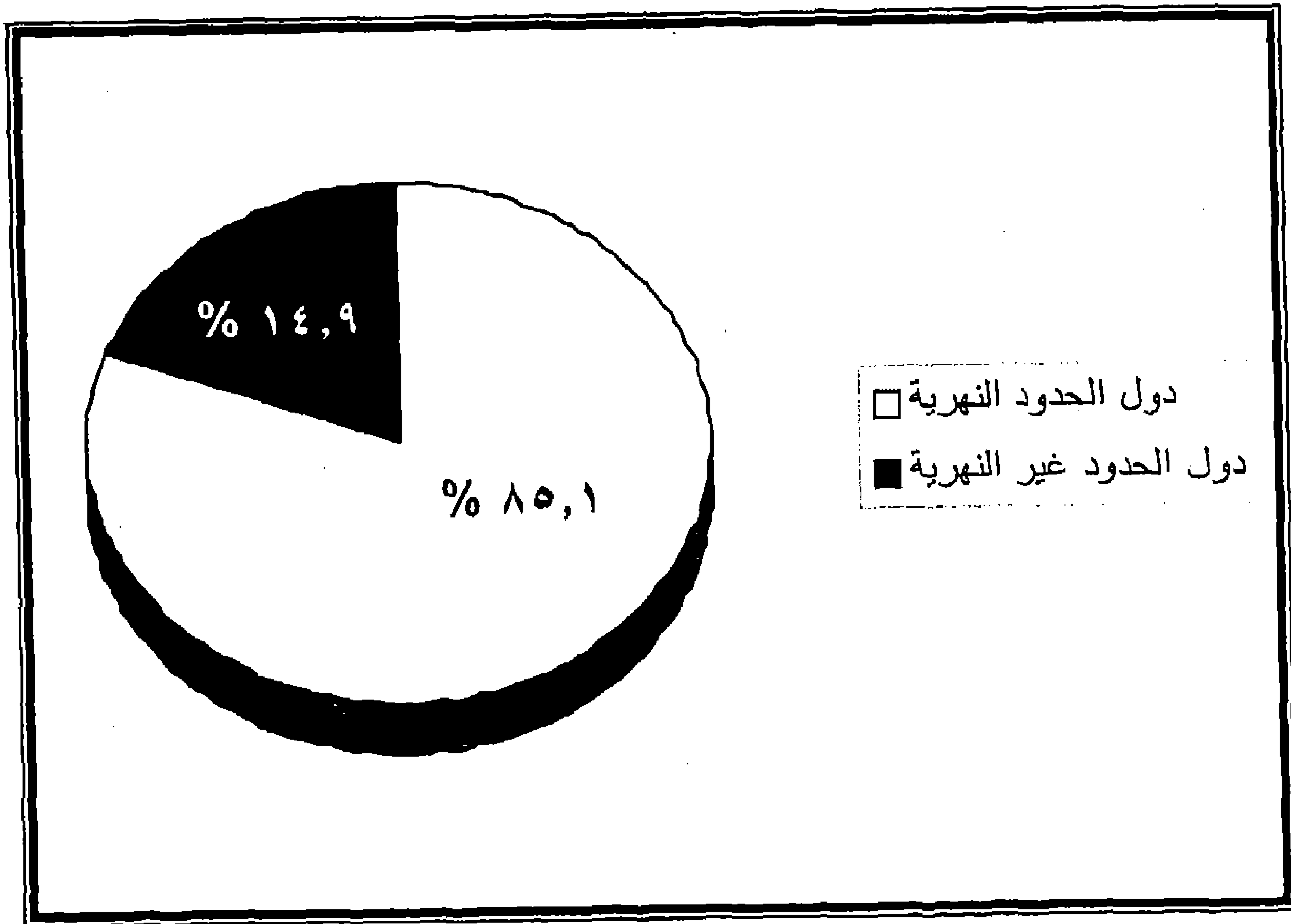
الدول ذات الحدود النهرية وغيرها سنة ٢٠٠٦

البيان	عدد	%
دول الحدود النهرية	٤٠	% ٨٥,١
دول الحدود غير النهرية	٧	% ١٤,٩
جملة	٤٧	١٠٠

المصدر : من حساب من :

- شكل (٦).
- جدول ملحق (٢) .

(١) الدول الجزيرية التي ليس لأي منها حدود مع دولة جوار ست دول ، أربع منها في شرق القارة وهي : مالاجاش، جزر القمر ، موريشيوس ، ريونيون واثنتان في غرب القارة هي الرأس الأخضر، ساوتومي وبرينسيب وهذه الدول الست تخرج عن نطاق هذه الدراسة لعدم وجود حدود برية لأي منها .



شكل (١٢)

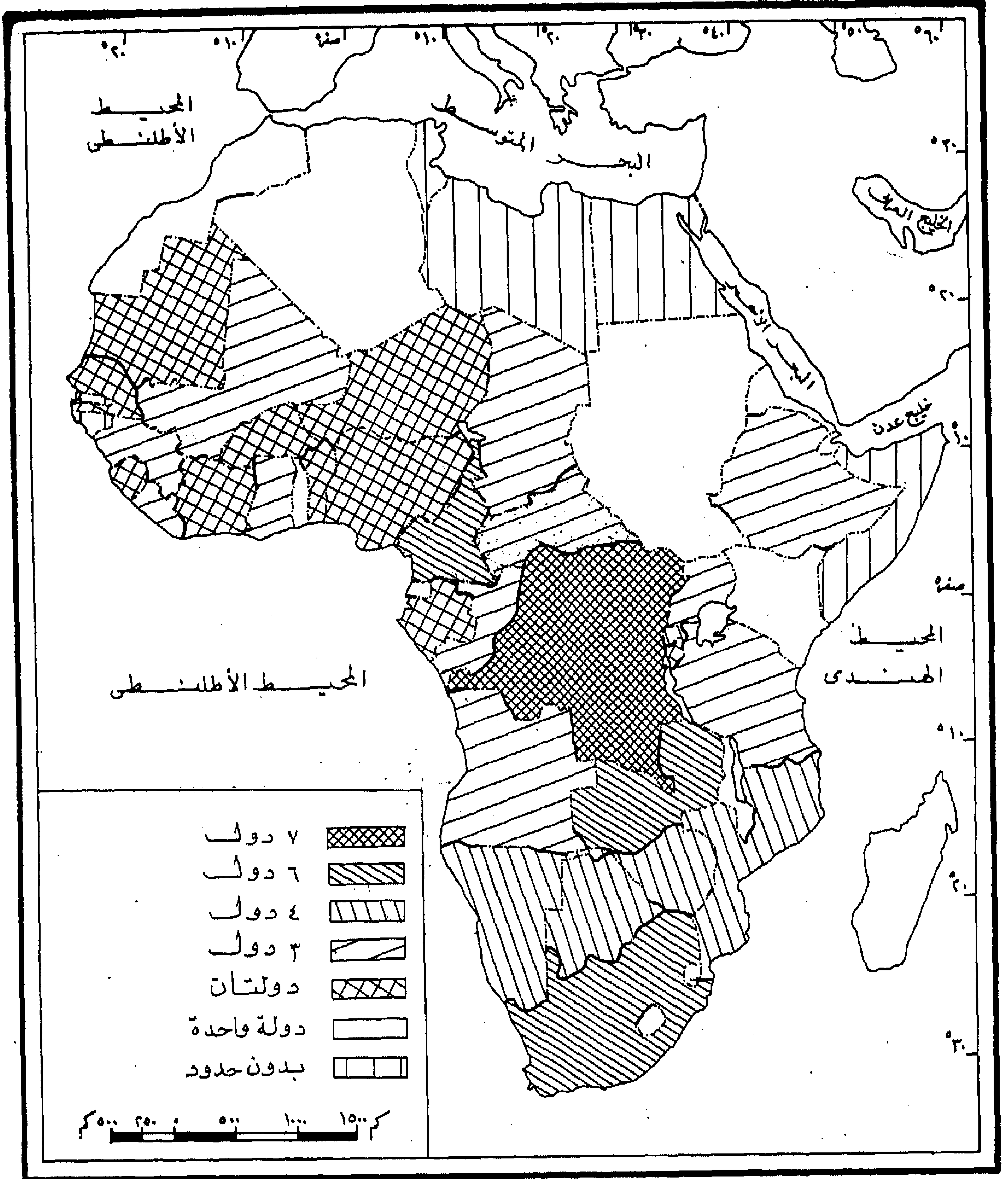
توزيع دول القارة بين الدول ذات الحدود النهرية وغير النهرية سنة ٢٠٠٦

المصدر : من حساب الباحثة عن : جدول (٦) .

منهـا بحـدود سياسية نهرية في موضع أو أكثر مع دول الجوار يصل عددها إلى ٤٠ دولة بنسـبة ٨٥,١ % من جملة عدد دول القارة في كتلتها المندمجة في حين بلغ عدد الدول التي ليس لها حدود نهرية ٧ دول بنسبة ١٤,٩ % من جملة عـدد الدول في كتلة القارة المندمجة مما يؤكد على حقيقة أهمية دراسة الحدود النهرية كعامل مشترك بـين غالبية دول القارة، وتبين آثارها التي تضم التزامات واتفاقيات لها آثارها على النزاعات بين تلك الدول .

١ – **عدد دول الحدود النهرية بحسب الدول المشتركة معها** : يلاحظ من جدول (٧) تباين الدول التي لها حدود نهرية من حيث عدد الدول المشتركة معها بحدود نهرية إذ تتقدم دولة الكنغو الديموقراطية على كل دول القارة من حيث اشـتراكها مـع الدول التي تجاورها بحدود نهرية حيث يصل عددها ٧ دول تليها دول كـل مـن زامبيا، جنوب أفريقية، الكاميرون حيث تنال كل منها ٦ دول تشترك معها بحدود سياسية نهرية، تلي تلك المجموعة ٥ دول هـي ناميبيـا، بتسـوانا، زيمبـابوي، موزمبيق، رواندا، ينال كل منها ٤ دول تشترك معها بحـدود سياسـية نهريـة، ويعقب تلك المجموعة ١٠ دول هي أنجولا، غانا، أثيوبية، الكونغو، ليبريا، غينيا، أوغندا، أفريقية الوسطى، تنزانيا، مالي ينال كل منها ٣ دول تشترك معها بحدود سياسية نهرية، كما يشير الجدول أيضا إلى وجود ١١ دولة هي كل من نيجيريـا، النيجر، كوت ديفوار، بنين، بوركينا فاسو، الجابون، سيراليون، تشاد، بورنـدي، موريتانيا، السنغال يشترك كل منها مع دولتين بحدود سياسية نهريـة . وأخيـرا يتضح من الجدول وجود ١٠ دول يشترك كل منها مع دولة واحدة بحدود سياسية نهرية وهي كل من المغرب، الجزائر، إريتريا، مالاوي، توجو، كينيا، ليسـوتو، غينيا الاستوائية، السودان، سوازيلاند .

ويعني ذلك أن أغلب الدول ذات الحدود النهرية في القارة يشترك كل منهـا مـع أكثر من دولة بحدود نهرية الأمر الذي يشير إلى ضرورة تحمل كل دولة من تلك الدول التبعات المترتبة على تلك الحدود النهرية وما يلزمها من اتفاقيات ومعاهدات بشأن حسن الجوار ونظم الملاحة والصيد ، واستهلاك الميـاه وتوليـد الكهربـاء



شكل (١٣) توزيع الدول ذات الحدود السياسية النهرية حسب عدد الدول المشتركة معها

المصدر: من حساب الباحثة إعتماداً على بيانات جدول (٧).

وغيرها ، وما يستجد من تلك المجاري الحدودية من متغيرات تتعلق بطبيعة المجرى كتحوله عن مساره المتفق عليه في ترسيم الحدود أو انتقاله إلى أحد الجانبين بسبب النحت أو الأسر النهري .

جدول (٧)

فئات الدول ذات الحدود النهرية المشتركة مع كل منها في حدود نهرية سنة ٢٠٠٦

عدد الدول	الدول ذات الحدود النهرية الدولة	عدد الدول المشتركة معها في حدود نهرية
١	الكنغو الديموقراطية	٧
٣	زامبيا، جنوب أفريقيا، الكاميرون	٦
٥	ناميبيا ، بتسوانا ، زيمبابوي ، موزمبيق، رواندا	٤
١٠	أنجولا ، غانا ، أثيوبيا ، الكنغو، ليبيريا ، غينيا، أوغندا، أفريقيا الوسطى، تنزانيا، مالي	٣
١١	نيجيريا، النيجر ، كوت ديفوار، بنين ، بوركينا فاسو، الجابون ، سيراليون، تشاد، بورندي، موريتانيا، السنغال	٢
١٠	المغرب ، الجزائر ، إريتريا ، مالاوي ، توجو، كينيا، ليسوتو، غينيا الاستوائية، السودان، سوازيلاند	١

المصدر :

من حساب الباحثة اعتماداً على ملحق (١) .

– تم الترتيب تنازلياً على أساس أكبر الدول اشتراكاً مع عدد الدول بحدود نهرية .

ويلاحظ من خلال جدول (٨) أن عدد مواضع الحدود النهرية يتوزع على الدول ذات الحدود النهرية توزيعاً متبايناً كالآتي :

- توجد دولة واحدة فقط هي الكنغو الديموقراطية تنال أعلى الفئات من حيث المواضع النهرية حيث تأخذ ٨ مواضع تليها دولة غينيا التي تنفرد بعدد ٧ مواضع ، وأيضاً دولتي جنوب أفريقيا والكاميرون ٧ مواضع لكل منهما أيضاً ، يأتي بعد تلك المجموعة ليبيريا وتشاد وزامبيا لكل منها ستة مواضع ، يأتي بعد ذلك دول ناميبيا وأنجولا وأثيوبيا وموزمبيق التي ينفرد كل منها بخمسة مواضع مما يكلف كل دولة من تلك الدول بتبعات هذا النمط من الحدود من خلال اتباع واحترام النظم والمعاهدات المتفق عليها بشأن تسيير نظم تلك الأنهار

- تضم الدول فئة أربعة مواضع لكل دولة أربع دول هي بتسوانا وروانـدا وغانـا وزيمبابوي وهو عدد من المواضع لكل دولة يُعـد أيضاً عبئاً في تشتيت جهود كل منها في رعاية تسيير المعاهدات الخاصة بتسيير كل نهر يشرف عليها .

جدول (٨)

توزيع أعداد مواضع الحدود السياسية النهرية على الدول سنة ٢٠٠٦

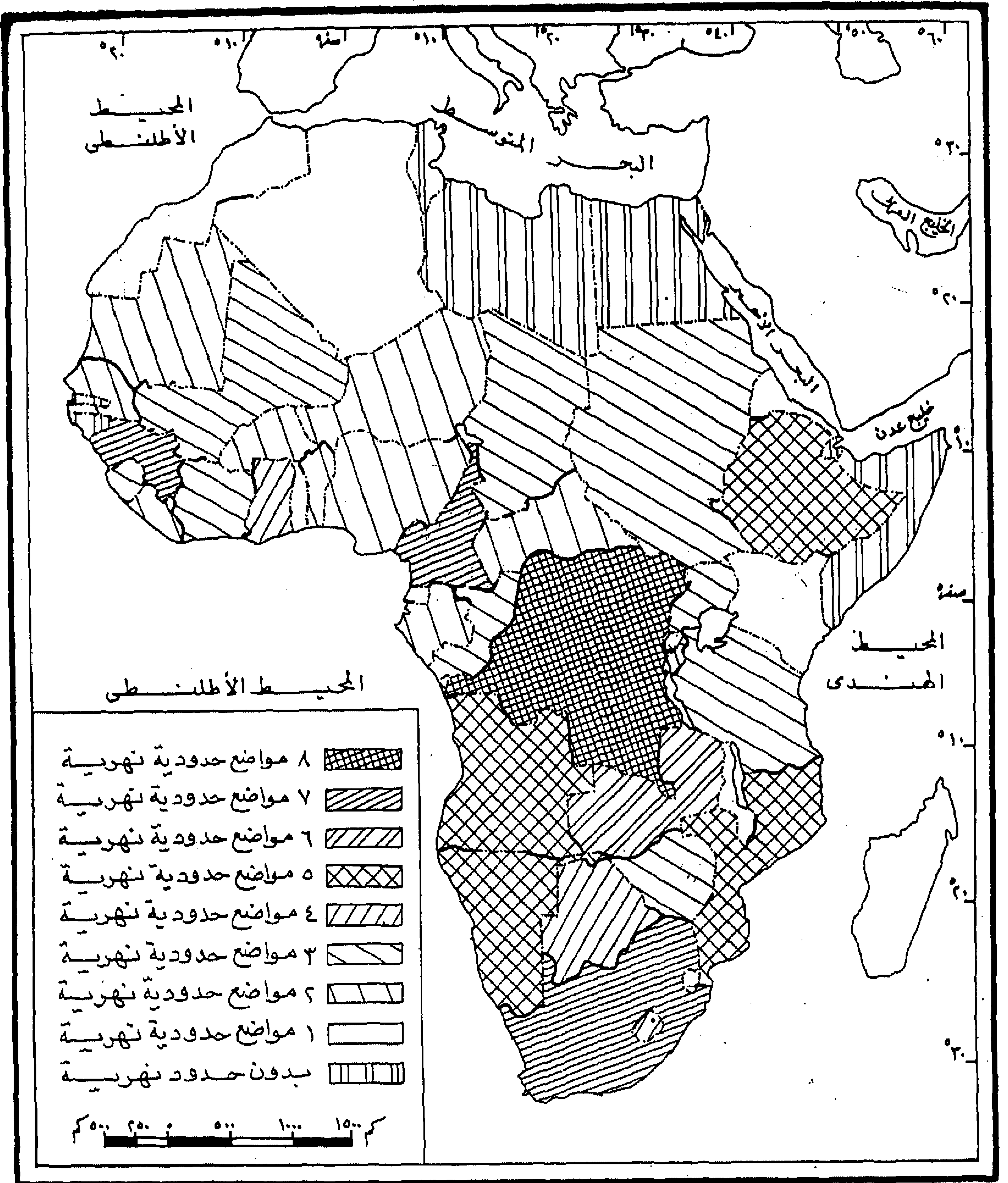
المواضع		الدول	
فئة	مجموع عدد المواضع	أعدادها	أسماء الدول
٨	٨	١	الكنغو الديموقراطية
٧	٢١	٣	غينيا، جنوب أفريقيا، الكاميرون
٦	١٢	٢	ليبيريا ، زامبيا
٥	٢٠	٤	أنجولا ، ناميبيا ، إثيوبيا ، موزمبيق
٤	١٦	٤	غانا ، بتسوانا ، زيمبابوي ، رواندا
٣	٢٧	٩	الكونغو ، سيراليون ، كوت ديفوار ، السودان ، أوغندا ، مالي ، تنزانيا ، تشاد ، أفريقيا الوسطى
٢	١٦	٨	النيجر ، بنين، الجابون، بوركينا فاسو ، بورندي ، نيجيريا ، موريتانيا ، السنغال
١	٩	٩	مالاوي ، توجو ، كينيا ، إرتريا ، المغرب ، الجزائر ، ليسوتو ، غينيا الاستوائية ، سوازيلاند
جملة	١٣٠	٤٠	

المصـدر : من حساب الباحثة عن جدول (٧)

– تم الترتيب تنازلياً على أساس الأكبر في فئة عدد المواضع الحدودية السياسية النهرية .

- يبلغ عدد الدول التي يخص كل منها ثلاثة مواضع نهرية تسع دول هي الكونغو ، سيراليون ، كوت ديفوار ، تنزانيا ، السودان ، أوغندا ، تشاد ، مالي ، أفريقيا الوسطى ، وهي أقل في تبعات تحمل أعباء الحدود النهرية من الفئات السابقة لها .
- تضم فئة عدد موضعين اثنين في الحدود النهرية لكل دولة ٨ دول هي النيجر ، بنين ، الجابون ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، نيجيريا ، موريتانيا ، السنغال وهي دول لا تعاني الكثير من تحمل تبعات الحدود النهرية نظراً لقلة مواضع الحدود في كل منها بالمقارنة مع دول الفئات الأولى السابقة .
- تعتبر الدول ذات الحد النهري الواحد من أكثر الدول بين تلك الفئات حيث يبلغ عددها ٩ دول هي: مالاوي، توجو، كينيا، إريتريا، المغرب، الجزائر، ليسوتو، غينيا الاستوائية، سوازيلاند بنسبة ٢٢,٥ % من إجمالي عدد الدول ذات الحدود النهرية .

يلاحظ من جدول (٩) أن ست دول هي أنجولا وزيمبابوي وناميبيا وغانا وسيراليون ، ليبيريا يشترك كل منها مع كل جاراته من الدول بحدود نهرية مما يشغل حكومات وشعوب تلك الدول بتبعات التزام الحدود النهرية من كل الجوانب ومع كل الدول المجاورة لها ، كما يلاحظ من الجدولين (٨ ، ٩) أن أكثر الدول اشتراكاً مع دول الجوار في عدد الحدود النهرية دولة الكنغو الديموقراطية حيث تشترك مع ٧ دول من جملة عدد جاراتها التسع بحدود نهرية وهي أنجولا ، زامبيا ، الكونغو ، أوغندا ، بوروندي ، رواندا ، أفريقية الوسطى ، أي بنسبة ٧٧,٨% من إجمالي عدد الدول المجاورة لها إذ يوجد لها حدين خاليين من الحدود النهرية كل منها يرتبط بإحدى دول الجوار غير الحدودية النهرية ، ويشير الجدولان أيضاً إلى أن ٩ دولة أي بنسبة ٢٢,٥ % من إجمالي عدد الدول ذات الحدود النهرية كل منها يشرف على دولة حدودية نهرية واحدة مما يجعل تبعات الارتباط والمشكلات الناجمة عن الحدود النهرية ترتبط بجهة



شكل (١٤) عدد مواضع الحدود السياسية النهرية على الدول عام ٢٠٠٦ م

المصدر : من حساب الباحثة إعتماداً على بيانات جدول رقم (٨).

واحدة تتعلق بهذا الحد النهري وهو الأمر الذي يخفف من قيود الحدود النهرية مقارنة مع الدول التي تشترك بحدود نهرية أكثر في العدد كما سبق ، أما بقية الدول ذات الحدود النهرية التي تشترك مع دولتين أو ثلاث دول بحدود نهرية مع دول الجوار مثل كل من أنجولا ، غانا ، بوركينا فاسو وغيرها ، يصل عددها ١٧ دولة يشترك بعضها بأكثر من موضعين حدوديين نهريين مع دولة واحدة مثل السودان التي تشترك مع أثيوبيا في ثلاثة مواضع حدودية نهرية يوضحها الجدول (٩) والشكل (٦) .

٢ - توزيع الحدود السياسية النهرية في كل دولة حسب أطوالها وتبعيتها للأنهار :

يلاحظ من جدول (٩) أن توزيع المواضع النهرية على دول القارة له عدد من الخصائص أهمها الآتي :

- اشتراك أكثر من دولة في القارة مع أكثر من حوض نهري بحدود نهرية فمثلاً تشترك دولة أنجولا بحدود نهرية مع أحواض كل من أنهار الكونغو ، كونيني ، زمبيزي ، كما تشترك دولة الكنغو الديموقراطية بحدود نهرية مع أحواض كل من نهري الكونغو والنيل في مواضع متعددة ، وكذلك الحال بالنسبة لعدد من الدول الأفريقية ، الأمر الذي يربط كل دولة منها باتفاقات ومعاهدات ومصالح مشتركة مع دول الحوض الذي تشترك معه ، مما يلقي بتبعات سياسية واقتصادية واجتماعية تتعلق بتلك الاتفاقيات على كاهل تلك الدول .

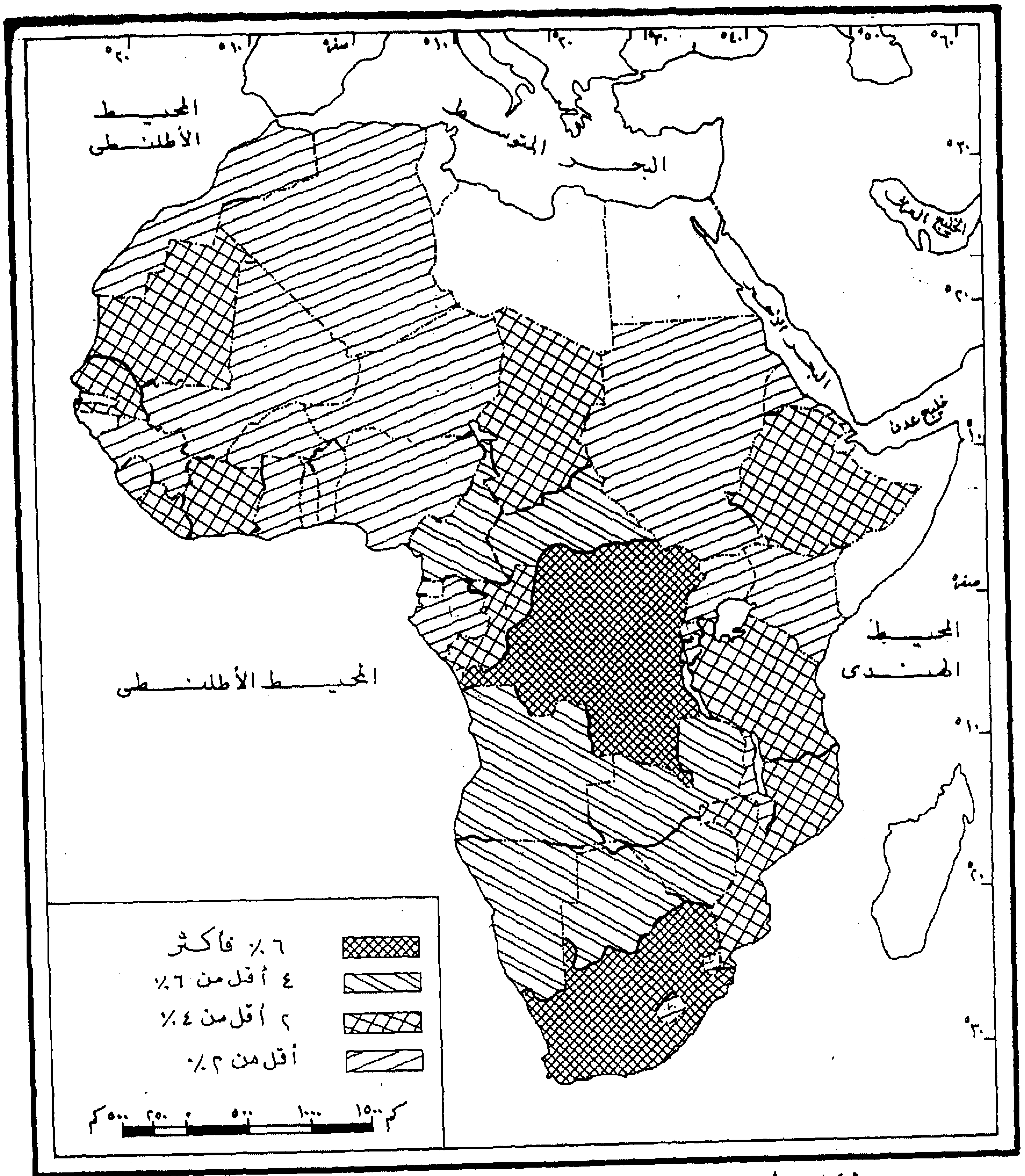
- اشتراك حوض نهري واحد مع عدد من الدول في حدودها النهرية فمثلاً يشترك في حوض نهر الكونغو ثمان دول بحدود نهرية هي أفريقية الوسطى ، الكنغو الديموقراطية ، الكونغو ، زامبيا ، أنجولا ، الكاميرون ، بورندي ، رواندا ، كما تشترك سبع دول في حوض نهر الزمبيزي هي : ناميبيا ، زيمبابوي ، أنجولا ، زامبيا ، موزمبيق ، بتسوانا ، مالاوي .

وينتج عن هذا النمط من الشراكة في الحدود النهرية وضعا خاصا لحوض النهر نجم عن كثافة الحدود السياسية به يتمثل في ضرورة اتفاق دول حوضه على

مجموعة الاتفاقيات والأعراف الخاصة به من جوانب المياه والملاحة وتوليد الطاقة والتلوث وغيرها نظرا إلى أن أي مشكلات تتعلق بالنهر من حيث المشروعات التي تقام عليه أو أي تعديلات تتعلق بالنهر من أي من تلك الدول تؤثر في المقـام الأول على بقية الدول .

- تزداد تبعات الحدود النهرية كلما زادت أطوالها في الدولة مثل الكنغو الديموقراطية التي تصل فيها الأطوال إلى نحو ٤٤٩٣ كيلو متر ، خاصة إذا كانت هذه الأطوال تتوزع على أكثر من نهر حيث تتوزع على مجارى كاساي وأكوفـانجو ولوابـولا وأوبانجي وروزيزي التي تتبع نهر الكونغو ومجرى السميليكي في نهر النيل .

ويلاحظ أن بعض الدول على الرغم من قصر الحدود النهرية التي تتبعها إلا أنها تتوزع على أكثر من نهر مثل سيراليون التي تصل فيها الحدود إلى ٣٥٠ كيلـو متـر تتوزع على مجرى كل من نهر سكارسي الكبير بحدود مـع دولـة غينيا قدرها ١٢٠ كيلو متر، ونهـر مانو مع ليبيريا بحـدود طولهـا ١٨٠ كيلو متر، ونهر موا بحـدود ٥٠ كيلو متر في حين تطول الحدود النهرية في بعض الدول مثل موريتانيا حيث تصل حدودها النهرية إلى ٩٢٣ كيلو متر ترتبط بنهر واحد هو نهر السـنغال الأمـر الـذي لا يجعل هناك ارتباطا كاملاً بين طول الحدود من جهة وتعدد المواقع من جهة أخرى . ويشير جدول (٩) إلى أن عدد دول الجوار النهري بلغ ١٠٤ دولة في حين تصل جملة عدد مواضع حدود الجوار النهري إلى ١٣٠ حداً وتأتي هذه الزيادة بسـبب أن بعـض الدول تشترك بموضعين أو ثلاثة مع دولة مجاورة مثل اشتراك السودان مع أثيوبيا في ثلاثة حدود سياسية نهرية .



شكل (١٥) فئات أطوال الحدود السياسية النهرية فى كل دولة من جملة أطوال الحدود السياسية النهرية فى إفريقية كلها عام ٢٠٠٦م

المصدر : من حساب الباحثة إعتماداً على بيانات جدول (٩) .

Jeune Afriqne, The Atlas of Africa, Univerite De Paris, 1973, صفحات متفرقة [١]

جـــدول (٩)

دول الحدود النهرية ومواضعها وأطوالها النهرية مع دول الجوار سنة ٢٠٠٦

عدد	الدولة	عدد دول الجوار	حدود دول الجوار النهري		مواضع وأطوال المجاري الحدودية النهرية / كم			
			عدد	دول	عدد	الطول	اسم المجرى	النهر
١	الكنغو الديموقراطية			أنجولا		٤٢٠	كاساي	الكونغو
						٢٦٠	كوانجو	الكونغو
				زامبيا		٥٥٠	لوابولا	الكونغو
				الكونغو		١٣٥٠	أوبانجي	الكونغو
				أوغندا		١٩٠	سميليكي	النيل
				بوروندي		١٠٥	كيفو	الكونغو
				رواندا		٤٠	كيفو	الكونغو
				أفريقية الوسطى		١٥٧٨	أوبانجي	الكونغو
	جملة	٩	٧		٨	٤٤٩٣		
٢	أفريقية الوسطى			الكنغو الديموقراطية		١٥٧٨	أوبانجي	الكونغو
				الكاميرون		٣٩٠	سانجا	الكونغو
				تشاد		٣٦٠	بحر ايوك	شاري
	جملة	٥	٣		٣	٢٣٢٨		
٣	جنوب أفريقية			بتسوانا		٣٩٠	لمبوبو	لمبوبو
						١٠٠٠	مولوبو	أورانج
				ناميبيا		٤٣٠	أورانج	أورانج
				زيمبابوي		٢٤٤	لمبوبو	لمبوبو
				ليسوتو		٢١٠	كالدون	أورانج
				سوازيلاند		٢٠	لمبوبو	لمبوبو
				موزمبيق		٣٠	لمبوبو	لمبوبو
	جملة	٦	٦		٧	٢٣٢٤		
٤	بتسوانا			جنوب أفريقية		٣٩٠	لمبوبو	لمبوبو
						١٠٠٠	مولوبو	أورانج
				زيمبابوي		٢٨٠	لمبوبو	لمبوبو
				ناميبيا		٢٨٠	زمبيزي	زمبيزي
				زامبيا		٢٠	زمبيزي	زمبيزي
	جملة	٤	٤		٥	١٩٧٠		

تابع جدول (٩)

٥	الكونغو			الكنغو الديموقراطية		١٣٥٠	أوبانجي	الكونغو
				الجابون		٢٧٠	أجوي	أجوي
				الكاميرون		٢٩٠	سانجا	الكونغو
	جملة	٥	٣		٣	١٩١٠		
٦	زامبيا			موزمبيق		٩٥	لوانجو	زمبيزي
				أنجولا		٢٣٥	كواندو	زمبيزي
				الكنغو الديموقراطية		٥٥٠	لوابولا	الكونغو
				زيمبابوي		٧٩٧	زمبيزي	زمبيزي
				ناميبيا		١١٥	كابومبو	زمبيزي
				بتسوانا		٢٠	زمبيزي	زمبيزي
	جملة	٨	٦		٦	١٨١٢		
٧	أنجولا			الكنغو الديموقراطية		٤٢٠	كاساي	الكونغو
						٢٦٠	كوانجو	الكونغو
				ناميبيا		٣٣٠	كونيني	كونيني
						٣٦٠	أوكوفانجو	زمبيزي
				زامبيا		٢٣٥	كواندو	زمبيزي
	جملة	٣	٣		٥	١٦٠٥		
٨	ناميبيا			أنجولا		٣٣٠	كونيني	كونيني
						٣٦٠	أكوفانجو	زمبيزي
				جنوب أفريقية		٤٣٠	أورانج	أورانج
				بتسوانا		٢٨٠	زمبيزي	زمبيزي
				زامبيا		١١٥	كابومبو	زمبيزي
	جملة	٤	٤		٥	١٥١٥		
٩	الكاميرون			أفريقيا الوسطى		٣٩٠	سانجا	الكونغو
				تشاد		٢١٥	لوجون	شاري
						٢٢٥	شاري	شاري
				الكونغو		٢٩٠	سانجا	الكونغو
				الجابون		٩٠	أوجوي	أوجوي
				نيجيريا		٩٥	ألبيد	ألبيد
				غينيا الاستوائية		٧٠	كامبو	كامبو
	جملة	٦	٦		٧	١٣٧٥		

تابع جدول (٩)

١٠	زيمبابوي			بتسوانا		٢٨٠	شاشي	لمبوبو
				زامبيا		٧٩٧	زمبيزي	زمبيزي
				جنوب أفريقية		٢٤٤	لمبوبو	لمبوبو
				موزمبيق		٣٠	سابي	الساف
	جملة	٤	٤		٤	١٣٥١		
١١	السنغال			موريتانيا		٨١٣	السنغال	السنغال
				مالي		٣٥٠	فالمي	السنغال
	جملة	٥	٢		٢	١١٦٣		
١٢	ليبيريا			غينيا		١٢٠	سيت جون	سيت جون
						٦٠	سانت باول	سانت باول
						٦٢	ماو	ماو
				كوت ديفوار		١٩٠	سيس	سيس
						٣٢٠	كافالي	كافالي
				سيراليون		١٨٠	مانو	مانو
	جملة	٣	٣		٦	٩٣٢		
١٣	موريتانيا			السنغال		٨١٣	السنغال	السنغال
				مالي		١١٠	كوراكورو	السنغال
	جملة	٤	٢		٢	٩٢٣		
١٤	موزمبيق			زامبيا		٩٥	لوانجوا	زمبيزي
						٣٠	سابي	الساف
				تنزانيا		٦٤٠	روفوما	روفوما
				مالاوي		١٠٥	شيري	زمبيزي
				ج أفريقيا		٣٠	لمبوبو	لمبوبو
	جملة	٦	٤		٥	٩٠٠		
١٥	تنزانيا			موزمبيق		٦٤٠	روفوما	روفوما
				رواندا		١٦٠	كاجيرا	النيل
				أوغندا		٦٠	كاجيرا	النيل
	جملة	٨	٣		٣	٨٦٠		
١٦	أثيوبية			السودان		٢٤٠	السوباط (أكوبو)	النيل
						١٤٥	السوباط (البيبور)	النيل
						٧٥	السوباط (ألبارو)	النيل
				أرينتريا		١٩٥	ستيت (العطبرة)	النيل
				كينيا		١٤٥	جوبا	جوبا
	جملة	٥	٣		٥	٨٠٠		

تابع جدول (٩)

١٧	تشاد			الكاميرون		٢١٥	لوجون	شاري
						٢٢٥	شاري	شاري
				أفريقيا الوسطى		٣٦٠	بحر أيوك	شاري
	جملة	٦	٢		٣	٨٠٠		
١٨	كوت ديفوار			غانا		١٦٠	فولتا	فولتا
						٣٥	تانو	تانو
				ليبيريا		٣٢٠	كافاي	كافاي
						١٩٠	سيس	سيس
	جملـــة	٢	٢		٤	٧٠٥		
١٩	غانـــا			كوت ديفوار		١٦٠	فولتا	فولتا
						٣٥	تانو	تانو
				بوركينا فاسو		١٩٠	فولتا	فولتا
				توجو		١٧٠	فولتا	فولتا
	جملة	٣	٣		٤	٥٥٥		
٢٠	مالي			غينيا		٧٠	بافنج	السنغال
				السنغال		٣٥٠	فالمي	السنغال
				موريتانيا		١١٠	كوراكورو	السنغال
	جملة	٧	٣		٣	٥٣٠		
٢١	غينيا			ليبيريا		١٢٠	سانت جون	سانت جون
						٦٢	موا	موا
						٦٠	سانت بول	سانت بول
				سيراليون		١٢٠	سكارسي الكبير	سكارسي الكبير
						٥٠	موا	موا
				مالي		٧٠	بافيبنج	السنغال
	جملة	٦	٣		٦	٤٨٢		

تابع جدول (٩)

٢٢	السودان			أثيوبية		٢٤٠	السوباط (أكوبوا)	النيل
						١٤٥	السوباط (البيبور)	النيل
						٧٥	السوباط (ألبارو)	النيل
	جملة	٩	١		٣	٤٦٠		
٢٣	المغرب	٢	١	الجزائر	١	٤٥٠	درعة	درعة
	جملة	٢	١		١	٤٥٠		
٢٤	الجزائر	٦	١	المغرب	١	٤٥٠	درعة	درعة
	جملة	٦	١		١	٤٥٠		
٢٥	النيجر			نيجيريا		١٣٠	كومادوجويوبي	كومادوجويوبي
				بنين		٢٥٠	النيجر	النيجر
	جملـــة	٧	٢		٢	٣٨٠		
٢٦	الجابون			الكونغو		٢٧٠	أوجوى	أوجوى
				الكاميرون		٩٠	أوجوى	أوجوى
	جملـــة	٣	٢		٢	٣٦٠		
٢٧	بنين			النيجر		٢٥٠	النيجر	النيجر
				بوركينا فاسو		١١٠	فولتا	فولتا
	جملـــة	٤	٢		٢	٣٦٠		
٢٨	سيراليون			غينيا		١٢٠	سكارسي الكبير	سكارسي الكبير
						٥٠	موا	موا
				ليبيريا		١٨٠	مانو	مانو
	جملة	٢	٢		٣	٣٥٠		
٢٩	بوركينا فاسو			غانا		١٩٠	فولتا	فولتا
				بنين		١١٠	فولتا	فولتا
	جملـــة	٦	٢		٢	٣٠٠		

تابع جدول (٩)

٣٠	أوغندا			الكنغو الديموقراطية		١٩٠	سمبليكي	النيل
				تنزانيا		٦٠	كاجيرا	النيل
				رواندا		٤٠	كاجيرا	النيل
	جملة	٥	٣		٣	٢٩٠		
٣١	رواندا			الكنغو الديموقراطية		٤٠	روزيزي	الكونغو
				تنزانيا		١٦٠	كاجيرا	النيل
				أوغندا		٤٠	كاجيرا	النيل
				بوروندي		٥٠	كاجيرا	النيل
	جملة	٤	٤		٤	٢٩٠		
٣٢	نيجيريا			النيجر		١٣٠	كومادوجويوبي	كومادوجويوبي
				الكاميرون		٩٥	ألبيد	ألبيد
	جملـــة	٤	٢		٢	٢٢٥		
٣٣	ليسوتو	١	١	جنوب أفريقية	١	٢١٠	كالدون	أورانج
	جملة	١	١		١	٢١٠		
٣٤	إريتريا	٣	١	أثيوبية	١	١٩٥	ستيت	النيل
	جملة	٣	١		١	١٩٥		
٣٥	توجو	٣	١	غانا	١	١٧٠	فولتا	فولتا
	جملة	٣	١		١	١٧٠		
٣٦	بوروندي			الكنغو الديموقراطية		١٠٥	روزيزي	الكونغو
				رواندا		٥٠	كاجيرا	النيل
	جملة	٣	٢		٢	١٥٥		

تابع جدول (٩)

٣٧	كينيا	٥	١	أثيوبيا	١	١٤٥	جوبا	جوبا
	جملة	٥	١		١	١٤٥		
٣٨	مالاوي	٣	١	موزمبيق	١	١٠٥	شيري	زمبيزي
	جملة	٣	١		١	١٠٥		
٣٩	غينيا الاستوائية	٢	١	الكاميرون	١	٧٠	كامبو	كامبو
	جملة	٢	١		١	٧٠		
٤٠	سوازيلاند	٢	١	جنوب أفريقيا	١	٢٠	لمبوبو	لمبوبو
	جملة	٢	١		١	٢٠		
جملـــــــة		٢٨٢	١٠٤		[illegible]	٣٤٣١٨		

المصـــدر :

- من حساب وقياس الباحثة اعتماداً على الآتـــــي :

1- Jeune Afrique, op. cit. صفحات متعددة

2- Philips World Atlas, Op. cit. p. 47 - 53.

٣ – جدول ملحق (١) .

ملحوظة هامة :

الأرقام الحدودية النهرية الموجودة في الجدول حسبت مرتين على أساس أنها تحسب مـــرة مـــع الدولة الأولى ومرة أخرى تحسب مع الدولة المشتركة معها في حدود نهرية .

ويشير جدول (١٠) إلى أن أطوال الحدود السياسية النهرية التي تم حسابها من جهة كل دولة ذات حدود سياسية نهرية تصل أطوالها إلى ٣٤٣١٨ كيلو متر مما يجعل الأطوال الفعلية للمجاري النهرية الحدودية تصل إلى ١٧١٥٩ كم [1] كما يلاحظ من الجدول ما يأتي :

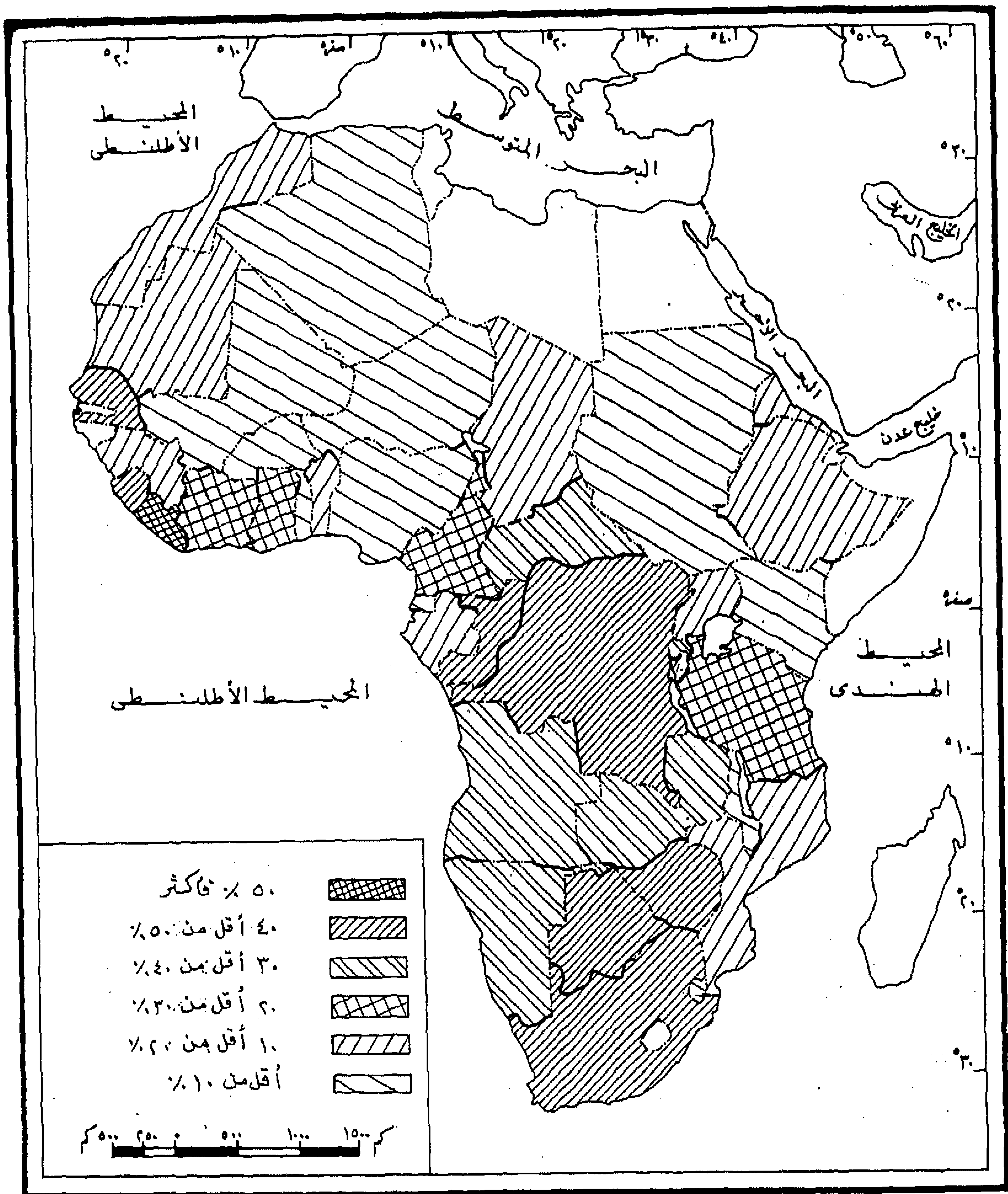
- أن جملة الحدود السياسية النهرية تصل أطوالها إلى ٣٤٣١٨ كم أي بنسبة ٢٣,٢% من جملة أطوال الحدود السياسية البرية المشتركة بين الحدود النهرية التي تبلغ أطوالها ١٤٧٦٠٩ كم بما يعني أن خمس الحدود تقريباً التي تشترك بها الدول ذات الحدود النهرية مع جاراتها هي حدود نهرية .
- يظهر التباين في أنصبة بعض الدول عن الأخرى من حيث جملة ما يخص كل منها من حدود نهرية فبينما نجد ٧ دول هي الكنغو الديموقراطية ، إفريقيا الوسطى ، زامبيا ، الكونغو، أنجولا ، زيمبابوي ، ناميبيا تقع جميعها في المنطقة الاستوائية والمدارية في وسط وجنوب القارة تستحوذ على ١٥٠١٤ كيلو متر بنسبة ٤٣,٧ % من جملة أطوال الحدود النهرية في أفريقيا من بينها دولة واحدة هي الكنغو الديموقراطية يخصها ١٣,١ % أي ما يقرب من سدس أطوال الحدود النهرية بالقارة ، نجد أن عدد ١٣ دولة لا تمثل الحدود النهرية في أي منها إلا نسبة ضئيلة تصل إلى اقل من ١ % من إجمالي أطوال الحدود النهرية هي دول كل من بوركينا فاسو، نيجيريا، ليسوتو، إريتريا، أوغندا، توجو، كينيا، مالاوي، بورندي، مالي، رواندا، غينيا الاستوائية، سوازيلاند، وقد تبع هذا التباين في أنصبة الدول من أطوال

---

[1] يقصد بالحدود السياسية النهرية نصيب الدولة على طول مسافة من الحد النهري يقابله نفس المسافة مع الدولة أو مع الدول المقابلة لها على ذات النهر ، إذ يقسم الحد النهري الفعلي في أغلب الحالات بين الدولتين المتقابلتين على المجرى النهري الحدودي ، وعلى ذلك يلاحظ أنه إذا كانت جملة أطوال الحدود السياسية بين الدول ٣٤٣١٨ فإنه من خلال هذا الرقم يمكن الوصول إلى أطوال مجاري الحدود السياسية النهرية الفعلية بالقسمة على رقم ٢ وعلى ذلك يمكن حسابها في إفريقية كالآتي :

أطوال مجاري الحدود النهرية الفعلية = (أطوال الحدود السياسية النهرية بين الدول) / ٢ = ٣٤٣١٨ ÷ ٢ = ١٧١٥٩

٢



شكل (١٦) نسبة الحدود السياسية النهرية من جملة الحدود البرية فى كل دوله عام ٢٠٠٦م

المصدر : من حساب الباحثة إعتماداً على بيانات جدول (١٠) .

الحدود النهرية تباين في حجم التبعات الناجمة من تحمل تطبيق الاتفاقيات المنظمة لأحواض الأنهار خاصة بالنسبة للدول المتشاطئة على الحد السياسي الواحد فيما بينها .

- يظهر أثر الحدود النهرية من خلال النسبة التي تشكلها أطوال الحدود النهرية من جملة أطوال الحدود بها ، حيث تمثل الحدود النهرية نسبة كبيرة في بعض الدول تصل إلى أكثر من ٥٠ % من جملة أطوال حدودها مثل ليبيريا ٥٨,٩ % ، ٤٩,٥% في بتسوانا ، ٤٩ % في جنوب أفريقيا ، ٤٥,٤ % في أفريقيا الوسطى ، و ٤٤,١ % في دولة الكنغو الديموقراطية ، ٤٤,١ % في السنغال ، ٤٤,١ % في زيمبابوي ، ٤١,٦ % في الكونغو ، وإلى أكثر من ٣٠ % في دول أخرى مثل سيراليون ٣٦,٥% ، أنجولا ٣٣,٦ % ، ناميبيا ٣٩,٧ % ، رواندا ٣٤,٧ % ، زامبيا ٣١,٢ % ، ومثل تلك الدول تمثل أمور تنظيم حدودها النهرية شغلها الشاغل في عقد المعاهدات والاتفاقيات التي تؤدي إلى ارتباطات بدول الجوار أو دول الحوض النهري مما يجعلها أسيرة تلك الاتفاقيات المتعلقة بتنظيم الأنهار وهي بالطبع أكثر تبعية لدول الجوار أو دول الأحواض النهرية التي تشترك فيها مع الدول الأخرى بالمقارنة مع الدول النهرية التي تقل فيها أطوال الحدود النهرية عن ١٠% من جملة أطوال حدودها إذ تشكل الحدود النهرية في كل من النيجر نحو ٦,٧ % ، الجزائر ٧,٢% ، بوركينا فاسو ٨,٥% ، كينيا ٤,٢% ، مالاوي ٣,٧% مما يقلل من أعباء اتفاقيات الحدود النهرية بها .

جدول (١٠)

أطوال الحدود السياسية النهرية مقارنة بالحدود البرية حسب الدول سنة ٢٠٠٦

مسلسل العدد	الدول	الحدود النهرية		جملة الحدود البرية	الحدود النهرية % من الحدود البرية
		الطول	% من جملة الحدود النهرية		
١	الكنغو الديموقراطية	٤٤٩٣	١٣,١	١٠١٩١	٤٤,١
٢	أفريقية الوسطى	٢٣٢٨	٦,٨	٥١٢٨	٤٥,٤
٣	جنوب أفريقية	٢٣٢٤	٦,٨	٤٦٩٨	٤٩,٠
٤	بتسوانا	١٩٧٠	٥,٧	٣٩٧٢	٤٩,٦
٥	الكونغو	١٩١٠	٥,٦	٤٥٩٦	٤١,٦
٦	زامبيا	١٨١٢	٥,٣	٥٩٠٨	٣٠,٧
٧	أنجولا	١٦٠٥	٤,٧	٤٧٧٣	٣٣,٦
٨	ناميبيا	١٥١٥	٤,٤	٣٨١٣	٣٩,٧
٩	الكاميرون	١٣٧٥	٤,٠	٤٥٩٦	٢٩,٩
١٠	زيمبابوي	١٣٥١	٣,٩	٣٠٦٦	٤٤,١
١١	السنغال	١١٦٣	٣,٤	٢٦٣٩	٤٤,١
١٢	ليبيريا	٩٣٢	٢,٧	١٥٨٢	٥٨,٩
١٣	موريتانيا	٩٢٣	٢,٧	٥٠٩٦	١٨,١
١٤	موزمبيق	٩٠٠	٢,٦	٤٥٧٣	١٩,٧
١٥	تنزانيا	٨٦٠	٢,٥	٣٨٠٦	٢٢,٦
١٦	أثيوبية	٨٠٠	٢,٣	٥٤٩٦	١٤,٦
١٧	تشاد	٨٠٠	٢,٣	٥٨٧٩	١٣,٦
١٨	كوت ديفوار	٧٠٥	٢,١	٣٠٦٨	٢٣,٠
١٩	غانا	٥٥٥	١,٦	٢٢١٣	٢٥,١
٢٠	مالي	٥٣٠	١,٥	٧٤٦٦	٧,١
٢١	غينيا	٤٨٢	١,٤	٣٣٥٣	١٤,٤
٢٢	السودان	٤٦٠	١,٣	٨٧٢٤	٥,٣

مسلسل العدد	الدول	الحدود النهرية		جملة الحدود البرية	الحدود النهرية % من الحدود البرية
		الطول	% من جملة الحدود النهرية		
٢٣	المغرب	٤٥٠	١,٣	٣٠٩١	١٤,٥
٢٤	الجزائر	٤٥٠	١,٣	٦٢٦٨	٧,٢
٢٥	النيجر	٣٨٠	١,١	٥٦٢٦	٦,٧
٢٦	الجابون	٣٦٠	١,١	٢٤٢٣	١٤,٨
٢٧	بنين	٣٦٠	١,١	١٩٢٣	١٨,٧
٢٨	سيراليون	٣٥٠	١	٩٥٨	٣٦,٥
٢٩	بوركينا فاسو	٣٠٠	٠,٩	٣٥٣١	٨,٥
٣٠	أوغندا	٢٩٠	٠,٨	٢٧٢١	١٠,٧
٣١	رواندا	٢٩٠	٠,٨	٨٩٣	٣٤,٧
٣٢	نيجيريا	٢٢٥	٠,٧	٤٠٣٦	٧,٥
٣٣	ليسوتو	٢١٠	٠,٦	٩١٠	٢٣,١
٣٤	إريتريا	١٩٥	٠,٦	١٦١٥	١٢,١
٣٥	توجو	١٧٠	٠,٥	١٦٤٦	١٠,٣
٣٦	بوروندي	١٥٥	٠,٥	٩٧٤	١٥,٩
٣٧	كينيا	١٤٥	٠,٤	٣٤٧٢	٤,٢
٣٨	مالاوي	١٠٥	٠,٣	٢٨٠٤	٣,٧
٣٩	غينيا الاستوائية	٧٠	٠,٢	٤٤٦	١٥,٧
٤٠	سوازيلاند	٢٠	٠,١	٥٣٦	٣,٧
	جملـــة	٣٤٣١٨	١٠٠	١٤٧٦٠٩	٢٣ %

المصـــدر :

من حساب الباحثة كالآتـــي :

- الحدود النهرية من حساب الباحثة عن جدول (٩) .
- الحدود البرية عن : www.odci.gov/Cia publication factbook/index, op.cit.,

تم الترتيب تنازليا حسب الدولة الأكبر أطوالا في الحدود النهرية .

ملحوظة هامة : يوجد حدود نهرية سياسية متقطعة أخرى بين بعض الدول كما بين تترانيا وبوروندي من خلال نهيرات صغيرة وأيضا بين الكونغو الديمقراطية وأنجولا عند مصب نهر الكونغو بين متـــادي وخط الساحل .

٣- توزيع الحدود السياسية النهرية حسب الأنهـــار :

بلغ عدد الأنهار التي تتخذ حدودا نهرية سياسية بين دول القارة ٢٦ نهراً تمثل أهم أنهار القارة من حيث الطول وكميات التصريف المائي كنهر النيل ، ونهر الكونغو ونهر الزمبيزي كما تضم بعض الأنهار القصيرة غير المشهورة مثل نهر سكارسي الكبير بين سيراليون وغينيا بالإضافة إلى ستة أنهار لا تعرف إلا في ليبيريا وجاراتها مثل كل من سيس ، كافالي ، مانو ، سانت جون ، ماو ، سانت باول ، ويلاحظ التباين الواضح بين أنصبة الأنهار من حيث عدد مواضع المجاري التي تخص كل منها وبالتالي عدد الحدود السياسية التي تمثل ضعف عدد مواضع المجاري الحدودية نظراً لأن موضع المجرى النهري الحدودي يمثل حدين سياسيين بين دولتين أحدهما يخص كل طرف يتشاطأ على هذا الحد ، يظهر ذلك من خلال جدولي (١١ ، ١٢) اللذين يمكن من خلالهمـــا بيـــان الفئات الآتيـــة :

- **الفئة الأولى :** تتمثل في نهرين هما الكونغو والنيل ، حيـــث يمكـــن تشـــبيه الأول بالأخطبوط الذي يفرد أذرعه الأمامية ممثلة في فروعه كحدود في غرب القارة من جهة، وأذرعه الخلفية ممثلة في روافده كحدود بين الدول في وسط وشرق القارة من جهة ثانية ومجراه الرئيسي بين مجموعة دول وسط القارة من جهة ثالثة وبذلك يمثل هذا النهر حدوداً نهرية واضحة في نحو تسعة مواضع من مجاريه المائية أي نحـــو ١٨ حداً سياسياً بين دول القارة ، وهو بذلك يستحوذ وحده على ٢٩ % من جملـــة أطوال المواضع النهرية في القارة أي ما يقرب من ثلث عـــدد الحـــدود السياســـية النهرية في القارة ، مما يشير إلى تعدد الاتفاقيات وأهميتها بين مجموعة من الدول يصل عددها إلى ثمان دول كل منها يشترك بحدود نهرية مع هذا النهر ، أما الثاني وهو نهر النيل فيخصه ١٨ حداً سياسياً أيضاً من خلال تسعة مواضع في مجاريـــه النهرية كحدود بين الدول ، مما يمثل أهمية لهذا النهر خاصة في شمال شرق القارة ووسطها وهذا يرجع إلى أسباب عديـــدة منهـــا الأســـباب الطبيعيـــة (تضاريســـية وهيدرولوجياً) والسياسية كما سيرد ذكرها في الفصل الثاني .

جدول (١١) توزيع مواضع الحدود السياسية النهرية وأطوالها ونسبتها المئوية على الأنهار الحدودية سنة ٢٠٠٦

مسلسل عدد الأنهار	النهـــر	عدد المواضع	طول المسافة النهرية / كم	% من جملة أطوال المواضع النهرية	توصيف المواضع الحدودية النهرية بين الدول
١	الكونغو		١٥٧٨		نهر أوبانجي بين الكنغو الديموقراطية وأفريقية الوسطى
			١٣٥٠		نهر أوبانجي بين الكنغو الديموقراطية والكونغو
			٥٥٠		نهر لوابولا بين زامبيا والكنغو الديموقراطية
			٤٢٠		نهر كاساي بين أنجولا والكنغو الديموقراطية
			٣٩٠		نهر سانجا بين الكاميرون وأفريقيا الوسطى
			٢٩٠		نهر سانجا بين الكاميرون والكونغو
			٢٦٠		نهر كويانجو بين أنجولا والكنغو الديموقراطية
			١٠٥		نهر روزيزي بين بورندي والكنغو الديموقراطية
			٤٠		نهر روزيزي بين رواندا والكنغو الديموقراطية
		٩	٤٩٨٣	٢٩	
٢	زمبيزي		٧٩٧		نهر زمبيزي بين زامبيا وزيمبابوي
			٣٦٠		نهر أكوفانجو بين ناميبيا وأنجولا
			٢٨٠		نهر زمبيزي بين بتسوانا وناميبيا
			٢٣٥		نهر كواندو بين أنجولا وزامبيا
			١٠٥		نهر شيري بين مالاوي وموزمبيق
			١١٥		نهر كابومبو بين ناميبيا وزامبيا
			٩٥		نهر لوانجوا بين موزمبيق وزامبيا
			٢٠		نهر زمبيزي بين بتسوانا وزامبيا
		٨	٢٠٠٧	١١,٧	
٣	أورانج		٤٣٠		أورانج بين ناميبيا وجنوب أفريقية
			٢١٠		كالدن بين ليسوتو وجنوب أفريقية
			١٠٠٠		مولوبو بين بتسوانا وجنوب أفريقيا
		٣	١٦٤٠	٩,٦	
٤	السنغال		٨١٣		نهر السنغال بين السنغال وموريتانيا
			٧٠		نهر بافينج بين غينيا ومالي
			٣٥٠		نهر فالمي بين السنغال ومالي
			١١٠		نهر كوراكورو بين مالي وموريتانيا
		٤	١٣٤٣	٧,٨	

تابع جدول (١١)

مسلسل عدد الأنهار	النهـــــــر	عدد المواضع	طول المسافة النهرية / كم	% من جملة أطوال المواضع النهرية	توصيف المواضع الحدودية النهرية بين الدول
٥	النيل		٢٤٠		نهر أكوبوا السوباط بين السودان وأثيوبية
			١٩٥		نهر ستيت العطبرة بين إريتريا وأثيوبية
			١٩٠		نهر سمليكي بين أوغندا والكنغو الديموقراطية
			١٤٥		نهر البيبور السوباط بين السودان وأثيوبية
			١٧٥		نهر ألبارو السوباط بين السودان وأثيوبيا
			١٦٠		نهر كاجيرا بين تنزانيا ورواندا
			٦٠		نهر كاجيرا بين أوغندا ورواندا
			٥٠		نهر كاجيرا بين رواندا وبورندي
			٤٠		نهر كاجيرا بين تنزانيا وأوغندا
		٩	١١٥٥	٦,٧	
٦	لمبوبو		٣٩٠		نهر لمبوبو بين بتسوانا وجنوب أفريقية
			٢٨٠		نهر لمبوبو بين بتسوانا وزيمبابوي
			٢٤٤		نهر لمبوبو بين جنوب أفريقية وزيمبابوي
			٢٠		نهر لمبوبو بين سوازيلاند وجنوب أفريقيا
			٣٠		نهر لمبوبو بين جنوب أفريقيا وموزمبيق
		٥	٩٦٤	٥,٦	
٧	شاري		٣٦٠		بحر أيوكبين تشاد وأفريقية الوسطى
			٢١٥		نهر لوجون بين الكاميرون وتشاد
			٢٢٥		نهر شاري بين الكاميرون وتشاد
		٣	٨٠٠	٤,٧	
٨	روفوما	١	٦٤٠	٣,٧	روفوما بين تنزانيا وموزمبيق
٩	الفولتا		١٩٠		الفولتا الأسود بين بوركينا فاسو وغانا
			١٧٠		الفولتا الأبيض بين توجو وغانا
			١٦٠		الفولتا الأسود بين كوت ديفوار وغانا
			١١٠		الفولتا الأبيض بين بنين وبوركينا فاسو
		٤	٦٣٠	٣,٧	
١٠	درعة	١	٤٥٠	٢,٦	درعة بين المغرب والجزائر
١١	أوجوي		٢٧٠		أجوى بين الجابون والكونغو
			٩٠		أجوى بين الجابون والكاميرون
		٢	٣٦٠	٢,١	
١٢	كونيني	١	٣٣٠	١,٩	كونيني بين ناميبيا وأنجولا
١٣	كافالي	١	٣٢٠	١,٩	كافالي بين ليبيريا وكوت ديفوار
١٤	النيجر	١	٢٥٠	١,٥	النيجر بين النيجر وبنين

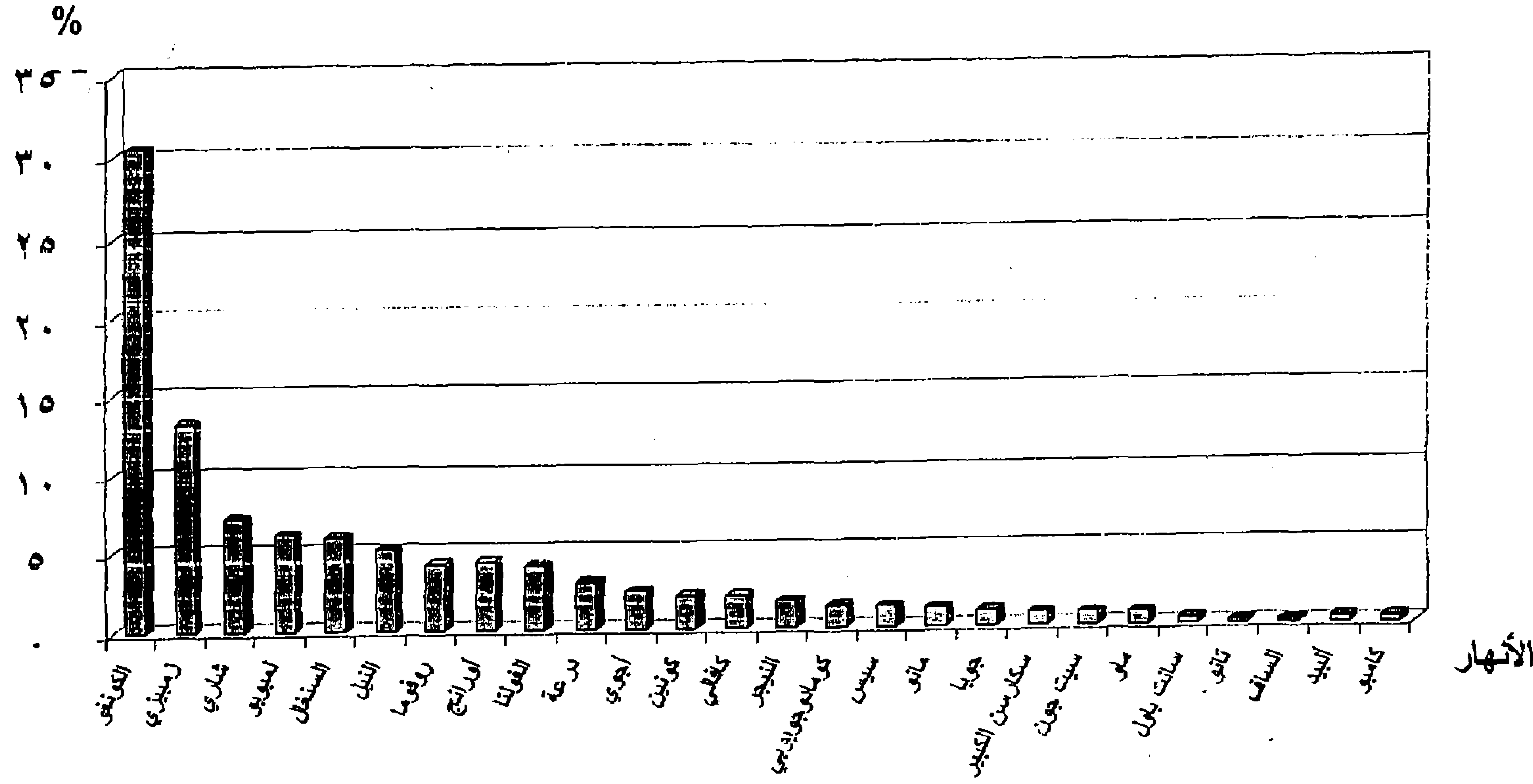
تابع جدول (١١)

مسلسل عدد الأنهار	النهـــــــر	عدد المواضع	طول المسافة النهرية / كم	% من جملة أطوال المواضع النهرية	توصيف المواضع الحدودية النهرية بين الدول
١٥	سيس	١	١٩٠	١,١	سيس بين ليبيريا وكوت ديفوار
١٦	مانو	١	١٨٠	١,١	مانو بين ليبيريا وسيراليون
١٧	جوبا	١	١٤٥	٠,٩	جوبا بين كينيا وأثيوبية
١٨	كومادوجويوبي	١	١٣٠	٠,٨	كومادوجويوبي بين نيجيريا والنيجر
١٩	سكارسن الكبير	١	١٢٠	٠,٧	سكارسي الكبير بين غينيا وسيراليون
٢٠	سانت جون	١	١٢٠	٠,٧	سانت جون بين ليبيريا وغينيا
٢١	موا		٦٢		ماو بين ليبيريا وغينيا
			٥٠		ماو بين سيراليون وغينيا
		٢	١١٢	٠,٧	
٢٢	ألبيد	١	٩٥	٠,٤	نهر ألبيد بين تشاد ونيجيريا
٢٣	كامبو	١	٧٠	٠,٤	نهر كامبو بين غينيا الاستوائية والكاميرون
٢٤	سانت بول	١	٦٠	٠,٣	سانت بول بين ليبيريا وغينيا
٢٥	تانو	١	٣٥	٠,٢	تانو بين كوت ديفوار وغانا
٢٦	الساف	١	٣٠	٠,٢	نهر الساف بين زيمبابوي وموزمبيق
	جملـــة	٦٥	١٧١٥٩	١٠٠	

المصـــدر :

من قياس وحساب الباحثة عن جدول ملحق (٣) .

– تم الترتيب تنازلياً على أساس الأكبر أطوالا من جملة أطوال الحدود النهرية.



شكل (١٧) التوزيع النسبي لأطوال الحدود النهرية بالقارة حسب الأنهار بها

المصـــدر : من حساب الباحثة عن جدول (١١) .

- **الفئة الثانية** : تقتصر على نهر الزمبيزي إذ يخصه ١٦ حداً سياسياً من خلال ٨ مواضع من مجاريه النهرية كحدود بين الدول مما يمثل أهمية للنهر خاصة في دول شرق ووسط القارة .

- **الفئة الثالثة** : تضم أنهار كل من الفولتا، السنغال، لمبوبو إذ يخص كل منها أربعة مواضع أي ثمانية حدود سياسية وتشير أنهار تلك الفئة إلى عدم وجود علاقة وطيدة بين طول النهر من جهة وعدد الحدود النهرية التي ترتبط به من جهة أخرى ، ويلاحظ على نهر شاري وهو الرافد الأساسي لبحيرة تشاد كتصريف داخلي في القارة أن روافده تلتقي في مجرى واحد قبل وصوله للبحيرة كما يلاحظ أن هذه الأنهار ذات روافد محدودة في كونها حدودا سياسية بالمقارنة مع بعض الأنهار الحدودية الأخرى المتعددة الروافد كالكونغو والزمبيزي .

- **الفئة الرابعة** : تضم نهري الأورانج وشاري اللذان يضم كل منهما ستة حدود سياسية من خلال ثلاثة مواضع حدودية ، كل منها يفصل بين دولتين ، ويلاحظ أهمية النهرين من حيث اشتراكهما في الحدود السياسية على الرغم من قصر طولهما مقارنة مع أنهار أخرى كنهر النيجر الأطول من أي منهما ، حيث لم ينل الأخير سوى حدين نهرين سياسيين فقط من خلال موضع واحد بين النيجر وبنين بطول يصل إلى ٢٥٠كم .

- **الفئة الخامسة** : تضم نهري كل من : أوجوى، موا ، وكل منهما يشترك بموضعين حدوديين على طوله ، حيث يشترك كل موضع مع دولتين بما يعني اشتراك ٤ دول بصفة عامة بحدود سياسية مع كل نهر منها .

- **الفئة السادسة** : تضم ١٦ نهراً أي أكثر من نصف عدد الأنهار ذات الحدود السياسية النهرية ، يخص كل نهر منها موضع حدودي واحد على طول مجراه يمثل حدين سياسيين بين دولتين على جانبيه ، ويظهر من هذه الفئة وجود بعض الأنهار الهامة على الخريطة الأفريقية مثل نهر النيجر الذي يتماثل في أهميته من حيث الحدود النهرية مع أنهار غير مشهورة مثل أنهار كل من : مانو، سكارسي الكبير، سيس وغيرها من الأنهار الصغيرة المنصرفة في خليج غانا وهذا لأسباب عديدة جغرافية، طبيعية، تاريخية، سياسية سوف يرد ذكرها فيما بعد .

جدول (١٢) عدد مواضع الحدود السياسية النهرية على الأنهار الحدودية ونسبتها المئوية سنة ٢٠٠٦

العدد	الأنهار	عدد المواضع	الحدود السياسية عدد	الحدود السياسية %	المرتبة
١	النيل	٩	١٨	١٤,٠	١
٢	الكونغو	٩	١٨	١٢,٥	
٣	الزمبيزي	٨	١٦	١٢,٥	٢
٤	لمبوبو	٥	١٠	٧,٨	٣
٥	السنغال	٤	٨	٦,٢	
٦	الفولتا	٤	٨	٦,٢	
٧	شاري	٣	٦	٤,٧	٤
٨	أورانج	٣	٦	٤,٦	
٩	أوجوي	٢	٤	٣,٠	٥
١٠	موا	٢	٤	٣,٠	
١١	كومادوجويوبي	١	٢	١,٦	٦
١٢	جوبا	١	٢	١,٦	
١٣	كونيني	١	٢	١,٦	
١٤	درعة	١	٢	١,٦	
١٥	سكارسي الكبير	١	٢	١,٦	
١٦	مانو	١	٢	١,٦	
١٧	روفوما	١	٢	١,٦	
١٨	النيجر	١	٢	١,٦	
١٩	سانت بول	١	٢	١,٦	
٢٠	سانت جون	١	٢	١,٦	
٢١	سيس	١	٢	١,٦	
٢٢	كافالي	١	٢	١,٦	
٢٣	تانو	١	٢	١,٦	
٢٤	الساف	١	٢	١,٦	
٢٥	ألبيد	١	٢	١,٦	
٢٦	كامبو	١	٢	١,٦	
	الإجمالي	٦٥	١٣٠	١٠٠	

المصـــدر : من حساب الباحثة عن الآتـــي : - من جدول ملحق (٣) .

- تم الترتيب تنازلياً حسب الأكثر في عدد المواضع الحدودية النهرية .

ثالثاً : كثافة الحدود السياسية النهرية :

يمكن الحصول على كثافة الحدود السياسية النهرية بالطريقة الآتية :

كثافة الحدود السياسية النهرية = أطوال الحدود السياسية النهرية / كم ÷ مساحة الدولة أو الدول المشتركة مع تلك الأطوال / كم٢ [1]

١ – **كثافة الحدود النهرية حسب الدول :** يتم التمييز بين خمس فئات تخص كثافة الحدود السياسية النهرية كما في الجدول (١٣) والشكل (١٨) تظهر من خلال توزيع الحدود النهرية بالكيلومتر على مساحة الدول ذات الحدود النهرية بالكيلومتر المربع كالآتي :

- **الفئة الأولى :** تضم فئة ٣ كم طولي فأكثر /١٠٠٠كم٢: وتعد دول هذه الفئة أكثف الدول من حيث الحدود النهرية ، تضم ١٢ دولة هي رواندا ١١,٢ كم طولي/١٠٠٠كم٢، ليبريا ٨,٤ كم طولي/١٠٠٠كم٢، ليسوتو ٧,٠ كم طولي/١٠٠٠كم٢، الكونغو ٥,٦ كم طولي/١٠٠٠كم٢، سيراليون ٤,٩ كم طولي/١٠٠٠كم٢، السنغال ٦,٥ كم طولي/١٠٠٠كم٢، بورندي ٥,٥ كم طولي/١٠٠٠كم٢، زيمبابوي ٣,٥ كم طولي/١٠٠٠كم٢، بتسوانا ٣,٤ كم طولي/١٠٠٠كم٢، بنين ٣,٢ كم طولي/١٠٠٠كم٢، أفريقيا الوسطى ٣,٧ كم طولي/١٠٠٠كم٢، توجو ٣,٠ كم طولي/١٠٠٠كم٢، وهي كما تشير الخريطة دول تقع في المنطقة الاستوائية والمدارية حيث تساقط الأمطار الدائمة غالبية شهور السنة مما أدى إلى كثافة الأودية النهرية التي اتخذ المستعمرون عددا منها حدوداً

---

[1] هذه الطريقة بتصرف من الباحثة قياساً على الطريقة التي يتم بها حساب كثافة التصريف النهري في منطقة ما كالآتي :

كثافة التصريف النهري = مجموع أطوال المجاري المائية في الحوض / كم ÷ جملة مساحة الحوض النهري / كم٢

- يراجع في ذلك : صلاح الدين بحيري ، أشكال الأرض ، المرجع السابق ، ص ١٥٤ .
- تم تحويل ناتج الكثافة من كيلو متر طولي / كيلو متر مربع إلى متر طولي / كيلو متر مربع، يراجع في ذلك هامش جدول (١٣) .

سياسية عند توزيع أراضي تلك الدول فيما بينهم ، وتظهر رواندا في المقدمة لاتخاذ عدد من المجاري المائية القصيرة حدوداً سياسية بينهـا وبين الدول المجاورة فـي الوقت الذي تتصف فيه بصغر مساحتها التي تصل إلى ٢٦ ألف كم٢ ثم دولة ليبريا أيضاً التي تتميز بصغر مساحتها التي تصل إلى ١١١ كم٢ في حين تصـل جملـة أطوال حدودها النهرية ٩٣٢ كم .

- **الفئة الثانية** : من ٢ كم طولي إلى ٣,٠ كم طولي /١٠٠٠كم٢ : تضـم دول تلـك الفئة كثافة أقل من كثافة دول الفئة السابقة وتشمل ست دول هي غينيا الاسـتوائية ٢,٥ كم طولي/١٠٠٠كم٢، زامبيا ٢,٤ كم طـولي/١٠٠٠كـم٢، غانـا ٢,٣ كـم طولي/١٠٠٠كم٢، وكوت ديفوار ٢,٢ كـم طـولي/١٠٠٠كـم٢، غينيـا ٢ كـم طولي/١٠٠٠كم٢، الكاميرون ٢,٩ كم طولي/١٠٠٠كم٢.

- **الفئة الثالثة** : من ١ كم طولي إلى ٢,٠ كم طولي /١٠٠٠كم٢: تُعد هذه الفئة أوسع انتشاراً من أي من الفئتين السابقتين نظراً لأنها تضم وحدها ١٢ دولة في حـين أن الفئتين السابقتين تضم ١٨ دولة ، ويلاحظ أن هذه الفئة كما يشـير الجـدول (١٣) تشمل أكثر الدول حظاً من الحدود السياسية النهرية ، وهي الكنغـو الديموقراطيـة ٤٤٩٣ كيلو متر إلا أن اتساع مساحة تلك الدولة الذي يصـل إلـى ٢٣٤٥ ألـف كيلومتر٢ جعلها تقع في تلك الفئة، كما تضم تلك الفئة دولاً تبدوا حدودها النهريـة قصيرة إلا أن صغر مساحتها جعلها تقع ضمن دولها مثل مالاوي التي تنـال ١٠٥ كيلو متر من الحدود النهرية في الوقت الذي تصل مساحتها إلى ١١٨ ألف كم٢ .

- **الفئة الرابعة** : أقل من ١ كم طولي/١٠٠٠كم٢: وتضم هذه الفئة بقية الـدول ذات الحدود النهرية وعددها ١٣ دولة بنسبة ٣٢,٥ % من جملة عدد الـدول النهريـة ، تتباين فيما بينها أطوال الحدود النهرية إذ تزيد في بعضها على ٨٠٠ كيلو متر مثل موريتانيا (٩٢٣ كيلو متر) بينما تنخفض في دول أخرى لتصل في مـالاوي إلـى ١٠٥ كم ، غينيا الاستوائية ٧٠ كم ، سوازيلاند ٢٠ كم .

- **الفئة الخامسة** : تضم الدول التي ليس لها حدود نهرية حيث تشمل هذه الفئة بقيـة دول القارة وعددها ٧ دول كما يتضح من جدول (١٣) وشكل (١٨) تنقسـم تلـك الدول إلى مجموعتين :

الأولى : مجموعة الدول التي تقع في منطقة الصحراء الكبرى شمال أفريقية وبعض دول القرن الأفريقي وهو أمر يتفق مع قلة الأمطار بها مما يقلل من ظهور الأودية النهرية ، بل ان الأودية النهرية التي توجد بها تتخذ أحد مظهرين الأول إما أنها أنهار قصيرة تنحدر من المرتفعات داخل الوحدة السياسية مثل أنهار المغرب صوب

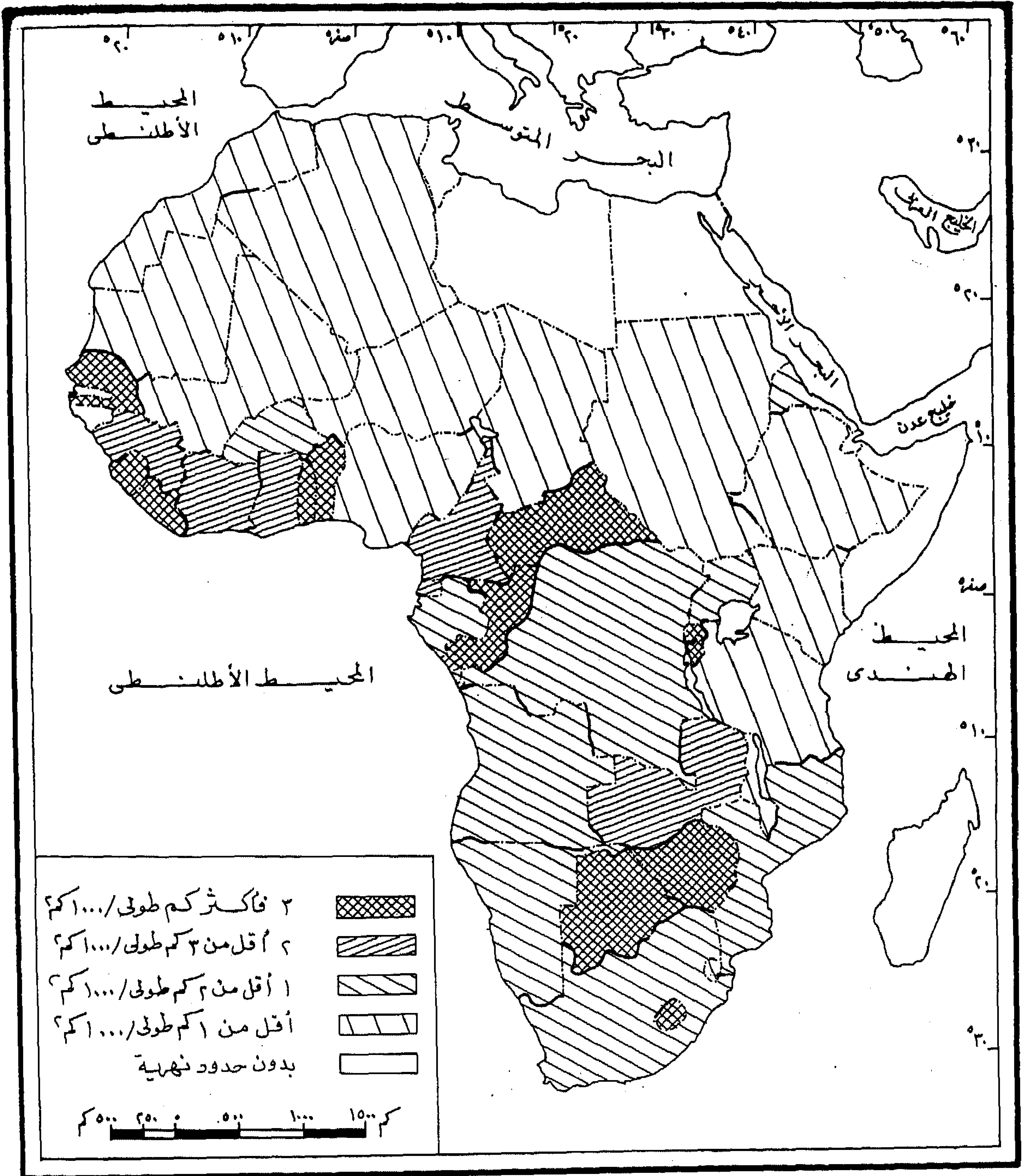
جدول (١٣) كثافة الحدود السياسية النهرية حسب دول القارة سنة ٢٠٠٦

العدد	الدولة	المساحة بالألف كم٢	الحدود النهرية بالكيلومتر	الكثافة كم طولي/١٠٠٠كم٢	الفئة
١	رواندا	٢٦	٢٩٠	١١,٢	٣ فأكثر
٢	ليبيريا	١١١	٩٣٢	٨,٤	
٣	ليسوتو	٣٠	٢١٠	٧,٠	
٤	الكونغو	٣٤٢	١٩١٠	٥,٦	
٥	سيراليون	٧٢	٣٥٠	٤,٩	
٦	السنغال	١٩٧	١١٦٣	٦,٥	
٧	بوروندي	٢٨	١٥٥	٥,٥	
٨	زيمبابوي	٣٩١	١٣٥١	٣,٥	
٩	بنين	١١٣	٣٦٠	٣,٢	
١٠	أفريقية الوسطى	٦٢٣	٢٣٢٨	٣,٧	
١١	توجو	٥٧	١٧٠	٣,٠	
١٢	بتسوانا	٥٨٢	١٩٧٠	٣,٤	
١٣	زامبيا	٧٥٣	١٨١٢	٢,٤	من ٢ – ٣
١٤	غانا	٢٣٩	٥٥٥	٢,٣	
١٥	كوت ديفوار	٣٢٢	٧٠٥	٢,٢	
١٦	غينيا	٢٤٦	٤٨٢	٢,٠	
١٧	غينيا الاستوائية	٢٨	٧٠	٢,٥	
١٨	الكاميرون	٤٧٥	١٣٧٥	٢,٩	
١٩	الكنغو الديموقراطية	٢٣٤٥	٤٤٩٣	١,٩	من ١ – ٢
٢٠	ناميبيا	٨٢٥	١٥١٥	١,٨	
٢١	إريتريا	١٢٤	١٩٥	١,٦	
٢٢	أنجولا	١٢٤٧	١٦٠٥	١,٣	
٢٣	الجابون	٢٦٨	٣٦٠	١,٣	
٢٤	جنوب أفريقيا	١٢٢٠	٢٣٢٤	١,٩	
٢٥	أوغندا	٢٣٦	٢٩٠	١,٢	
٢٦	بوركينا فاسو	٢٧٤	٣٠٠	١,١	
٢٧	موزمبيق	٨٠٢	٩٠٠	١,١	

العدد	الدولة	المساحة بالألف كم٢	الحدود النهرية بالكيلومتر	الكثافة كم طولي/١٠٠٠كم٢	الفئة
٢٨	مالاوي	١١٨	١٠٥	٠,٩	أقل من ١
٢٩	موريتانيا	١٠٢٥	٩٢٣	٠,٩	
٣٠	تنزانيا	٩٤٥	٦٤٠	٠,٧	
٣١	أثيوبية	١١٢٨	٨٠٠	٠,٧	
٣٢	المغرب	٧١١	٤٥٠	٠,٦	
٣٣	تشاد	١٢٨٤	٨٠٠	٠,٦	
٣٤	سوازيلاند	٤١	٢٠	٠,٥	
٣٥	مالي	١٢٤٠	٥٣٠	٠,٤	
٣٦	كينيا	٥٨٠	١٤٥	٠,٣	
٣٧	نيجيريا	٩٢٤	٣٠١	٠,٣	
٣٨	النيجر	١٢٦٧	٣٨٠	٠,٣	
٣٩	السودان	٢٥٦٠	٤٦٠	٠,٢	
٤٠	الجزائر	٢٣٨٢	٤٥٠	٠,٢	
	جملة	٢٦١٨١	٣٤٣١٨	١,٣	
٤١	ليبيـــا	١٧٦٠			بدون حدود نهرية
٤٢	الصومال	٦٣٨			
٤٣	تونس	١٦٤			
٤٤	مصر	١٠٠١			
٤٥	غينيا بيساو	٣٦			
٤٦	جيبوتي	٢٣			
٤٧	غمبيـــا	١١			

المصـــدر : المساحات من إعداد الباحثة عن :

- www,odci.gov/cia publication factbook/ index, Op cit .
- philips World Atlas, oc cit, p. VII.
- المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية ، أطلس العالم ، دار الشرق العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، حلب ، د. ت ص ص ١٨ ، ١٩ .
- الحدود النهرية عن جدول ملحق (١) .
- تم الترتيب تنازلياً حسب الأكبر كثافة في أطوال الحدود النهرية .



شكل (١٨) كثافة الحدود السياسية النهرية في أفريقية سنة ٢٠٠٦م

المصدر: من حساب الباحثة عن بيانات جدول (١٣).

الأطلنطي أو تتخذ اتجاهاً طولياً يتوسط الوحـدة السياسية مثل نهر النيل فـي مصـر ونهري جوبا وشبيلي في الصومال ، وتضم تلك المجموعة خمس دول هي تونس ، ليبيا ، مصـر ، الصومال وجيبوتي ، أما المجموعة الثانيـة فتضم الدول قزميـة المسـاحة التي كانت ممالك صـغيرة ، أو أنها بقايا أراضي من التنافس الاستعماري في منطقـة السواحل مثل غينيـا بيساو وغمبيا وكلها كانت بمثابة مواطئ أقدام للمسـتعمر علـى الساحل تمثل منافذ لـه على البحر دون النظر إلى نوع الحدود فيها ، بل إنـه يلاحـظ وجود نهر في دولة غمبيـا دون دخوله في أي أجزاء من حدود تلك الدولة الصـغيرة المساحة التي تصل إلى ١١٣ ألف كم٢ .

٢ – **كثافة الحدود النهرية حسب أقاليم القارة :** يمكن تقسيم القارة إلى ثلاثـة أقـاليم متميزة هي : أفريقية الشمالية الشرقية ، وأفريقية الغربية ، وأفريقية الجنوبيـة [1] لبيان أي الأقاليم أكثر في كثافته للحدود النهرية بالقارة ، حيث تصل الكثافة العامة للحدود النهرية على مستوى القارة ١,٢ كم طولي/١٠٠٠كم٢، إذ يمكـن توزيـع الكثافة على تلك الأقاليم كما يشير جدول (١٤) وشكل (١٩) كالآتـي :

- **أفريقية الجنوبية :** يضم هذا الإقليم ١٥ دولة ويلاحظ من جدول (١٤) أنـه علـى الرغم من أنه أقل في المساحة من أي من الإقليمين الآخرين حيث تصل مسـاحته ٩,٦٩٥ ألف كيلو متر٢ إلا أنه أكثر من أي منها في أطـوال الحـدود السياسـية النهرية إذ وصلت إلى ١٩٥٢٠ كيلومتر مما رفع كثافة هذا القسـم إلـى ٢,٠ كـم طولي/١٠٠٠كم٢، ويأتي ذلك لتمتع هذا الجزء من القارة بقدر وفير مـن المنـابع النهرية حيث مناطق الهضاب ومرتفعات دراكنزبرج مما جعل الأنهار تمثل شـبكة واضحة المعالم في هذا القسم تم اتخاذ بعض مجاريها حدوداً سياسية عند تقسيم تلك الوحدات السياسية خاصة في أنهار الكونغو والزمبيزي والأورانج ولمبوبو بـل ان بعض الأنهار القصيرة في هذا القسم تم اتخاذها حدوداً سياسية مثل نهري كـونيني وروفوما.

---

[1] فيليب رفلة ، الجغرافيا السياسية لإفريقية ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

- **إفريقية الغربية :** تضم أكثر أقاليم القارة من حيث عدد الوحدات السياسية إذ يصل عددها إلى ٢٠ دولة منها ١٨ دولة ذات حدود سياسية نهرية في حين لم تنل دولتان منها أي حدود نهرية هما غمبيا وغينيا بيساو .

ونظراً لتميز تلك المنطقة بخصائص مناخ المنطقة المدارية والاستوائية المطيرة وهو مداري مطير صيفاً ومداري مطير طول العام من جهة وأيضاً لوجود العديد من المرتفعات المؤثرة في سقوط الأمطار التضاريسية مثل هضبة فوتاجالون وجبل نمبا في غينيا وجبل نوما في سيراليون من جهة أخرى ترتب على ذلك تميزها بسقوط الأمطار الغزيرة التي نجم عنها جريان للماء السطحي تشكلت على أثره المجاري المائية التي اتخذ بعضها حدوداً سياسية عند تقسيم تلك الوحدات السياسية ، إذ ترتفع الكثافة في هذا القسم نظراً لطبيعة المنطقة عما عليه الحال في القسم الخاص بأفريقية الشمالية الشرقية حيث تصل الحدود النهرية إلى ١٢٠٠٨ كيلو متر تتوزع على مساحة تصل إلى ٨٨١٢ ألف كم٢ بكثافة تصل إلى ١,٤ كم طولي/١٠٠٠كم٢.

- **شمال وشمال شرق أفريقية :** تضم ١٢ دولة ، تعد أقل مناطق القارة من حيث الحدود النهرية مقارنة بمساحتها إذ يشير الجدول (١٤) إلى أن جملة الحدود النهرية بها تصل إلى ٢٧٩٠ كيلو مترا بينما تصل مساحة تلك المنطقة إلى ١١٣٠٧ ألف كم^{2} بكثافة تصل إلى ٠,٢ كم طولي/١٠٠٠كم٢، ويأتي ذلك لافتقار دول القارة في تلك المنطقة إلى المجاري النهرية من جهة نظراً لظروفها المناخية التي تتسم بالجفاف بالإضافة إلى أن أكثر المجاري المائية فيها ليست حدودية كما في الأنهار التي تسير في داخل الوحدات السياسية مثل نهر النيل في مصر ونهري جوبا وشبيلي في الصومال وأنهار المغرب التي تنحدر من المرتفعات صوب السهول الساحلية ، حيث لا يوجد فيها أنهار حدودية سوى وادي درعة على الحدود المغربية الجزائرية .

جدول (١٤) كثافة الحدود السياسية النهرية حسب أقاليم القارة سنة ٢٠٠٦

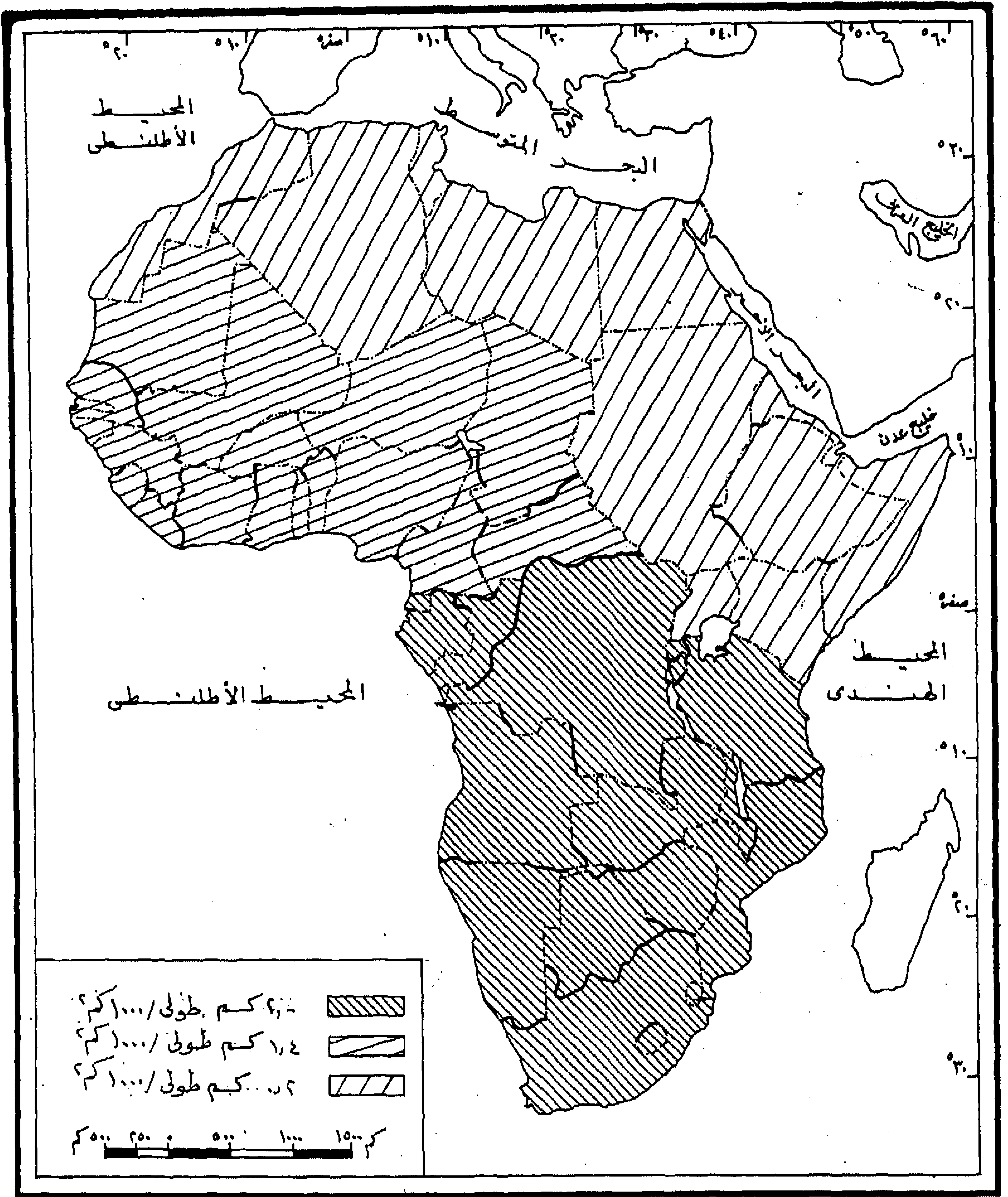
الإقليم	الدولة	الحدود النهرية كم	المساحة ١٠٠٠ كم٢	الكثافة كم طولي/١٠٠٠كم٢
أفريقية الجنوبية	الكنغو الديموقراطية	٤٤٩٣	٢٣٤٥	
	زامبيا	١٨١٢	٧٥٣	
	الكونغو	١٩١٠	٣٤٢	
	أنجولا	١٦٠٥	١٢٤٧	
	زيبابوي	١٣٥١	٣٩١	
	ناميبيا	١٥١٥	٨٢٥	
	جنوب أفريقية	٢٣٢٤	١٢٢٠	
	بتسوانا	١٩٧٠	٥٨٢	
	موزمبيق	٩٠٠	٨٠٢	
	تنزانيا	٨٦٠	٩٤٥	
	مالاوي	١٠٥	١١٨	
	بورندي	١٥٥	٢٨	
	رواندا	٢٩٠	٢٦	
	ليسوتو	٢١٠	٣٠	
	سوازيلاند	٢٠	٤١	
جملة	**١٥**	**١٩٥٢٠**	**٩٦٩٥**	**٢,٠**
أفريقية الغربية	أفريقية الوسطى	٢٣٢٨	٦٢٣	
	تشاد	٨٠٠	١٢٨٤	
	السنغال	١١٦٣	١٩٧	
	موريتانيا	٩٢٣	١٠٢٥	
	غانا	٥٥٥	٢٣٩	
	الكاميرون	١٣٧٥	٤٧٥	
	الجابون	٣٦٠	٢٦٨	
	سيراليون	٣٥٠	٧٢	
	بوركينا فاسو	٣٠٠	٢٧٤	
	النيجر	٣٨٠	١٢٦٧	
	بنين	٣٦٠	١١٣	
	نيجيريا	٢٢٥	٩٢٤	
	غينيا	٤٨٢	٢٤٦	
	ليبيريا	٩٣٢	١١١	
	توجو	١٧٠	٥٧	
	كوت ديفوار	٧٠٥	٣٢٢	

تابع جدول (١٤)

القسم	الدولة	الحدود النهرية كم	المساحة ١٠٠٠ كم٢	الكثافة كم طولي/١٠٠٠كم٢
أفريقية الغربية	مالي	٥٣٠	١٢٤٠	
	غينيا الاستوائية	٧٠	٢٨	
	غمبيا	–	١١	
	غينيا بيساو	–	٣٦	
جملة	٢٠	١٢٠٠٨	٨٨١٢	١,٤
شمال وشمال شرق أفريقية	أثيوبية	٨٠٠	١١٢٨	
	السودان	٤٦٠	٢٥٦٠	
	المغرب	٤٥٠	٧١١	
	الجزائر	٤٥٠	٢٣٨٢	
	إريتريا	١٩٥	١٢٤	
	أوغندا	٢٩٠	٢٣٦	
	كينيا	١٤٥	٥٨٠	
	تونس	–	١٦٤	
	ليبيا	–	١٧٦٠	
	مصر	–	١٠٠١	
	جيبوتي	–	٢٣	
	الصومال	–	٦٣٨	
جملة	١٢	٢٧٩٠	١١٣٠٧	٠,٢
الإجمالي	٤٧	٣٤٣١٨	٢٩٨١٤	١,٢

المصـــدر : من حساب الباحثة عن الآتـــي :

- بيانات جدول (١٣) .
- ترتيب الأقسام على أساس الأكبر في الكثافة .
- تم تقسيم القارة إلى أقسامها الواردة في الجدول والخريطة شكل (١٩) بتصرف من الباحثة عن :
  - فيليب رفلة ، الجغرافية السياسية لأفريقية ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .
- تم حساب الكثافة متر/كم٢ . يرجع فذ ذلك هامش جدول ١٣



شكل (١٩) كثافة الحدود السياسية النهرية حسب أقاليم القارة سنة ٢٠٠٦م

المصدر: - تقسيم القارة: فيليب رفلة، الجغرافية السياسية لأفريقية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٦، ص٤٢.
- الكثافة عن بيانات جدول (١٤).

خلاصـــة :

تناول هذا الفصل خصائص الحدود السياسية النهرية من حيث نشأة وتطور ترسيم الحدود النهرية ، حيث تبين أن الحدود السياسية التي تم ترسيمها جاء أغلبها من حيـث العدد والأطوال خلال الفترة من سنة ١٨٨٥م بعد مؤتمر برلين حتـى بدايـة الحـرب العالمية الأولى سـنة ١٩١٤م حيث بلغت نسبة جملة أطوال الحدود خلال تلك الفتـرة ٧٤,٨٥ % من جملة أطوال الحدود السياسية التي تم ترسيمها في القارة حتـى الآن ، مما يفيد بأن غالبية الحدود تم ترسيمها من قبل القوى الاستعمارية سواء كانت بين قوى استعمارية متعددة ٥١,١ % أو تم ترسيمها من خلال إرادة قوة استعمارية منفردة ٢٥,٣ % حيث إن بقية النسبة جاءت من ترسيم قوى أخرى مثل الأتراك من جهـة أو بـين الأفارقة والأوربيين من جهة أخرى أما الحدود الأفريقية الأفريقية في الترسيم ، فلم تنل سوى ٤,٥ % من جملة أطوال الحدود ، وقد انعكس ذلك على جهات ترسـيم الحـدود النهرية التي جاءت أغلبها من ترسيم القوى الاستعمارية ضمن الحدود البرية التي تـم ترسيمها في القارة بنسبة ٧٥ % أما الحدود النهرية التي جاءت بإرادة مشتركة أوربية أفريقية بلغت ٢٢,٦ % في حين جاءت نسبة الحدود النهرية أفريقية الترسـيم بنسـبة ٤,٦% فقط .

وتشير الدراسة إلى أن عدد الوحدات السياسية في كتلة القارة المندمجة تبلـغ ٤٧ دولة منها ٤٠ دولة كل منها يشترك بحدود نهرية مع دولة أو مع أكثر من دول الجوار تتوزع تلك الحدود على ٢٦ نهراً من أنهار القارة بما يفيد أهمية دراسة الحدود السياسية النهرية ، ويلاحظ أن مواضع الحدود السياسية (المجاري الحدودية) التي بلغ عددها ٦٥ موضعاً تمثل ١٣٠ حداً سياسياً نظراً لاشتراك كل موضع منها بين دولتين ، وقد لوحظ أن تلك الحدود تتباين من حيث توزيع أعدادها وأطوالها بين الدول المشتركة معها فبينما نجد دولة مثل الكنغو الديموقراطية تنال وحدها ٨ حدود نجد دولاً عديدة مثـل كينيـا ، وسوازيلاند ، ليسوتو ، إريتريا وغيرها يمثل كل منها حداً سياسياً واحداً وبينمـا نجـد دولة مثل الكنغو الديموقراطية تنال وحدها ٤٤٩٣ كم في الحدود السياسية النهرية بنسبة ١٣,٢ % من جملة أطوال تلك الحدود في القارة في حين نجد دولاً أخرى ينال كل منها

نسبة أقل من ٠,٥ % من تلك الحدود مثل مالاوي ، كينيا ، سوازيلاند ، وغيرها كما يتباين نسبة أطوال الحدود السياسية على الأنهار فبينما نجد نهر الكونغو وحده يستحوذ على ٢٩,٠ % يليه نهر الزمبيزي ١١,٧% من جملة أطوال مواضع الحدود السياسية النهرية نجد أن ١٥ نهراً ينال كل منها أقل من ٢ % من جملة أطوال الحدود النهرية ، وقد انعكس ذلك على كثافة الحدود النهرية حسب دول القارة فبينما ترتفع الكثافة إلى ١١,٢ كم طولي/١٠٠٠كم٢ في دولة رواندا ، ٨,٤ كم طولي/١٠٠٠كم٢ في دولة ليبريا نجدها تقل عن ٠,٥ كم طولي/١٠٠٠كم٢ في دول مثل السودان ، النيجر ، نيجيريا .

وتشير الدراسة إلى وجود آثار خلفتها الحدود السياسية النهرية تعلقت بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في القارة، إذ تعد الأنهار على مر التاريخ حلقات وصل بين الشعوب ونظراً لاتخاذها حدوداً عند ترسيم الوحدات السياسية أي عوامل فصل ترتب على ذلك آثار ترتبط بالتفريق بين القبائل والشعوب سلالياً ولغوياً كما ترتب عليها نزاعات بين الوحدات السياسية بشأن الزراعة، والملاحة، والصيد، ومشروعات توليد القوى المائية، تلك النزاعات التي صعدت في بعض الدول لتمثل مشكلات سياسية مزمنة مثل النزاع الحدودي بين السنغال وموريتانيا على نهر السنغال بشأن الجزر، واستغلال النهر من جهة والنزاع بين دولتي النيجر وبنين على جزيرة ليتي داخل نهر النيجر من جهة ثانية ، وقد لوحظ أن الخلافات بين الدول الحدودية لم تؤثر عليها فقط تلك المشكلات وإنما تمتد إلى دول الحوض النهري التي تتشابك من حيث خطط ونظم استثمار تلك الأنهار .

الفصـل الثانـي

الحدود السياسية النهرية حسب اتجاهات التصريف المائي

المبحث الأول : الحدود السياسية النهرية ذات التصريف الأطلنطي:

أولاً : الحدود السياسية النهرية حسب المنبع والموقع

ثانياً : خصائص الحدود السياسية النهرية ذات التصريف الأطلنطي

ثالثاً : كثافة الحدود السياسية النهرية للأنهار المنصرفة صوب المحيط الأطلنطي

المبحث الثاني : الحدود السياسية للأنهار ذات التصريف الهندي

أولاً : الحدود السياسية النهرية حسب المنبع والموقع

ثانياً : خصائص الحدود السياسية النهرية ذات التصريف الهندي

ثالثاً : كثافة الحدود السياسية النهرية المنصرفة صوب المحيط الهندي

المبحث الثالث : خصائص مجاري الحدود السياسية النهرية المنصرفة صوب البحر المتوسط (نهر النيل)

أولاً : الحدود السياسية النيلية حسب المنبع والموقع

ثانياً : خصائص الحدود السياسية النيلية

ثالثاً : كثافة الحدود السياسية النيلية حسب الدول .

المبحث الرابع : الحدود السياسية النهرية ذات التصريف الداخلي

أولاً : المجاري الحدودية النهرية المنصرفة داخلياً حسب المنبع والموقع .

ثانياً : خصائص المجاري الحدودية النهرية المنصرفة داخلياً .

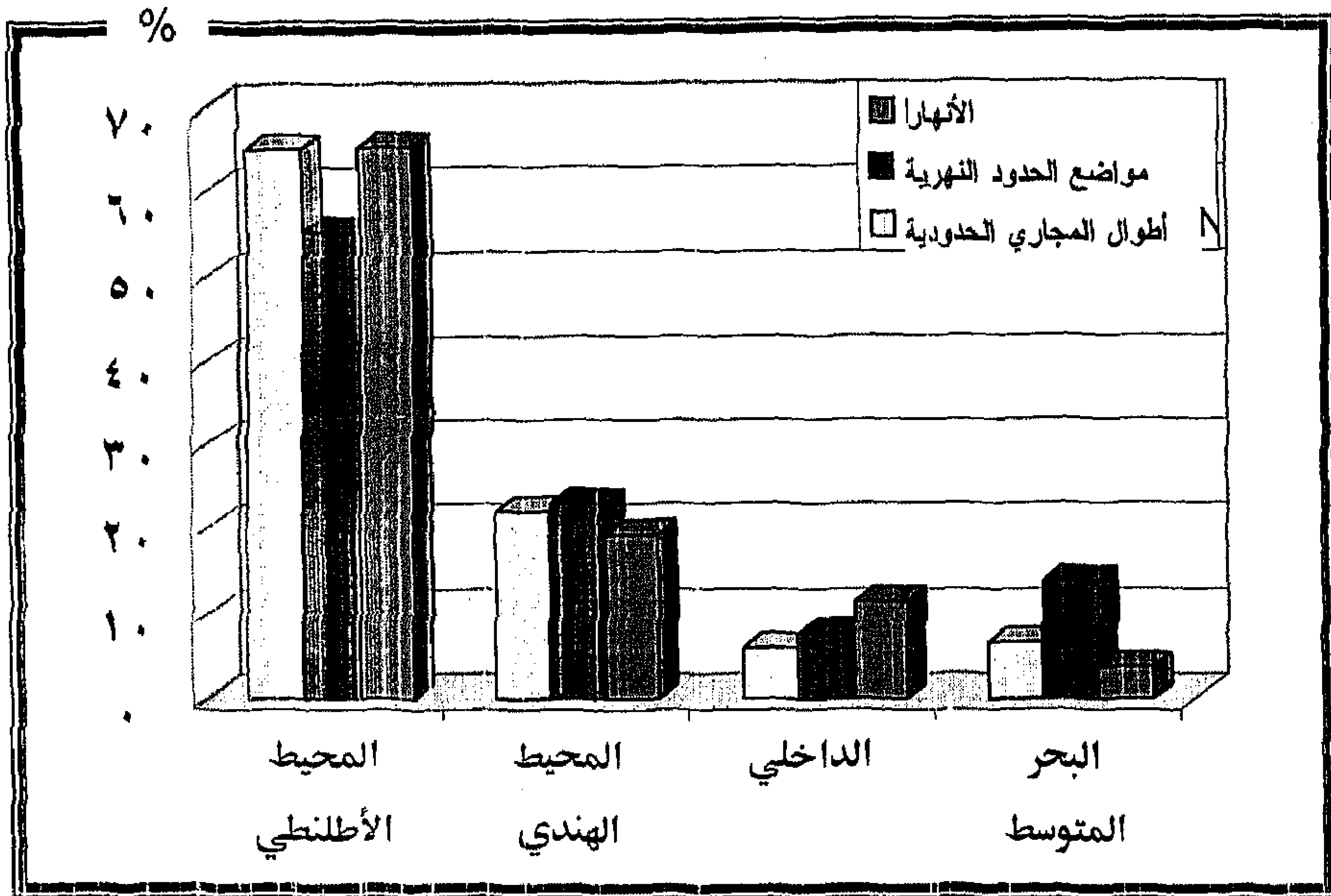
ثالثاً : كثافة الحدود السياسية النهرية للأنهار المنصرفة داخلياً حسب الدول

خـــلاصـــة

مقـــــدمة :

يمكن تقسيم الأنهار ذات الحدود السياسية حسب جهة التصريف إلى أربعة أقسام كما في الجدول (١٥) والشكل (٢٠) حسب أطوالها في الحدود السياسية النهرية كالآتي :

القسم الأول: يضم الأنهار المنصرفة صوب المحيط الأطلنطي التي تعد أهم المجموعات نظراً لاستحواذها على أكثر عدد من المجاري النهرية الحدودية بين تلك الأقسام حيث يبلغ عدد الأنهار فيه ١٧ نهراً بنسبة ٦٥,٤% من جملة عدد الأنهار ذات المجارى الحدودية في القارة كما أنه يساهم بعدد ٣٥ موضعا حدوديا بنسبة ٥٣,٨% من جملة عدد المواضع الحدودية النهرية على مستوى القارة التي تصل إلى ٦٥ موضعا[1] ، كما تأتى أهمية هذه المجموعة في أنها تساهم بنحو ١١١٩٣ كم من الأطوال الحدودية النهرية بنسبة ٦٥,٢% من جملة أطوال المجارى المائية الحدودية .



شكل (٢٠) توزيع أعداد أنهار ومواضع وأطوال الحدود السياسية النهرية حسب جهة التصريف المائي سنة ٢٠٠٦

المصدر من حساب الباحثة عن جدول (١٥)

---

(١) يلاحظ أن كل مجرى نهري حدودي يمثل حدين سياسيين للدولتين المتشاطئتين على نفس المجرى بحيث أن وجود ٦٥ مجرى حدودي نهري يعنى وجود ١٣٠ حداً نهرياً سياسياً يراجع في ذلك جدول ملحق (١).

القسم الثاني: يضم الأنهار المنصرفة صوب المحيط الهندي يشمل خمسة أنهار بنسبة ١٩,٣% من جملة عدد الأنهار ذات الحدود النهرية، يساهم بنحو ١٦ موضعاً حدودياً بنسبة ٢٤,٧% من جملة عدد المواقع الحدودية وتأتى تلك الأنهار في المرتبة الثانية من حيث جملة عدد وأطوال المواضع الحدودية إذ تنال ٣٧٨٦ كم بنسبة ٢٢,١% من جملة أطوال الحدود النهرية في القارة .

القسم الثالث: يضم الأنهار ذات التصريف الداخلي حيث يوجد به ثلاثة أنهار بهم ٥ مواضع حدودية نهرية بنسبة ٧,٧% من جملة عدد المواضع النهرية ، يبلغ أطوالها ١٠٢٥ كم بنسبة ٦,٠% من جملة عدد الأطوال للحدود النهرية .

القسم الرابع: يضم مجموعة الأنهار الحدودية التي تنصرف صوب البحر المتوسط ولا يوجد منها سوى نهر واحد هو النيل الذي يساهم بعدد ٩ مواضع من جملة أعداد مواضع الحدود السياسية في القارة البالغ ٦٥ موضعا وبجملة أطوال تصل إلى ١١٥٥ كم ، وسوف يتم تفصيل تلك الأقسام خلال هذا الفصل .

جدول (١٥)

أعداد الأنهار الحدودية ومواضع وأطوال الحدود السياسية النهرية حسب جهات التصريف في أفريقيا

جهة التصريف للأنهار	الأنهار		مواضع الحدود النهرية		أطوال المجارى الحدودية / كم	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الأطلنطية	١٧	٦٥,٤	٣٥	٥٣,٨	١١١٩٣	٦٥,٢
الهنـــدية	٥	١٩,٣	١٦	٢٤,٧	٣٧٨٦	٢٢,١
الداخلية	٣	١١,٥	٥	٧,٧	١٠٢٥	٦,٠
البحر المتوسط	١	٣,٨	٩	١٣,٨	١١٥٥	٦,٧
جملة	٢٦	١٠٠	٦٥	١٠٠	١٧١٥٩	١٠٠

المصـــدر : – من حساب الباحثة اعتمادا على ملحق (١)

– تم ترتيب جهات تصريف الأنهار تنازليا حسب أكثرها في عدد الأنهار .

المبحث الأول

الحدود السياسية النهرية ذات التصريف الأطلنطي

أولاً : الحدود السياسية النهرية حسب المنبع والموقع :

١ – الحدود السياسية النهرية حسب المنبع .

٢ – الحدود السياسية النهرية حسب الموقع .

ثانياً : خصائص الحدود السياسية النهرية ذات التصريف الأطلنطي :

١ – مواضع المجاري الحدودية النهرية من المقاطع الطولية للأنهار .

٢ – أطوال الحدود السياسية النهرية حسب الأنهار والدول .

ثالثاً : كثافة الحدود السياسية النهريـة المنصـرفة صـوب المحيط الأطلنطـي حسب الدول وأقاليم القارة :

١ – كثافة الحدود السياسية النهرية حسب الدول .

٢ – كثافة الحدود السياسية النهرية حسب أقاليم القارة .

أولاً : الحدود السياسية النهرية حسب المنبع والموقع :

١- الحدود السياسية النهرية حسب المنبع [١] :

تشير بيانات جدول (١٦) وشكل (٢١) إلى أن أعداد الأنهار الأطلنطية ذات الحدود السياسية التي تتصرف صوب المحيط الأطلنطي تصل إلى ١٧ نهراً وهي كما يشير جدول (١٥) وشكل (٢٠) تشكل ٦٥,٤% من جملة عدد الأنهار ذات الحدود النهرية في القارة ، تتباين من حيث مواضع منابعها حيث تظهر هذه المنابع على التوالي حسب أكثرها طولاً في الحدود السياسية النهرية كالآتي : -

أ- **منابع مرتفعات فوتا جالون وغينيا :** تعد هضبة فوتا جالون أهم حاجز هيدروجرافي في غرب أفريقية فعلى منحدراتها الداخلية توجد أعالي نهري السنغال والنيجر ، أما منحدراتها نحو المحيط التي تعتبر أكثر حده فإنه يجرى عليها أنهار قصيرة لكنها قوية زاخرة بالمياه [٢] وتعد تلك المنابع الأكثر في عدد الأنهار التي تنبع منها من بين منابع الأنهار المتجهة صوب الأطلنطي ، ويأتي ذلك لتميزها بغزارة الأمطار التي يبلغ معدلها السنوي حوالي ١٥٠ سنتيمترا [٣] وهي غالبا أمطار تضاريسية بالدرجة الأولى التي تتميز بها المناطق والمدارية المطيرة صيفا التي تصل ذروة أمطارها في الصيف، كما أنها تشكل هضبة متسعة الأرجاء تتعدد بها القمم الجبلية المرتفعة التي تصل في بعض قممها إلى ٢١٩٠ متر في قمة بنتماني في سيراليون ، وتأتى أهمية هذه المنابع إلى أن ١١ نهرا بنسبة ٦٨,٨% من جملة الأنهار الحدودية الأطلنطية التي يبلغ عددها ١٧ نهرا تنبع منها ، ويمكن توزيع منابع تلك الأنهار على تلك المرتفعات كالآتي :

---

(١) جميع المعلومات والبيانات الواردة بدون مصادر من تجميع الباحثة اعتماداً على كل من :
- Jeune Afrique, op. cit. صفحات متفرقة
- Philips World Atlas, p. 46 - 56.

(٢) السعيد إبراهيم البدوى ، مصادر الطاقة في أفريقية ، مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد السادس ، الرياض، سنة ١٩٧٦ ، صـ٦١٦.

(٣) عبد العزيز طريح شرف ، الجغرافية المناخية والنباتية ، دار الجامعات المصرية ،الإسكندرية ، سنة ١٩٨٣، صـ٢٣٨ .

- **منابع مرتفعات نمبا في غينيا** : ينبع منها سبعة أنهار ذات حدود نهرية سياسية هى **الأول** نهر مانو Mano الذى ينبع من غينيا حيث يمر في ليبيريـــا متجهـــا صـــوب الجنوب الغربى ليمثل الحدود السياسية بين ليبيريا وسيراليون حيث يصب في خليج غينيا (١) ، **والثانى** نهر موا الذى ينبع من مرتفعات جنوب غينيا أيضاً متجها صوب الجنوب الغربى حيث يمثل حدودا سياسية بين غينيا من جهة وكل مـــن ليبيريـــا ، وسيراليون من جهة أخرى إذ يستمر في اتجاه داخل أراضى سيراليون ثـــم يتجـــه صوب الجنوب ليصب بالقرب من الحدود مع ليبيريا **والثالث** نهر سانت بول Sant-poul الذى ينبع أيضاً من جنوب غينيا متجها صوب الجنوب الشرقى ليمثل حـــدودا نهرية بين ليبيريا وغينيا ثم يتجه نحو الجنوب الغربى ليمر بمدينة منروفيـــا حيـــث مصبه على المحيط الأطلنطي . **والرابـــع** نهر سانت جون الذى ينبـــع مـــن نفـــس المرتفعات متجها صوب الجنوب الغربى ليشكل حدوداً سياسية نهرية بـــين ليبيريـــا وغينيا ثم يستمر في اتجاهه حتى المصب عند مدينة بوكانن Buchanan في ليبيريا **والخامس** نهر سيس Cess الذى ينبع منها أيضاً ، ويمر شمال ليبيريا متجها نحـــو الجنوب الشرقى ممثلا في الحدود بين ليبيريا وساحل العاج ثم يتجه صوب الجنوب الغربى موازيا لنهر سانت جون حيث يصب في خليج غانا **والسادس** نهر كافـــالى الذى ينبع من مرتفعات كل من جنوب غرب غينيا وشمال ليبيريا ، وغـــرب ســـاحل العاج ثم يتجه نحو الجنوب الشرقى حتى مدينة دناني Danane في غـــرب ســـاحل العاج ، ثم يتجه في اتجاه جنوبي غربى حتى يلتقى مع حدود ليبيريا وكوت ديفوار عند مدينة جوجلو Guiglo حيث تسير معه الحدود بين الدولتين في اتجاه شـــمالى شرقى ثم يتجه عند مدينة تاى Tai في كوت ديفوار في اتجاه جنوبى حتى مصـــبه بين الدولتين ، **والسابع** نهر النيجر الذى يمثل مظلة تغطى مجموعة مـــن الأنهـــار الحدودية السابقة في هذه المجموعة حيث تمتد منابعه من جبال نمبا في غينيا فـــي اتجاه شمالى شرقى داخل مالى حتى مدينة بمبا Bammba في شرق مـــالى حيـــث يتخذ اتجاه جنوبى شرقى ليمثل الحدود بين بنين والنيجر من جهة كما يلتقى مع هذا الحد الحدودى النهرى القادم من مرتفعات شمال بنين الذى يمثـــل تكملـــة للحـــدود السياسية بين بنين والنيجر لتصبح الحدود النهرية لنهر النيجر بين بنين والنيجر على

(1) Liebenow. J.G., Liberia the Quest For Democracy, Indiana University Press, 1987 P. 65

شكل رقم ثمانية ٨ ويستمر النهر في اتجاهه الجنوبى الشرقى حتى يصل إلى مدينة لوكوجا Lokoja في الجنوب الأوسط في نيجيريا ليلتقى مع رافد النيجر القادم من الشرق باسم بنوى Benue الذى لا يمثل حدوداً سياسية نهرية على الرغم من أن مياهه تأتى من خارج نيجيريا من مرتفعات الكاميرون .

- **منابع مرتفعات فوتا جالون في شمال غرب غينيا** : ينبع منها نهران كل منهما يمثل حدوداً سياسية :

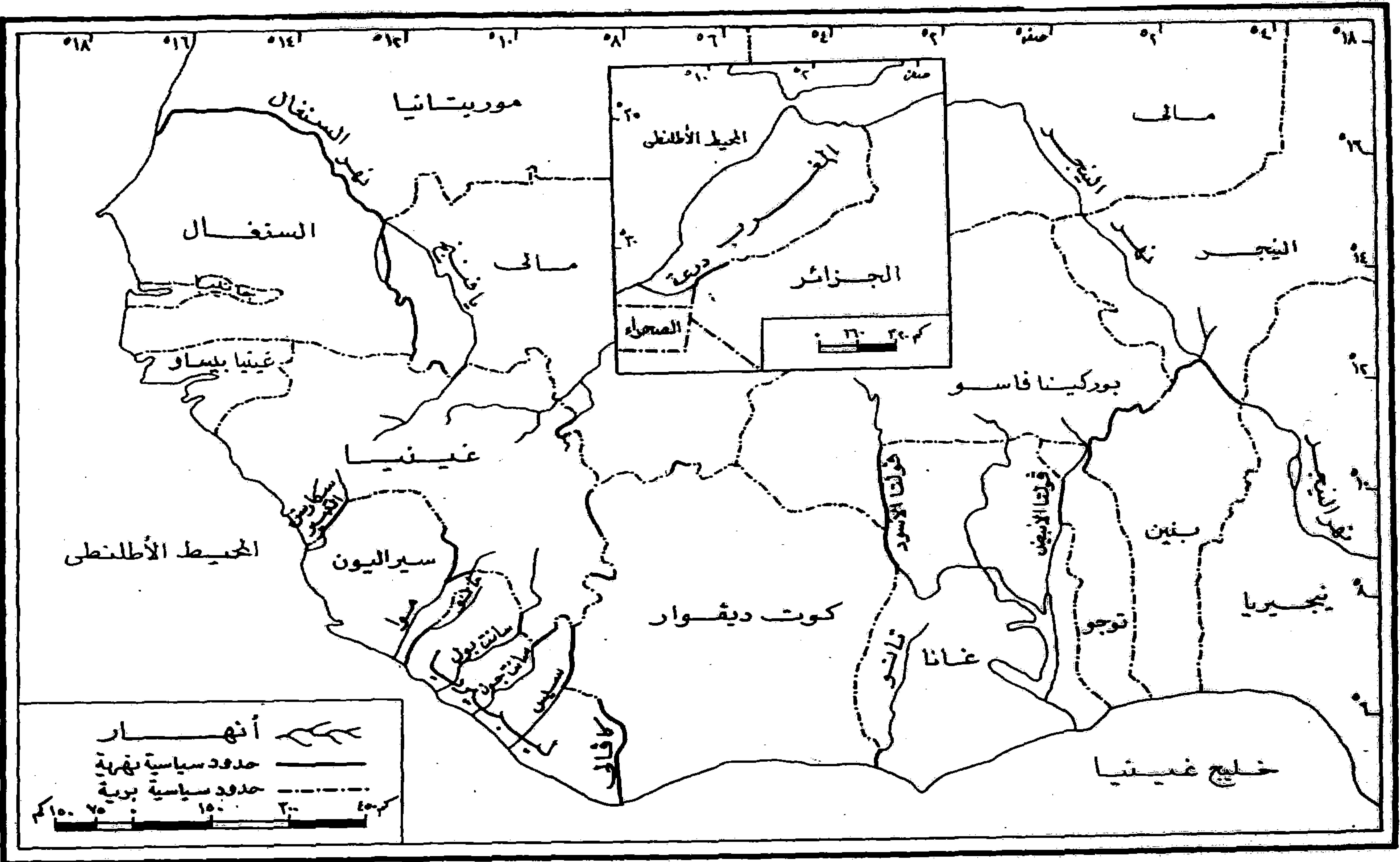
الأول نهر السنغال ، الذي ينبع من تلك المرتفعات من خلال عدد من الروافد أهمها رافد بافينج Pafing الذى يتجه بالقرب من مدينة بيتا Pita على القمم المرتفعة في غينيا في اتجاه شمالى شرقى ليمثل حدودا قصيرة بين غينيا ومالى ثم يستمر في اتجاهه إلى أن يتغير اتجاهه صوبُ الشمال الغربى ليلتقى مع بقية روافد النهر عند مدينة بافولابا Bafoulabe غرب مالى ثم يستمر في اتجاهه صوب الشمال الغربى ثم نحو الغرب ليشكل حدودا نهرية طويلة بين كل من السنغال وموريتانيا .

والثانى هو نهر سكارسيس الكبير Great scarcies الذى ينبع من تلك المرتفعات متجها في اتجاه جنوبى شرقى ليلتقى مع الحدود بين سيراليون وغينيا في اتجاه جنوبى غربى حتى المصب بين الدولتين على المحيط الأطلنطي .

ب-منابع مرتفعات وسط وشمال غانا وجنوب بوركينا فاسو ووسط وجنوب بنين :
تمثل مجموعة من مظاهر السطح أهمها جبال مينا في منطقة المرتفعات المحيطة بمدينة وجادوجو وهى امتداد مرتفعات فوتا جالون ومرتفعات غينيا من جهة الشرق حيث ينبع منها نهران كل منهما له حدود سياسية نهرية :

الأول هو الفولتا الأبيض الذى تشكل منابعه الذراع الشرقي لنهري الفولتا، يمثل حدوداً سياسية نهرية بين توجو وغانا وتأتى أهم منابعه خارج تلك المرتفعات وتحديداً من مرتفعات شمال ووسط بنين .

والثانى في الغرب الذى ينبع من المرتفعات على الحدود بين بوركينا فاسو وكوت ديفوار ويعرف بفولتا الأسود الذى يمثل حدوداً سياسية بين غانا من جهة وكوت ديفوار وبوركينا فاسو من جهة أخرى حيث يتجمع الرافدان في بحيرة الفولتا التي تمتد من الشمال إلى الجنوب داخل غانا حيث يخرج من جنوبها مجرى

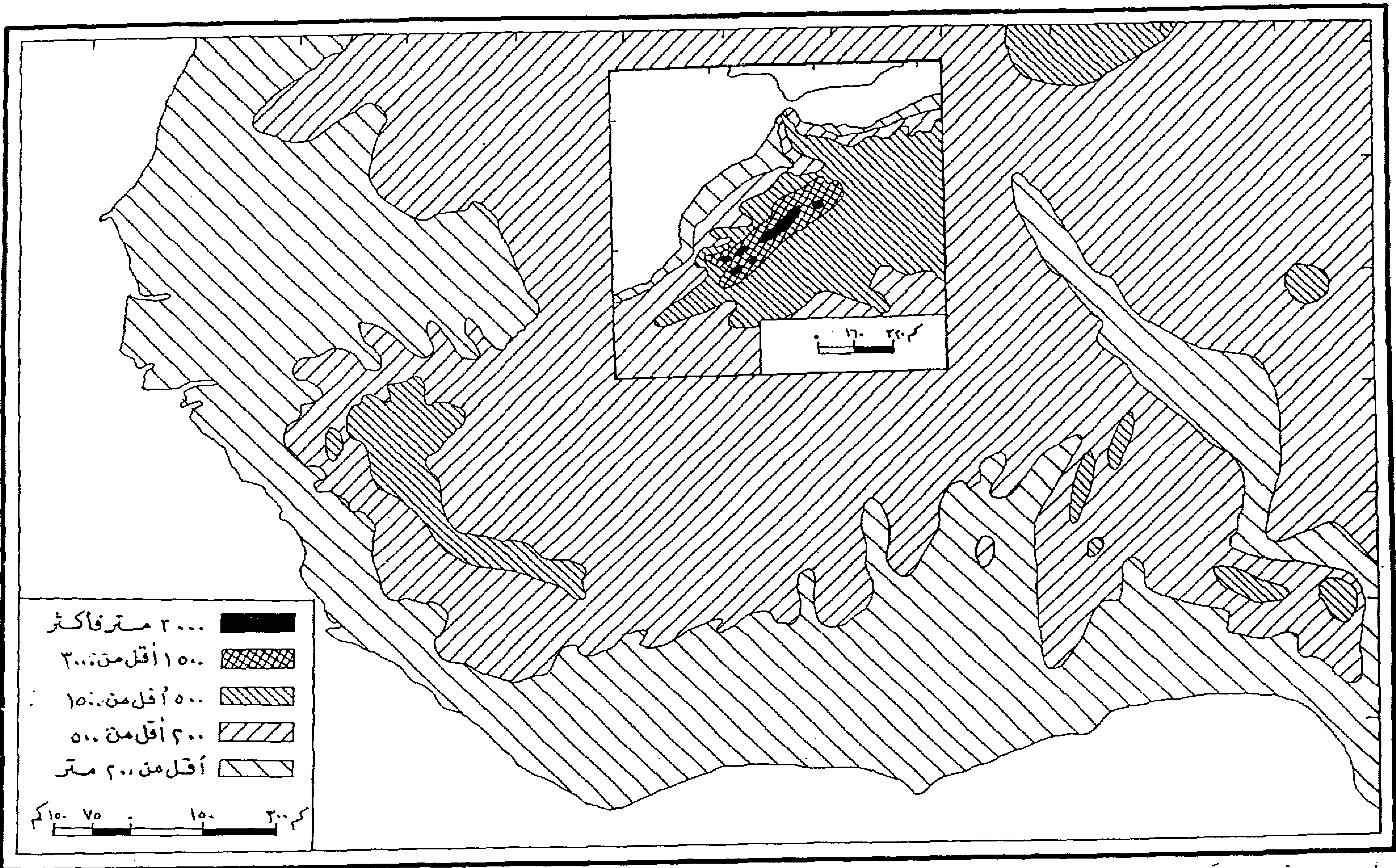


شكل (٢١ أ) الأنهار ذات الحدود السياسية النهرية المنصرفة صوب المحيط الأطلنطي في النطاق الشمالي من القارة حسب منابعها ومواقعها بين الدول سنة ٢٠٠٦م

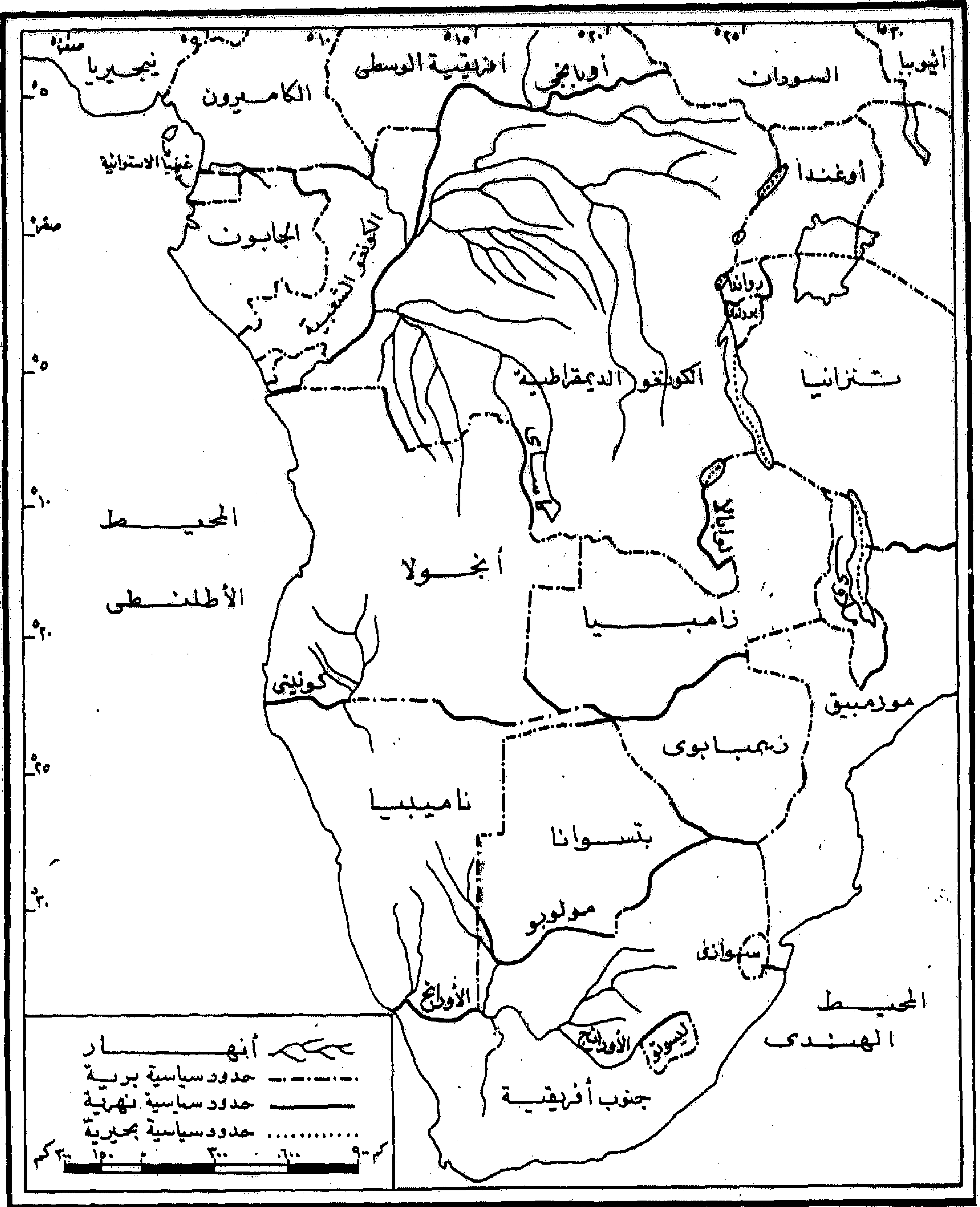
المصدر: من عمل الباحثة إعتماداً على بيانات جدول (١٧).

The Times Atlas of The World, Comperhensive Edition, Bartholomew and Son Limited, London, 1981, Plate. 89.

The University Atlas, George Philip and Son Limited, London, 1958, PP. 122.



شكل (٢١ب) تضاريس النطاق الشمالي من القارة طبقاً لجريان الأنهار المنصرفة صوب المحيط الأطلنطي

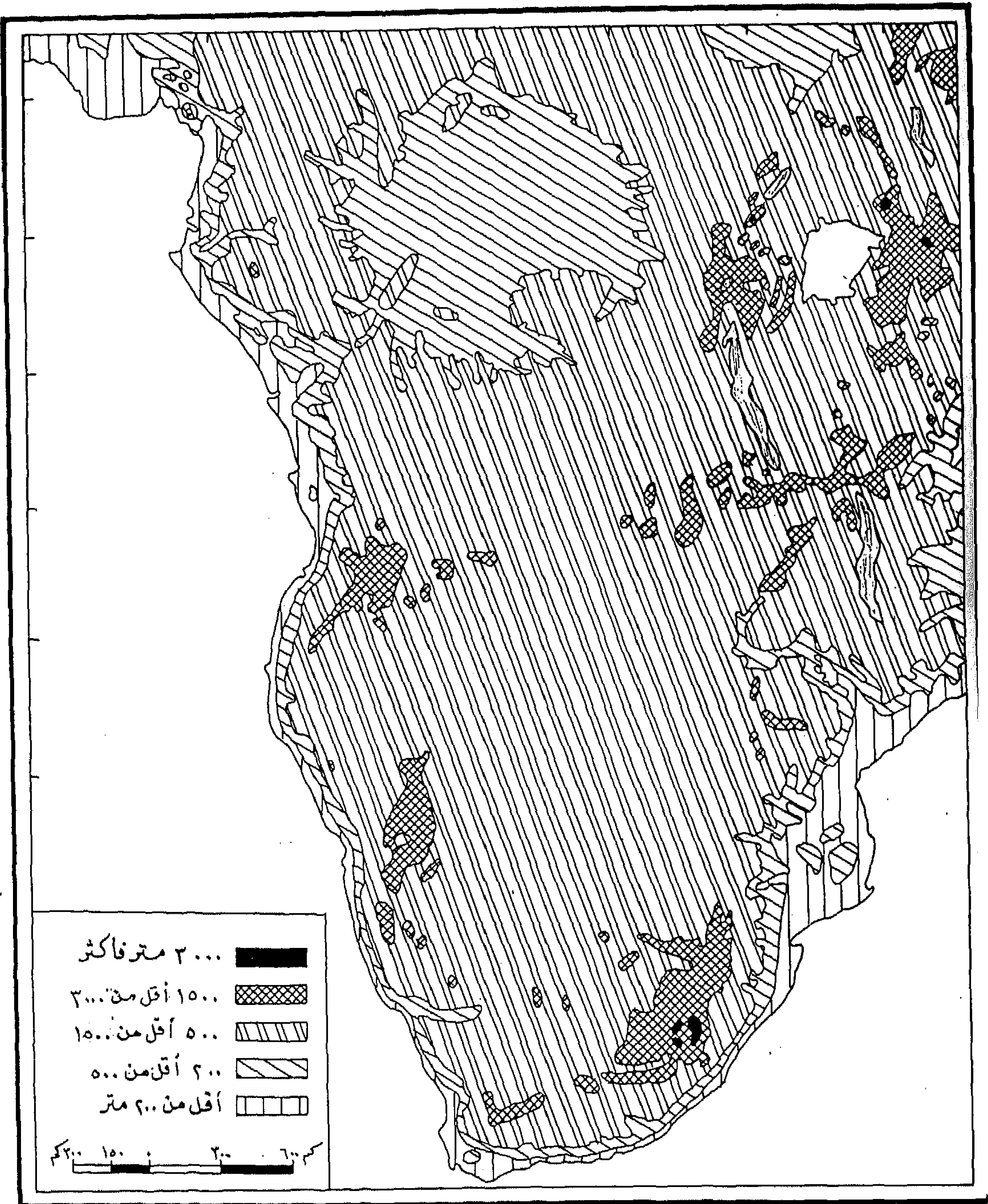


شكل (٩٩أ) الأنهار ذات الحدود السياسية النهرية المنصرفة صنوب المحيط الأطلنطى الجنوبى حسب منابعها ومواقعها بين الدول سنة ٢٠٠٦م

المصدر : من عمل الباحثة إعتماداً على بيانات جدول (١٧) .

The University Atlas, George Philip and Son Limited, London, 1958, PP. 128 –129.

The Times Atlas of The World, Family Edition, Times Books Limited, London, 1988, PP. 48 - 49.



شكل (٢٢-٢) تضاريس النطاق الجنوبي الغربي من القارة طبقاً للأنهار المنصرفة صوب المحيط الأطلنطي الجنوبي

النهر صوب الجنوب يصب في المحيط الأطلنطي ، نهر تانو Tano الذى ينبع من المرتفعات الداخلية في غينيا حول مدينة كوماسى Kumasi ثم يتجه صوب الجنوب الغربى حيث يمثل حدوداً قصيرة قرب مصبه على المحيط الأطلنطي بـين غانـا وكوت ديفوار .

ب- **منابع نهر الكونغو** : تتعدد منابع هذا النهر إذ تأتى روافده من مناطق متعددة في النطاق الأوسط من القارة أهمها مرتفعات أداماوا في الكاميرون التي ترتفع في بعض مناطقها إلى ٣٩٠٠ متر في الشمال ، ومرتفعات وسط أفريقية ومرتفعـات الأخـدود العظيم غرب البحيرات الانكسارية في شرق القارة من خلال نمط التصـريف العـام لروافده الرئيسية والثانوية حيث يغلب عليه نمط التصريف الشجرى إذا تلتقى روافده بالنهر الرئيسى في مناطق متعددة بزوايا حادة [١] بحدود الحافات الشـمالية الغربيـة لهضبة جنوب أفريقية والحافات الشمالية من مرتفعات هضبة انجولا حيث يشترك هذا النهر بحدود متعددة مع سبع دول من خلال ثمانية مواضع حدودية نهرية إذ يشـترك على سبيل المثال بين أنجولا بحدين سياسين مع الكونغو الديمقراطية وتأتى أهمية تلك المجارى الحدودية في دوام جريان المياه بها طوال العام حيث يمثل هذا النهر أعظـم أنهار القارة من حيث التصريف المائى الذى يصل حجمه إلى ٤١ ألف متر^{٣} / ثانيـة ونحو ٤,٤% من جملة التصريف النهرى العالمى [٢].

▪ **منابع نهر درعة** : يعرف أيضاً بإسم وادي درعة [٣] : وقد وصفه ليون الأفريقـي بأنه نهر ينبع من جبال أطلس عند تخوم هسكورة ويهبط نحو الجنـوب عبـر إقلـيم

---

[١] محمد صفي الدين ، جيمورفولوجية قشرة الأرض ، دار النهضة العربيـة ، بـيروت سـنة ١٩٧١ ، صـ١٩٣ - ١٩٥ .

[٢] محمد خميس الزوكة ، جغرافية المياه ، مرجع سابق ، صـ١٦٧ .

[3] Alahyane, M., Etudes Anthropologiques En Anti-Atlas occidental; Lahsass, Ryaume, Du Maroc, Institut Royal De La Culure Amazighe, Rabat 2004, P. 102

الدرعة ، يجف في الصيف وتغزر مياهه في الشتاء حتى يتعذر عبوره [١].

ويعد أحد الأنهار التي تنحدر نحو المنطقة الصحراوية مما يجعل أغلب مياهه تفيض في رمال الصحراء ولا يصل الماء إلى البحر إلا في حالات نادرة [٢] حيث يتجه نحو الجنوب مخترقاً أقليم درعة المسمى بإسمه ويحيط به من الجانبين عدد كثير من النخيل الطويل ، ومجراه منحدر إلى درجة أنه يستحيل عبوره بالزورق ، بالإضافة أنه مجوف وغير مستو ، ويصير الماء فيه مراً ملحاً أيام القيظ [٣] ، وهذا المجرى على الرغم من ندرة حالات التصريف المائي له في المحيط ألا أنه يمكن اعتباره حدا نهرياً نظراً لوجود المياه في المنطقة الحدودية بين كل من المغرب والجزائر القريبة من منبعه فترة طويلة من السنة بل اعتبرته دراسة حمدان من خلال خريطة أنواع الحدود السياسية في أفريقية أحد الحدود السياسية النهرية في أفريقية [٤].

ويلاحظ أنه على الرغم من أن جبال أطلس تُعد منبعاً للعديد من الأنهار القصيرة ينحدر أغلبها صوب الأطلنطي ألا أنها لا تشكل حدوداً سياسية سوى نهر درعة الذي ينبع من جبال أطلس الداخلية في قممه المرتفعة التي يصل ارتفاع بعضها إلى ٤١٦٥ مترا حيث يتجه النهر صوب الحدود المغربية الجزائرية في اتجاه جنوبي شرقي يتحول هذا الاتجاه صوب الجنوب الغربي ليمثل الحدود بين الجزائر والمغرب على طول مسافة تقارب ٤٥٠ كم حيث يتجه صوب الغرب ليصب في المحيط الأطلنطي شمال مدينة طانطان بالمغرب في مقابل جزر كناريا الأسبانية[٥]

(١) جان ليون الإفريقي ، ترجمة عبد الرحمن حميدة ، وصف أفريقيا ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، ١٣٩٩ هـ ، ص ٣٣٠ .

(٢) رجاء وحيد دويدرى ، جغرافية الوطن العربي في أفريقيا ، منشورات جامعة دمشق ، سنة ١٩٩٧ ، ص ٣٦٣ .

(٣) مارمول كرفيجال، ترجمة محمد حجي وآخرون ، أفريقيا ، الجزء الأول ، مكتبة المعارف ، ١٩٨٤ ، ص ٤٦ .

(٤) جمال حمدان، أفريقية الجديدة، دراسة في الجغرافية السياسية ، مرجع سابق ، ص ٣٢٤

(5) Nelson. H.D., Marocco, A country study, The American University, Washington, 1978 , P. 50 – 51

ج-**منابع نهر أورانج** : ينبع من مرتفعات دراكنزبرج التي تمثل مرتفعات تقع في جنوب وجنوب شرق القارة خاصة في جمهورية جنوب أفريقية إذ يصل ارتفاع بعض قممها إلى ٣٠٠٠ متر تقريباً حيث يفد النهر من المنحدرات الشمالية الغربية للهضبة عبر مجموعة من الروافد أهمها رافد فال Vaal في الشمال ورافد الأورانج في الجنوب اللذان يلتقيان بالقرب من مدينة هوبتاون Hopetown في الجنوب الغربى من دولة جنوب أفريقية حيث يتخذ النهر اتجاها شماليا غربيا بداية من مدينة بريسكيد Prieskd حتى مدينة يوبنجتون Upington ثم يتجه صوب الغرب ليمثل الحدود السياسية بين جنوب إفريقية وناميبيا. كما يمثل في منطقة المنابع الحدود بين ليسوتو وجنوب إفريقية من خلال رافد كالدون وأيضا يمثل الحدود بين جنوب أفريقيا وبتسوانا من خلال رافده مولوبو.

د- **منابع نهر أوجوى Ogooue** : ينبع هذا النهر عبر عدد من الروافد التي تتعدد منابعها أهمها القادمة من جبل ايبوندى بين الكونغو والجابون والقادمة من مرتفعات تمبو شمال الجابون وهى من المناطق الاستوائية دائمة الأمطار الغزيرة طول العام دون فصلية لا تقل أمطار أى شهر بها عن ٢,٤ بوصة [(١)] ، حيث تلتقى تلك الروافد بالقرب من مدينة بويو Booue وسط الجابون في امتداد غربي صوب المحيط الأطلنطي إذ تمثل روافده الشمالية حدوداً نهرية بين الكونغو والجابون من جهة في موضع وبين الجابون والكاميرون في موضع أخر وهى مناطق يظهر تأثير كل من التضاريس ونظام هبوب الرياح في توزيع وكميات الأمطار عليها إذ تغزر الأمطار على منحدرات الجبال التي تواجه الرياح مباشرة ليقترب معدل ما يسقط منها سنويا فوق المنحدرات القريبة لجبال الكاميرون على ١٠ أمتار وذلك لأن الرياح الجنوبية الغربية تهب عمودية عليها طوال السنة تقريباً [(٢)] .

هـ- **منابع نهر كونيني Cunene** : ينبع نهر كونيني من هضبة بيى Bie في غرب أنجولا حيث تتعدد بها القمم المرتفعة التي يصل بعضها إلى ٢٦١٩ مترا، يتجه إلى

---

(١) يوسف عبد المجيد فايد ، الأقاليم المناخية في أفريقية في ضوء تصنيف كبن ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد ٢١ ، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة ، سنة ١٩٨٩ ، صـ٣٣ .

(٢) عبد العزيز طريح شرف ، الجغرافيا المناخية والنباتية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

داخل أنجولا ثم يأخذ اتجاها غربيا حيث يمثل الحدود بين أنجولا وناميبيا بطول يصل إلى ٣٣٠ كيلو متر (١) .

▪ **منابع نهر كامبو Campo :** ينبع نهر كامبو من جبال الكاميرون حيث تغزر الأمطار على منحدراته التي تصل إلى ١٠ أمتار سنوياً(٢) .

جدول رقم (١٦) الأنهار ذات الحدود السياسية النهرية المنصرفة صوب المحيط الأطلنطي حسب أهم منابعها

المجموعة	الأنهار		موقع المنبع
	اسم النهر	العدد	
أنهار ومرتفعات فوتا جالون وغينيا	السنغال الفولتا كافالي النيجر سيس مانو سكارسيس سانت جون موا سانت بول تانو	١١	مرتفعات فوتا جالون وغينيا في غرب القارة وأهمها جبال نمبا في غينيا ونوما في سيراليون ومرتفعات مينا في بوركينا فاسو
نهر الكونغو	الكونغو	١	المرتفعات المشرفة على حوضه في الكاميرون شمالاً ومرتفعات الأخدود العظيم غرب بحيرات الذراع الغربي للأخدود وهضبة أفريقيا الجنوبية
نهر الأورانج	أورانج	١	جبال دراكنزبرج في جنوب افريقيا
نهر درعة	درعة	١	جبال أطلس الداخلية
نهر أوجوي	أوجوى	١	مرتفعات ايبوندى في الكنغو والجابون وتمبو شمال الجابون
نهر كونيني	كونيني	١	هضبة بيي في انجولا
نهر كامبو	كامبو	١	من جبال الكاميرون
جملة		١٧	

المصـــدر : من عمل الباحثة اعتمادا على كل من :

- Philip's, World Atlas , op.cit, p. 46-57.
- Jeune Afrique, op. cit. صفحات متفرقة .

---

(1) Ehnmark. A., And Wastberg .P., Angola And Mozambique, Plac Mall Press, London, 1963. P. 10

(٢) عبد العزيز طريح شرف، الجغرافية المناخية والنباتية، مرجع سابق، ص ص ٢٣٨-٢٣٩ .

٢- الحدود السياسية النهرية حسب الموقع :

يشير جدول (١٧) وشكلي (٢١) ، (٢٢) إلى تركز أكبر عدد من المجارى النهرية الحدودية في نصف القارة الشمالى بالمقارنة بنصفها الجنوبى حيث تتوزع المجارى الحدودية النهرية البالغ عددها ٣٥ مجرى حدودياً إلى عدد ٢٥ حداً شمالاً بنسبة ٧١,٤% وعدد ١٠ حدود في الجنوب بنسبة ٢٨,٦% من جملة أعداد المجارى المائية الأطلنطية الحدودية مع ملاحظة أنه يوجد مجرى حدودى مشترك بين النصف الشمالى والنصف الجنوبى للقارة هو مجرى نهر أوبانجى أحد روافد نهر الكونغو من ٣° شمالا إلى ١٥° جنوباً الذى يمثل حدا سياسيا بين الكونغو الديمقراطية والكونغو .

ويأتي استحواذ النصف الشمالى من القارة لأكبر عدد من المجارى المائية الحدودية لعوامل أهمها :

- اتساع مساحة النصف الشمالى خاصة في منطقة الأراضي المدارية بمنطقة خليج غانا وأفريقية جنوب الصحراء بوجه عام مما هيأ الفرصة لوجود مجارى مائية متعددة في منطقة تغزر فيها الأمطار وترتفع فيها مناطق من السطح كما هو الحال في مناطق فوتا جالون ومرتفعات غينيا ومرتفعات القوس التضاريسي الذي يمتد من فوتا جالون إلى الكاميرون الذى تنحدر منه المجارى المائية نحو المحيط الأطلسي .
- تفتت المساحة بين عدد من الدول صغيرة المساحة في منطقة خليج غانا مما أدى إلى اتخاذ المجارى المائية النهرية المنتشرة حدودا بينها عند الترسيم على عكس دول جنوب خط الاستواء التي يغلب على أكثرها المساحات الواسعة على الرغم من وجود مجارى مائية بداخلها مثل دولة الكونغو الديمقراطية .

ويلاحظ من الجدول (١٧) وشكلي (٢١) ، (٢٢) أيضا زيادة كثافة المجارى الحدودية النهرية في النصف الشمالى من القارة بين دائرتى عرض ٥° ، ٩° شمالاً بينما تزداد كثافة المجارى الحدودية النهرية في نصف القارة الجنوبى بين دائرتى عرض ٧° ، ١١° جنوبا .

ويفسر تزايد عدد المجارى الحدودية النهرية السياسية في نصف القارة الشمالى بين دائرتى العرض السابقتين بسبب السياسة الاستعمارية عند ترسيم الحدود بين الدول الاستعمارية خاصة أن أغلبها يسير من الشمال إلى الجنوب في منطقة الدول صغيرة المساحة المحيطة بخليج غانا والتي كانت القوى الاستعمارية ترغب في اتخاذ الساحل مواطئ لأقدامها ويؤكد ذلك أن دائرتي العرض من ٧° ، ٨° شمالاً بها ستة مجارى مائية

حـدودية كما يتضح من الشكل (٢١) هي لكل من نهر سيس بين ليبيريا وغينيا ، ونهر مانو بين ليبيريا وسيراليون ، ونهر سانت جون بين غينيا وليبيريا ، ونهر موا بين غينيا وليبيريا من جهة وبين غينيا وسيراليون من جهة أخرى ونهر سانت بول بـين غينيـا وليبيريا أما أكثر الحدود عدداً في النصف الجنوبى فتصل إلى ثلاثة حدود فـي نطـاق دائرة العرض الواحدة جاءت بين دائرتى عرض ٨ْ ، ٩ْ جنوباً بسبب تعدد روافد نهـر الكونغو حيث بلغت ثلاثة مجارى حدودية أى نصف ما عليه الحال لدى أكثـر دائـرة عرض في النصف الشمالى من القارة من حيث عدد المجارى الحدودية المائية وهـذه المجارى الثلاثة تتمثل في روافد نهر الكونغو وهى لوابـولا بـين زامبيـا والكونغـو الديمقراطية وكاساى بين أنجولا والكونغو الديمقراطية وأوبانجى بين أنجولا والكونغـو الديمقراطية.

ويبين الجدول (١٧) وشكلي (٢١) ، (٢٢) استحواذ المساحة بين دائرتى العـرض ١٧ْ شمالاً و٣٠ ١٧ْ جنوبا على ٣٢ مجرى من جملة المجارى الحدوية النهرية المنصرفة صوب المحيط الأطلنطي إذ لا يخرج عن ذلك النطاق مـن تلك المجـارى المنصرفـة صوب الأطلنطي إلا ثلاثة حدود على دوائر العرض بين الشمال والجنوب هي مجـرى درعة في الشمال بين الجزائر والمغرب بين دائرتى عـرض ٢٩ْ، ٣٠/ ٣٠° شـمالاً ومجريان لنهر الأورانج في الجنوب بين دائرتى عرض ٢٠/ ٢٩ْ ، ٣٠/ ٢٩° جنوباً ، ٢٣° و ٢٥° جنوباً .

ويأتي أثر هذا التوزيع في الجغرافيا السياسية حيث يسلم بأن أكثر المناطق كثافـة مـن حيث الحدود السياسية النهرية هى أكثرها في الالتزامات المتعلقة بتلك الحدود مـع دول الجوار مثل عقد الاتفاقيات النهرية وكثرة المنازعات الحدودية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما يجعل تلك الدول معرضة على الدوام للمنازعات والمشكلات الحدودية ، ويظهر ذلك بوضوح في المنطقة كثيفة المجارى الحدودية النهرية في نصـف القـارة الشمالى بين دائرتى عرض ٥ْ ، ١٠ْ شمالاً إذ تثور المشكلات بين الـدول بهـا مثـل مشكلـة قبيلة الأيـوى بيـن توجو وغـانا التي يفصل بينهما المجرى الحدودى التابع لنهر الفولتا ، ومشكلة جزيرة ليتى بين بنين والنيجر حيث يحدهما نهر النيجر وغيرها . في حين تقل المشكلات الحدودية النهرية في العروض بين ١٧ْ ، ٢٩ْ شمالاً من جهـة الشمال والعروض بين ٣٠َ ١٧ْ ، ٢٠َ ٢٩ْ جنوبا في الجنوب ويأتي ذلـك بـالطبع لوقوع تلك العروض في النطاقات الصحراوية عديمة المجارى المائية الحدودية .

جدول (١٧) توزيع مواضع الحدود السياسية النهرية ذات التصريف الأطلنطى حسب أطوالها ومواقعها سنة ٢٠٠٦

النهر	عدد المواقع	أطوالها	الموقع: النسبي	الموقع: درجة العرض
١- الكونغو		١٥٧٨	أوبانجي بين الكونغو الديمقراطية وأفريقيا الوسطى	٣ ـ ٢٠ ١.٥ شمالاً
		١٣٥٠	أوبانجي بين الكونغو الديمقراطية والكنغو	١٥ ٥ ـ ٣ شمالاً
		٥٥٠	لوابولا بين زامبيا والكونغو الديمقراطية	١٥ ٨ ـ ٣٠ ١٢ جنوباً
		٤٢٠	كاساي بين أنجولا والكونغو الديمقراطية	٢٠ ٧ ـ ٢٠ ١٠ شمالاً
		٣٩٠	سانجا بين أفريقيا الوسطى والكاميرون	على دائرة عرض ٢ شمالاً
		٢٩٠	سانجا بين الكاميرون والكنغو	٢٥ ٢ ـ ٤٠ ٢ جنوبا
		٢٦٠	كوبانجو بين أنجولا والكونغو الديمقراطية	٥,٥٠ ـ ٩ جنوبا
		١٠٥	روزيزيبين بين بورندى والكونغو الديمقراطية	٢,٣٠ ـ ٣ جنوبا
		٤٠	روزيزيربين رواند أو الكونغو الديمقراطية	١٠ ٢ ـ ٢,٣٠ جنوبا
جمـــلة	٩	٤٩٨٣		
٢- السنغال		٨١٣	السنغال بين السنغال وموريتانيا	٥٠ ١٤ ـ ١٧ شمالاً
		٣٥٠	فالمي بين موريتانيا والسنغال	٥٠ ١١ شمالاً
		١١٠	كوراكورو بين موريتانيا ومالي	على دائرة عرض ١٢ شمالاً
		٧٠	بافينج بين غينيا ومالي	١٢ ـ ١٢,٢٥ شمالاً
جمـــلة	٤	١٣٤٣		
٣- أورانج		١٠٠٠	مولوبو بين جنوب أفريقيا وبتسوانا	
		٤٣٠	أورانج بين ناميبيا وجنوب أفريقية	٢٠ ٢٩ ـ ٣٠ ٢٩ جنوباً
		٢١٠	بين جنوب أفريقية وليسوتو كالدون	٢٠ ٢٩ ـ ٤٥ ٢٩ جنوباً
جمـــلة	٣	١٦٤٠		
٤- الفولتا		١٩٠	الفولتا الأسود بين بوركينا فاسو وغانا	٣٠ ٩ ـ ٥٥ ١٠ شمالاً
		١٧٠	الفولتا الأبيض بين توجو وغانا	٢٠ ٩ ـ ٢٠ ١٠ شمالاً
		١٦٠	الفولتا الأسود بين كوت ديفوار وغانا	٢٠ ٨ ـ ٣٠ ٩ شمالاً
		١١٠	الفولتا الأبيض بين بنين وبوركينا	٥ ١١ ـ ١٢ شمالاً
جمـــلة	٤	٦٣٠		
٥- درعــة	١	٤٥٠	درعة بين المغرب والجزائر	٢٩ ـ ٣٠ ٣٠ شمالاً
٦- أوجـــوى		٢٧٠	نهر أفندو بين الجابون والكنغو	٥٠ ١ ـ ١٠ ٢ شمالاً
		٩٠	نهر أوجوى بين الجابون والكاميرون	٥٠ ١ على طول خط عرضه شمالاً
جملة	٢	٣٦٠		
٧- كونيني	١	٣٣٠	كونيني بين أنجولا وناميبيا	٥٥ ١٦ ـ ٣٠ ١٧ جنوباً
٨- كافالــى	١	٣٢٠	بين ليبيريا وساحل العاج	٤٠ ٤ ١٠ ٦ شمالاً
٩- النيجـــر	١	٢٥٠	النيجر بين بنين والنيجر	٣٥ ١١ ـ ٣٠ ١٢ شمالاً
١٠- سيس	١	١٩٠	سيس بين ليبيريا وساحل العاج	٢٠ ٦ ـ ٣٠ ٧ شمالاً
١١- مانو	١	١٨٠	مانو بين ليبيريا وسيراليون	٢٠ ٦ ـ ٣٥ ٧ شمالاً
١٢- سكارسيس الكبير	١	١٢٠	بين سيراليون وغينيا	١٠ ٨ ـ ٥٠ ٩ شمالاً
١٣- سانت جون	١	١٢٠	ست جون بين غينيا وليبيريا	٣٠ ٧ ـ ٤٠ ٧ شمالاً
١٤- موا		٦٢	موا بين غينيا وليبيريا	على طول خط عرض ٨ شمالاً
		٥٠	موا بين غينيا وسيراليون	٥٠ ٧ ـ ٨ شمالاً
جمـــلة	٢	١١٢		
١٥- ســانت بول	١	٦٠	بين غينيا وليبيريا	٧٢٠ ـ ٧٤٠ شمالاً
١٦- تانـــو	١	٣٥	بين ساحل العاج وغانا	١٠ ٥ ـ ٢٠ ٥ شمالاً
١٧- كامبو	١	٧٠	بين غينيا الاستوائية والكاميرون	على دائرة عرض ٢ شمالاً
جملة	٣٥	١١١٩٣		

المصـــدر : من حساب الباحثة اعتمادا على البيانات الآتيـــة :
- أطوال الحدود عن ملحق جدول (١)
- الموقع الفلكي والنسبي من حساب الباحثة عن :
Philips, World Atlas , op. cit p. 46 – 56
- Jeune Afrique, op. cit., صفحات متعددة .
- تم الترتيب تنازليا حسب الأطول في الحدود النهرية .

ويلاحظ من الجدول (١٨) أن نصف القارة الشمالى يستحوذ على النصيب الأكبر من المجارى المائية الحدودية إذا تصل أطوالها به إلى ٦٩٨١ كيلو متر بنسبة ٦١,٨% من جملة أطوال الحدود النهرية المنصرفة صوب الأطلنطي التي تبلغ ١١١٩٣ كم في حين يستحوذ النصف الجنوبى من القارة على النسبة الباقية التي تصل أطوالها ٤٢٧٥ كم بنسبة ٣٨,٢% من جملة أطوال المجارى الحدودية المنصرفة صوب الأطلنطى . ويأتي ذلك لعوامل تتداخل فيها العوامل المناخية مع العوامل المتعلقة بتضاريس وشكل القارة ، إذ يتصف النطاق الموجود شمال خط الاستواء بالاتساع في النطاق الممتد بين خط الاستواء وخط ١٠ شمالاً من الشرق إلى الغرب بالإضافة إلى وجود مظاهر تضاريسية مرتفعة كما في منطقة فوتا جالون وشمال الكاميرون ومنطقة أفريقية الوسطى وبعض مرتفعات شمال غرب بحيرات الأخدود العظيم بالإضافة إلى أن تلك المنطقة تتمتع بمناخ استوائى ومدارى تتكاثف فيه كميات الأمطار المسيلة للمجارى المائية التي تم اتخاذها في الحسبان عند ترسيم الحدود السياسية .

ويأتي أثر ذلك في الجغرافية السياسية في أن أكثر المناطق تعرضاً لتبعات الحدود النهرية من نزاعات ومشكلات من جهة أو اتفاقيات وارتباطات بالمشروعات النهرية من جهة أخرى تكون في النصف الشمالى أكثر مما عليه الحال في النصف الجنوبى من القارة

جدول (١٨) توزيع مجارى الحدود السياسية النهرية المنصرفة صوب المحيط الأطلنطي حسب نصفي القارة الشمالي والجنوبي سنة ٢٠٠٦

المنطقة	م	المجرى الحدودى وموضعه	الطول	%
شمال دائرة الاستواء	١	أوبانجي بين الكونغو الديمقراطية وأفريقيا الوسطى	١٥٧٨	
	٢	أوبانجي بين الكونغو الديمقراطية والكونغو	٤٢٠	
	٣	السنغال بين السنغال وموريتانيا	٨١٣	
	٤	فالمي بين السنغال ومالي	٣٥٠	
	٥	درعة بين المغرب والجزائر	٤٥٠	
	٦	سانجا بين أفريقيا الوسطى والكاميرون	٣٩٠	
	٧	كافالى بين ليبيريا وكوت ديفوار	٣٢٠	
	٨	سانجا بين الكاميرون والكنغو	٢٩٠	
	٩	افندو بين الجابون والكونغو (نهر أوجوى)	٢٧٠	
	١٠	النيجر بين بنين والنيجر	٢٥٠	
	١١	سيس بين ليبيريا وكوت ديفوار	١٩٠	
	١٢	الفولتا بين بوركينا فاسو وغانا	١٩٠	

تابع جدول (١٨)

	١٣	الفولتا بين بوركينا فاسو وغانا	١٩٠	
	١٤	الفولتا الأبيض بين توجو وغانا	١٧٠	
	١٥	الفولتا الأسود بين كوت ديفوار وغانا	١٦٠	
	١٦	سانت جون بين غينيا وليبيريا	١٢٠	
	١٧	سكارسن الكبير بين سيراليون وغينيا	١٢٠	
	١٨	الفولتا الابيض بين بنين وبور كينا فاسو	١١٠	
	١٩	كوراكورو بين مالي وموريتانيا	١١٠	
	٢٠	أوجوي بين الكاميرون والجابون	٩٠	
	٢١	بافينج بين مالى وغينيا	٧٠	
	٢٢	كامبو بين غينيا الاستوائية والكاميرون	٧٠	
	٢٣	موا بين غينيا وليبريا	٦٢	
	٢٤	سانت بول بين غينيا وليبيريا	٦٠	
	٢٥	موا بين غينيا وسيراليون	٥٠	
	٢٦	تانو بين كوت ديفوار وغانا	٣٥	
جمـــــلة	٢٦		٦٩١٨	٦١,٨
جنوب دائرة الاستواء	١	مولوبو بين جنوب أفريقيا وبتسوانا	١٠٠٠	
	٢	أوبانجى بين الكونغو الديمقراطية والكونغو	٩٣٠	
	٣	لوابولا بين زامبيا والكونغو الديمقراطية	٥٥٠	
	٤	اورانج بين جنوب أفريقية ونامبيا	٤٣٠	
	٥	كاساى بين أنجولا بين وزئير	٤٢٠	
	٦	كونيني بين انجولا والكونغو الديمقراطية	٣٣٠	
	٧	كوبانجو بين أنجولا والكونغو الديمقراطية	٢٦٠	
	٨	كالدون بين ليسوتو وجنوب إفريقية	٢١٠	
	٩	روزيزي بين بورندى والكونغو الديمقراطية	١٠٥	
	١٠	روزيزي بين رواند والكونغو الديمقراطية	٤٠	
جملة	١٠		٤٢٧٥	٣٨,٢
جملة	٣٦		١١١٩٣	١٠٠

المصدر : – من حساب الباحثة عن جدول (١٧) مع ملاحظة أن أعداد المجارى زاد إلى ٣٦ في هذا الجدول بدلاً من ٣٥ الذي ورد في جدول (١٧) وذلك لانقسام أحد المجارى إلى جزئين أحداهما في شمـــال دائـــرة الاستواء والأخر جنوبها وهو حد أوبانجي بين الكونغو الديمقراطية والكونغو .

– تم الترتيب تنازلياً في كل منطقة حسب الأطول في المجرى الحدودي .

ثانياً : خصائص الحدود السياسية النهرية ذات التصريف الأطلنطي:

١- مواضع المجارى الحدودية النهرية من المقاطع الطولية للأنهــــار :

تنشأ مجموعة المجارى النهرية المكونة للنهر على مراحل حيث إن أول ما يتكون منها يتبع في جريانه انحدار الأرض أو بعبارة أخرى يتبع ميل الطبقات التي تتكــون منهــا المنطقة ، لذا يطلق عليها اسم الأنهار التابعة Consquent يلى ذلك تكوين روافد تتصل بتلك الأنهار التابعة تتبع في امتدادها مناطق الضعف في التكوينات التي يسهل نحتها في الأقليم أو تمتد على طول الفواصل الموجودة وتعرف هذه بالأنهار التالية Subsequent (المجرى الأوسط) لأن تكوينها جاء تاليا لتكوين الأنهار التابعة [١] وعلى ذلك يستدل من هذا التكوين أن منطقة المجارى النهرية للأنهار التابعة تكون أكثر انحداراً وهى غالبــاً توجد في مناطق المنابع التي تعرف بالروافد عن المجارى التالية التي تستقبل مياه تلك الروافد والتي تمثل المجارى الوسطى من الروافد ومناطق المصب وهى أكثر اعتــدالا في الانحدار العام عن مناطق الروافد التابعة للانحدار وهذا بدوره يؤثر في مدى ثبــات واستقرار المجارى المائية بين منطقة وأخرى في إطار النهر مما يؤثر بالتــالى علــى خطوط ترسيم الحدود السياسية التي تتخذ من المجارى المائية النهرية مواضع للترسيم . ويمكن تقسيم النهر من حيث بيان موضع الحد النهرى الحدودى منه إلى ثلاثــة أقســام رئيسية : **الأول** : الحدود في الروافد ، **والثانى** : الحدود في المجرى الرئيسى **والثالـث** الحدود في المصب نظراً لأنه لكل موضع حدودى خصائص تقترن بموضعه في أى من تلك الأقسام الثلاثة مع اعتبار أن الروافد هى المجارى المائية التي تأتى بالمياه قبــل أن تتجمع في المجرى الرئيسى ، أما المجرى الرئيسى فهو النهر الواصــل بــين تجمــع الروافد من جهة المنبع ونقطة تفرع النهر لتوزيع مياهه أو دخوله فــي نطــاق دلتــاه ومصبه بينما يعد المصب الموضع الذى ينتهى فيه النهر ويخرج من مجراه الرئيســى مكونا فروعه ودلتاه ، ونظراً إلى ان المصب يمثل جزءاً قصيراً يقترن بنهاية المجرى الرئيسى فإنه يمكن تقسيم المجارى المائية الحدودية النهرية على النهــر إلــى قســمين رئيسيين هما مجارى الروافد من جهة ومجارى الأنهار الرئيسية ومصباتها مــن جهــة أخرى إذ يشير جدول (١٩) إلى التقارب في عدد المجارى الحدودية النهرية مــن فئــة الروافد مع المجارى الحدودية النهرية مــن فئــة المجــارى الرئيســية والمصبــات

(١) محمد متولى ، وجه الأرض ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ســنة ١٩٧٧ ، صـــ٢٣٢ .

حيث يقسم عدد المجارى الحدودية إلى ٢٠ ، ١٥ بنسبة ٥٧,١ % ، ٤٢,٩% بينهما على التوالي ويشير الجدول أيضا إلى أن الأنهار متعددة الروافد يغلب على المجارى الحدودية السياسية بها حدود نمط الروافد مثل نهر الكونغو الذى توجد أغلب مجاريه الحدودية في الروافد التي من أهمها أوبانجى ، لوابولا ، كاساى ، كوبانجو ، روزيزي، كما أن نهر الفولتا يشترك في أربعة مواضع حدودية نهرية كلها من الروافد . أما الأنهار القصيرة التي تمثل أكثر الأنهار الحدودية عدداً المتجهة صوب الاطلنطي فإن أجزاء المجرى التي تخص كل منها والتي تعد حدا أساسيا تقع في المجرى الرئيسى أوالمصب مثل أنهار كونيني ، كافالى ، سيس ، مانو ، سكارسن الكبير ، سانت جون ، موا ، كامبو ، سانت بول ، تانو ، ولا يعنى ذلك إقتصار المجارى الحدودية النهرية في نطاق المجرى الرئيسى والمصب على الأنهار القصيرة بل تمتد أيضا لتشمل بعض الأنهار مثل نهر النيجر الذى يمثل مجراه بين النيجر وبنين حداً سياسياً بين الدولتين .

جدول (١٩) توزيع مواضع الحدود السياسية للأنهار المنصرفة صوب المحيط الأطلنطي حسب المقاطع الطولية للأنهار سنة ٢٠٠٦

النهر: عدد	النهر: النهر	عدد المواضع	الموقع النسبى لموضع النهر الحدودى	مقاطع النهر: رافد	مقاطع النهر: المجرى الرئيسى والمصب	مقاطع النهر: الجملة
١	الكنغو	٩	أوبانجى بين الكونغو الديمقراطية وأفريقيا الوسطى	١		
			أوبانجى بين الكونغو الديمقراطية والكنغو	١		
			لوابولا بين زامبيا والكونغو الديمقراطية	١		
			كاساى بين أنجولا والكونغو الديمقراطية	١		
			سانجا بين الكاميرون وأفريقيا الوسطى	١		
			سانجا بين الكاميرون والكنغو	١		
			كوبانجو بين أنجولا والكونغو الديمقراطية	١		
			روزيزي بين بورندى والكونغو الديمقراطية	١		
			روزيزي بين رواند والكونغو الديمقراطية	١		
٢	السنغال	٤	السنغال بين السنغال وموريتانيا		١	
			يافنج بين غينيا ومالي	١		
			كوراكورو بين مالي وموريتانيا	١		
			فالمي بين السنغال ومالي	١		

تابع جدول (١٩)

٣	الفولتا	٤	الفولتا الأسود بين غانا وبوركينا فاسو	١		
			الفولتا الأبيض بين غانا وتوجو	١		
			الفولتا الأسود بين غـــانا وكوت ديفوار	١		
			الفولتا الأبيض بين بنين وبوركينا فاسو	١		
٤	أورانج	٣	أورانج بين ناميبيا وجنوب أفريقيا		١	
			كالدن بين جنوب أفريقية وليسوتو	١		
			مولوبو بين جنوب أفريقيا وبتسوانا	١		
٥	أوجوي	٢	نهر أفندو بين الجابون والكنغو	١		
			نهر أفندو بيين الجابون والكاميرون	١		
٦	موا	٢	موا بين غينيا وليبيريا		١	
			موا بين غينيا وسيراليون		١	
٧	درعة	١	درعة بين المغرب والجزائر		١	
٨	كونيني	١	كونيني بين أنجولا وناميبيا		١	
٩	كافالى	١	كافالى بين ليبيريا وكوت ديفوار		١	
١٠	سيس	١	سيس بين ليبيريا وكوت ديفوار		١	
١١	مانو	١	مانو بين ليبيريا وسيراليون		١	
١٢	النيجر	١	النيجر بين النيجر وبنين		١	
١٣	سكارسن الكبير	١	سكارسيس الكبير بين سيراليون وغينيا		١	
١٤	سانت جون	١	سانت جون بين غينيا وليبيريا		١	
١٥	سانت بول	١	بين غينيا وليبيريا		١	
١٦	تانو	١	بين غانا وكوت ديفوار		١	
١٧	كامبو	١	بين الكاميرون وغينيا الاستوائية		١	
جملة		٣٥		٢٠	١٥	٣٥
%				٥٧,١	٤٢,٩	١٠٠

المصدر : من حساب الباحثة كالأتى :

- الموقع النسبى عن جدول (١٧)
- مقطع النهر من عمل الباحثة اعتماداً على أن النهر يتكون من روافد ، مجرى ، مصب وقد تم اعتبار المجارى المائية التي تصل بين نقاط تقسيم المياه وأكبر مجرى هى الروافد واعتبار مجرى التجميع مـــن الزوافد هو المجرى الرئيسى.
- تم الترتيب تنازليا حسب الأطول في الحدود النهرية حسب كل نهر ، يراجع ملحق (٣) .

وتأتى أهمية بيان موقع المجرى النهرى الحدودى في الجغرافية السياسية مـــن حيث موقعه في مناطق الروافد أو مناطق المجرى الرئيسى أو المصب من خلال أمرين

الأول : أن المجارى النهرية الحدودية في مناطق الروافد عـــادة مـــا تتصـــف بضـــيق المجرى وسرعة النحت خاصة في المجارى العليا القريبة من نقاط تقسيم المياه وذلـــك لوقوعها في مناطق المنحدرات الشديدة وعدم دوام جريان المياه وذلك لارتباط الجريان بمواسم معينة الأمر الذى يقلل من قيمة تلك المجارى من حيث كل من الملاحة النهرية والصيد ، ومع ذلك تأتى أهمية تلك المواضع في بعض الجوانب مثل اســتخدامها فـــي مواضع بناء السدود بهدف حجز المياه من جهة، وتوليد الطاقة الكهربائية فيها من جهة أخرى استفادة من انحدار تلك المجارى ، وهى من المشروعات التي تكلف دول حـــدود الروافد مسئوليات نظراً لتطلب موافقة كل دول الحوض النهرى على إنشاء مثـــل تلـــك المشروعات الضخمة ، ويضاف إلى ذلك المشكلات التي تثور بين دول الجوار النهرى في تلك المناطق بسبب طبيعة المجارى المائية غير الثابتة في مواضعها نظراً لأن النهر يوصف في تلك المناطق بالنشاط خاصة في عمليات التعرية النهرية المتمثلة في تراجع النهر إلى الخلف (النحت التراجعي) الذى ينتج عنه ظواهر منها الأسر النهرى River capture التي تحدث عندما يتمكن نهر قوى من أسر مياه النهر الضعيف بسبب النحت الصاعد حيث يتصل النهر القوى بالجزء العلوى من مجرى النهر الضعيف فيتم أســـر هذا النهر حيث يعرف الجزء الباقى من النهر بالنهر المنكمش أو الضامر Misfit river [1] ، الأمر الذى ينتج عنها جفاف بعض الروافد مما يؤدى إلى خلق النزاعات إذا كانت تمثل تلك الروافد الضامرة حدوداً سياسية وهى أنشطة يمارسها النهر تغير من تواجـــد المجارى المائية التي ينتج عنها انحرافات عن الحدود المرسومة مما ينتج عنها خلافات حدودية بين الدول المتشاطئة عليها بصفة خاصة .

الثاني : يتمثل في أن المجارى الحدودية النهرية التي تقع في مقطـــع النهـــر بمنطقـــة المجرى الرئيسى والمصب عادة ما تتميز بعدد من الخصائص مثل دوام جريان الميـــاه بالمقارنة مع حالة الروافد التي قد يجف بعضها في موسم عدم تساقط الأمطار مما يتيح الفرصة لاستخدامها بين الدول المتشاطئة فقط إن لم يكن هناك اتفاقيات تشـــترك بهـــا غيرها مع دول النهر الأخرى في شئون الصيد والملاحة واستغلال المياه كما أن نطاق

(1) محمد صفي الدين ، جيمورفولوجية قشرة الأرض ، مرجع سابق ، صـ٢٠٢ ـــ ٢٠٣ .

المجرى الرئيسي والمصب كثيراً ما تتعدد فيه الجزر التي تثور في شأنها النزاعات حول مدى أهمية كل من الدولتين والسيادة عليها مثل النزاع الجارى بين كل من السنغال وموريتانيا على جزيرة "اندو ندى خورى" التي تقع وسط النهر أوالنزاع بين بنين والنيجر حول جزيرة ليتى .

ويعد التغيير في خصائص المجرى النهرى الحدودى الذى يقصد به اتساع طول المسافة العرضية التي تمتد بين جانبى النهر والتي تتم بطرق متعددة أهمها النحت الجانبي Lateral erosion التي تظهر بصفة خاصة في فترتى النضوج والشيخوخة للنهر [1] من أبرز المشكلات التي تواجه الدولتين المتشاطئتين عليه حيث يؤدى إلى إيجاد نزاع بين الدولتين على مواضع ترسيم الحدود وعلى أى من مساحة الدولتين جاء توسيع النهر.

٢ - أطوال الحدود السياسية النهرية حسب الانهار والدول :

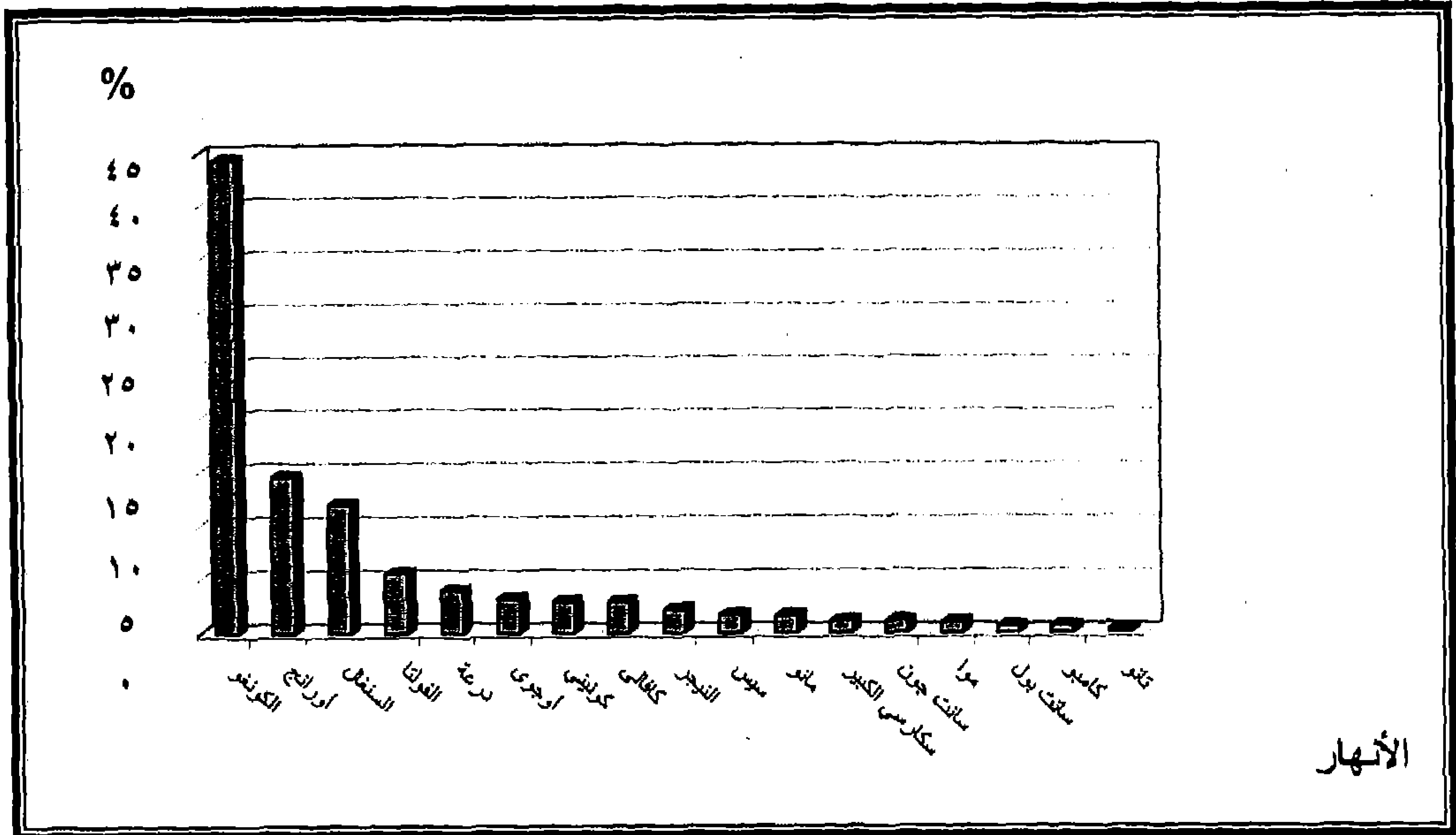
أ - **أطوال الحدود النهرية حسب الأنهار :** يشير جدول (٢٠) إلى أن أطوال المجارى النهرية المائية الحدودية تصل إلى ١١١٩٣ كم مقارنة مع الأطوال الجغرافية لأنهارها التي تبلغ ٢٠٥٣٥ كم تصل إلى ٥٤,٥% منها مما يعنى أن المجارى النهرية الحدودية تنال مسافات طويلة على امتداد أطوال تلك الأنهار ويشير الجدول أيضاً إلى التباين بين أنصبة الأنهار من حيث جملة المجارى الحدودية حيث يستحوذ نهر الكونغو على أكثر من ٤٤,٥% من جملة أطوال المجارى الحدودية المنصرفة صوب الاطلنطي ، لا يقترب منه أى من الأنهار الأخرى في هذا الصدد بل يليه نهر السنغال بنسبة ١٢% من جملة أطوال المجارى الحدودية في مجموعة الأنهار الحدودية المنصرفة صوب الأطلنطي ثم نهر الفولتا ٥,٦% ونهر درعة ٤,٠% ثم بقية الأنهار التي يتدنى نصيب أى منها عن ٣,٢% ، بل إن الأنهار الخمسة الأخيرة الأقل في أطوال المجارى النهرية الحدودية السياسية تصل جملة أطوال مجاريها الحدودية مجتمعة إلى ٣,٦% فقط ويأتي أثر ذلك في الجغرافية السياسية من حيث توقع أن أكثر الأنهار إثارة للمشكلات في أكثر الحالات الأطول من حيث المجارى المائية الحدودية ويقابل ذلك التوقع بأن الأقل في

[1] محمد صفي الدين ، جيمورفولوجية قشرة الأرض ، مرجع سابق ، صـ١٥٦ .

أطوال المجارى الحدودية هو الأقل من حيث النزاعات . وعلى ذلك يعد أكثر الأنهار إثارة للمشكلات السياسية هو نهر الكونغو خاصة وأن نسبة أطوال المجارى السياسية به تصل ١٠٦,٧% من طوله الجغرافي كما يوضح الجدول (٢٠) يلي ذلك أنهار كل من الأورانج بنسبة ٨٨,٢% من طوله الجغرافي ثم نهر سكارسي الكبير بنسبة ٨٥,٧% من طوله الجغرافي على الرغم من قصر طوله الجغرافي ثم نهر السنغال بنسبة ٨٣,٩% من طوله الجغرافي ، يلى ذلك نهري سيس ومانو حيث تصل نسبة أطوال المجارى المائية الحدودية بهما مقارنة بطولهما الجغرافي ٥٩,٤% ، ٥٤,٥% على التوالي ،

ويلاحظ أنه لا يوجد ارتباط وثيق بين الطول الجغرافي للأنهار من جهة وطول المجارى المائية الحدودية في كل منها من جهة أخرى حيث توجد بعض الأنهار الطويلة في تلك المجموعة التي لا تشارك بنسبة كبيرة في أطوال المجارى النهرية الحدودية مثل نهر النيجر الذى يصل طوله الجغرافي إلى ٤١٨٠ كم في حين يصل طول المجارى الحدودية السياسية عليه إلى ٢٥٠ كم فقط أى أن نحو ٦% من طوله الجغرافي في الوقت الذى توجد فيه بعض الأنهار القصيرة مثل نهر سكارسن الكبير بين غينيا وسيراليون الذى تشارك مجاريه الحدودية بنحو ٨٥,٧% من جملة طوله الجغرافي إذ يصل طوله الجغرافي نحو ١٤٠كم وطول مجاريه المائية الحدودية ١٢٠كم .

ويأتي ارتفاع مساهمة النهر من حيث نسبة المجارى المائية الحدودية إلى طوله الجغرافي إلى وصف النهر بالنهر الحدودى الكامل أو بالنهر الحدودى متعدد المواضع الحدودية عليه حيث يعد النهر الذى يشترك في مواضع متعددة بحدود سياسية أكثر الأنهار إثارة للنزاعات والمشكلات المائية الحدودية المتعلقة بالمياه والملاحة على طوله أو في أغلب مناطقه مثل نهر الكونغو الذى تصل به نسبة المجارى المائية الحدودية من جملة طوله الجغرافي ١٠٦,٧% كما سبقت الإشارة يليه نهر الأورانج ٨٨,٢% في مواضع متعددة ثم نهر سكارسي الكبير بين سيراليون وغينيا ٨٥,٧ % ونهر السنغال ٨٣,٩% في مواضع متعددة أيضاً والفولتا في مواضع متعددة مع غانا من جهة وجاراتها من جهة أخرى بنسبة ٣٥,٠% ونهر سيس بين ليبيريا وكوت ديفوار



شكل (٢٣) توزيع نسب أطوال الحدود السياسية النهرية حسب الأنـهار المنصرفة صوب المحيط الأطلنطي سنة ٢٠٠٦

المصـــدر : من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات جدول (٢٠)

بنسبة ٥٩,٤% ونهر أوجوي بنسبة ٤٨,٠% بينما تكون النزاعات محدودة على بعض الأنهار الحدودية نظراً لانخفاض نسبة طول المجارى الحدودية من جملة الطول الجغرافي مثل نهر النيجر الذي تصل جملة أطوال المجارى النهرية الحدودية به إلى ٢٥٠ كيلو متر فقط بنسبة ٦% من جملة طوله الجغرافي البالغ ٤١٨٠ كم .

ويلاحظ أنه بالقياس على أن كثرة أطوال المجارى الحدودية في بعض المناطق يتبعه زيادة في عدد النزاعات الحدودية عن المناطق التي تقل بها أطوال المجارى الحدودية النهرية يتبين من جدول (١٨) أن نصف القارة الشمالى يستحوذ على ٦١,٨% من جملة أطوال المجارى المائية الحدودية للأنهار المتجهة صوب الأطلنطي في حين يقل النصف الجنوبى لتصل نسبته إلى ٣٨,٢% حيث بلغ عدد الأطوال في النصف الشمالى والنصف الجنوبى ٦٩١٨ ، ٤٢٧٥ كم على التوالي ، وينعكس أثر ذلك على تجدد النزاعات في النصف الشمالى بصورة أكثر مما عليه الحال في النصف الجنوبى إذ تعد النزاعات الحدودية بين كل من السنغال وموريتانيا على نهر السنغال وبين توجو وغانا على نهر الفولتا وبين بنين والنيجر حول جزيرة ليتى على نهر النيجر من أبرز المشكلات الناجمة عن الحدود النهرية التي توجد في نصف القارة الشمالى .

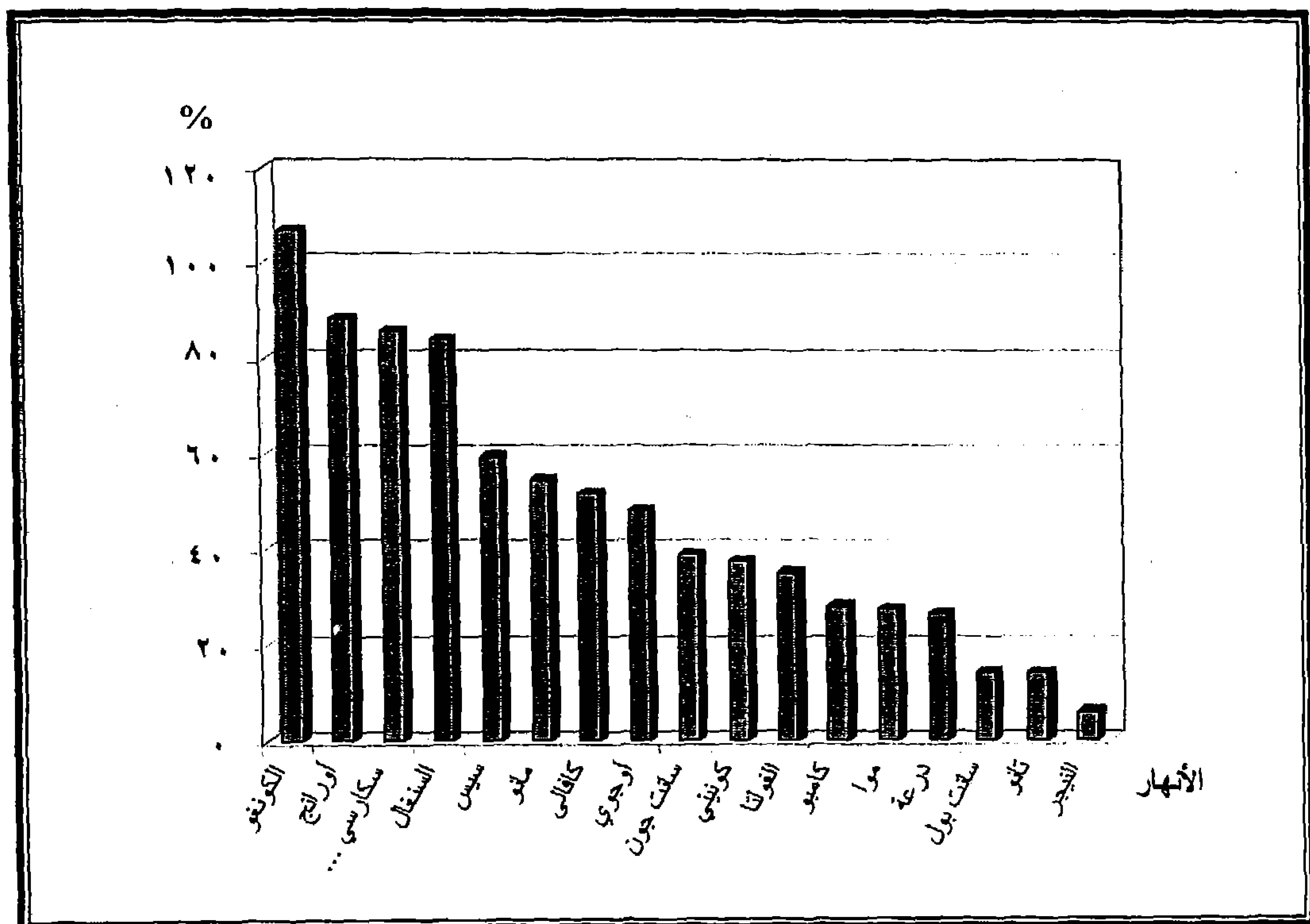
وتشير بيانات جدول (٢٠) إلى أن درجة الارتباط بين كل من الأطوال الجغرافية للأنهار من جهة وأطوال مجارى الحدود السياسية لكل منها من جهة اخرى من خلال معامل ارتباط بيرسون Pearson correlation تصل إلى ٠,٢ [١] بمعنى أن

---

(١) تم تطبيق معامل ارتباط بيرسون Pearson correlation .

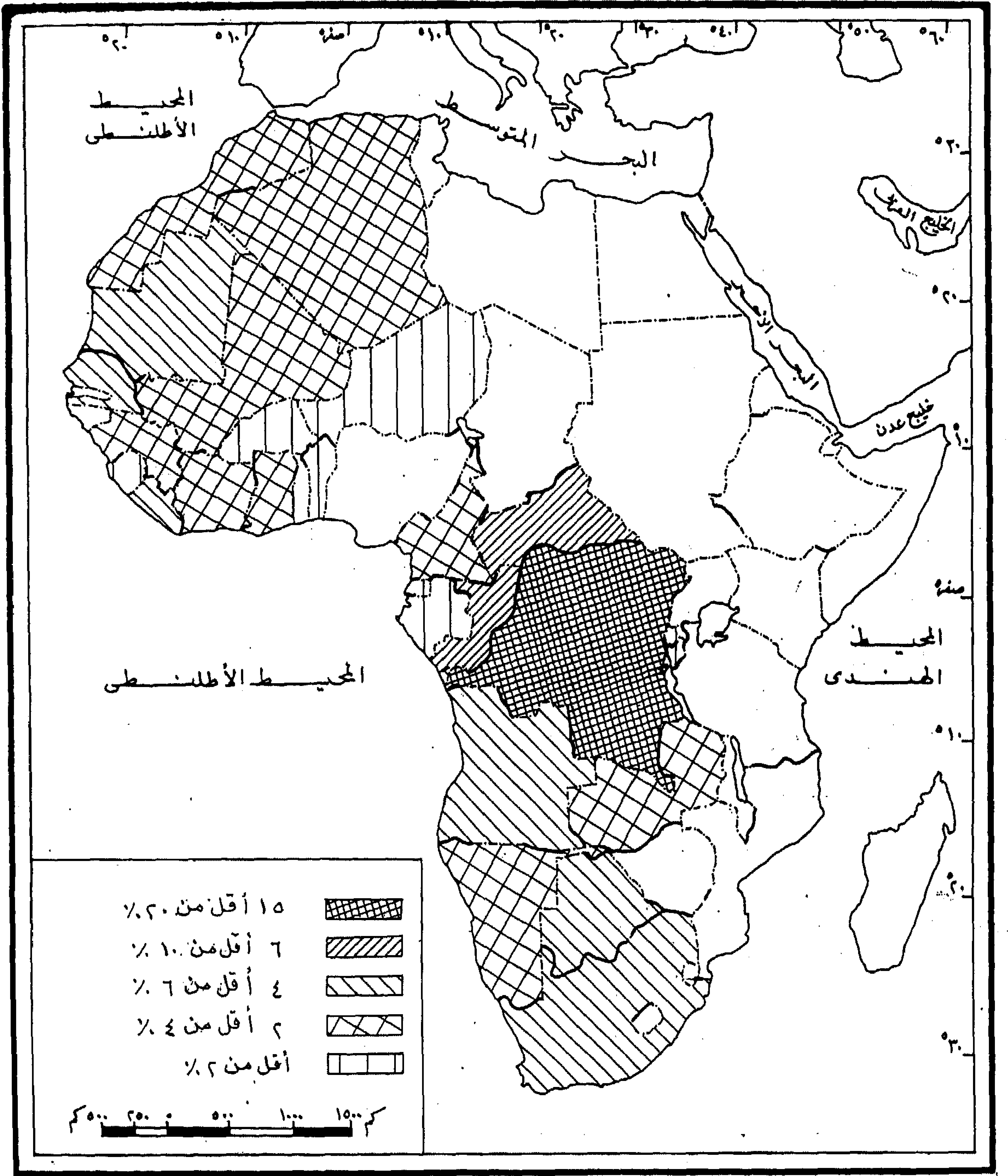
حيث كلما قربت نتيجة الارتباط من واحد صحيح اعتبر ارتباطا قويا يكتمل هذا الارتباط عند بلوغه واحد صحيح بينما يكون الارتباط ضعيفا كلما قل عن ٠,٥ وينعدم عند صفر يراجع في ذلك :

- فتحى عبد العزيز أبو راضى ، الأساليب الكمية في الجغرافية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، سنة ٢٠٠٠ ، صـ٤٣٨.



شكل (٢٤) توزيع أطوال مجارى الحدود السياسية النهرية من جملة الأطوال الجغرافية للأنهار المنصرفة صوب المحيط الأطلنطي سنة ٢٠٠٦

المصدر : من حساب الباحثة عن بيانات جدول (٢٠) .



شكل(٢٥) أطوال الحدود السياسية النهرية المنصرفة إلى المحيط الأطلنطى من جملة أطوال مجارى الحدود السياسية النهرية المنصرفة صوب المحيط الأطلنطى حسب الدول سنة ٢٠٠٦ م

المصدر: من حساب الباحثة عن بيانات جدول (٢١)

الارتباط جاء ضعيفاً بينهما بل يعد أقل درجات الارتباط بين المجموعات النهرية فـي القارة التي سيرد ذكرها من خلال تحليل بيانات مجموعة الأنهار المنصـرفة صـوب المحيط الهندي ومجموعة الأنهار المنصرفة داخليا حيث لا يلازم طول النهر الجغرافي الأطول بالضرورة حدودا سياسية طويلة ويأتي ذلك من خلال أن أكثـر الأنهـار ذات الحدود السياسية المنصرفة صوب الاطلنطي تقع مصباتها في خليج غينيا تلك التي تنبع من المرتفعات التي تتساقط بها الأمطار طول السنة أو أغلبها مثل هضاب ومرتفعـات كل من فوتا جالون ووسط أفريقيا الأمر الذى جعل أغلب مناطق وجودها في منـاطق رطبة مما أظهر أن أهمية اتخاذ الأنهار حدوداً لم تكن الشاغل الاساسـي فـي ترسـيم الحدود بين القوى الاستعمارية خاصة أن الزراعة تعتمد بها على مياه الأمطار مباشرة كما أن أغلب تلك الأنهار قصيرة وسريعة الجريان لا تصلح للملاحة النهرية وبالتالى لم يكن للقوى الاستعمارية التي رسمت تلك الحدود دواعى ملحة لاتخاذ الأنهـار حـدودا سياسية فنهر مثل نهر النيجر أحد أنهار تلك المجموعة وثالث انهار إفريقية من حيـث الطول بعد كل من نهرى النيل والكونغو وثانى أطـول الأنهـار المنصـرفة صـوب الأطلنطي بعد نهر الكونغو يمكن وصفه فيما يتعلق بالحدود السياسية بـالنهر الطويـل جغرافيا القصير حدوديا حيث يصل طوله الجغرافي ٤١٨٠ كم في حين تصل حـدوده السياسية النهرية ٢٥٠ كم مما جعل الارتباط ضعيفاً بين طول النهر من جهة وطـول حدوده السياسية من جهة أخرى.

جدول (٢٠) توزيع الأنهار ذات التصريف الأطلنطي من حيث كل من الطول الجغرافي وطول المجرى الحدودي السياسي سنة ٢٠٠٦

النهر	الطول الجغرافي	المجاري النهرية الحدودية		
		الطول	%	%من الطول الجغرافي
الكونغو	٤٦٧٠	٤٩٨٣	٤٤,٥	١٠٦,٧
أورانج	١٨٦٠	١٦٤٠	١٤,٦	٨٨,٢
السنغال	١٦٠٠	١٣٤٣	١٢,٠	٨٣,٩
الفولتا	١٨٠٠	٦٣٠	٥,٦	٣٥,٠
درعة	١٧٠٠	٤٥٠	٤,٠	٢٦,٤
أوجوي	٧٥٠	٣٦٠	٣,٢	٤٨,٠
كونيني	٨٨٠	٣٣٠	٢,٩	٣٧,٥
كافالى	٦٢٠	٣٢٠	٢,٩	٥١,٦
النيجر	٤١٨٠	٢٥٠	٢,٢	٦,٠
سيس	٣٢٠	١٩٠	١,٧	٥٩,٤
مانو	٣٣٠	١٨٠	١,٦	٥٤,٥
سكارسيس الكبير	١٤٠	١٢٠	١,١	٨٥,٧
سانت جون	٣١٠	١٢٠	١,١	٣٨,٧
موا	٤١٠	١١٢	١,٠	٢٧,٣
سانت بول	٤٢٥	٦٠	٠,٥	١٤,١
كامبو	٢٥٠	٧٠	٠,٦	٢٨,٠
تانو	٢٩٠	٣٥	٠,٣	١٢,١
جملة	**٢٠٥٣٥**	**١١١٩٣**	**١٠٠**	**٥٤,٥**

المصدر : من حساب الباحثة عن الأتى :

الطول الجغرافي لأنهار كل من السنغال ، الكونغو ، أورانج ، النيجر عن

- Philip's World Atlas, op. cit., p VII.

- بقية أطوال الأنهار من قياس الباحثة عن طريق قياس المسافة على طول المجرى بين أبعد نقطة في المجـرى بمنطقة تقسيم المياه للنهر من جهة ونقطة المصب من جهة أخرى.
- أطوال المجارى المائية النهرية عن جدول ملحق (٣) .

تم ترتيب الأنهار تنازليا حسب الأكبر في أطوال المجارى النهرية الحدودية.

ب - أطوال المجاري الحدودية النهرية حسب الدول :

يمكن بيان أثر أطوال الحدود السياسية النهرية على الدول من خلال ثلاثة جوانب كما يشير جدول (٢١) هى :

الجانب الأول : يأتي من خلال بيان أثر نسبة الحدود النهرية لكل دولة من جملة حدودها البرية حيث يلاحظ وجود دول تتزايد فيها نسبة الحدود النهرية من جملة الحدود البرية بها مثل ليبيريا والكونغو وأفريقية الوسطى حيث تمثل الحدود النهرية بها من جملة الحدود البرية ٥٨,٩% ، ٤١,٦% ، ٣٨,٤% على التوالي مما يؤدى إلى أن النسبة في كل منها تقترب من نصف جملة الحدود البرية الأمر الذى يجعل مثل تلك الحدود عبئا على تلك الدول في حالة قيام نزاعات حدودية أو الالتزام باتفاقيات تتعلق بشأن تلك المجارى المائية ويمكن أن تكون عوامل إتصال قوية أيضاً بين الدول على عكس بعض الدول التي لا تساهم الحدود النهرية فيها ألا بنسبة ضئيلة من جملة حدودها مثل النيجر ورواندا إذ تمثل الحدود النهرية بهما من جملة الحدود النهرية ٥,٢% ، ٤,٥% على التوالي حيث تعد تبعات هذا الحد القصير أقل عبئا على تلك الدول بالمقارنة مع الدول السابقة ، وهكذا تتزايد تبعات الحدود السياسية النهرية على الدولة كلما طالت بها مسافات تلك الحدود ويخف كلما قصرت حدودها النهرية إذ أن النهر نظراً لأهميته يمثل بؤرة للاهتمام من دول الحدود خاصة في جوانبه الاقتصادية وتواصل السكان عليه اجتماعيا .

الجانب الثاني : تعد الدول التي تشترك بحدود سياسية نهرية كاملة مع إحدى جاراتها أو التي ترتبط مع أكثر من دولة بحدود نهرية أكثر احتكاكاً وأحوج إلى الارتباط مع دولة الحدود لتنظيم استخدام النهر عن الدول التي تشترك بجزء قصير من الحدود النهرية على طول الحدود البرية مع جارتها ، ويشير جدول (٢١) إلى أن بعض الدول تشترك مع إحدى جاراتها بحدود نهرية على طول تلك الحدود مثل دولتي السنغال وموريتانيا حيث يحتل نهر السنغال كل الحدود السياسية بينهما ٨١٣ كم وكذلك الحال بالنسبة لدولة أفريقية الوسطى ودولة الكونغو الديمقراطية حيث يمثل مجرى أوبانجى أحد روافد نهر الكونغو حدا طويلاً على طول الحدود بينهما بطول ١٥٧٨ كم وكذلك

الحال بين دولتي بنين والنيجر إذ يمثل نهر النيجر حدا بين الدولتين بطول ٢٥٠ كم على طول الحدود بينهما الأمر الذى يجعل العلاقة في تلك الحالة بين الدولتين ترتبط بمدى الاتفاق بين الطرفين على تسيير النهر . كما توجد دول ترتفع فيها نسبة الحدود النهرية بين الدولتين عن النصف أبرزها الحدود بين الكونغو والكونغو الديمقراطية ٨٣% منها نهرية والحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار ٧١,٢% منها نهرية ، وكذلك الحدود بين ليبيريا وسيراليون ٥٨,٨% والحدود بين ناميبيا وجنوب أفريقية ٥٠,٩% منها نهرية وغيرها .

الجانب الثالث : يتمثل في أن اشتراك الدولة في عدد أكبر مع دول الجوار ذات الحدود النهرية يحملها تبعات أكثر من تلك التي تشترك بحدود نهرية مع عدد أقل من الدول خاصة إذا صاحب تعدد الدول الحدودية النهرية مع الدولة تعدد الأنهار التي يمثل كل منها حوضاً بذاته إذ أن تعدد دول الجوار النهرى يزيد من الارتباطات الخاصة مع كل دولة من جهة كما أن زيادة عدد المجارى النهرية التي يتبع كل منها نهرا بذاته يترتب عليه تعدد الاتفاقيات مع تلك الدولة بشأن كل نهر على حدة مما يزيدها تحملاً لتبعات اتفاقيات والتزامات خاصة بكل نهر منها .

وتعد دولة الكونغو الديمقراطية أكثر الدول التي تشترك مع أكبر عدد من دول الجوار بحدود نهرية حيث ترتبط من خلال نهر الكونغو وروافده مع ٧ دول من دول الجوار التي يبلغ عددها ٩ دول بل أنها تشترك مع إحدى تلك الدول ذات الجوار النهرى بحدين في موضعين مختلفين هى دولة أنجولا كما تعد دولة ليبيريا مثالاً للدول التي تتوافر لها كل تبعات الحدود النهرية سلباً أو إيجاباً نتيجة لأنها تشترك مع كل جاراتها وهى سيراليون وكوت ديفوار وغينيا بحدود نهرية بل إنها تشترك مع إحدى تلك الدول بأكثر من موضع على أكثر من نهر قائم بذاته إذ تشترك على سبيل المثال مع غينيا في ثلاثة مواضع من الحدود النهرية كل منها يتبع أحد الأنهار حيث تشترك من خلال نهر سانت جون بمسافة ١٢٠ كم ومن خلال نهر موا بمسافة ٦٢ كم وأخيراً مع نهر سانت بول بمسافة ٦٠ كم وتشترك مع كوت ديفوار في الحدود بينهما بموضعين نهريين الأول على طول ٣٢٠ كم لنهر كافالي ، والثانى ١٩٠ كم لنهر سيس أى أن دولة ليبيريا

تشترك مع جميع دول الجوار بحدود نهرية متعددة تصل إلى ستة أنهار كل منها قائم بذاته مما يزيد من أعباء تلك الدولة في الوقت الذى تمثل الحدود النهرية في بعض الدول جهة واحدة مع دولة واحدة وعلى مسافة قصيرة مثل رواندا على مسافة ٤٠ كم مع الكونغو الديمقراطية حيث يحد بينهما نهر روزيزي أحد روافد نهر الكونغو ، وكذلك الحال في دولة غينيا الاستوائية التي لا يوجد لها حدود نهرية سوى ٧٠ كم على نهر كامبو مع دولة الكاميرون بما يؤثر بالتالى في تباين حجم التبعات التي تتحملها الدول المحاطة بحدود نهرية في جميع جهات دول الجوار التي يمكن تشبيهها بالدول الجزيرية نهريا لكونها محاطة بالأنهار من جهة بالمقارنة مع الدول التي تطل بجبهة قصيرة على النهر والتي تتحمل تبعات أقل في المعاهدات والاتفاقيات الدولية من جهة أخرى.

ويلاحظ من الجدول (٢١) التباين الواضح بين توزيع أطوال الحدود النهرية حسب الدول فبينما نجد دولة الكونغو الديمقراطية تستحوذ على ما يقرب من ربع أطوال الحدود النهرية الأطلنطية حيث تصل فيها الحدود ٤٣٠٣ كم من جملة الحدود النهرية التي تصل إلى ٢٢٣٨٦ كم بنسبة ١٩,٢% نجد دول تصل أطوال الحدود في كل منها إلى اقل من ١% من جملة أطوال الحدود النهرية في تلك المجموعة مثل رواندا التي تشكل الحدود النهرية فيها ٠,٢% من جملة أطوال الحدود بها، وبوروندى ٠,٦%، ويأتي أثر ذلك في الجغرافية السياسية من حيث أن أطوال الحدود السياسية النهرية في الدولة تؤثر في مدى العبء الذى تتحمله كل دولة من جراء الالتزام بالاتفاقيات والنظم التي تسير عليها الدول الحدودية بشأن الأنهار فالدول ذات الأطوال الكبيرة مثل كل من الكونغو الديمقراطية ، الكونغو ، أفريقية الوسطى ، كل منها يتوقع نشوب الخلافات والنزاعات الحدودية لدرجة أكبر من تلك الدول التي تنال أطوالاً أقل في حدودها مثل رواندا ، بوروندى ، توجو ، النيجر ، مما يجعل أطوال الحدود السياسية النهرية أحد المعايير لتقييم النزاعات الحدودية القائمة والمتوقعة في المستقبل وبالتالى تقييم مدى قوة الدولة من خلال انشغالها في أمور لا تتعلق بالتنمية بها.

جدول (٢١) توزيع أطوال الحدود السياسية النهرية المنصرفة صوب المحيط الأطلنطي

حسب الدول والأنهار سنة ٢٠٠٦

عدد	الدولة	دول الجوار		جملة الحدود البرية	الحدود النهرية				
		عدد	الدولة		عدد	طول	%	المجرى والنهر	من الحدود البرية%
١	الكونغو الديمقراطية		أفريقية الوسطى	١٥٧٨		١٥٧٨		أوبانجي ــ الكونغو	١٠٠
			الكونغو	١٦٢٦		١٣٥٠		أوبانجي ــ الكونغو	٨٣
			أنجولا	٢٥٠٩		٤٢٠ ٢٦٠		كاساي ــ الكونغو كويانجو ــ الكونغو	٢٧,١
			زامبيا	٢١٧٣		٥٥٠		لوابولا ــ الكونغو	٢٥,٣
			بوروندي	٢٣٣		١٠٥		روزيزي ــ الكونغو	٤٥,١
			رواندا	٢١٧		٤٠		روزيزي ــ الكونغو	١٨,٤
			أوغندا	٧٦٥	–	–	–	–	–
			السودان	٦٢٨	–	–	–	–	–
			تنزانيا	٤٥٩	–	–	–	–	–
	جملة	٩		١٠١٩١	٧	٤٣٠٣	١٩,٢	–	٤٢,٢
٢	أفريقيا الوسطى		الكونغو الديمقراطية	١٥٧٨		١٥٧٨		أوبانجي ــ الكونغو	١٠٠
			السودان	١١٦٧		–		–	–
			تشاد	١١١٩		–		–	–
			الكاميرون	٧٩٧		٣٩٠		سانجا – الكونغو	٤٨,٩
			الكونغو	٤٦٧		–		–	–
	جملة	٥		٥١٢٨	٢	١٩٦٨	٨,٨		٣٨,٤
٣	الكونغو		الكونغو الديمقراطية	١٦٢٦		١٣٥٠		أوبانجي ــ الكونغو	٨٣,٠
			الجابون	١٧٧٩		٢٧٠		أوجوي	١٥,٢
			الكاميرون	٥٢٣		٢٩٠		سانجا ــ الكونغو	٥٥,٤
			أفريقية الوسطى	٤٦٧		–	–	–	–
			أنجولا	٢٠١		–	–	–	–
	جملة	٥		٤٥٩٦	٣	١٩١٠	٨,٥		٤١,٦
٤	جنوب أفريقيا		ناميبيا	٨٤٤		٤٣٠		أورنج	٥٠,٩
			ليسوتو	٩١٠		٢١٠		كالدون	٢٣,١
			بتسوانا	١٧٧٩		١٠٠٠		مولوبو	–
			زيمبابوي	٢٤٤		–		–	–
			موزمبيق	٤٩١		–		–	–
			سوازيلاند	٤٣٠		–		–	–
	جملة	٦		٤٦٩٨	٣	١٦٤٠	٧,٣		٣٤,٩
٥	السنغال		موريتانيا	٨١٣		٨١٣		السنغال	١٠٠
			غمبيا	٧٣٩	–	–	–	–	–
			مالي	٤١٩	–	٣٥٠	–	فالمي – السنغال	–
			غينيا بيساو	٣٣٨	–	–	–	–	–
			غينيا	٣٣٠	–	–	–	–	–
	جملة	٥		٢٦٣٩	٢	١١٦٣	٥,٢		٤٤,١
٦	أنجولا		الكونغو الديمقراطية	١٢٨٦		٤٢٠ ٢٦٠		كاساي ــ الكونغو كويانجو ــ الكونغو	٥٢,٩
			ناميبيا	١٣٧٦		٣٣٠		كونيني	٢٤,٠
			زامبيا	١١١١		–		–	–
	جملة	٣		٤٧٧٣	٣	١٠١٠	٤,٥		٢١,٢

تابع جدول (٢١)

عدد	الدولة	دول الجوار: عدد	دول الجوار: الدولة	جملة الحدود البرية	الحدود النهرية: عدد	طول	%	المجرى والنهر	من الحدود البرية%
٧	بتسوانا		ج أفريقيا	١٧٧٩		١٠٠٠		مولوبو – الأورانج	
			ناميبيا	١٣٦٠					
			زامبيا	٢٠					
			زيمبابوي	٨١٣					
	جملة	٤		٣٩٧٢		١٠٠٠	٤,٥		٢٥,٢
٨	ليبيريا		سيراليون	٣٠٦		١٨٠		موا	٥٨,٨
			كوت ديفوار	٧١٦		٣٢٠		كافالي	٧١,٢
						١٩٠		سيس	
			غينيا	٥٦٠		١٢٠		سانت جون	٤٣,٢
						٦٠		سانت بول	
						٦٢		موا	
	جملة	٣		١٥٨٢	٦	٩٣٢	٤,٢		٥٨,٩
٩	موريتانيا		السنغال	٨١٣		٨١٣		السنغال	١٠٠
			مالي	٢٢٣٨		١١٠		كوراكورو – السنغال	–
			المغرب	١٥٦٢				–	–
			الجزائر	٤٨٣				–	–
	جملة	٤		٥٠٩٦	١	٩٢٣	٤,١		١٨,١
١٠	الكاميرون		الكونغو	٥٢٣		٢٩٠		سانجا الكنغو	٥٥,٤
			الجابون	٢٩٨		٩٠		أوجوي	٣٠,٢
			تشاد	١٠٩٥		–		–	–
			نيجيريا	١٦٩٠		–		–	–
			أفريقيا الوسطى	٧٩٧		٣٩٠		سانجا – الكونغو	٤٨,٩
			غينيا الاستوائية	١٩٣		٧٠		كامبو	٣٦,٣
	جملة	٦		٤٥٩٦	٤	٨٤٠	٣,٨		١٨,٣
١١	ناميبيا		أنجولا	١٣٧٦		٣٣٠		كونيني	٢٤
			جنوب أفريقيا	٨٤٤		٤٣٠		أورانج	٥٠,٩
			زامبيا	٢٣٣				–	–
			بتسوانا	١٣٦٠				–	–
	جملة	٤		٣٨١٣	٢	٧٦٠	٣,٤		١٩,٩
١٢	كوت ديفوار		غانا	٦٦٨		١٦٠		فولتا	٢٩,٢
						٣٥		تانو	
			ليبيريا	٧١٦		٣٢٠		كافاي	٧١,٢
						١٩٠		سيس	
			بوركينا فاسو	٥٨٧		–		–	–
			غينيا	٥٦٥		–		–	–
			مالي	٥٣٢		–		–	–
	جملة	٥		٣٠٦٨	٤	٧٠٥	٣,١		٢٣
١٣	غانا		بوركينا فاسو	٦٦٧		١٩٠		فولتا	٢٨,٥
			توجو	٨٧٧		١٧٠		فولتا	١٩,٤
			كوت ديفوار	٦٦٩		٣٥		تانو	٢٩,١
						١٦٠		فولتا	
	جملة	٣		٢٢١٣	٤	٥٥٥	٢,٥		٢٥,١

تابع جدول (٢١)

عدد	الدولة	دول الجوار: عدد	دول الجوار: الدولة	جملة الحدود البرية	الحدود النهرية: عدد	طول	%	المجرى والنهر	من الحدود البرية%
١٤	زامبيا		الكونغو للديمقراطية	٢١٧٣		٥٥٠		لوابولا ـ الكونغو	٢٥,٣
			زيمبابوى	٧٩٧		–		–	–
			أنجولا	١١١١		–		–	–
			ناميبيا	٢٣٣		–		–	–
			موزمبيق	٤١٩		–		–	–
			بتسوانا	٢٠		–		–	–
			تنزانيا	٣٣٨		–		–	–
			مالاوى	٨١٧		–		–	–
	جملة	٨		٥٩٠٨	١	٥٥٠	٢,٥	–	٩,٣
١٥	مالى		غينيا	٨٦٠		٧٠		باقينج ـ السنغال	٨,١
			موريتانيا	١٢٣٨	–	١١٠		كوراكورو	–
			الجزائر	١٣٧٦	–	–		–	–
			بوركينا فاسو	١٢٢٠	–	–		–	–
			النيجر	٨٢١	–	–		–	–
			السنغال	٤١٩	–	٣٥٠		فالمي	–
			كوت ديفوار	٥٣٢	–	–	–	–	–
	جملة	٧		٧٤٦٦	٣	٥٣٠	٢,٤	–	٧,١
١٦	غينيا		سيراليون	٦٥٢		١٢٠		سكارسي الكبير	٢٦,١
			مالي	٨٦٠		٥٠		موا	٨,٢
			ليبيريا	٥٦٠		٧٠		يافنج	
						١٢٠		سانت جون	
						٦٠		سانت بول	٤٣,٢
						٦٢		موا	
			كوت ديفوار	٥٦٥				–	–
			غينيا بساو	٣٨٦				–	–
			السنغال	٣٣٠				–	–
	جملة	٦		٣٣٥٣	٦	٤٨٢	٢,٢		١٤,٤
١٧	الجزائر		المغرب	١٥٢٩		٤٥٠		درعة	٢٩,٤
			مالي	١٦٧٦				–	–
			ليبيا	٩٨٢				–	–
			النيجر	٩٥٦				–	–
			تونس	٩٤٢				–	–
			موريتانيا	٤٨٣					
	جملة	٦		٦٢٦٨	١	٤٥٠	٢,٠		٧,٢
١٨	المغرب		الجزائر	١٥٢٩		٤٥٠		درعة	٢٩,٤
			موريتانيا	١٥٦٢			–	–	–
	جملة	٢		٣٠٩١	١	٤٥٠	٢,١		١٤,٦
١٩	الجابون		الكونغو	١٧٧٩		٢٧٠		أوجوي	١٥,٢
			الكاميرون	٢٩٨		٩٠		أوجوي	٣٠,٢
			غينيا الاستوائية	٣٤٦					
	جملة			٢٤٢٣	٢	٣٦٠	١,٦		١٤,٩
٢٠	بنين		النيجر	٢٥٠		٢٥٠		النيجر	١٠٠
			بوركينا فاسو	٣٠٦		١١٠		الفولتا	٣٥,٩
			نيجيريا	٧٧٣		–		–	
			توجو	٦٤٤		–		–	
	جملة	٤		١٩٢٣	٢	٣٦٠	١,٦	–	١٨,٧

تابع جدول (٢١)

عدد	الدولة	دول الجـــوار: عدد	دول الجـــوار: الدولة	جملة الحدود البرية	الحـــدود النهـــرية: عدد	طول	%	المجرى والنهر	من الحدود البرية%
٢١	سيراليون		غينيا	٦٥٢		١٢٠		سكارسي الكبير	٢٦,١
						٥٠		موا	
			ليبيريا	٣٠٦		١٨٠		مانو	٥٨,٨
	جملـــة	٢		٩٥٨	٣	٣٥٠	١,٦		٣٦,٥
٢٢	بوركينا فاسو		غانا	٦٦٨		١٩٠		قولتا	٢٨,٤
			بنين	٣٠٦		١١٠		فولتا	٣٥,٩
			النيجر	٦٢٥		–		–	–
			كوت ديفوار	٥٨٧		–	–	–	–
			توجو	١٢٥	–	–	–	–	–
			مالى	١٢٢٠					
	جملة	٦		٣٥٣١	٢	٣٠٠	١,٣		٨,٥
٢٣	النيجر		بنين	٢٥٠		٢٥٠		النيجر	١٠٠
			نيجيريا	١٤٩٧		–		–	–
			تشاد	١١٧٥		–		–	–
			الجزائر	٩٥٦		–		–	–
			مالى	٨٢١		–		–	–
			بوركينا فاسو	٦٢٥		–		–	–
			ليبيا	٣٥٤		–		–	–
	جملـــة	٧		٥٦٢٦	١	٢٥٠	١,١		٥,٢
٢٤	ليسوتو	١	جنوب أفريقية	٩١٠		٢١٠	٠,٩	كالدون أورانج	٢٣,١
٢٥	توجو		غانا	٨٧٧		١٧٠		–	١٩,٤
			بنين	٦٤٤		–		–	–
			بوركينا فاسو	١٢٥		–		–	–
	جملـــة	٣		١٦٤٦	١	١٧٠	٠,٨		١٠,٣
٢٦	بورندى		الكونغو الديمقراطية	٢٣٣		١٠٥		روزيزي	٤٥,١
			تنزانيا	٤٥١		–		–	–
			رواند	٢٩٠		–		–	–
	جملـــة	٣		٩٧٤	١	١٠٥	٠,٥		١٠,٨
٢٧	غينيا الاستوائية		الجابون	٣٤٦					
			الكاميرون	١٩٣		٧٠		كامبو	
	جملة	٢		٥٣٩		٧٠	٠,٣		١٣,٠
٢٨	رواند		الكونغو الديمقراطية	٢١٧		٤٠		روزيزي ـ الكونغو	١٨,٤
			تنزانيا	٢١٧		–	–	–	–
			أوغندا	١٦٩		–	–	–	–
			بورندي	٢٩٠		–	–	–	–
	جملـــة	٤		٨٩٣	١	٤٠	٠,٢		٤,٥
	٢٨		١٠٢٣	١٠١٨٧٤	٣٠	٢٢٣٨٦	١٠٠		٢٢,٠

المصـــــدر : من حساب الباحثة اعتمادا على الأتى :

- الحدود عن كل مـــن : http, 2003, Cia, the world factbook, index., www, odci, gov / cia publication factbook/ محمـــد عاشور مهدى ، الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا ، مرجع سابق ، صـــ٨٣.
- يقصد بالحدود البرية جميع أطوال الحدود للدولة عدا البحرية منها ، أى أن النهرية تحسب ضمن البرية .
- ويلاحظ أنه تم في كل دولة حساب الحدود النهرية المنصرفة صوب الأطلنطى فقط إذ توجد بعض الدول لها حدود على أنظمـــة نهرية أخرى ذات تصريف جهة المحيط الهندى أو إلى داخل القارة " التصريف الداخلي " أو نحو البحر المتوسط .
- تم ترتيب الجدول تنازليا حسب الدول الأكثر أطوالاً في الحدود النهرية .

ثالثاً : كثافة الحدود السياسية النهرية المنصرفة صوب المحيط الاطلنطى حسب الدول والاقاليم :

يمكن حساب كثافة الحدود السياسية النهرية في كل دولة على حدة وأيضا حساب الكثافة على مستوى الأقاليم في القارة كالآتـــي :

١ - كثافة الحدود السياسية النهرية حسب الدول :

يشير جدول (٢٢) وشكل (٢٦) إلى أنه يمكن تقسيم الحدود النهرية تنازليا حسب كثافتها الأكبر في الدول إلى الفئات التالية.

الفئة الأولى : أكثر من ٣ كم طولي/١٠٠٠كم٢: هى أكثر الفئات كثافة بالنسبة للحدود السياسية النهرية ، وتضم ٩ دول هى ليبيريا ، ليسوتو ، الكونغو ، سيراليون ، السنغال ، أفريقيا الوسطى ، بورندى ، بنين ، توجو . وتعد دولة ليبيريا أكثرها كثافة إذ تصل بها إلى ٨,٤ كم طولي/١٠٠٠كم٢ تليها ليسوتو ٧,٠ كم طولي/١٠٠٠كم٢ ثم السـنغال ٥,٩ كم طولي/١٠٠٠كم٢ ثم الكونغو ٥,٦ كم طولي/١٠٠٠كم٢ ثم سيراليون ٤,٩ كم طولي/١٠٠٠كم٢، وتمثل تلك الدول أكثر الدول تحملاً لتبعات الحدود النهرية كالاتفاقيات من بين فئات الكثافة.

الفئة الثانية : من ٢ : ٣ كم طولي/١٠٠٠كم٢: تضم أربعة دول هى غانا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار وغينيا وهى أقل من حيث نصيب المساحة من المجارى المائية الحدودية الأمر الذى يجعل تلك الدول أقل في تحمل تبعات الارتباطات مع دول الجوار النهرى بشأن تلك الحدود النهرية مقارنة بالفئة الأولى الأكثر تبعات من هذه الفئة ، وتمثل غانا التي تصل فيها الكثافة ٢,٣ كم طولي/١٠٠٠كم٢ أعلى كثافات تلك الفئة بينما تمثل غينيا التي تصل بها الكثافة إلى ٢ كم طولي/١٠٠٠كم٢ أقل الدول كثافة في هذه الفئة.

الفئة الثالثة : من ١ - ٢ كم طولي/١٠٠٠كم٢: تضم سبعة دول هى الكونغو الديمقراطية ، رواندا ، الجابون، بوركينا فاسو ، جنوب أفريقيا ، الكاميرون ، بتسوانا وهى أقل كثافة بالمقارنة بالفئتين السابقتين على الرغم من أنها تضم دولة الكونغو الديمقراطية التي يخصها أكبر أطوال الحدود النهرية بين جميع دول القارة ، ويأتي ذلك لاتساع مساحتها التي تصل إلى ٢٣٤٥ ألف كم٢ وأطوال حدودها النهرية ذات التصريف صوب الأطلنطى ٤٣٠٣ كم بكثافة ١,٨ كم طولي/١٠٠٠كم٢.

الفئة الرابعة : أقل من ١ كم طولي/١٠٠٠كم٢: تضم بقية الدول في تلك المجموعة وعددها ٨ دول منها ٣ دول تنخفض الكثافة في كل منها إلى أقل من ٠,٥ كم طولي/١٠٠٠كم٢ مما يجعل الكثافة في تلك الفئة منخفضة في مثل تلك الدول لدرجة تقل عن الكثافة العامة التي تصل إلى ١,٣ كم طولي/١٠٠٠كم٢. وأقل تلك الدول كثافة هى الجزائر التي تصل مساحتها إلى ٢٣٨٢ ألف كم٢ والكثافة بها ٠,١ كم طولي/١٠٠٠كم٢ بل تعد دولة النيجر على الرغم من مرور المجارى النهرية فيها

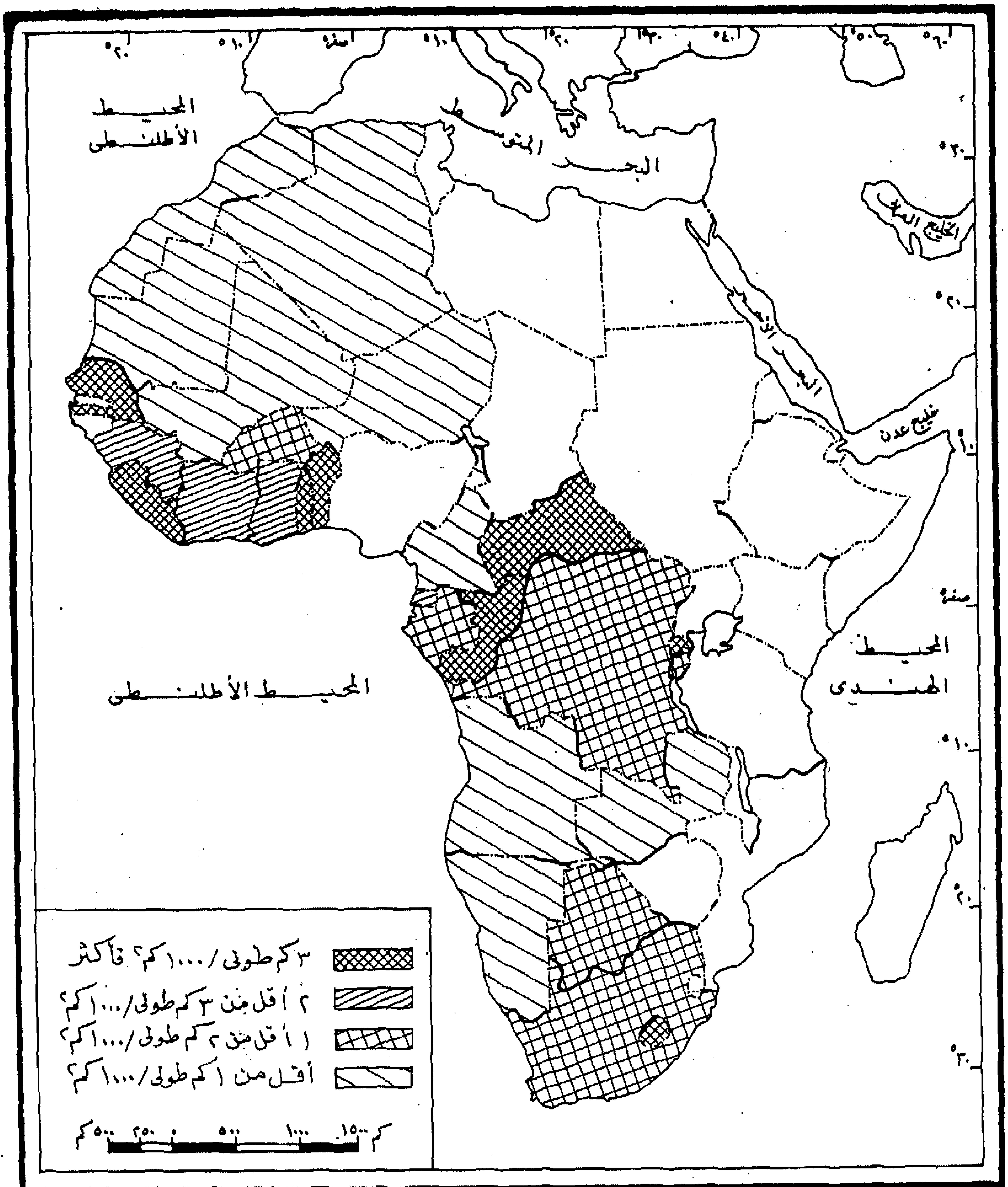
خاصة نهر النيجر من اقل الدول في تلك المجموعة انخفاضا من حيث الكثافة حيث تصل الكثافة بها إلى ٠,٢ كم طولي/١٠٠٠كم٢.

جدول (٢٢) كثافة الحدود السياسية النهرية المنصرفة صوب المحيط الأطلنطي حسب الدول سنة ٢٠٠٦

عدد	الدولة	المساحة /١٠٠٠كم٢	الحدود النهرية /كم	الكثافة كم طولي/١٠٠٠كم٢	
				عدد	الفئة
١	ليبيريا	١١١	٩٣٢	٨,٤	٣ متر فأكثر
٢	ليسوتو	٣٠	٢١٠	٧,٠	
٣	الكونغو	٣٤٢	١٩١٠	٥,٦	
٤	سيراليون	٧٢	٣٥٠	٤,٩	
٥	السنغال	١٩٧	١١٦٣	٥,٩	
٦	بورندى	٢٨	١٠٥	٣,٨	
٧	بنين	١١٣	٣٦٠	٣,٢	
٨	توجو	٥٧	١٧٠	٣,٠	
٩	أفريقية الوسطى	٦٢٣	١٩٦٨	٣,٢	
١٠	غينيا الاستوائية	٢٨	٧٠	٢,٥	٢ ــ ٣
١١	غانا	٢٣٩	٥٥٥	٢,٣	
١٢	كوت ديفوار	٣٢٢	٧٠٥	٢,٢	
١٣	غينيا	٢٤٦	٤٨٢	٢,٠	
١٤	الكونغو الديمقراطية	٢٣٤٥	٤٣٠٣	١,٨	١ - ٢
١٥	الكاميرون	٤٧٥	٨٤٠	١,٨	
١٦	بتسوانا	٥٨٢	١٠٠٠	١,٧	
١٧	رواندا	٢٦	٤٠	١,٥	
١٨	الجابون	٢٦٨	٣٦٠	١,٣	
١٩	جنوب أفريقية	١٢٢٠	١٦٤٠	١,٣	
٢٠	بوركينا فاسو	٢٧٤	٣٠٠	١,١	
٢١	ناميبيا	٨٢٥	٧٦٠	٠,٩	أقل من ١
٢٢	موريتانيا	١٠٢٥	٩٢٣	٠,٩	
٢٣	أنجولا	١٢٤٧	١٠١٠	٠,٧	
٢٤	زامبيا	٧٥٣	٥٥٠	٠,٦	
٢٥	المغرب	٧١١	٤٥٠	٠,٥	
٢٦	النيجر	١٢٦٧	٢٥٠	٠,٢	
٢٧	الجزائر	٢٣٨٢	٤٥٠	٠,١	
٢٨	مالي	١٢٤٠	٥٣٠	٠,٤	
جملة	٢٨	١٧٠٤٨	٢٢٣٨٦	١,٣	—

المصـــدر : المساحات من حساب الباحثة عن :

- http/, www, odci, gov / cia publication factbook/ index., Cia, the world factbook, 2003
- الحدود النهرية من حساب الباحثة عن جدول ملحق (١) .
- الكثافة من حساب الباحثة
- تم حساب الكثافة : متر/كم٢ ، يراجع في ذلك هامش جدول (١٣)



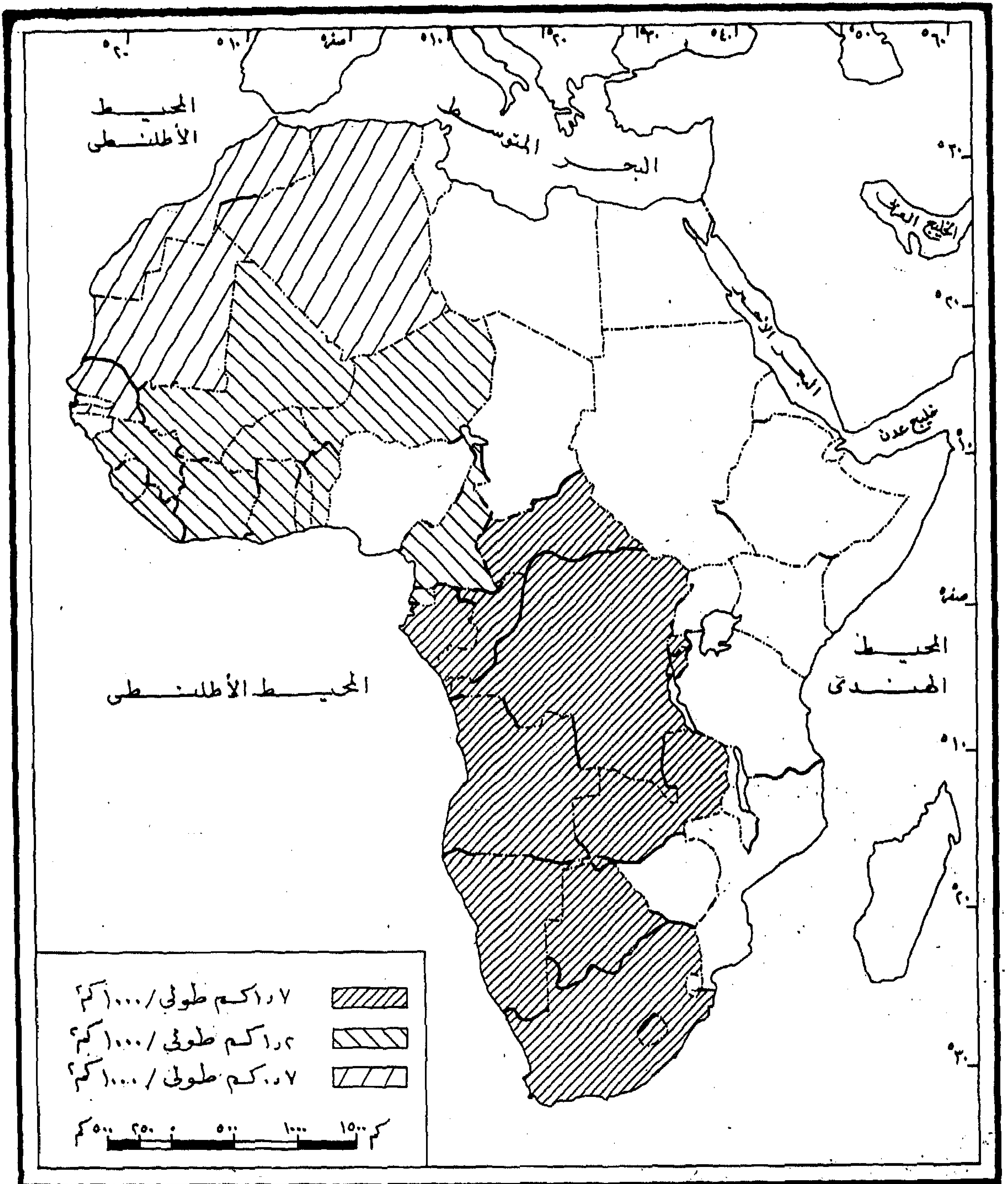
شكل (٢٦) كثافة الحدود السياسية النهرية المنصرفة صوب المحيط الاطلنطى حسب الدول سنة ٢٠٠٦م

المصدر : من حساب الباحثة عن جدول (٢٢) .

٢- كثافة الحدود السياسية النهرية حسب أقاليم الأنهار المنصرفة إلى الأطلنطي:

يمكن بيان كثافة الحدود السياسية النهرية من خلال تقسيم المناطق التي تمر بها المجارى الحدودية النهرية المنصرفة صوب الأطلنطى إلى ثلاث مناطق جغرافية هي كما يشير جدول (٢٣) وشكل (٢٧) كالآتي :

- **منطقة دول الأنهار المنصرفة جنوب خليج غينيا** : وتضم الأنهار التي تصب في المحيط الأطلنطي جنوب الكاميرون شمالاً حتى أقصى جنوب القارة من جهة الغرب ، وتضم هذه المنطقة كما يشير جدول (٢٣) الدول التي تشترك في حدودها بحدود نهرية تصل إلى ١٣٨٥٦ كم مع كل من أنهار الأورانج ، كونبني ، الكونغو ، أوجوي ، وتضم هذه المنطقة ١٢ دولة هى الكونغو ، الجابون ، أفريقية الوسطى ، الكونغو الديمقراطية ، أنجولا ، ناميبيا ، زامبيا ، رواندا ، بورندى ، جنوب أفريقيا ، ليسوتو، بتسوانا تلك التي يصل مجموع مساحتها إلى ٨٢٨٩ ألف كيلو متر مربع مما تجعل الكثافة بها تصل إلى ١,٧ متر /كم٢ وبذلك يعد هذا الإقليم أكثف منطقة مقارنة بالمنطقة الوسطى والشمالية كما يتضح ذكره .
- **منطقة دول الأنهار المنصرفة في خليج غينيا** : تبلغ مساحاتها ٤٤٤٤ ألف كم٢ كما تصل أطوال المجارى الحدودية بها إلى ٥٥٤٤ كم بما يعنى أن الكثافة بها تصل إلى ١,٢ متر / كم٢ على الرغم من أنها تستحوذ على أكبر عدد من الأنهار إذ يوجد بها عشرة أنهار من جملة الأنهار المنصرفة صوب الأطلنطي وهي أنهار النيجر ، الفولتا ، تانو ، سكارسي الكبير ، مانو ، موا ، سبس ، سانت جون ، كافالي ، سانت بول، كامبو ويرجع ذلك إلى قصر الأنهار في تلك المنطقة التي ينحدر أغلبها من هضبة فوتاجالون صوب الأطلنطي وبالتالى قصر الحدود بين الدول مما جعلها أقل كثافة عن المنطقة الجنوبية لكنها تفوق كثافة المنطقة الشمالية وتضم هذه المنطقة كل من سيراليون ، ليبريا ، توجو ، بنين ، الكاميرون ، بوركينا فاسو ، غانا ، مالى، النيجر ، كوت ديفوار تطل جميعها على خليج غانا عدا النيجر ، ويلاحظ أن ساحل غينيا خاصة المنطقة السفلى منه تتصف بالمجاري المتشابكة



شكل (٢٧) كثافة الحدود السياسية النهرية المنصرفة صوب المحيط الأطلنطى حسب أقاليم القارة سنة ٢٠٠٦

المصدر : من حساب الباحثة عن بيانات جدول (٢٠) .

والأهوار والأخوار حتى ليصعب على المرء أن يحدد أين ينتهي البحر وأين تبدا الأرض ويتراوح اتساع هذا السهل عادة بين ١٠ : ٢٠ ميل يتسع في بعض الأحيان ليصل إلى ٧٠٠ ميل في وادي النيجر (١) .

- **منطقة دول الأنهار المنصرفة شمال خليج غينيا :** تضم الدول المطلة على نهر السنغال مثل السنغال وموريتانيا فقط من جهة وحدود نهر درعة بين المغرب والجزائر من جهة أخرى حيث تصل جملة المجارى المائية النهرية التي تشكل حدوداً نهرية إلى ٢٩٨٦ كم تضم مجموعة من الدول أغلبها واسع المساحة مثل الجزائر وموريتانيا والمغرب كما تضم دولة صغيرة المساحة هى السنغال حيث تصل جملة مساحاتها إلى ٤٣١٥ كم٢ مما يجعل الكثافة بها تصل إلى ٠,٧ كم طولي/١٠٠٠كم٢ أي أنها أقل من الكثافة العامة للدول ذات الحدود النهرية المنصرفة صوب الأطلنطى البالغة ١,٣ كم طولي/١٠٠٠كم٢.

ويأتي أثر الكثافة في قوة الإقليم السياسى من حيث أنه كلما زادت الكثافة للحدود النهرية دل ذلك على زيادة المنازعات الحدودية النهرية التي ترهق الدول وتزيد من أعبائها ويمكن أن تزيد أيضاً من التعاون بين الدول المشتركة بحدود نهرية مع دول الجوار على العكس من المناطق التي تنخفض فيها كثافة الحدود النهرية .

(١) جورج . هـ . ت . كمبل ، ترجمة مصطفى منير وآخرون ، أفريقيا المدارية ، الجزء الأول ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٧ ، ص ٣٤ .

جدول (٢٣) كثافة الحدود السياسية النهرية المنصرفة
صوب المحيط الأطلنطي حسب الأقاليم سنة ٢٠٠٦

المنطقة	الأنهار	الدول	المساحة بالألف كم٢	الحدود النهرية بالكيلو متر	الكثافة كم طولي/١٠٠٠كم٢
دول الأنهار المنصرفة جنوب خليج غينيا	أوجوي ، الكونغو ، كونيني ، أورانـــج	الكنغو ، الجابون أفريقيا الوسطى الكونغو الديمقراطية ، رواندا ، بورندى ، أنجولا ، ناميبيا ، جنوب أفريقيا ، زامبيا ، بتسوانا ، ليسوتو	٨٢٨٩	١٣٨٥٦	١,٧
دول الأنهار لمنصرفة في خليج غينيا	النيجر ، الفولتا تانو سكارسي الكبير ، مانو موا ، سيس سانت جون كافالى ، كامبو	النيجر ، كوت ديفوار ، سيراليون ، ليبيريا ، توجو ، بنين ، الكاميرون بوركينا فاسو ، غينيا ، مالى ، غانا ، غينيا الاستوائية	٤٤٤٤	٥٥٤٤	١,٢
دول الأنهار المنصرفة شمال خليج غينيا	السنغال ، درعة	المغرب ، الجزائر موريتانيا ، السنغال	٤٣١٥	٢٩٨٦	٠,٧
جملـــة	١٧	٢٨	١٧٠٤٨	٢٢٣٨٦	١,٣

المصدر : من حساب الباحثة كالآتـــي :

- تم تقسيم المناطق على أساس أن منطقة خليج غينيا تشمل مصبات الأنهار الحدودية بداية من الجـــابون حتى غينيا على طول الساحل الأطلنطي.
- تم حساب الكثافة اعتمادا على حساب أطوال الحدود النهرية ، مساحات الدول التي يمر فيهـــا تلـــك المجارى عن جدول (١٣) وذلك بقسمة الحدود النهرية على المساحة لمجموعة الدول في كل منطقة .
- تم الترتيب حسب المجموعة الأكبر في الكثافة.
- تم حساب الكثافة متر/كم٢ . يراجع في ذلك هامش جدول (١٣) .

المبحث الثاني

الحدود السياسية النهرية المنصرفة إلى المحيط الهندي

أولاً : توزيع الحدود السياسية النهرية حسب المنبع والموقع :

١ – التوزيع حسب المنبع .

٢ – التوزيع حسب الموقع .

ثانياً : خصائص الحدود السياسية النهرية المنصرفة إلى المحيط الهندي :

١ – مواضع المجاري الحدودية النهرية من مقاطع الأنهار .

٢ – توزيع أطوال الحدود السياسية النهرية حسب الأنهار والدول .

ثالثاً : كثافة الحدود السياسية النهرية المنصرفة إلى المحيط الهندي .

أولاً : توزيع الحدود السياسية النهرية المنصرفة صوب المحيط الهندي حسب المنبع والموقع :

١- **التوزيع حسب المنبع** [١] : يشير جدول (٢٤) وشكل (٢٨) إلى أن عدد الأنهار ذات المجارى المنصرفة صوب المحيط الهندي التي تمثل مقاطع منها حدوداً سياسية يصل خمسة أنهار هى الزمبيزى ، لمبوبو ، روفوما ، جوبا ، الساف مرتبة تنازليا حسب أطوال المجارى الحدودية السياسية ويمكن بيان أهم تلك الأنهار من حيث طول المجارى الحدودية السياسية وعدد المنابع لكل منها كالآتي :

- **منابع نهر الزمبيزى** : يستمد مياهه من عدة منابع أهمها :

الأول : مرتفعات شرق الأخدود العظيم في مالاوى حيث يتكون السطح من مرتفعات جبلية وهضاب يصل ارتفاعها إلى أكثر من ٢٥٠٠ متر، وهى منطقة تقع ضمن المناخ الاستوائى الذي يتسم بالأمطار الغزيرة طوال العام دون فصلية واضحة حيث لا يقل المطر في أي من الشهور عن ٢,٤ بوصة [٢] وبالتالى تتوزع أمطاره على جميع شهور السنة وتتراوح من بين ٢٠٠ ـــ ٣٠٠ سم سنويا [٣] من جهة، وشمال موزمبيق من جهة أخرى حيث المرتفعات الجبلية التي من أهمها جبل نامولى الذي يزيد ارتفاعه عن ١٨٠٠ متر

الثاني: مرتفعات الفلد في زيمبابوي ذات الهضاب والقمم الجبلية التي يتراوح ارتفاعها ما بين ٩٠٠ ـــ ١٢٠٠ متر بالإضافة إلى وجود قمم مرتفعة جبلية مثل قمة جبل إيناجانى ٢٥٠٠ متر

الثالث: هضبة بيى Bie في غرب أنجولا حيث تتعدد بها القمم التي يصل بعضها إلى ٢٦٠٩م مما يجعل هذا النهر نتيجة لتعدد منابعه التي يتباين فيما بينها مواعيد سقوط الأمطار واتخاذ تصريفه النهري النمط المتشعع الذي تظهر

---

(١) جميع البيانات الواردة بشأن المنابع التي لم يذكر لها مرجع من أعداد الباحثة اعتماداً على بيانات كل من :
Philips,world atlas , op . cit . p46 - 56
Jeune Afrique, op.cit., صفحات متعددة .

(٢) يوسف عبد المجيد فايد ـــ الأقاليم المناخية في أفريقية في ضوء تصنيف كبن ، مرجع سابق صـ٣٣ .

(٣) عبد العزيز طريح شرف ، الجغرافيا المناخية والنباتية ، مرجع سابق ، صـ٢٨٤.

فيه المجارى المائية متفرقة ومتشعبة من المناطق المرتفعة [١] مما خلف عنها عددا من المجارى المائية التي تم اتخاذها كحدود عند ترسيم الحدود السياسية .

- **منابع نهر لمبوبو** : يستمد مياهه عبر مجموعة من الروافد بعضها يمتد إلى الشمال حيث يأتي بمياهه من مرتفعات الفلد في زيمبابوي كما تمتد مجموعة من الروافد المائية تستمد مياهها من جبال دراكنزبرج التي يصل ارتفاع بعض قممها إلى ٣٠٠٠ متر تقريباً خاصة في المناطق الشمالية الشرقية ويلاحظ أيضا على هذا النهر أن تعدد منابعه قد أدى إلى تباين مواعيد تساقط الأمطار في حوضه ، مما أعطى له الفرصة لدوام الجريان المائى أغلب شهور السنة وما تلى ذلك من إيجاد مجارى مائية تم اتخاذ بعضها حدوداً سياسية عند ترسيم الدول بلغت أطوالها ٩٦٤ كم .
- **منابع نهر روفوما Ruvuma** : يمثل نهر روفوما حدا سياسيا بين موزمبيق وتنزانيا بداية من الساحل نحو الداخل على طول يقرب من ٦٤٠ كم، يتجه نحو الغرب ثم يتجه صوب الشمال الشرقي تجاه مدينة سونجا في تنزانيا [٢] ، يستمد مياهه من مرتفعات الأخدود العظيم شرق بحيرة نياسا في تنزانيا من منطقة جبال رونجوى ومن شمال موزمبيق حيث مرتفعات جبال نامولى التي يزيد ارتفاع بعض القمم بها عن ١٨٠٠ متر بالقرب من بحيرة شيلوي Chilwe .
- **منابع نهر جوبا** : يستمد نهر جوبا مياهه من المنحدرات الجنوبية الشرقية لهضبة (2) الحبشة [٣] من منطقة المرتفعات حول بحيرتى أبايا Abaya وشامو Chamo حيث تزيد الارتفاعات في تلك المناطق عن ٣٥٠٠ متر إذا يقطع أغلب طوله بعيدا عن الحدود السياسية إلا في مسافة قصيرة تصل إلى ١٤٥ كم بين كينيا وأثيوبيا التي حددت ضمن الحدود البرية بين الدولتين حسب اتفاقية سنة ١٨٩١ بين بريطانيا وإيطاليا ثم عدلت عدة مرات كان أخرها سنة ١٩٧٠ [٣] ونظراً إلى أن مياهه تستمد من منبع واحد فإن جريانه غير دائم إذ أن أمطار هضبة الحبشة يقتصر التساقط بها على فصل الصيف مما يجعل تلك الحدود النهرية تقترب من مظهر الأودية شبه الجافة شتاء.

---

[١] محمد صفي الدين ، جيمورفولوجية قشرة الأرض ، مرجع سابق ، صـ١٩٨ .

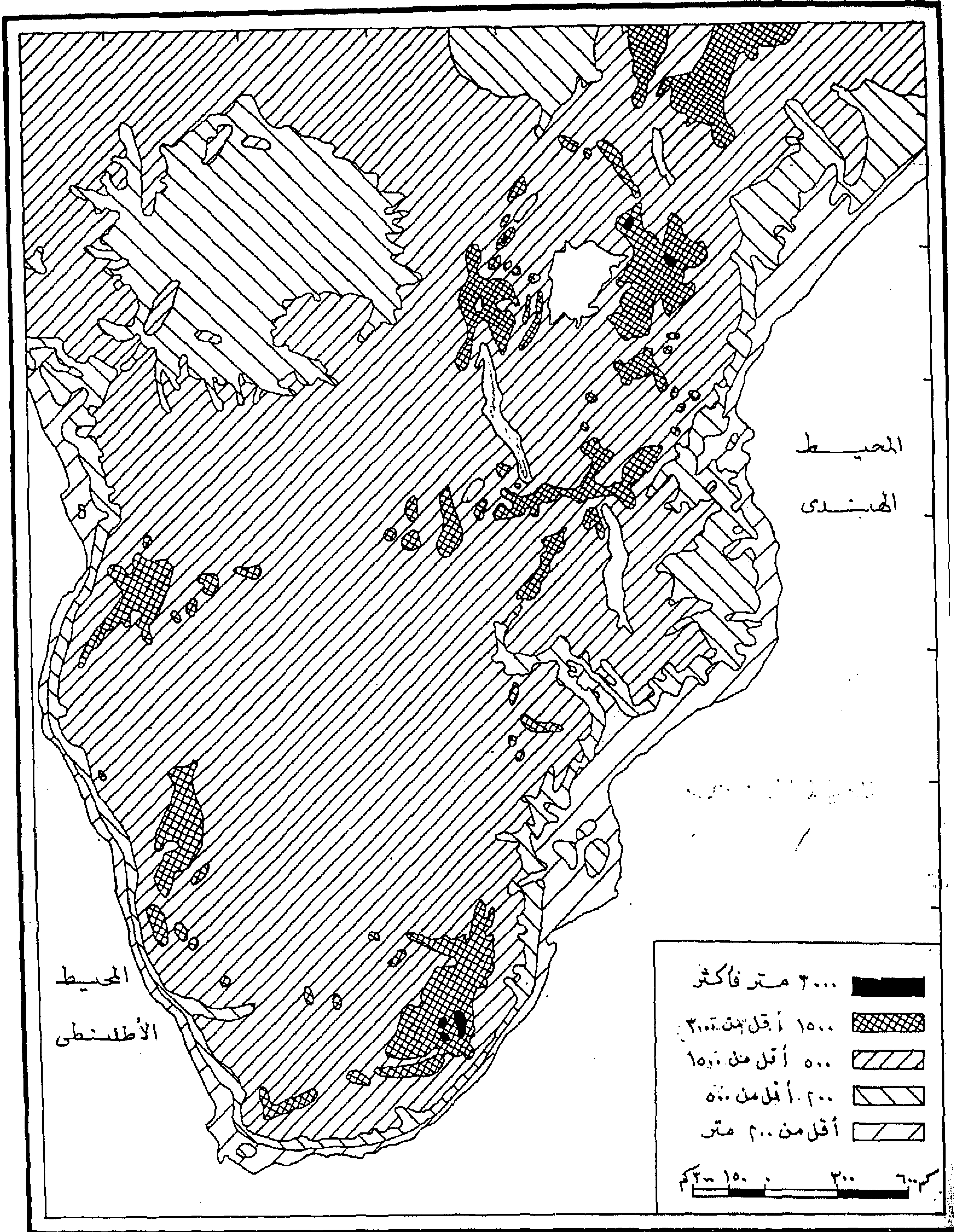
[2] Tanzania Authemti Africa, Tanzania Tourist Board, Dar ES Salaa, S.D. P.5

[٣] رؤوف راشد خله ، كينيا دراسة في الجغرافيا السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، سنة ٢٠٠٠ ، ص١٨٢.

شكل (٢٨أ) الحدود السياسية النهرية ذات التصريف صوب المحيط الهندى حسب منابعها ومواقعها بين الدول سنة ٢٠٠٦م

المصدر: The Times Atlas of The World, Family Edition, Times Books Limited, London, 1988, PP. 50 – 51.

The University Atlas, George Philip and Son Limited, London, 1958, PP. 128 – 129.



شكل (٢٨ب) تضاريس النطاق الجنوبى الشرقى من القارة طبقًا للأنهار المنصرفة صوب المحيط الهندى :

- منابع نهر الساف **Save** : يستمد هذا النهر الذي يمر أطول مسافة من مجراه الرئيسى حتى المصب في دولة موزمبيق مياهه من مرتفعات الفلد في زيمبابوي وتمثل أحد روافده الحدود السياسية بين موزمبيق وزيمبابوي على طول ٣٠ كم .

جدول (٢٤) توزيع الأنهار المنصرفة صوب المحيط الهندي ذات الحدود السياسية حسب أطوال المجارى الحدودية والمنابع سنة ٢٠٠٦

الأنهار: عدد	الأنهار: اسم النهر	طول المجارى الحدودية للنهر	عدد المنابع	المنبع
١	الزمبيزى	٢٠٠٧		- مرتفعات شرق الأخدود في مالاوى وشمال موزمبيق
			٣	- مرتفعات الفلد في زيمبابوي.
				- هضبة بيى في أنجولا
٢	لمبوبو	٩٦٤	٢	- مرتفعات الفلد في زيمبابوي.
				- جبال دراكنزبرج في جنوب أفريقية.
٣	روفوما	٦٤٠	١٠	- مرتفعات الأخدود شرق بحيرة نياسا في تنزانيا وموزمبيق.
٤	جوبا	١٤٥	١	- هضبة الحبشة
٥	الساف	٣٠	١	- مرتفعات الفلد في زيمبابوي
جملة	٥	٣٧٨٦	٨	

المصدر : من حساب الباحثة كالآتي :

- الحدود النهرية من قياس الباحثة اعتماداً على جدول ملحق (٣) .
- المنابع عن : - Philip's world Atlas , op cit p- 52-53
- تم ترتيب الأنهار تنازليا حسب الأكبر في أطوال الحدود النهرية .

ويأتي دور المنابع في الجغرافية السياسية من خلال جانبين هما :

الأول : أن الأنهار التي تتعدد منابعها مثل الزمبيزى ولمبوبو تتعدد دول المنبع بها مما يمثل تشابكا في مصادر موارد المياه للنهر بين مجموعة من الدول فمثلا ينبع نهر الزمبيزى من دول أهمها مالاوى وموزمبيق وزيمبابوي وأنجولا مما يجعل دول حوض النهر في حاجة إلى الاتفاق والالتزام بين جميع أطرافها خاصة في تنظيم مياه النهر لدى المنابع وهذا على عكس الأنهار التي تعتمد على منطقة منبع واحد مثل نهر جوبا الذي ينبع من هضبة الحبشة ويمر بدولة الصومال بعد اشتراكه في حدود سياسية مع كل من كينيا وأثيوبيا ، ونهر الساف الذي ينبع من زيمبابوي ويمر في موزمبيق، إذ أن اقتصار النهر بين دولة المنبع ودولة المصب يسهل من تسيير شئون النهر في المنطقة الحدودية .

الثانى : يؤدى تعدد المنابع غالبا إلى التباين في مواعيد وكميات تساقط مياه الأمطار مما يجعل النهر دائم الجريان مثل نهر الزمبيزى أما اقتصار النهر على منبع واحد مثل نهري جوبا والساف فإنه يقلل فرص دوام جريان النهر حيث يرتبط الجريان النهري بموعد تساقط المطر في أي من تلك المنابع خاصة إذا كانت الأمطار موسمية التساقط كما هو الحال على هضبة الحبشة وأن دواعى تنظيم العلاقة بين الدول ذات الحدود النهرية في الأنهار دائمة الجريان تكون أكثر ضرورة لما ينتظر من مثل تلك المجارى من ملاحة نهرية وصيد بالإضافة إلى قدرة النهر دائم الجريان على تغيير مجراه نسبيا بالمقارنة مع تلك الأنهار ذات الجريان الفعلى .

٢ - **التوزيع حسب الموقع :** يشير جدول (٢٥) وشكل (٢٨) إلى أن الأنهار الحدودية يشترك بعضها بأكثر من حد نهري بين الدول المجاورة إذ أن نهر الزمبيزى مثلا يشترك بعدد ثمانية مجارى حدودية تقدر أطوالها ٢٠٠٧ كم أكبر أطوالها بين دولتى زامبيا وزيمبابوي تمثل تلك المجارى الحدوية الثمانى حدودا بين سبع دول هى زيمبابوي ، أنجولا ، زامبيا ، ناميبيا ، مالاوى ، موزمبيق، بتسوانا ، أما نهر لمبوبو فإنه يشترك من خلال خمسة مجارى حدودية بحدود يبلغ طولها ٩٦٤ كم بين ثلاثة دول هى بتسوانا وجنوب أفريقية وزيمبابوي أما بقية الأنهار المنصرفة

صوب المحيط الهندي مثل روفوما وجوبا والساف فإن كل منها يشترك بمجرى حدودى واحد يفصل بين دولتين الأمر الذي يجعل تأثير الأنهار التي تنال حظا أوفر من الدول المشتركة من خلالها بحدود سياسية أهم من حيث ضرورة الالتزام بتبعات واتفاقيات كل نهر بين الدول المشتركة في حوض النهر إذ أن عدم التزام أي من دول الحوض فيما يتعلق بتنظيم النهر يؤثر على الدول الأخرى . كما أن فرصة وجود نزاعات بين الحدود النهرية على الأنهار التي تشترك مجاريها في مواضع متعددة بحدود سياسية مثل الزمبيزى ، أكثر من الأنهار التي تشترك بمجرى واحد يمثل حدا سياسيا بين دولتين فقط مثل أنهار كل من روفوما ، جوبا ، الساف . ويشير جدول (٢٥) إلى التوزيع حسب الموقع الفلكي للمجارى النهرية الحدودية للأنهار المنصرفة صوب المحيط الهندي كالآتي :

- يستحوذ النصف الجنوبى من القارة على كل المجارى الحدودية النهرية للأنهار المنصرفة صوب المحيط الهندي عدا المجرى الحدودى القصير بين كينيا وأثيوبيا التابع لنهر جوبا الذي يقع بين ٥٠َ ٣ْ إلى ٤ْ شمالاً إذ تتركز أغلب الحدود بين دائرتى عرض ١٤ْ إلى ٢٤ْ جنوباً حيث يستحوذ هذا النطاق على ١٢ مجرى بنسبة ٨٥,٧% من جملة عدد المجارى المائية الحدودية المنصرفة صوب المحيط الهندي ، تنال منطقة العرض بين ١٦ْ إلى ١٨ْ جنوبا الكثافة الأكبر بين دوائر العرض إذ يمر فيها ٧ مجارى لحدود سياسية وذلك نظراً لتواجد نهر الزمبيزى الواضح في تلك العروض تتمثل في روافده كوبانجو بين ناميبيا وأنجولا ، وكوانجو بين أنجولا وزامبيا وكابومبو بين ناميبيا وزامبيا وشيري بين مالاوى وموزمبيق ، وزمبيزى بين بتسوانا وزامبيا من جهة وزامبيا وزيمبابوي من جهة أخرى وزمبيزى أيضا بين بتسوانا وناميبيا ويعتبر الموقع الفلكي للمجارى المائية فيما بين العروض التي تنال أكبر قسط من المجارى الحدودية النهرية التي تقع بين ١٤ْ إلى ٢٨ْ جنوبا أكثر المناطق للنزاعات خاصة النطاق بين دائرة العرض ١٦ْ ـ ١٨ْ جنوبا أما في نصف القارة الشمالى فيكاد يقتصر النزاع على حد قصير طوله ١٤٥ كم لنهر جوبا بين كينيا وأثيوبيا .

جدول (٢٥) توزيع مواضع الحدود السياسية النهرية المنصرفة

صوب المحيط الهندي حسب مواقعها وأطوالها سنة ٢٠٠٦

النهر	المواضع النهرية		الموقـــــع	الفلكي
	عدد	الطول		
زمبيزى		٧٩٧	زمبيزى بين زامبيا وزيمبابوي	٣٠ ١٥ْ – ٥٥ ١٧ْ جنوباً
		٣٦٠	كوبانجو بين ناميبيا وأنجولا	٣٠ ١٧ْ – ١٨ْ جنوباً
		٢٨٠	زمبيزى بين بتسوانا وناميبيا	٥٠ ١٧ْ – ٢٥ ١٨ْ جنوباً
		٢٣٥	كوانجو بين أنجولا وزامبيا	١٠ ١٦ْ – ٣٠ ١٧ْ جنوباً
		١١٥	كابومبو بين ناميبيا وزامبيا	٥ ١٧ْ – ٤٥ ١٧ْ جنوباً
		١٠٥	شيرى بين مالاوى وموزمبيق	٥٠ ١٦ْ – ٢٠ ١٧ْ جنوباً
		٩٥	لوانجو بين موزمبيق وزامبيا	٥٥ ١٤ْ – ٣٠ ١٥ْ جنوباً
		٢٠	زمبيزى بين بتسوانا وزامبيا	خط عرض ٥٥ ١٧ْ جنوباً
جملـــة	٨	٢٠٠٧		
لمبوبو		٣٩٠	لمبوبو بين بتسوانا وجنوب أفريقيا	٢٢ْ – ١٥ ٢٣ جنوبا
		٣٠	لمبوبو بين ج. أفريقيا وموزمبيق	على دائرة عرض ٢٨ جنوباً
		٢٠	لمبوبو بين ج. أفريقيا وسوازيلاند	على دائرة عرض ٢٨ جنوباً
		٢٨٠	شاشي بين بتسوانا وزيمبابوي	٢٥ ٢٠ْ – ٢٢ْ جنوبا
		٢٤٤	لمبوبو بين جنوب أفريقيا وزيمبابوي	٠ ٢٢ْ – ١٥ ٢٢ جنوبا
جملـــة	٥	٩٦٤		
روفوما	١	٦٤٠	روفوما بين تنزانيا وموزمبيق	٢٥ ١٠ْ – ١٢ جنوبا
جوبا	١	١٤٥	جوبا بين كينيا وأثيوبيا	٥٠ ٣ْ – ٤ْ شمالاً
الساف	١	٣٠	سابى بين موزمبيق وزيمبابوي	١٠ ٢٢ْ – ٢٠ ٢٢ْ جنوبا
جملـــة	١٦	٣٧٨٦		

المصـــــــدر : من حساب الباحثة كالآتـــي :

- أطوال المواضع النهرية عن جدول ملحق (١) .
- الموقع النسبي والفلكي من حساب الباحثة عن :

- Philip's World Atlas, op. cit., p- 47-56

اتفاقية الحدود بين السودان وأثيوبيا ١٥ مايو ١٩٠٢

اتخذت هذه الحدود بناء على عقد الاتفاقيات بين الدول على كيفية تحديدها وتعد اتفاقية ١٥ مايو ١٩٠٢ حلاً لأكبر مشاكل الحدود السودانية الأثيوبية وتنص هذه الاتفاقية على ما يلي :

المادة الأولى : تحديد الحدود بين السودان والحبشة تمتد من خور أم حجر على نهر ستيت إلى القلابات فالنيل الأزرق جنوب فانكة وأنهار ألبارو والبيبور والأكوبو ثم ميليلي ثم إلى نقطة التقاء خط عرض ٦ شمالا مع خط طول ٣٥ شرق جرينتش [١] .

المادة الثانية : نصت هذه الاتفاقية على تشكيل لجنة مشتركة لتحديد الحدود بين طرفي التعاقد على الطبيعة .

المادة الثالثة : تعهد فيها الملك منليك الثاني بعدم بناء أي سد على النيل الأزرق أو بحيرة تانا (أو نهر السوباط) مما يكون من شأنه تحويل فيضان المياه في النيل إلا باتفاق مع حكومة بريطانيا وحكومة السودان . ولكن منليك احتفظ لنفسه بحق استعمال قوة المياه دون أن يؤثر ذلك على كميتها [٢] .

المادة الرابعة : تؤجر لحكومة السودان مساحة من الأرض بجوار إيتانج هلى نهر ألبارو لا تزيد مساحتها على ٤٠٠ هكتار لتستخدمها كمحطة تجارية على ألا تستخدمها لأية أغراض سياسية عسكرية .

المادة الخامسة : نصت على أن يمنح منليك الثاني للحكومة البريطانية وحكومة السودان حق مد خط حديدي عير الأرض الحبشية لربط السودان بأوغندا واتفق على أن يعقد اتفاق مشترك لتحديد الأرض التي يخترقها الخط الحديدي [٣] .

أهم نتائج هذه الاتفاقية :

عقدت هذه الاتفاقية في ظل الاستعمار البريطاني دون أن يشترك فيهما ممثل الشعب السوداني بل أنها غضت النظر عن آراء شعب منطقة الحدود ومصالحها وانقسمت القبائل على الحدود. وتعد هذه الاتفاقية أولى الاتفاقيات التي وضعت الشكل النهائي للحدود بينهما

1- Hertslet , E.: Map of Africa by Treaty . vol. 2 . P. 433 .

٢- نيفين فؤاد عبد الخالق ، التطور التاريخي لمشكلات الحدود السودانية الأثيوبية (١٨٧٩-١٩٠٢) ، رسالة ماجيستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ١٥٤ .

٣- نيفين فؤاد عبد الخالق ، التطور التاريخي لمشكلات الحدود السودانية الأثيوبية (١٨٧٩-١٩٠٢) ، المرجع السابق ، ص ١٥٦ .

ثانيا : خصائص الحدود السياسية النهرية ذات التصريف الهندي :

١ - **مواضع المجارى الحدودية النهرية من مقاطع الأنهار :** يشير جدول (٢٦) إلى أن توزيع المجارى النهرية التي تم اتخاذها حدوداً سياسية بين الدول يبلغ عددها ١٦ موضعا تتوزع حسب مقاطع الأنهار بين ٩ ، ٧ للروافد والمجرى بما فيه المصب بنسبة ٥٦,٣ للروافد ، ٤٣,٧% على التوالي .

ويلاحظ من الجدول (٢٦) أن روافد نهر الزمبيزى تمثل أكبر عدد من مقاطع حدوده السياسية إذ يشترك بخمسة مقاطع من خلال الروافد هى كوبانجو بين ناميبيا وأنجولا وكوانجو بين أنجولا وزامبيا ، وكابومبو بين ناميبيا وزامبيا ، وشيرى بين مالاوى وموزمبيق، ولوانجوا بين موزمبيق وزامبيا بينما يشترك من خلال ثلاثة مقاطع على طول مجراه هى الزمبيزى بين زامبيا وزيمبابوي، والزمبيزى بين بتسوانا وزامبيا والزمبيزى بين بتسوانا وناميبيا كما أن نهر لمبوبو يمثل حدودا سياسية من خلال خمسة مقاطع أحدها في روافده هو شاشي بين بتسوانا وزيمبابوي والأربعة مقاطع الأخرى من خلال المجريين بين بتسوانا وجنوب أفريقية من جهة وبين جنوب أفريقية وزيمبابوي من جهة ثانية وبين جنوب أفريقيا وموزمبيق من جهة ثالثة وبين جنوب أفريقيا وسوازيلاند من جهة رابعة .

أما بقية أنهار المجموعة المنصرف مياهها صوب المحيط الهندي فكل منها يشارك في الحدود النهرية السياسية بمقطع واحد تتمثل في أن نهر الساف يمثل الحدود السياسية من خلال رافده نهر سابى أما نهري روفوما وجوبا فكل منهما يشترك بحدود سياسية من خلال المجرى الرئيسي حيث يمثل نهر روفوما حدا سياسيا بين تنزانيا وموزمبيق كما يمثل نهر جوبا حدا سياسيا بين كينيا وأثيوبيا.

ويأتي أثر كون المقطع النهري الذي يمثل حدوداً سياسية ضمن المجرى أو ضمن الروافد على الجغرافية السياسية من خلال بعض الجوانب التي منها :

- أن الدول التي تشترك بمقاطع متعددة في الروافد والمجرى الرئيسي في نهر الزمبيزى تنال أكبر الاتفاقيات والمعاهدات التي تتفق عليها جميع الدول المشتركة مع هذا النهر وعددها سبع دول بما يعنى تقيد كل دولة منها بما تتفق عليه الدول الأخرى خاصة إذا كانت مقاطع النهر الحدودية تتعلق بكميات المياه في مناطق الروافد الحدودية أو تتعلق بمشروعات صناعية في تلك الروافد لتوليد الطاقة الكهربائية أو كانت ترتبط بالملاحة في المجارى الحدودية الصالحة للملاحة في مناطق الروافد أو المجرى الرئيسي .

▪ تعد الأنهار التي تشترك بحد واحد مثل روفوما وجوبا والساف من الأنهار التي يسهل الاتفاق في شأن تسييرها نظراً لاقتصار مرورها في عدد قليل من الدول في جهة ولقلة المقاطع الحدودية التي تشترك مع الدول مما يقلـل مـن عـدد الاتفاقيـات وبالتـالي الالتزامات لكل دولة من الدول المشتركة منها يلي ذلك انخفاض النزاعات الحدودية بين تلك الدول .

جدول (٢٦) توزيع مواضع الحدود السياسية النهرية المنصرفة صوب المحيط الهندي حسب المقاطع الطولية للأنهار سنة ٢٠٠٦

العدد	النهر	المواضع الحدودية النهرية		المقطع النهري	
		عدد	الموضـــــــع	رافد	مجرى ومصب
١	زمبيزى	٨	زمبيزى بين زامبيا وزيمبابوي		١
			كوبانجو بين ناميبيا وأنجولا	١	
			كوانجوا بين أنجولا وزامبيا	١	
			كابومبو بين ناميبيا وزامبيا	١	
			شيرى بين مالاوى وموزمبيق	١	
			لوانجوا بين موزمبيق وزامبيا	١	
			زمبيزى بين بتسوانا وزامبيا		١
			زمبيزى بين بتسوانا وناميبيا		١
٢	لمبوبو	٥	لمبوبو بين بتسوانا وجنوب أفريقية		١
			شاش بين بتسوانا وزيمبابوي	١	
			لمبوبو بين جنوب أفريقية وزيمبابوي		١
			لمبوبو بين سوازيلاند وجنوب أفريقيا		١
			لمبوبو بين جنوب أفريقيا وموزمبيق		١
٣	روفوما	١	روفوما بين تنزانيا وموزمبيق		١
٤	جوبا	١	جوبا بين كينيا وأثيوبيا		١
٥	الساف	١	سابى بين موزمبيق وزيمبابوي	١	
جملة		١٦		٧	٩
%		١٠٠		٤٣,٧	٥٦,٣

المصـــــدر : من حساب الباحثة كالآتـــي :

– المواضع النهرية :

- Philips World Atlas, op cit p- 46-56

– تم ترتيب الأنهار تنازليا حسب النهر الأطول في الحدود النهرية .

٢- توزيع أطوال الحدود السياسية النهرية حسب الأنهار والدول :

أ - **التوزيع حسب الأنهار** : يشير جدول (٢٧) وشكل (٢٩) إلى أن أكثر الأنهـار مـن حيث أطوال المجارى الحدودية هو نهر الزمبيزى إذ يستحوذ علـى نسـبة ٥٣,٢% تقريباً من جملة أطوال المجارى الحدودية يليه في ذلك نهر لمبوبو الذي تصل جملـة أطوال مجاريه الحدودية ٩٦٤ كم بنسبة ٢٥,١% من جملة أطوال المجارى الحدودية أما اقل الأنهار فهو نهر الساف الذي يشترك بحدود قصيرة تصل إلى ٣٠ كـم فقـط بنسبة ٠,٨% من جملة أطوال المجارى الحدودية .

ويأتي أثر ذلك في الجغرافية السياسية من خلال العلاقة بين أطوال المجارى الحدودية النهرية من جهة والمشكلات المتوقع حدوثها المصاحبة له من جهة أخرى إذ يصاحب الأطوال الكبيرة مثل ما عليه الحال في نهر الزمبيزى أو اللمبوبـو توقـع حـدوث مشكلات في كل منها تفوق ما عليه الحال في نهر الساف ويلاحظ من جدول (٢٧) مدى أهمية النهر في مسألة الحدود السياسية من خلال نسبة أطوال تلك الحدود مـن جملة طوله الجغرافي إذ أن كبر تلك النسبة تشير إلى مدى الحكم عليه بأنه يمثل نهرا حدوديا طويل الحدود السياسية أما قلة النسبة فتشير إلى مساهمته الضيقة فـي كونـه أحد الأنهار ذات الحدود السياسية القصيرة وبالتالى تقل الاحتمالات في إيجاد روابـط واتفاقيات تتعلق بالنهر عن تلك الأنهار التي تساهم بنسبة كبيرة من الحدود النهريـة مقارنة بطولها الجغرافي ويشير جدول (٢٧) إلى أن نهر روفوما على الـرغم مـن قصره الجغرافي بين مجموعة الأنهار الحدودية السياسية المنصرفة صوب الهندي إلا أن نسبة المجارى الحدودية السياسية تمثل النسبة الغالبة منه إذ تصل أطوال الحـدود السياسية نحو ٦٤٠ كم بنسبة ٨٥,٣% من جملة طوله الجغرافي البالغ ٧٥٠ كم ممـا يجعله نهراً حدوديا في أغلبه ولذلك فإن أكثر أجزاء النهر تشكل مصدر التزام حسب الاتفاقيات الخاصة بالنهر بين الدول الحدودية عليه ، يليه نهر اللمبوبو الذي تشـكل الحدود النهرية فيه ٦٠,٣% من جملة طوله الجغرافي البالغ ١٦٠٠ كم ، أمـا نهـر الزمبيزي الذي ينال أطول الحدود النهرية بين مجموعة تلك الأنهار فإنه يساهم بنسبة ٥٦,٧% من جملة طوله الجغرافي البالغ ٣٥٤٠ كم بحدود سياسية مما يجعل أجـزاء منه تصل إلى ما يقرب من نصف طوله الجغرافي تمثل مجارى مائية غير حدودية .

وتشير بيانات جدول (٢٧) إلى أن درجة الارتباط بين كل من الأطوال الجغرافية للأنهار من جهة وأطوال مجارى الحدود السياسية النهرية لكل منها من جهة أخرى من خلال معامل ارتباط بيرسون تصل إلى ٠,٩ [1] بمعنى أن الارتباط جاء قويا بينهما نتيجة لعدد من العوامل الطبيعية ، والسياسية في المنطقة وهو بذلك يرتفع عن درجة الارتباط في مجموعة الأنهار المنصرفة صوب المحيط الأطلنطي بما يعنى أنه كلما زاد طول النهر لازمه زيادة في الحدود السياسية التابعة له حيث يتوافق ترتيب أطوال المجارى الحدودية السياسية تنازليا مع ترتيب الأطوال الجغرافية للأنهار تنازليا .

ويأتي هذا الارتباط المرتفع إلى أهمية اتخاذ الأنهار حدودا سياسية خاصة في منطقة أنهار الزمبيزى واللمبوبو وروفوما التي حرصت القوى الاستعمارية على استغلالها كحدود عند ترسيم تلك المناطق خاصة وأن القوى الاستعمارية مثل البرتغال في كل من موزمبيق وأنجولا وألمانيا في ناميبيا وتنزانيا وبريطانيا في زيمبابوي وزامبيا رغبت في الاستفادة من الأنهار في توليد الطاقة والملاحة وغيرها سيما وأن تلك الأنهار تستخدم في العديد من مواضعها في الملاحة من جهة واستغلال الكهرباء من خلال الشلالات الطبيعية من جهة أخرى .

---

(1) الارتباط من حساب الباحثة ، يراجع في ذلك :

– فتحي عبد العزيز أبو راضى ، الأساليب الكمية في الجغرافيا ، مرجع سابق ، ص٤٣٨.

جدول (٢٧) الأنهار المنصرفة صوب المحيط الهندي ذات الحدود السياسية

من حيث أطوالها الجغرافية وأطوال مجاريها الحدودية سنة ٢٠٠٦

العدد	النهر	الطول الجغرافي/ كم	المجارى الحدودية النهرية		
			الطول	%	% من الطول الجغرافي
١	زمبيزى	٣٥٤٠	٢٠٠٧	٥٣,٢	٥٦,٧
٢	لمبوبو	١٦٠٠	٩٦٤	٢٥,١	٦٠,٣
٣	روفوما	٧٥٠	٦٤٠	١٧,٠	٨٥,٣
٤	جوبا	١٢٥٠	١٤٥	٣,٩	١١,٦
٥	الساف	٧٦٠	٣٠	٠,٨	٣,٩
جملة		٧٩٠٠	٣٧٨٦	١٠٠	٤٧,٩

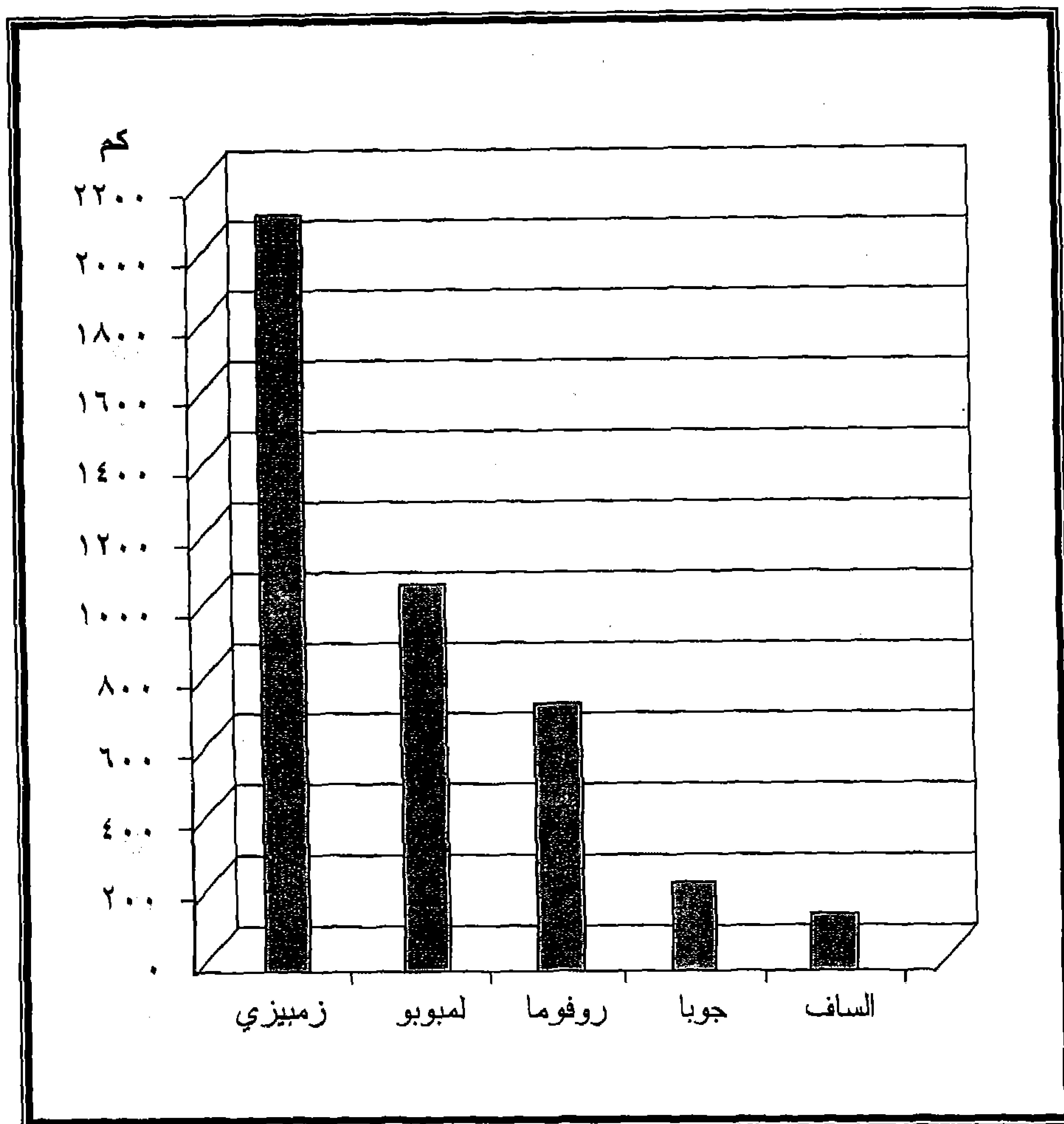
المصـــدر : من حساب الباحثة اعتمادا على الآتـــي :

– الطول الجغرافي لأنهار كل من الزمبيزى ، لمبوبو ، جوبا ، روفوما ، الساف عن :

- Philip's World Atlas, op. cit., p. VII.

- أنهار جوبا وروفوما والساف من قياس الباحثة عن نفس الأطلس ص٤٧ – ٥٦

- تم ترتيب الأنهار تنازليا حسب أكبرها في أطوال الحدود السياسية النهرية للأنهار .



شكل (٢٩) توزيع أطوال مجاري الحدود السياسية النهرية حسب الأنهار المنصرفة صوب المحيط الهندي سنة ٢٠٠٦

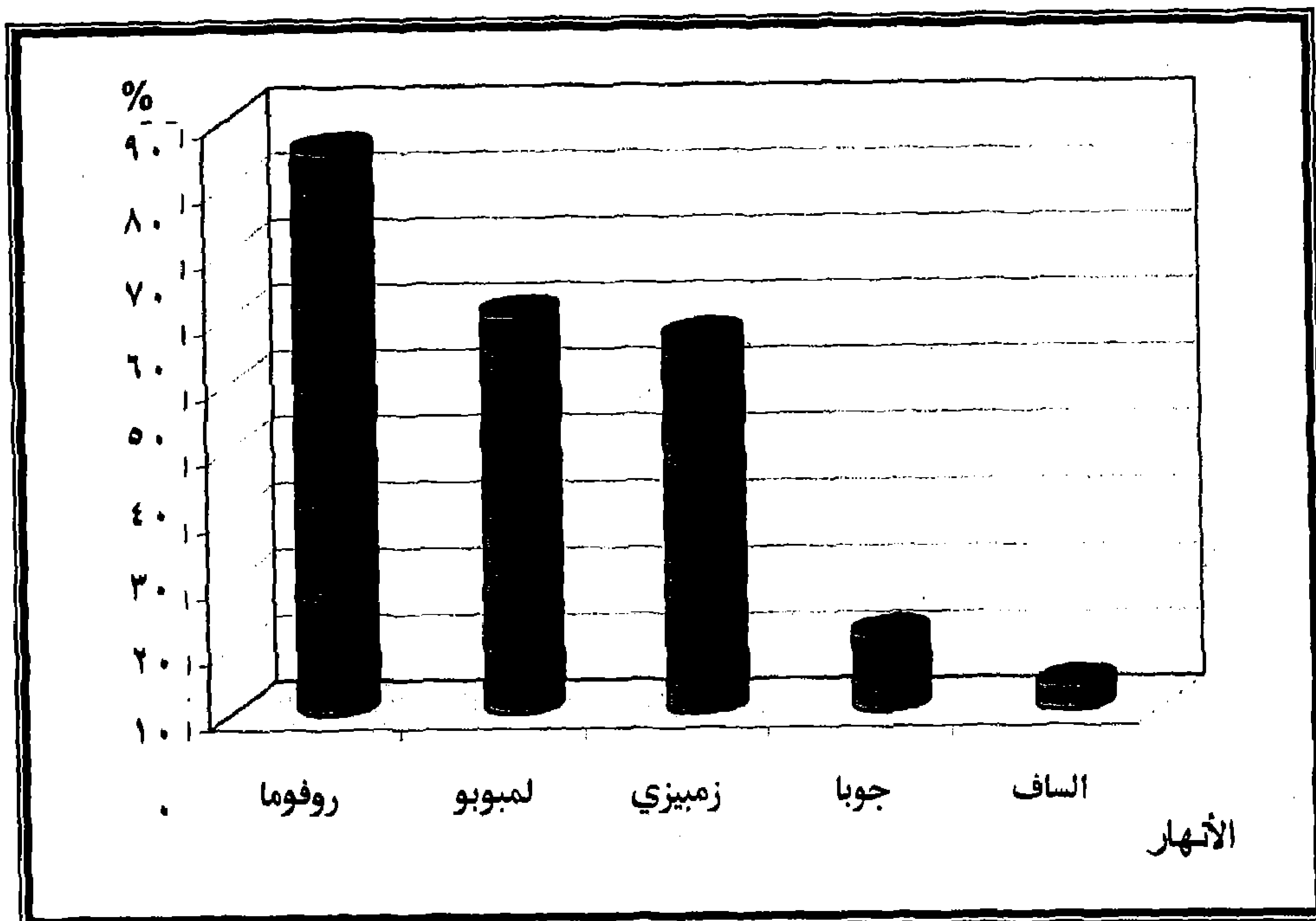
المصدر من حساب الباحثة عن جدول (٢٧)

ب- **توزيع أطوال الحدود النهرية حسب الدول :** يشير جدول (٢٨) إلى أنه يمكن توزيع الحدود السياسية حسب الدول من جهة ونسبة الحدود النهرية من الحدود البرية في كل دولة من جهة أخرى من خلال الآتـــي :

- **توزيع أطوال الحدود النهرية على الدول :** تتباين أنصبة الدول التي لها حدود سياسية نهرية تنصرف صوب المحيط الهندي من حيث أطوالها ؛ إذ تنال دولـــة زيمبـــابوي على سبيل المثال وحدها قرابة $\frac{1}{5}$ أطوال الحدود النهرية البالغة ١٣٥١ كم بنســبة ١٧,٩% تليها دولة زامبيا التي تقل عنها قليلاً في هذا الصدد حيــث تحصــل علــى حدوداً تصل إلى ١٢٦٢ كم بنسبة ١٦,٨ % يلي ذلك دولة بتسوانا ٩٧٠ كــم بنســبة ١٣% ، أي أن تلك الدول الثــلاث تستحوذ على أكثر من ٥٠% من جملة أطــوال تلك الحدود السياسية بينما يتوزع النصف الباقي على الثماني دول الأخرى بنسب تقل في كل منها عن ١٢,٩% .

ويأتي أثر ذلك في الجغرافية السياسية إلى أن التباين في توزيع الحدود السياسية بين الدول يتبعه تباين في التبعات والالتزامات والاتفاقيات المتعلقة بتلك الحدود السياســية حيث تزداد على الدول الأكثر أطوالاً مثل زيمبابوي وزامبيا وموزمبيق بينما تنخفض في دول مثل مالاوى التي ليس لها حدود نهرية إلا ١٠٥ كم بنسبية ١,٤ % من جملة أطوال الحدود النهرية أو كل من أثيوبيا وكينيا اللتان يشتركان بحدود نهرية طولهـــا ١٤٥ كم بنسبة ١,٩ % من جملة أطوال الحدود السياسية النهرية المنصرفة صـــوب المحيط الهندي .

- **توزيع الحدود النهرية مقارنة بالحدود البرية للدول :** يلاحظ من الجــدول (٢٨) أن بعض الدول تشترك بحدود نهرية بكامل حدودها أي بنسبة ١٠٠% مع بعــض دول الجوار مثل الحدود بين زامبيا وزيمبابوي ٧٩٧ كم على نهر الزمبيزى والحدود بين جنوب أفريقيـــة وزيمبابوي ٢٤٤ كم على نهر اللمبوبو وأيضاً الحدود بين بتسوانـــا



شكل (٣٠) توزيع نسب أطوال الحدود السياسية النهرية من جملة الأطوال الجغرافية للأنهار المنصرفة صوب المحيط الهندي سنة ٢٠٠٦

المصدر : من حساب الباحثة عن جدول (٢٧)

شكل (٣١) نسب أطوال الحدود السياسية النهرية من جملة أطوال المجارى الحدودية النهرية المنصرفة صوب المحيط الهندى حسب الدول سنة ٢٠٠٦م

المصدر: من حساب الباحثة عن بيانات جدول (٢٨).

وزامبيا على طول ٢٠ كم من خلال نهر الزمبيزي إذ يؤثر ذلك في جعل الحد السياسي على طول الحدود بين الدولتين مبعث قيود والتزامات تتعلق بالنهر من جهة أو تعاون وتفاعل من جهة أخرى مما يجعل أي خلل في تلك الالتزامات فيما يتعلق بالصيد أو الملاحة أو الحقوق في المياه بداية لنزاع حدودي يؤثر في استنزاف قوى الدولتين ، بينما تمثل الحدود النهرية القصيرة مثل ما عليه الحال في بعض الدول كالحد النهري بين كينيا وأثيوبيا القصير الذي يبلغ طوله ١٤٥ كم أي بنسبة ١٦,٩% من جملة الحدود البرية بينهما البالغة ٨٦١ كم ، كذلك الحدود بين مالاوى وموزمبيق التي تمثل الحدود النهرية بينها ٦,٦% وكذلك الحدود بين زامبيا وأنجولا التي تشغل ٢١,٢% من جملة أطوال الحدود البرية بينهما ، تمثل تلك الحدود أعباء وتبعات أقل بشأن الحدود النهرية .

ويلاحظ أنه إذا كانت الحدود كلها أو أكثرها حدوداً نهرية فإنها تمثل نقطة ضعف بين الدولتين لاحتمال توالد المشكلات على النهر بينهما على عكس الحال إذا كانت تمثل الحدود النهرية نسبة قليلة من جملة الحدود في الدولة . وبالقياس مع ذلك يلاحظ أن الدولة التي تنال نسبة من الحدود النهرية أكبر من جملة حدودها البرية مع جارتها مثل زيمبابوي ٤٤,١% من جملة حدودها البرية حيث تصل جملة الحدود النهرية بها ١٣٥١ كم من جملة الحدود البرية التي تصل ٣٠٦٦ كم تواجه العديد من الالتزامات والأعباء أكثر مما عليه حال الدول التي لا تمثل الحدود النهرية إلا نسبة قليلة مثل أثيوبيا التي تبلغ الحدود النهرية بها المنصرفة صوب الهندي ١٤٥ كم من جملة الحدود البرية البالغة بها ٥٤٩٦ كم أي بنسبة ٢,٦% وهى نسبة لا تؤهل إلى إحتمال قيام نزاعات حدودية نهرية على نطاق واسع ، بل أن احتمال وجودها تقتصر على جزء قصير من الحدود يسهل احتوائه ، ويشير الجدول (٢٨) إلى أنه باستثناء كل من زيمبابوي وزامبيا وموزمبيق وبتسوانا وتنزانيا وناميبيا تقل نسبة الحدود النهرية من جملة الحدود البرية في بقية الدول ذات الحدود النهرية المنصرفة صوب المحيط الهندي عن النسبة العامة لجملة الحدود النهرية من جملة الحدود البرية في المنطقة كلها التي تصل إلى ١٦,١% لدى جميع الدول ذات الحدود النهرية المنصرف مياهها إلى المحيط الهندي .

جدول (٢٨) توزيع أطوال الحدود السياسية النهرية المنصرفة
صوب المحيط الهندي مقارنة بالحدود البرية حسب الدول سنة ٢٠٠٦

الدولة	دول الجوار		جملة الحدود البرية	الحـــــدود النهرية				
	عدد	الدولة		عدد	طول	% من جملة الحدود النهرية	المجرى والنهر	% من الحدود البرية
١- زيمبابوي		زامبيا	٩٩٧		٧٩٧		زمبيزى	١٠٠
		بتسوانا	٨١٣		٢٨٠		لمبوبو	٣٤,٤
		جنوب أفريقية	٢٤٤		٢٤٤		لمبوبو	١٠٠
		موزمبيق	١٢١٢		٣٠		سابى – الساف	٢,٥
جملة	٤		٣٠٦٦	٤	١٣٥١	١٧,٩		٤٤,١
٢- زامبيا		زيمبابوي	٧٩٧		٧٩٧		زمبيزى	١٠٠
		أنجولا	١١١١		٢٣٥		كوانجو – زمبيزى	٢١,٢
		ناميبيا	٢٣٣		١١٥		كابومبو – زمبيزى	٤٩,٠
		موزمبيق	٤١٩		٩٥		لوانجو – زمبيزى	٢٢,٧
		بتسوانا	٢٠		٢٠		زمبيزى	١٠٠
		تنزانيا	٣٣٨		–		–	–
		مالاوى	٨١٧		–		–	–
		زائير	٢١٧٣		–		–	–
جملة	٨		٥٩٠٨	٥	١٢٦٢	١٦,٨		٢١,٤
٣- بتسوانا		جنوب أفريقية	١٧٧٩		٣٩٠		لمبوبو	١٢,٩
		زيمبابوي	٨١٣		٢٨٠		لمبوبو	٣٤,٤
		ناميبيا	١٣٦٠		٢٨٠		زمبيزى	٢٠,٥
		زامبيا	٢٠		٢٠		زمبيزى	١٠٠
جملة	٤		٣٩٧٢	٤	٩٧٠	١٢,٩		٢٤,٤
٤- موزمبيق		تنزانيا	٧٥٧		٦٤٠		روفوما	٨٤,٥
		مالاوى	١٥٩٠		١٠٥		شيرى – زمبيزى	٦,٦
		زامبيا	٤١٩		٩٥		لوانجو – زمبيزى	٢٩,٨
		زيمبابوي	١٢١٢		٣٠		سابى – الساف	
		جنوب أفريقية	٤٩١		٣٠		لمبوبو – لمبوبو	
		سوازيلاند	١٠٤				–	
جملة	٦		٤٥٧٣	٥	٩٠٠	١١,٩		١٩,٧
٥- ناميبيا		أنجولا	١٣٧٦		٣٦٠		كوبانجو	٢٦,٢
		بتسوانا	١٣٦٠		٢٨٠		زمبيزى	٢٠,٥
		زامبيا	٢٣٣		١١٥		زمبيزى	٤٩,٤
		جنوب أفريقية	٨٤٤	٣	–			–
جملة	٤		٣٨١٣	٣	٧٥٥	١٠,١		١٩,٨
٦- تنزانيا		موزمبيق	٧٥٧		٦٤٠		روفوما	٨٤,٥
		كينيا	٧٧٠		–		–	–
		زائير	٤٥٩		–		–	–
		رواندا	٢١٧		–		–	–
		بورندى	٤٤٩		–		–	–
		مالاوى	٣٩٧		–		–	–
		زامبيا	٣٣٨		–		–	–
		أوغندا	٤١٩		–		–	–
جملة	٨		٣٨٠٦	١	٦٤٠	٨,٥		١٦,٨

تابع جدول (٢٨)

الدولة	دول الجوار		جملة الحدود البرية	الحـــــدود النهرية				
	عدد	الدولة		عدد	طول	% من جملة الحدود النهرية	المجرى والنهر	% من الحدود البرية
٧- جنوب أفريقية		زيمبابوي	٢٤٤		٢٤٤		لمبوبو	١٠٠
		بتسوانا	١٧٧٩		٣٩٠		لمبوبو	٢١,٩
		ناميبيا	٨٤٤		–		–	–
		ليسوتو	٩١٠		–		–	–
		موزمبيق	٤٩١		٣٠		لمبوبو	–
		سوازيلاند	٤٣٠		٢٠		لمبوبو	–
جملة	٦		٤٦٩٨	٤	٦٨٤	٨,٨		١٤,١
٨- أنجولا		ناميبيا	١٣٧٦		٣٦٠		كوبانجو – زمبيزى	٢٦,٢
		زامبيا	١١١١		٢٣٥		كياندو – زمبيزى	٢١,٢
		زائير	٢٢٨٦		–			–
جملة	٣		٤٧٧٣	٢	٥٩٥	٧,٩		١٢,٥
٩- كينيا		أثيوبية	٨٦١		١٤٥		جوبا	١٦,٩
		أوغندا	٩٣٣		–		–	–
		تنزانيا	٧٧٠		–		–	–
		الصومال	٦٨٣		–		–	–
		السودان	٢٢٥		–		–	–
جملة	٥		٣٤٧٢		١٤٥	١,٩		٤,٢
١٠- أثيوبيا		كينيا	٨٦١		١٤٥		جوبا	١٦,٩
		السودان	١٧٦١		–		–	–
		اريتريا	٩٢٠		–		–	–
		الصومال	١٦٠٠		–		–	–
		جيبوتي	٣٥٤		–		–	–
جملة	٥		٥٤٩٦	١	١٤٥	١,٩		٢,٦
١١- مالاوى		موزمبيق	١٥٩٠		١٠٥		شيرى – زمبيزى	٦,٦
		زامبيا	٨١٧		–		–	–
		تنزانيا	٣٩٧		–		–	–
جملة	٣		٢٨٠٤	١	١٠٥	١,٤		٣,٧
١٢- سوازيلاند		ج . أفريقيا	٤٣٠		٢٠		لمبوبو	
		موزمبيق	١٠٤					
جملة	٢		٥٣٤	١	٢٠	٠,٣		٤,٧
جملة	٥٧		٥١٧٢	٣٢	٧٥٧٢	١٠٠		١٤,٦

المصـــــدر : من حساب الباحثة كالآتـــي :

- الحدود البرية عن جدول (ملحق ١) .
- الحدود النهرية عن جدول (ملحق ١) مع ملاحظة أن دول كل من زامبيا ، ناميبيا ، جنـــوب أفريقية، أنجولا ، أثيوبيا لها حدود نهرية أخرى مع نظم نهرية تنصرف في غير المحـــيط الهنـــدي حيث أن المحسوب في هذا الجدول يخص الحدود النهرية المنصرفة صوب الهندي فقط.
- تم ترتيب الدول تنازليا حسب الأكبر في أطوال الحدود النهرية السياسية.

ثالثاً : كثافة الحدود السياسية النهرية المنصرفة صوب المحيط الهندي :

تتباين كثافة الحدود النهرية في الدول التي تشترك بحدود نهرية تتصرف صوب المحيط الهندي حيث توجد أربع دول هى زيمبابوي وزامبيا وبتسوانا وموزمبيق يرتفع في كل منها الكثافة عن الكثافة العامة لدى جميع الدول في الجدول (٢٩) التي تصل إلى ٠,٩ متر / كم٢ ، بينما تقل الكثافة في الدول الأخرى وهى تنزانيا وجنوب أفريقية وسوازيلاند وأنجولا وكينيا و أثيوبيا عن نسبة الكثافة العامة ، ويمكن تقسيم الكثافات على الدول إلى ثلاث فئات يمكن بيانها تنازليا كالآتي :

- **فئة أكثر من ٢ كم طولي/١٠٠٠كم٢** : تضم هذه الفئة دولة واحدة هى زيمبابوي التي تصل فيها الكثافة ٣,٥ كم طولي/١٠٠٠كم٢ حيث تصل بها الحدود النهرية ١٣٥١ كم بينما تصل مساحتها إلى ٣٩١ ألف كم٢ .
- **فئة من ١ ــ ٢ كم طولي/١٠٠٠كم٢**: تضم هذه الفئة ثلاث دول هى زامبيا ١,٧ كم طولي/١٠٠٠كم٢ وبتسوانا ١,٧ كم طولي/١٠٠٠كم٢، موزمبيق ١,١ كم طولي/١٠٠٠كم٢، وجميعها تقع في العروض بين ٣٠ ْ إلى ٢٥ ْ جنوبا .
- **فئة اقل من ١ كم طولي/١٠٠٠كم٢**: تضم ثمان دول منها خمس دول في النصف الجنوبى من القارة وهى جنوب أفريقية ، ناميبيا ، تنزانيا ، مالاوى، أنجولا بينما توجد في النصف الشمالى من القارة دولة أثيوبيا التي تنال أقل كثافة من الحدود النهرية بين مجموعة تلك الدول ، أما كينيا فإن خط الاستواء يتوسطها تقريباً وهى أيضا تنال أقل الكثافات للحدود النهرية بعد أثيوبيا . ويلاحظ من ذلك تركز الحدود السياسية النهرية المنصرفة صوب الهندي في نصف القارة الجنوبى وبالتالى فإن النزاعات المتوقع حدوثها حول الحدود النهرية المنصرفة صوب الاطلنطي تكاد تقتصر على نصف القارة الجنوبى .

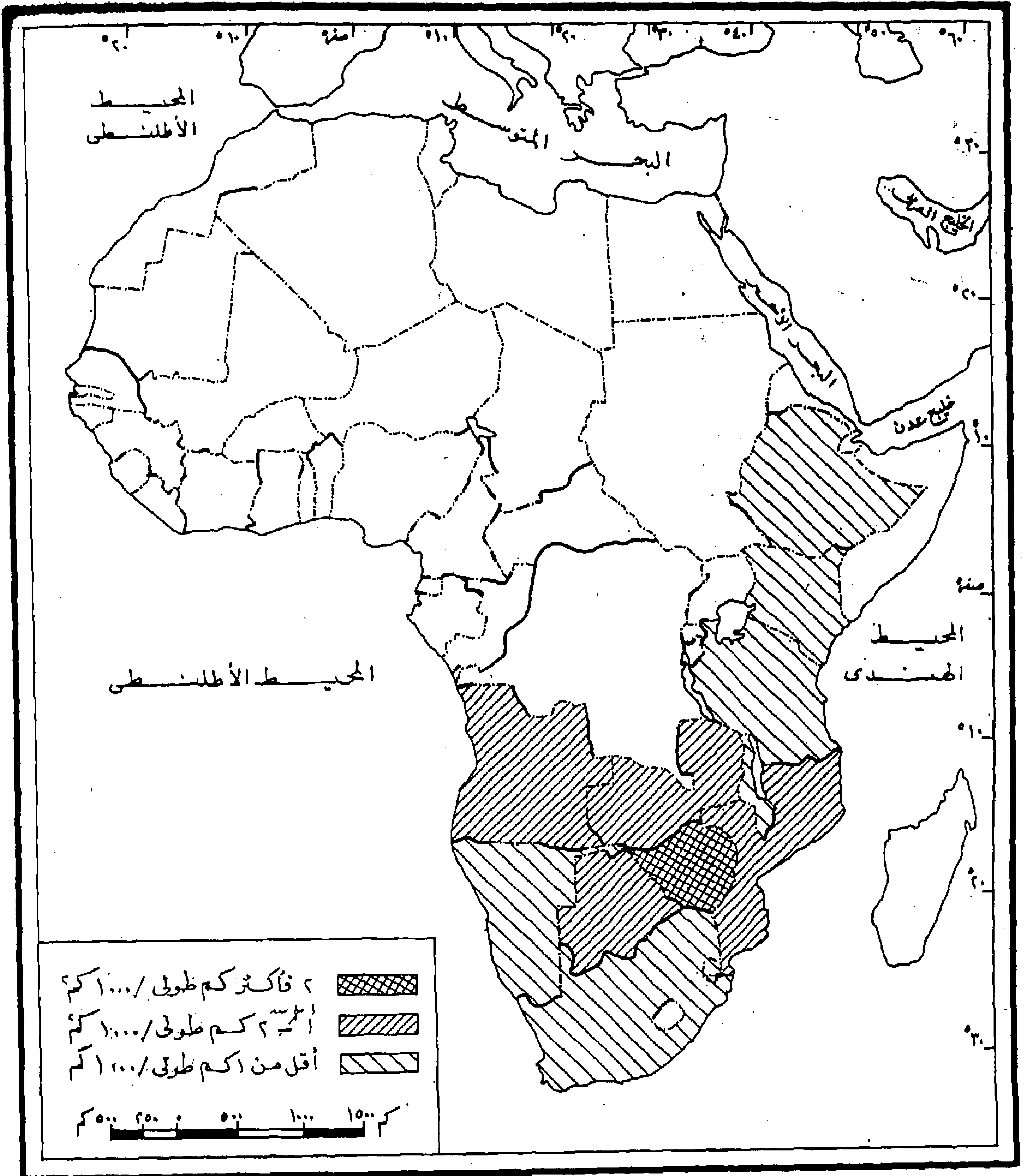
جدول (٢٩) كثافة الحدود السياسية النهرية

ذات التصريف الهندي حسب الدول سنة ٢٠٠٦

الدول	المساحة بالألف كم٢	الحدود النهرية بالكيلو متر	الكثافة كم طولي/١٠٠٠كم٢	الفئة كم طولي/١٠٠٠كم٢
زيميابوى	٣٩١	١٣٥١	٣,٥	أكثر من ٢
زامبيا	٧٥٣	١٢٦٢	١,٧	١ ــ ٢
بتسوانا	٥٨٢	٩٧٠	١,٧	
موزمبيق	٨٠٢	٩٠٠	١,١	
مالاوى	١١٨	١٠٥	٠,٩	أقل من ١
ناميبيا	٨٢٥	٧٥٥	٠,٩	
تنزانيا	٩٤٥	٦٤٠	٠,٧	
جنوب أفريقية	١٢٢٠	٦٨٤	٠,٦	
سوازيلاند	٤١	٢٠	٠,٥	
أنجولا	١٢٤٧	٥٩٥	٠,٥	
كينيا	٥٨٠	١٤٥	٠,٣	
أثيوبيا	١١٢٨	١٤٥	٠,١	
جملة	٨٦٣٢	٧٥٧٢	٠,٩	

المصـــدر : من حساب الباحثة كالآتـــي :

- المساحة عن جدول (١٣)
- الحدود النهرية عن جدول ملحق (١)
- تم ترتيب الحدود تنازليا حسب الأكبر في الكثافة .
- تم حساب الكثافة كم طولي/١٠٠٠كم٢. يراجع في ذلك هامش جدول (١٣)



شكل (٣٢) كثافة الحدود السياسية النهرية المنصرفة صوب المحيط الهندى حسب الدول سنة ٢٠٠٦م

المصدر: من حساب الباحثة جدول (٢٩).

المبحث الثالث

مجـاري الحـــدود الســياســية النهـــريــة

المنصرفة إلى البحر المتوسط (نهر النيل)

أولاً : الحدود السياسية النيلية حسب المنبع والموقع :

١ – الحدود السياسية النهرية النيلية حسب المنبع .

٢ – الحدود السياسية النهرية النيلية حسب الموقع .

ثانيا : خصائص الحدود السياسية النهرية النيلية :

١ – الحدود السياسية النهرية النيلية حسب المقطع الطولي من النهر .

٢ – الحدود السياسية النهرية النيلية حسب الدول .

ثالثاً : كثافة الحدود السياسية النهرية النيلية حسب الدول .

أولاً : الحدود السياسية النيلية حسب المنبع والموقع :

١ - الحدود السياسية النهرية النيلية حسب المنبع [1]**:** يتصف الشمال الأفريقي بالجفاف إذ يمثل امتداداً للصحراء الإفريقية يستثنى من ذلك منطقة مرتفعات جبال أطلس في شمال غرب القارة حيث تسقط عليها أمطاراً نتيجة لهبوب الرياح الغربية الناجمة عن وجود منخفضات جوية على حوض البحر المتوسط حيث تمثل تلك الجبال عوارض تسقط على سطوحها المواجهة لتلك الرياح أمطار تمثل مصادر الجريان في بعض الأودية، ويهمنا في هذا المبحث ما ينصرف من أنهار تجاه البحر المتوسط وهى في أكثرها أنهار يمكن وصفها فيما عدا نهر النيل بأنها قصيرة أو داخلية لا يشكل أي منها حدوداً سياسية بين الدول أهمها :

أولاً : نهر ملوية في المغرب الذي ينبع من جبال أطلس إذ ينبع رافده المعروف بنهر الريف من جبال أطلس الريف بينما تنبع بقية روافده من مناطق كل من أطلس الوسطى والعليا حيث ينحدر النهر صوب البحر المتوسط ليصب في المياه الإقليمية المغربية بالقرب من الحدود الجزائرية ولا يوجد أي جزء منه ضمن الحدود السياسية بين الدولتين

ثانياً : أنهار تونس وأهمها : نهر المليانة، وهو نهر داخلي ينبع من مرتفعات غرب تونس وبالتالى ليس له صلة بالحدود السياسية مع دول الجوار ، ونهر المجردة وهو نهر يستمد مياهه من مجموعة من المنابع بعضها داخلى مثل جبل الضهرة في غرب تونس على ارتفاع ١٢٧٠ متر وبعضها خارج تونس من مرتفعات شرق الجزائر وهو بذلك يعد نهرا دوليا غير حدودي

ثالثاً : الأودية في ليبيا : تظهرها الخرائط الجغرافية عبارة عن مجموعة من الأودية الفارغة من الجريان المائى فيما عدا أيام قليلة من السنة بسبب سقوط الأمطار الشتوية وهذه الأودية لا يمثل أي منها حدوداً سياسية مع الدول المجاورة .

---

[1] جميع الأسماء والأرقام الواردة بدون مصدر من تحليل الباحثة عن :

Philip's World Atlas, op. cit. p. 46-56

Jeune Afrique, op. cit., صفحات متفرقة .

- **نهر النيل** : لا يوجد في الشمال الأفريقي إلا نهراً واحداً له حدود سياسية نهرية بين الدول يصب في البحر المتوسط هو نهر النيل الذي تمثل بعض روافده حدوداً سياسية ، ويلاحظ تعدد منابع نهر النيل وبالتالى مصادر إيراداته المائية التي يبلغ متوسطها السنوى عند وصولها مصر ٨٤ مليار متر مكعب ، ترد بنسبة ٧٢% من هضبة أثيوبية و٢٨% من هضبة البحيرات [١] وهناك رأي آخر في إيرادات نهر النيل حيث يناله من المصدر الموسمي ٨٤% ومن المصدر الدائم ١٦% [٢] وترجح الباحثة الرأي الآخر، وتبلغ حصة مصر من مياه نهر النيل ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنوياً وفقاً لاتفاق القاهرة لمياه النيل سنة ١٩٥٩ بين مصر والسودان وفيه تم التأكيد على الحقوق التاريخية المكتسبة للدولتين في مياه النيل طبقاً لما قرره اتفاق سنة ١٩٢٩ وبموجب اتفاق ١٩٥٩ قامت مصر ببناء السد العالي على أن تتوزع حصيلة ما يخزنه من مياه في بحيرة ناصر بنسبة ١٤,٥ مليار متر مكعب سنوياً للسودان، ٧,٥ مليار متر مكعب سنوياً لمصر [٣] ويمثل نهر النيل بالنسبة لمصر نقطة عبور بينها وبين السودان. وقد تقرر في منطقة الحدود بين مصر والسودان إنشاء منطقة حدودية بطريق قسطل – حلفا لضبط المرور وهي :

طريق قسطل – حلفا البالغ طوله ٤٧كم ويصل بين أسوان ومديرية حلفا بالطريق البري غرب بحيرة ناصر، انتهى الجانب المصري من رصف مسافة ٣٥ كم وهي المسافة الداخلة في الأراضي المصرية، وتبقى مسافة ١٧كم داخل الأراضي السودانية سيقوم الجانب السوداني برصفها ليكتمل الطريق . وسوف يتم إنشاء منطقة حدودية بالطريق لضبط حركة الدخول والخروج لمواطني البلدين ومراقبة حركة التجارة بينهما [٤].

ويمكن تقسيم المنابع النيلية كما يشير جدول (٣٠) حسب دوام التساقط المائي عليها إلى قسمين :

- **منابع دائمة** : تضم الروافد القادمة من هضبة البحيرات وجنوب السودان حيث تعد البحيرات في منطقة المنبع وأهمها بحيرتى فيكتوريا وكيوجا من جهة الشرق وبحيرتى

---

(١) أمال شاور ، إيرادات نهر النيل بين الزيادة والنقص في الفترة الحديثة ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد ٢١ ، المجلة الجغرافية المصرية ، القاهرة ، سنة ١٩٨٩ ، ١٩٤ .

٢- محمد عبد الغني سعودي، السودان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٧٥ .

٣- أحمد الرشيدي، نهر النيل، مصر ومياه النيل، الإطار القانوني الحاكم وضروريات التعاون المشترك، مجلة آفاق إفريقية، المجلد الثاني، العدد الخامس، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١١ .

٤- الأهرام ، ٢٠٠٦/١٢/٢١ .

أدوارد والبرت من جهة الغرب بمثابة خزانات للمياه تضخ مياه دائمة في بحر الجبل المتصل ببحيرة " نو" حيث يخرج النيل الأبيض كمورد دائم للجريان إلى المجرى الرئيسى للنيل ، أما منطقة المنابع في جنوب السودان التي من أهمها بحر الغزال وروافده فإنها تعد روافد داخلية لا تساهم إلا بنسبة ضئيلة من المياه القادمة إلى نهر النيل حيث أن أغلب أمطار السودان تضيع بواسطة البخر ، وعلى ذلك فإن مجارى المنابع دائمة المياه لا تمثل حدوداً سياسية إلا في مناطق كل حدود نهر السميليكى بين كل من بورندى ورواندا من جهة والكونغو الديمقراطية من جهة أخرى وحدود نهر كاجيرا في أربعة مواضع تشرف عليه فيه دول كل من تنزانيا، أوغندا، رواندا، بورندي .

- **منابع موسمية :** تتمثل في منابع النيل الحبشية التي تتلقى أمطارها في فصل الصيف حيث تأتى من خلال مجموعة من الروافد أهمها النيل الأزرق، والعطبرة، والسوباط حيث يعتبر النيل الأزرق أهم تلك الروافد من حيث التصريف المائى إذ يمد نهر النيل بمتوسط كمية من المياه تبلغ ٥٢ مليار متر مكعب سنويا أما رافد العطبرة والسوباط فيمدا نهر النيل بنحو ١٢ ، ١٣,٥ مليار متر مكعب تقريباً على التوالى [(١)] ويلاحظ أن أهم الروافد الحبشية وهو النيل الأزرق لا يشترك بحدود سياسية مع أي من دول المنطقة التي يمر فيها بينما يشترك الرافدان الآخران السوباط والعطبرة كل منهما بحدود سياسية الأول(السوباط) بين السودان وأثيوبيا والثانى نهر ستيت رافد العطبرة بين أثيوبية وإرتيريا. ويأتي أثر المنابع في الجغرافية السياسية من حيث أهمية الدول المتحكمة فيها والتي يمكن ترتيبها حسب أهميتها وبالتالى حسب مجموعة المشاكل والنزاعات التي يمكن أن تسببها وهى : **أولاً : أثيوبيا** : يخرج منها ٧٢% من مياه النيل، ٨٤% منها يصل إلى مصر ، **وثانياً : أوغندا** : وهى مخرج النيل الرئيسى من بحيرة فكتوريا ولها نصف بحيرتى البرت وإدوارد . **وثالثاً : تنزانيا وكينيا** : على اعتبار أنهما يشتركان مع أوغندا في بحيرة فكتوريا ، **ورابعاً : الكونغو الديمقراطية :** تشترك في بحيرة البرت مع أوغندا ، **وخامساً : رواندا وبورندى** : ينبع منهما رافد كاجيرا تلك الدول التي ليس بينها اتفاق جماعى بشأن مياه النهر على اعتبار أنها دول تعتمد على المطر بخلاف الوضع في مصر والسودان اللتين عقدت بينهما معاهدات

---

(١) محمد عبد الغنى سعودى ، النيل دراسة في السياسة المائية ، كتاب أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقي – يناير سنة ١٩٨٥ ، الجزء الأول ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة سنة ١٩٨٧، صـ٢٧٨.

جدول (٣٠) توزيع منابع الحدود السياسية النيلية

حسب دوام سقوط الأمطار بها سنة ٢٠٠٦

فترة سقوط المطر	المنبع	
	عدد	مناطق المنبع
منابع دائمة	٢	هضبة البحيرات جنوب السودان
منابع موسمية	١	هضبة الحبشة
جملة	٣	-

٢- **الحدود السياسية النهرية النيلية حسب الموقع :** يلاحظ من الجدول (٣١) وشكل (٣٣) أن المجارى الحدودية التابعة لنهر النيل تتمثل في تسعة مواضع ثلاثة منها بين السودان من جهة وأثيوبيا من جهة أخرى إذ يحدهما روافد نهر السوباط ممثلاً في رافد ألبارو في الشمال ورافد البيبور في الجنوب [1] الأول طوله ٧٥ كم على دائرة عرض ٢٠َ ٨ْ شمالاً والثانى ١٤٥ كم يقع تقريباً بين دائرة عرض ٢٠َ ٧ْ – ٥٠َ ٧ْ شمالاً أما المجرى الثالث المعروف أكوبو الذي يقع بين السودان وأثيوبية بين دائرتي عرض ١٥َ ٦ْ – ٢٠َ ٧ْ شمالاً يصل طوله إلى ٢٤٠ كم أما المجرى الرابع فإنه يتمثل في نهر ستيت أحد روافد نهر العطبرة بين اريتريا وأثيوبيا وطوله ١٩٥كم يقع بين دائرتى عرض ١٤ْ على ٢٠َ ١٤ْ شمالاً والخامس نهر السميليكى أحد روافد منطقة منابع البحيرات بين أوغندا والكونغو الديمقراطية على دائرة عرض ٢ شمالاً ، والسادس نهر كاجيرا بين تنزانيا ورواندا بطول يصل إلى ١٦٠ كم ، والسابع نهر كاجيرا بين أوغندا وتنزانيا بطول يصل إلى ٦٠ كم ، والثامن نهر كاجيرا بين رواندا وبورندي بطول يصل إلى ٥٠ كم ، والتاسع نهر كاجيرا بين رواندا وأوغندا بطول يصل إلى ٤٠ كم .

---

(1) هرست وآخرون ، موسوعة حوض النيل ، المجلد العاشر ، المشروعات الكبرى لضبط النيل ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، سنة ١٩٦٦ ص ٣١ .

وأثيوبية بين دائرتي عرض ١٥َ ٦ْ – ٢٠َ ٧ْ شمالاً يصل طوله إلى ٢٤٠ كم أما المجرى الرابع فإنه يتمثل في نهر ستيت أحد روافد نهر العطبرة بين اريتريا وأثيوبيا وطوله ١٩٥كم يقع بين دائرتى عرض ١٤ْ على ٢٠َ ١٤ْ شمالاً والخامس نهر السميليكى أحد روافد منطقة منابع البحيرات بين أوغندا والكونغو الديمقراطية على دائرة عرض ٢ شمالاً ، والسادس نهر كاجيرا بين تنزانيا ورواندا بطول يصل إلى ١٦٠ كم ، والسابع نهر كاجيرا بين أوغندا وتنزانيا بطول يصل إلى ٦٠ كم ، والثامن نهر كاجيرا بين رواندا وبورندي بطول يصل إلى ٥٠ كم ، والتاسع نهر كاجيرا بين رواندا وأوغندا بطول يصل إلى ٤٠ كم .

ويلاحظ من خلال الموقع النسبى والفلكي وجود ثمان دول هي أثيوبية، السودان، إريتريا، الكونغو الديمقراطية، أوغندا، تنزانيا، رواندا، بورندي تشترك بحدود سياسية مع مجارى نهر النيل وأن تلك المجارى تقع في نصفي القارة، ففي النصف الشمالي من القارة بين دائرتي عرض خط الاستواء من جهة و ٢٠َ ١٤ْ شمالاً من جهة أخرى ، تقع أربعة مجاري حدودية تشرف على دول كل من السودان، أثيوبية، أريتريا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، والنصف الجنوبي من القارة بين دائرتي عرض ٠ ٣ جنوباً متمثلة في نهر كاجيرا الذي يشرف على دول كل من : أوغندا، رواندا، بورندي، تنزانيا.

جدول (٣١) الحدود السياسية النهرية النيلية حسب مواقعها وأطوالها

العدد	الطول	المجرى وموقعه النسبي	الموقع بالنسبة لدوائر العرض
١	٢٤٠	أكوبو السوباط بين السودان وأثيوبيا	١٥َ ٦ْ ـــ ٢٠َ ٧ْ شمالاً
٢	١٩٥	ستيت بين أريتريا وأثيوبيا	١٤ْ ـــ ٢٠َ ١٤ْ شمالاً
٣	١٩٠	سميليكى بين أوغندا والكونغو الديمقراطية	خط الاستواء ٥َ ١٥ْ شمالاً
٤	١٦٠	كاجيرا بين تنزانيا ورواندا	على دائرة عرض ٥َ جنوباً
٥	١٤٥	البيبور السوباط بين السودان وأثيوبيا	٢٠َ ٧ْ – ٥٠َ ٧٠ْ شمالاً
٦	٧٥	البارو السوباط بين السودان وأثيوبيا	على دائرة عرض ٢٠َ ٨ْ شمالاً
٧	٦٠	كاجيرا بين أوغندا وتنزانيا	على دائرة عرض ٣ْ جنوباً
٨	٥٠	كاجيرا بين رواندا وبورندي	على دائرة عرض ٤ْ جنوباً
٩	٤٠	كاجيرا بين أوغندا ورواندا	على دائرة عرض ٣٠َ ٣ْ جنوباً
جملة	١١٥٥	–	–

المصدر : أطوال الحدود النهرية من جدول (ملحق ١) .

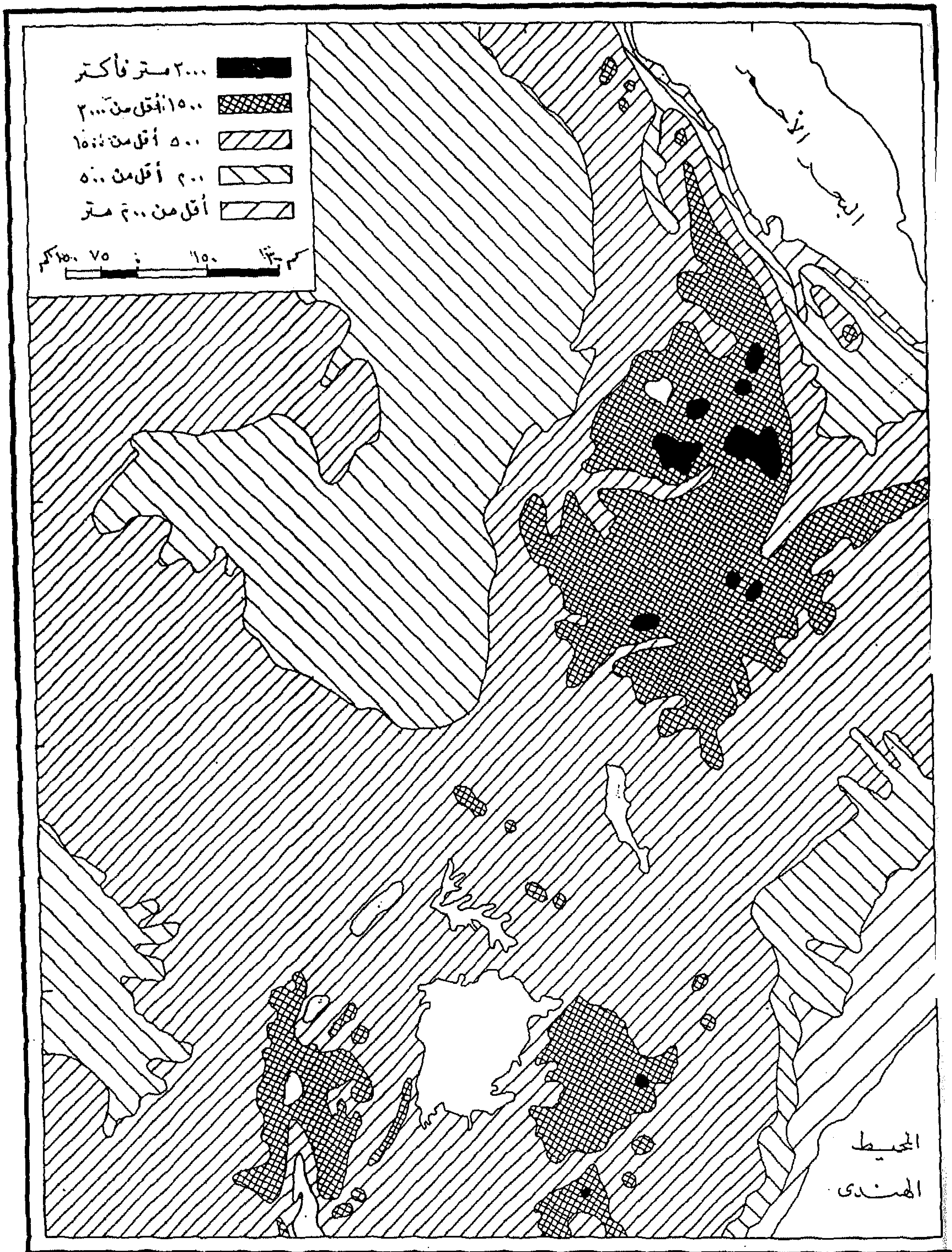
– الموقع النسبي والفلكي من عمل الباحثة من :

- Philip's World Atlas, op. cit. p. 45-56

– ثم الترتيب للمجارى تنازليا حسب أطوالها.

شكل (٢٣أ) الحدود السياسية النهرية النيلية من حيث المنابع والمواقع بين الدول سنة ٢٠٠٦م

المصدر : The University Atlas, George Philip and Son Limited, London, 1958, PP. 126 -131.



شكل (٢٣ب) تضاريس النطاق الجنوبي من حوض النيل

ثانيا : خصائص الحدود السياسية النهرية النيلية :

١ – الحدود السياسية النهرية النيلية حسب المقطع الطولي من النهر : يشير جدول (٣٢) إلى أن المجارى الحدودية النهرية في نهر النيل تقع جميعها في مناطق الروافد منها خمسة مواضع في منطقة البحيرات تتمثل في: **أولاً** الحد بين أوغندا والكونغو الديمقراطية المتمثل في نهر السيمليكى Semliki الذي يبلغ مجموع تصرفه المائى ٤ مليار متر مكعب سنوياً (١) على طول ١٩٠ كم بالإضافة إلى أربعة مواضع في نهر جاجيرا تشرف على دول كل من أوغندا ورواندا وبورندي وتنزانيا، أما المجارى الأخرى فإنها تقع في منطقة الروافد الحبشية ثلاثة منها بين السودان وأثيوبية والرابع بين اريتريا وأثيوبيا .

جدول (٣٢) توزيع مواضع الحدود السياسية النهرية النيلية حسب مقطع النهر سنة ٢٠٠٦

عدد	المجرى والموضع	الطول	مقطع النهر	
			مجرى	رافد
١	أكوبو السوباط بين السودان وأثيوبيا	٢٤٠	–	١
٢	ستيت بين إريتريا وأثيوبيا	١٩٥	–	١
٣	سميليكى بين أوغندا والكونغو الديمقراطية	١٩٠	–	١
٤	كاجيرا بين تنزانيا ورواندا	١٦٠	–	١
٥	البيبور السوباط بين أثيوبيا والسودان	١٤٥	–	١
٦	البارو السوباط بين السودان وأثيوبيا	٧٥	–	١
٧	كاجيرا بين أوغندا وتنزانيا	٦٠	–	١
٨	كاجيرا بين رواندا وبورندي	٥٠	–	١
٩	كاجيرا بين أوغندا ورواندا	٤٠	–	١
جملة	–	١١٥٥	–	٩

المصـــدر :

من حساب الباحثة كالآتـي :

– المجرى والموضع عن : Philips world Atlas , op cit p. 46-56

– الأطوال عن ملحق جدول (١)

- The Department of land and Surveys, Atlas of Uganda ,Uganda ,1962 p. 27.

– تم الترتيب حسب الأطول في الحدود النهرية .

---

(١) عبد العظيم أبو العطا ، مصر والنيل بعد السد العالى ، وزارة الرى واستصلاح الأراضى المصرية ، سـنة ١٩٧٨ ص ١٢ .

ويأتي أثر تركز المجارى الحدودية النهرية في مقاطع الروافد علـى الجغرافيـة السياسية من خلال أمرين .

الأول : أن الحدود السياسية في منطقة الروافد تثير العديد من النزاعـات لعـدم ثبـات مواضع المجارى المائية خاصة منها سريعة الجريان التي تتميز بنشاط التعرية التي يصاحبها عدم استقرار وثبات لمواضع المجارى النهرية وبالتالي إيجـاد نزاعـات ومشكلات على المدى البعيد في تلك المناطق .

الثاني : أن النزاعات بين الدول في منطقة الروافد يأتي أثرها فيما يتعلق بحجـم الميـاه وتدفقها إلى الدول التي يمر بها المجرى الرئيسى مثل السودان ومصر الأمر الـذي يجعل الخلافات بين الدول على الحدود السياسية والتدخل الخارجي للدول المغرضة في تلك النزاعات أمراً يثير العديد من المخاوف لدى دول حـوض النهـر بصـفة عامة.

٢ - **الحدود السياسية النهرية النيلية حسب الدول** : تصل أطوال المجارى النهرية التي تم اتخاذها حدوداً سياسية بين الدول ١١٥٥ كم بنسبة ٢٠,٣% مـن طـول النهـر الجغرافي الذي يصل إلى ٦٨٠٠ كم(١)، وتتمثل أهم خصـائص الحـدود النهريـة في الآتـي :

- تتوزع الحدود السياسية النهرية التي يصل طولها كمـا يشـير الجـدول (٣٣) إلـى ٢٣١٠كم[٢] (أطوال المجارى الحدودية النهرية ١١٥٥ كم = ٢٣١٠ كم حدودا سياسية على أساس أن المجرى المائي يمثل حدين سياسيين للدولتين المتواجهتين عليه) تتوزع بين الدول بنسب متباينة إذ يصل أثيوبيا أكبر النسب وهـي ٢٨,٤% لأنهـا تشـترك بحدود سياسية نهرية مع جاراتها بأطوال تصل إلى ٦٥٥ كم تليها دولة السودان التي تحصل على ٤٦٠ كم بنسبة ١٩,٩% أما بقية النسبة فإنها تتوزع على الدول بنسـب متفاوتة تتراوح بين ١٤,١% إلى ٢,٢% لكل منها من جملة الحدود النهرية. ويـأتي

---

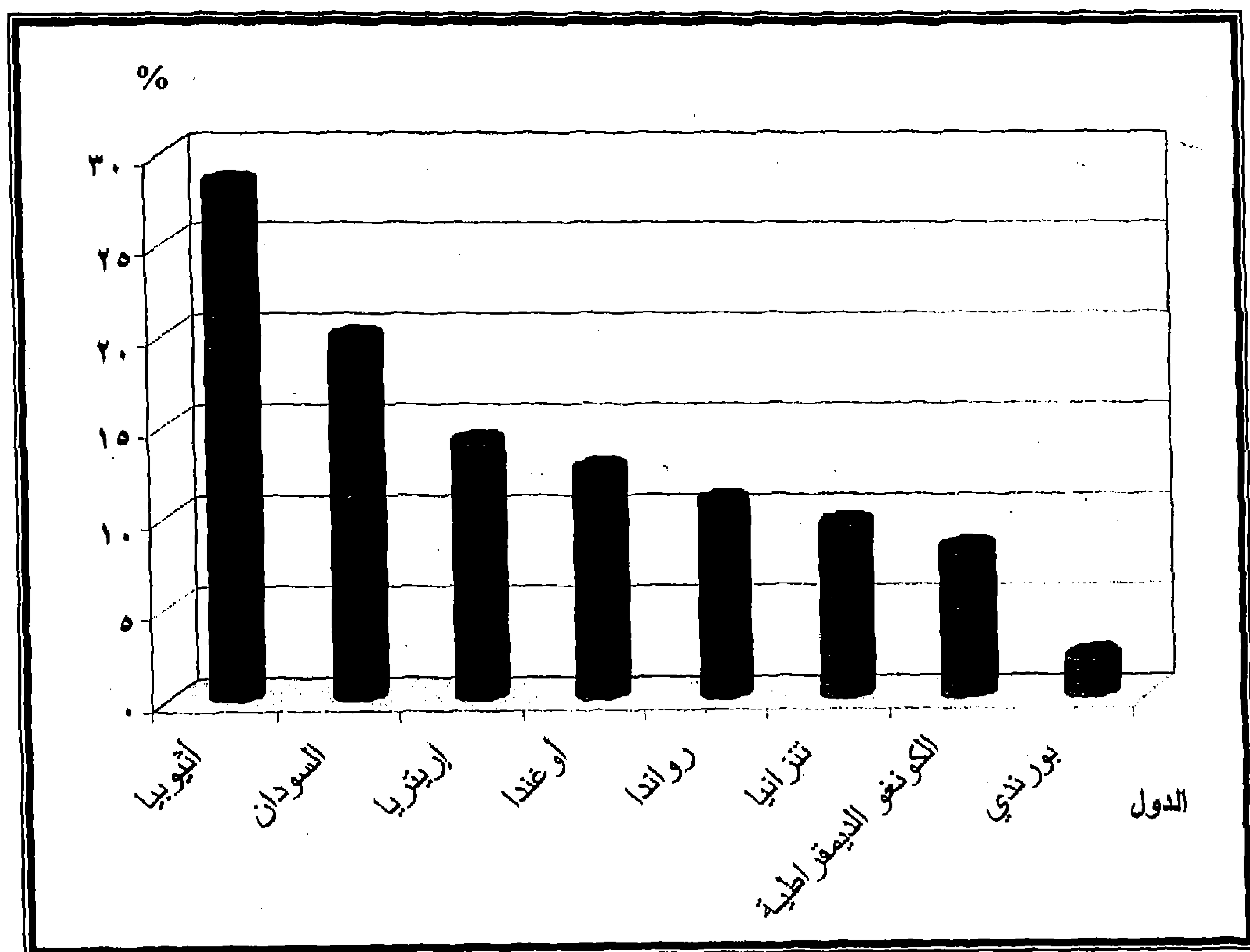
(١) أضيف إلى هذا الرقم مسافة ١٣٠كم تتصل بنهر كاجيرا حيث أن طول النهر قبل تلك الإضافة كان ٦٦٧٠كم. يراجع في ذلك :

- Philip's, World Atlas, OP. Cit, P. 711

أثر ذلك في الجغرافية السياسية من حيث أن الدول التي ينالها نسبة أكبر من أطـــوال الحدود مثل أثيوبيا والسودان تعتبر من أكثر الدول في منطقة حوض النيل التي يتوقع حدوث نزاعات مع دول الجوار المشتركة معها بحدود نهرية وأيضـــاً تســـاعد هـــذه الحدود في إقامة الروابط والتعاون بين الدول بينما تقل توقعات حدوث النزاعات بين تلك الدول التي تشترك بحدود قصيرة في حوض النيل مثـــل الكونغـــو الديمقراطيـــة وإريتريا حيث تشترك الأولى بحدود تصل إلى ١٩٠ كم وتشترك الثانية بحدود تصل إلى ١٩٥ كم ، وأيضاً تنزانيا، رواندا، بورندي.

يلاحظ من الجدول (٣٣) أن جميع الدول تشترك بحدودها السياسية النهرية مع إحدى دول الجوار فقط مثل السودان وإريتريا والكونغو الديمقراطية وأوغندا عدا أثيوبيا التي تشترك بحدود نهرية مع دولتين هما السودان وإريتريا مما يجعـــل الأخيـــرة أكثـــر عرضة لحدوث نزاعات على الحدود النهرية مع أي من الجبهتين الحدوديتين السودان أو إريتريا بشأن تنظيم الاتفاقيات النهرية من جهة ، وتنزانيا مع دولتين هما روانـــدا وأوغندا ، ورواندا مع ثلاث دول هي تنزانيا وأوغندا وبورندي من جهة أخرى.

- لا تشغل الحدود النهرية بين أى من دول حوض النيل كل الحدود البرية كاملة بـــين الدولتين حيث تصل أعلى نسبة من الحدود النهرية بين أوغندا والكونغو الديمقراطية ، إذ تصل جملة الحدود البرية بينهما ٧٦٥ كم تشغل الحدود النهرية منهـــا ١٩٠ كـــم بنسبة ٢٤,٨ % من تلك الحدود مما يجعل نسبة الحدود النيلية النهرية البالغ جملـــة أطوالها ٢٣١٠ كم من جملة الحدود البرية التي تبلغ ٣٣٥٢٢ كم في الـــدول التـــي تشترك بحدود نهرية مع بعضها تصل إلى ٦,٩% فقط وهى نسبة ضئيلة لا تفتح بابا واسعاً لإيجاد خلافات ونزاعات على الحدود على نطاق واسع مثل ما عليه الحال لدى الدول المشتركة بحدود نهرية مـــع الأنهار المنصرفة صوب المحيط الأطلنطي مـــن جهة أو المحيط الهندي من جهة أخرى وهذا يفسر قلة النزاعات على الحدود السياسية النهرية أي في كل من شرق وشمال قارة أفريقية بالمقارنة مع غرب ووسط القارة .



شكل (٣٤) توزيع نسب أطوال الحدود السياسية النهرية النيلية
على الدول سنة ٢٠٠٦

المصـــــدر : من حساب الباحثة عن جدول (٣٣)

جدول (٣٣) توزيع أطوال الحدود السياسة النهرية النيلية مقارنة بالحدود البرية حسب الدول سنة ٢٠٠٦

الدولة		دول الجوار		الحدود	الحـــــــــدود النهرية					% من الحدود
عدد	الدولة	عدد	الدول	البرية	الدولة	عدد	طول	%	المجرى	البرية
١	أثيوبيا	-	السودان	١٧٦١	السودان	-	٢٤٠ ١٤٥ ٧٥		أكوبو البيبور البارو	٢٢,١
		-	اريتريا	٩٢٠	اريتريا	-	١٩٥		ستيت	٢١,٢
		-	كينيا	٨٦١	-	-	-		-	-
		-	الصومال	١٦٠٠	-	-	-		-	-
		-	جيبوتى	٣٥٤	-	-	-		-	-
	جملة	٥		٥٤٩٦		٤	٦٥٥	٢٨,٤	-	١١,٩
٢	السودان	-	أثيوبيا	١٧٦١	أثيوبيا	-	٢٤٠ ١٤٥ ٧٥	-	أكوبو البيبور البارو	٢٢,١
		-	تشاد	١٣٦٠	-	-	-	-	-	-
		-	مصر	١٢٧٥	-	-	-	-	-	-
		-	إفريقية الوسطى	١١٦٧	-	-	-	-	-	-
		-	الكونغو الديمقراطية	٦٢٨	-	-	-	-		-
		-	اريتريا	٥٩٠	-	-	-	-	-	-
		-	أوغندا	٤٣٥	-	-	-	-	-	-
		-	ليبيا	٣٨٣	-	-	-	-	-	-
		-	كينيا	٢٢٥	-	-	-	-	-	-
	جملة	٩	-	٧٨٢٤	-	٣	٤٦٠	١٩,٩	-	٥,٩
٣	أوغندا		الكونغو الديمقراطية	٧٦٥	الكونغو الديمقراطية	-	١٩٠	-	سميليكى	٢٤,٨
			كينيا	٩٣٣	-	-	-	-	-	-
			السودان	٤٣٥	-	-	-	-	-	-
			تنزانيا	٤١٩	تنزانيا	-	٦٠	-	كاجيرا	١٤,٣
			رواندا	١٦٩	رواندا	-	٤٠	-	كاجيرا	٢٣,٧
	جملة	٥	-	٢٧٢١	-	٣	٢٩٠	١٢,٦	-	١٠,٧
٤	رواندا		تنزانيا	٢١٧	تنزانيا		١٦٠		كاجيرا	٧٣,٧
			أوغندا	١٦٩	أوغندا		٤٠		كاجيرا	٩,٥
			بوروندي	٢٩٠	بوروندي		٥٠		كاجيرا	١٧,٢
			الكونغو الديموقراطية	٢١٧						
	جملة	٤		٨٩٣		٣	٢٥٠	١٠,٨		٢٨,٠

تابع جدول (٣٣)

٥	تنزانيا		رواندا	٢١٧	رواندا		١٦٠		كاجيرا	٧٣,٧
			أوغندا	٤١٩	أوغندا		٦٠		كاجيرا	١٤,٣
			موزمبيق	٧٥٧						
			كينيا	٧٧٠						
			الكونغو الديموقراطية	٤٥٩						
			زامبيا	٣٣٨						
			بوروندي	٤٥١						
			مالاوي	٣٩٧						
	جملة	٨		٣٨٠٨		٢	٢٢٠	٩,٥		٥,٨
٦	اريتريا		أثيوبيا	٩٢٠	أثيوبيا	–	١٩٥	–	ستيت	٢١,٢
			السودان	٥٩٠	–	–	–	–	–	–
			جيبوتي	١٠٥	–	–	–	–	–	–
	جملة	–	–	١٦١٥	–	١	١٩٥	١٤,١	–	١٢,١
٧	الكونغو الديمقراطية	–	أوغندا	٧٦٥	أوغند	–	١٩٠	–	–	٢٤,٨
		–	إفريقية الوسطى	١٥٧٨	–	–	–	–	–	–
		–	الكنغو	١٦٢٦	–	–	–	–	–	–
		–	أنجولا	٢٥٠٩	–	–	–	–	–	–
		–	زامبيا	٢١٧٣	–	–	–	–	–	–
		–	بوروندى	٢٣٣	–	–	–	–	–	–
		–	رواندى	٢١٧	–	–	–	–	–	–
		–	السودان	٦٢٨	–	–	–	–	–	–
		–	تنزانيا	٤٥٩	–	–	–	–	–	–
	جملة	٩	–	١٠١٩١	–	١	١٩٠	٨,٢	–	١,٩
٨	بوروندي		رواندا	٢٩٠	رواند		٥٠		كاجيرا	١٧,٢
			الكونغو الديموقراطية	٢٣٣						
			تنزانيا	٤٥١						
	جملة	٣		٩٧٤		١	٥٠	٢,٢		٥,١
	جملة	٤٦	–	٣٣٥٢٢	٨	١٨	٢٣١٠	١٠٠	–	٦,٩

المصـــــدر : من حساب الباحثة كالآتـي :

- الحدود البرية والنهرية عن جدول (ملحق ١) .
- ثم الترتيب تنازليا حسب الأكبر في أطوال الحدود النهرية.

ثالثا : كثافة الحدود السياسية النيلية حسب الدول :

تنخفض كثافة الحدود السياسية النهرية لدى الدول المشتركة فيها مقارنة مع الدول المشتركة بحدود نهرية في النظم النهرية الأخرى سالفة الذكر ذات التصريف نحو الاطلنطي أو الهندى حيث تصل الكثافة لدى الدول الحدودية مع نهر النيل ٠,٣ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢ بينما تصل إلى ١,٣ ، ٠,٩ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢ لكل من الدول ذات الحدود النهرية المنصرفة صوب الاطلنطي، الهندى على التوالى . ويأتي ذلك لقصر أطوال الحدود السياسية النهرية النيلية التي تصل إلى ١٥٤٠ كم فقط تشترك مع مجموعة من الدول تصل مساحتها ٦٣٩٣ ألف كم٢ .

ويلاحظ من جدول (٣٤) وشكل (٣٥) التباين في الكثافة بين دول الحدود النهرية إذ يمكن تقسيم تلك الدول حسب فئات الكثافة إلى ثلاث فئات هى :

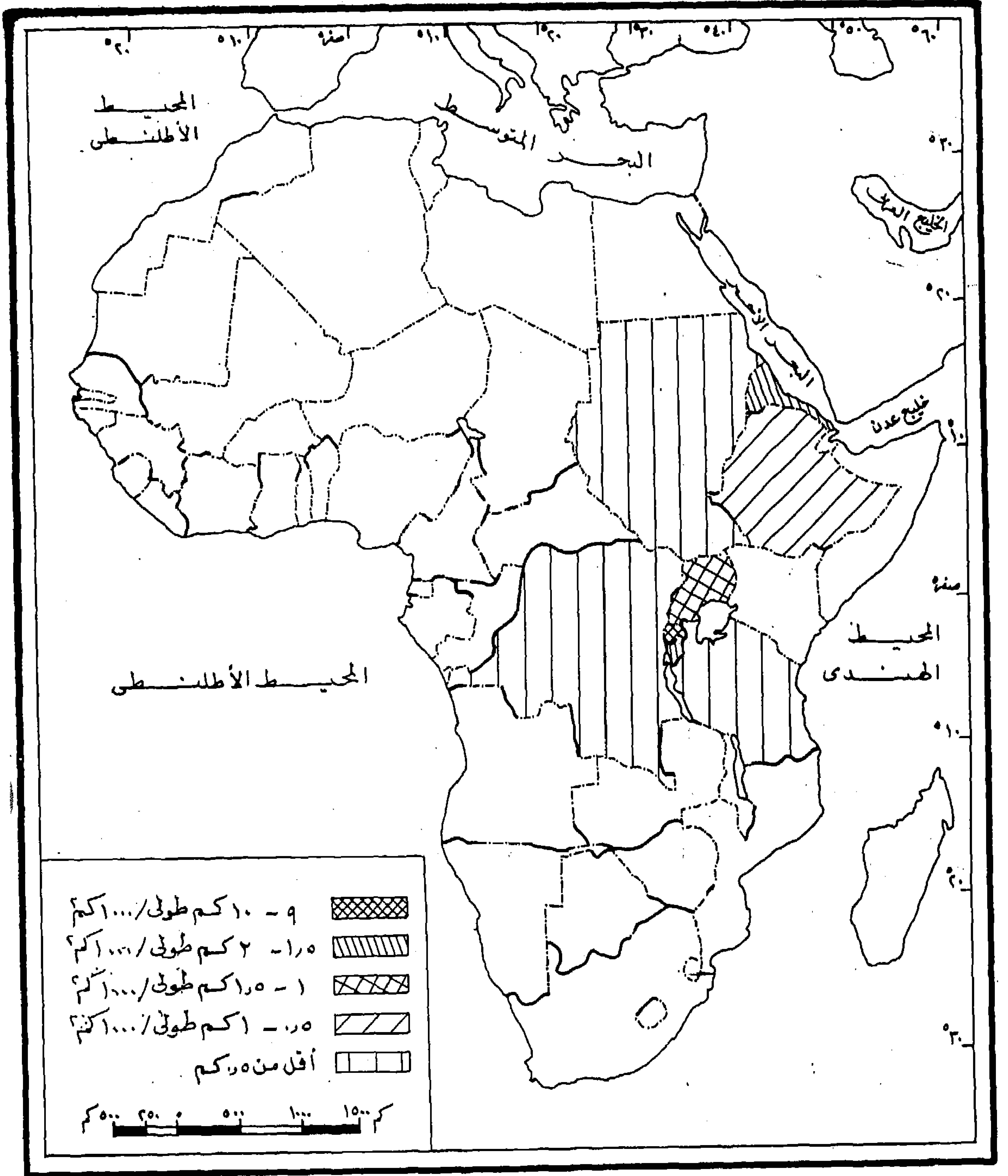
- **الفئة الأولى** : فئة أكثر من ٩ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢وتضم دولة رواندا ٩,٦ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢ وهى بذلك تعد أكثر دول الحدود النهرية من حيث الكثافة.
- **الفئة الثانية** : من ١,٥ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢ إلى ٢ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢ وتضم دول كل من بوروندي ١,٨ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢، إريتريا ١,٦ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢.
- **الفئة الثالثة** : من ١ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢ إلى ١,٥ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢ وتضم دولة أوغندا ١,٢ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢.
- **الفئة الرابعة** : من ٠,٥ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢ إلى ١ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢ وتضم دولة أثيوبيا حيث تصل جملة الحدود النهرية النيلية ٦٥٥ كم بينما تصل جملة مساحتها ١١٢٨ كم٢ .
- **الفئة الخامسة** : أقل من ٠,٥ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢ وتضم ثلاث دول هي الكونغو الديمقراطية ٠,١ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢، السودان ٠,٢ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢، تنزانيا ٠,٢ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢ويأتي ذلك لاتساع مساحة كل منها في الوقت الذي تقل فيه الحدود السياسية النهرية .

جدول (٣٤) كثافة الحدود السياسية النهرية النيلية حسب الدول سنة ٢٠٠٦

الدول	المساحة بالألف كم²	الحدود النهرية بالكيلومتر	الكثافة كم طولي/١٠٠٠كم²	الفئة
رواندا	٢٦	٢٥٠	٩,٦	أكثر من ٩
بوروندي	٢٨	٥٠	١,٨	من ١,٥ إلى ٢
اريتريا	١٢٤	١٩٥	١,٦	
أوغندا	٢٣٦	٢٩٠	١,٢	من ١ إلى ١,٥
إثيوبيا	١١٢٨	٦٥٥	٠,٦	من ٠,٥ إلى ١
السودان	٢٥٦٠	٤٦٠	٠,٢	أقل من ٠,٥
تنزانيا	٩٤٥	٢٢٠	٠,٢	
الكونغو الديمقراطية	٢٣٤٥	١٩٠	٠,١	
جملة	٧٣٩٢	٢٣١٠	٠,٣	-

المصـــدر : من حساب الباحثة كالآتـــي :

- المساحات عن جدول (١٣) .
- أطوال الحدود النهرية عن جدول (ملحق ١) .
- ثم الترتيب تنازليا حسب الأكبر في الكثافة .
- يلاحظ أن الكثافة تخص الحدود السياسية النهرية النيلية فقط .
- تم حساب الكثافة متر / كم² . يراجع في ذلك هامش جدول (١٣).



شكل (٣٥) : كثافة الحدود السياسية النهرية النيلية حسب الدول سنة ٢٠٠٦م

المصدر : من حساب الباحثة عن جدول (٤٠) .

المبحث الرابع

الحدود السياسية النهرية ذات التصريف الداخلي

أولاً : المجاري الحدودية النهرية المنصرفة داخلياً حسب المنبع والموقع :

١ - توزيع المجاري الحدودية النهرية حسب المنبع .

٢ - توزيع المجاري الحدودية النهرية حسب الموقع .

ثانياً : خصائص المجاري الحدودية النهرية المنصرفة داخلياً :

١ - توزيع المجاري الحدودية النهرية حسب المقاطع الطولية للأنهار .

٢ - خصائص أطوال الحدود السياسية النهرية حسب الأنهار والدول .

ثالثاً : كثافة الحدود السياسية النهرية المنصرفة داخلياً .

أولاً : المجارى الحدودية النهرية المنصرفة داخليا حسب المنبع والموقع :

١- **توزيع المجارى الحدودية النهرية حسب المنبع :** يشير جدول (٣٥) إلى أن عدد الأنهار التي يوجد منها أجزاء تمثل حدوداً سياسية نهرية في نطاق الأنهار ذات التصريف الداخلى ثلاثة أنهار هي شاري وكومادوجويوبي والبيد وتصب في بحيرة تشاد التي تقلص اتساعها حيث كانت تغطي مساحة واسعة لتترك مناطق خصبة محل مساحة المياه التي كانت تغطيها كما أنها تتميز بأعماق منخفضة إذ يصل متوسط عمقها ٢متر أما أعمق مناطقها فتصل إلى ٦ أمتار [١] .

ويشير الجدول (٣٥) إلى إمكانية ترتيب الأنهار تنازليا حسب الأكثر طولاً من جهة والأكثر في عدد المنابع من جهة أخرى كالآتي :

- **منابع نهر شارى :** يعتبر نهر شارى أعظم نهر أفريقي حبيس (تصريف داخلى) تنبع روافده العليا من حافة منخفض يتراوح ارتفاعها بين ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ قدم [٢] ويتضح من جدول (٣٥) وشكل (٣٦) أن النهر ينبع من أكثر من جهة هى منطقة حافة هضبة أفريقية الوسطى التي يزيد متوسط ارتفاعها على ٦٠٠ متر ويتصف مناخها بتساقط الأمطار التي تصل في الصيف الشمالى إلى قمتها حيث تتراوح كميتها بين ١٠٠ ـ ٢٠٠ سنتمتر كما يستمد مياهه من مرتفعات عنيدي Enndi شرق تشاد ودارفور غرب السودان بين دولتى تشاد والسودان التي يتراوح ارتفاعها بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ متر كما ينبع رافده لوجون من مرتفعات أدماوا بين الكاميرون وأفريقيا الوسطى الذي يبلغ إجمالى تصريفه ١,٤ مليار متر مكعب سنويا قبل التقائه بنهر شاري [٣] ، ويتلقى مياهه من المرتفعات التي توزع المياه بين النيل والكونغو وشاري ، ويخص شاري ولوجون ٨٥% من موارد البحيرة المائية بما يقدر ٤٠ مليار متر مكعب يتبخر أكثر من ٩٠% منها [٤]

---

(١) عبد الرحمن الماحي ، تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال (١٨٩٤ – ١٦٩٠) ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٢ ص ص ١١ ، ١٢ .

(٢) السعيد إبراهيم البدوى ، مصادر الطاقة في أفريقية ، مرجع سابق ، ص٦١٧.

(٣) مها محمود صالح ، تشاد ، دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة سنة ٢٠٠٣ ، ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٤) جلال عبد المعز، بحيرة تشاد، المؤتمر الدولي حول مشكلة المياه في أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، صـ ٩٨ .

ويعتبر نهر شاري نهر دائم الجريان بسبب تعدد مصادر تزويده بالمياه مما يعطيه الفرصة لفترة طويلة من الجريان المائى خلال العام تصل ذروة التزود بالمياه في منتصف فصل الصيف الشمالي.

- **منابع نهر كومادوجويوبى Comaduguyobe** : يستمد مياه منابعه من هضبة جوس Jos في نيجيريا تلك الهضبة التي يصل أعلى القمم بها إلى ١٧٠٠ مترا، تقع على خط عرض ١٠ْ شمالاً حيث تحصل على خصائص أمطار المناطق المدارية التي تتساقط أغلب شهور السنة .

ويختلف هذا النهر عن سابقه في أن اقتصار منبعه على جهة واحدة لا تهيئ له التزود المائى من مناطق متعددة وبالتالى تقل له فرصة دوام الجريان على طول العام حيث أنه يمد البحيرة بـ ١% من مواردها المائية

- **منابع نهر البيد Albed**: ينبع نهر البيد من مرتفعات أداماوا في أفريقيا الوسطى ، يمد البحيرة بنسبة تقل عما عليه حال نهر شاري من الموارد المائية التي تغذي البحيرة ويعتبر نهري كومادوجويوبي والبيد ليسا من الموارد المائية الدائمة للبحيرة فهما يمتلئان عادة خلال الفترة ما بين يوليه وفبراير كل عام [1] .

ويأتي دور المنابع في الجغرافيا السياسية بشأن هذه الأنهار من حيث التباين في عدد منابع كل منها إذ يلاحظ أن تمتع نهر شارى بأكثر من منبع كل منها في دولة أو أكثر مثل منابعه في أفريقية الوسطى من جهة ومنابعه في مرتفعات دارفور بين السودان وتشاد من جهة أخرى يجعل منابع هذا النهر مشاعا بين تلك الدول مما يضيف إليه التزامات وقيود لابد أن يتفق عليها من قبل تلك الدول وبالتالى فإن أي مساس بنظم تسيير النهر خاصة في تلك المنابع يثير حفيظة بقية الدول تجاه الدولة المخترقة لتلك النظم وهذا على عكس نهر كومادوجويوبي الذي ينبع من دولة واحدة هي نيجيريا مما يقلل من تعدد جهات العبث في منابعه وبالتالي تقل بشأنه النزاعات السياسية.

(١) جلال عبد المعز، بحيرة تشاد، مرجع سابق ، صـ ٩٨ .

جدول (٣٥) توزيع أنهار الحدود السياسية

ذات التصريف الداخلى حسب أهم منابعها سنة ٢٠٠٦

النهر	الطول الجغرافي	المنابع	
		عدد	مواقعها
شارى	١٥٢٠	٤	- مرتفعات عنيدي شرق تشاد .
			- مرتفعات أداماوا بين الكاميرون وأفريقية الوسطى
			- مرتفعات شرق أفريقية الوسطى.
كومادوجويوبى	٨٤٠	١	هضبة جوس في نيجيريا.
البيد	٣٠٠	١	من مرتفعات أداماوا بأفريقيا الوسطى
جملة	٢٦٦٠	٦	

المصــــدر : طول الأنهار من قياس الباحثة .

- عدد المنابع عن : - Philip's World Atlas, op. cit. p. 46-56

- تم الترتيب تنازليا حسب الأطول جغرافيا.

٢- توزيع المجارى الحدودية النهرية حسب الموقع : يشير جدول (٣٦) وشكل (٣٦) إلى المواقع النسبية والفلكية للمجارى النهرية الحدودية التي يمكن بيانها كالآتـي :

- تتوزع المجارى النهرية الحدودية الخاصة بالأنهار ذات التصريف الداخلى بين أنهار كل من شاري، كومادوجويوبي، البيد على عدد ٣-١-١ مجرى بنسبة ٦٠% ، ٢٠% ، ٢٠% على التوالي من جملة المجاري المائية البالغ عددها خمسة مواضع حيث ينال نهر شارى العدد الأكبر من جملة المجارى الحدودية تتمثل في بحر ايوك Bahr aouk بين تشاد وأفريقية الوسطى بين دائرتي عرض ٢٠َ ٨ْ إلى ٣٠َ ٩ْ شمالاً ، ونهر شارى بين الكاميرون وتشاد بين دائرتى عرض ٥َ ١٢ْ إلى ٤٠َ ١٢ْ شمالاً ورافد لوجون Logone[(١)] أحد روافد نهر شاري بين دائرتى عرض ١٠َ ١٠ْ ـ ١١ْ شمالاً

(١) يذكر رافد لوجون في كثير من الكتابات الجغرافية باسم نهر لوجون حيث يلتقي بنهر شاري عند مدينة فورت لومي على بعد ١٠٠ كم من بحيرة تشاد، يراجع في ذلك :
- عبد الرحمن الماحي، تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال (١٨٩٤-١٩٦٠)، مرجع سابق، ص ص ١١، ١٢

بين الكاميرون وتشاد ، ويمثل نهر البيد حداً سياسياً بين الكاميرون ونيجيريا بين دائرتي عرض ٤٠َ ١١ْ إلى ٣٥َ ١٢ْ شمالاً أما نهر كومادوجويوبى فيتبعه حد واحد بين نيجيريا والنيجر على دائرتي عرض ٥٠َ ١٢ْ إلى ١٠َ ١٣ْ شمالاً .

ويشير جدول (٣٦) وشكل (٣٦) إلى أن المجارى الحدودية النهرية للأنهار ذات التصريف الداخلى يختص بها النصف الشمالى من القارة بينما لا يوجد أي منها في النصف الجنوبى حيث تتركز تلك الحدود بين دائرتى عرض ٢٠َ ٨ْ إلى ١٠َ ١٣ْ شمالاً، تقع نصف تلك المجارى تقريباً بين دائرتى العرض ١٢ْ إلى ١٣ْ شمالاً . ويأتي تركيز الحدود السياسية النهرية ذات التصريف الداخلى في نصف القارة الشمالى لعوامل طبيعية وأخرى اقتصادية كالآتي :

أولاً : عوامل طبيعية تتعلق بالجيمورفولوجية والمناخ في نطاق دوائر العرض بين ٨ْ إلى ١٤ْ شمالاً مما سمحت بإيجاد تجمعات نهرية في المنخفضات الداخلية مثل منخفض تشاد الذي تحفه العديد من المرتفعات التي ينبع منها أنهار كل من شاري، كومادوجويوبي، البيد مثل مرتفعات كل من وسط أفريقية والكاميرون ووسط نيجيريا ودارفور تلك المرتفعات التي تنال كميات من الأمطار تسمح بوجود جريان نهري تصل ذروته في فصل الصيف يتجه صوب المنخفض في بحيرة تشاد .

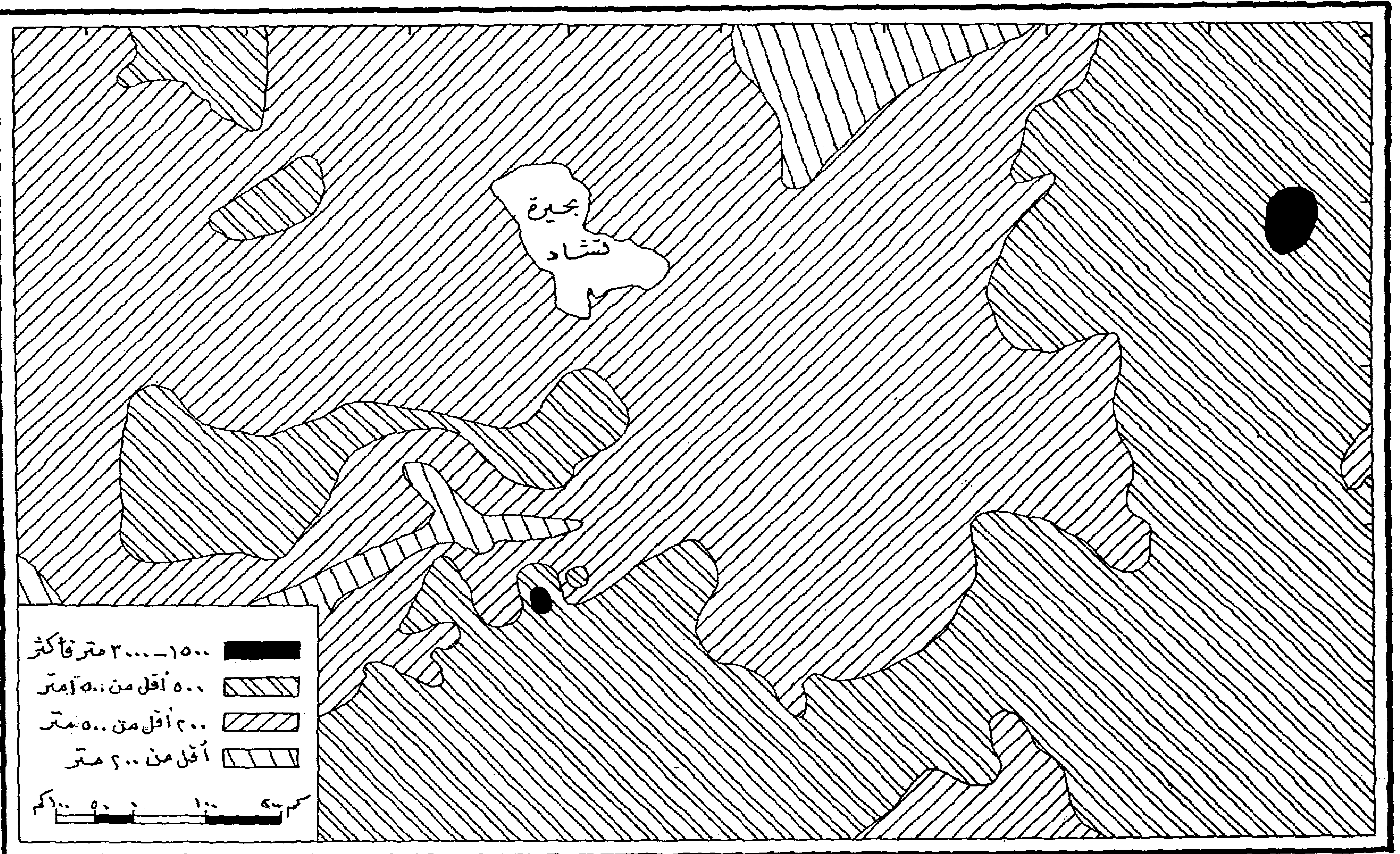
ثانياً : عوامل تتعلق بالجوانب الاقتصادية حيث أدى اتساع مساحة القارة في النصف الشمالى منها إلى اتخاذ المجارى المائية حدودا سياسية عند الترسيم كمعالم طبيعية ظاهرة وواضحة بل حرصت القوى الاستعمارية على اقتسام مياه تلك المجارى المائية التي تسير في المناطق الجافة بين الدول للاستفادة منها في الاستخدامات الاقتصادية المتعددة التي أهمها الزراعة، ويؤكد ذلك أن نهر كومادوجويوبي من مصبه في بحيرة تشاد حتى طول ٢٠٠ كم [١] صوب منبعه يشترك مع دولتين هما النيجر ونيجيريا .

ثالثا : تعتبر القارة قارة الهضاب والمنخفضات وأيضا تتصف بالاتساع في النصف الشمالي من القارة مما أدى إلى البعد الكبير عن البحر .

(١) تتباين أطوال تلك المسافة إذ تمتد على الخريطة كما قدرتها الباحثة ٢٠٠ كم إلا أن هذه المسافة تطول وتقصر حسب تمدد وانكماش بحيرة تشاد الذي يصب فيها النهر والتي تتباين مساحتها بين فصل الجفاف حيث تصل فيه مساحتها ١٠,٠٠٠ ميل٢ وفصل المطر الذي تتسع فيه البحيرة إلى ٥٠,٠٠٠ ميل٢ يراجع ذلك :
- أنطونى سيلرى ، ترجمة إبراهيم رزقانه وآخرين ، الجغرافية الاجتماعية لأفريقية ـــ دار النهضة العربية ، القاهرة ، د.ت ، ص٢٨٤ .

شكل (٣٦أ) مجاري الأنهار ذات الحدود السياسية المتصرفة صوب الداخل حسب منابعها ومواقعها بين الدول سنة ٢٠٠٦م

المصدر: The Times Atlas of The World, Compehensive Edition, Bartholomew and Son limited, London, 1981, Plate 90.



شكل (٣٦ ب) تضاريس شمال وسط القارة طبقًا للأنهار المنصرفة صوب الداخل

جدول (٣٦) توزيع مواضع الحدود السياسية النهرية

ذات التصريف الداخلي حسب مواقعها سنة ٢٠٠٦

النهر	الموضع	الموقع النسبي	الموقع حسب دائرة العرض
شارى	٣	بحر أيوك بين تشاد وأفريقية الوسطى	٢٠ ٨° ـ ٣٠ ٩°
		شارى بين الكاميرون وتشاد	٥ ١٢° ـ ٤٠ ١٢°
		لوجون بين الكاميرون وتشاد	١٠° ـ ١٠ ١١°
البيد	١	بين الكاميرون ونيجيريا	٤٠ ١١° ـ ٣٥ ١٢° شمالاً
كومادوجويوبى	١	بين نيجيريا والنيجر	٥٠ ١٢° ـ ١٠ ١٣°
جملة	٥		

المصــــدر : من حساب الباحثة :

- Philips World Atlas, op. cit. p. 46-56
- Jeune Afrique, op. cit. صفحات متعددة

ثانيا : خصائص المجارى الحدودية النهرية المنصرفة داخليا :

١ – توزيع المجارى الحدودية حسب المقاطع الطولية للأنهار : يشير جدول (٣٧) إلى أن المجارى المائية الحدودية حسب مقطع النهر لكل من شارى، كومادوجويوبى، البيد تتوزع بين الروافد والمجرى الرئيسى للأنهار بين ٣ إلى ٢ مجرى بنسبة ٦٠% ، ٤٠% على التوالى من جملة عدد المواضع الحدودية التي يصل عددها ٥ مجارى .

ويلاحظ أن اثنين من الثلاثة مواضع الحدودية لنهر شارى هما من روافده وهي بحر أيوك بين أفريقية الوسطى وتشاد ، ونهر لوجون بين الكاميرون وتشاد كما يلاحـــظ أن الحـــد النهري للبيد بين الكاميرون ونيجيريا هو من الروافد أيضاً وبذلك تمثل المجارى الحدودية مثار خلافات ونزاعات نظراً لارتباطها بمناطق تقسيم الميـــاه وأن أي عبـــث فـــي تلـــك المجارى يؤثر على الدول المشتركة في النهر من حيث حصة المياه وهذا علـــى عكـــس الحال بالنسبة لنهر كومادوجويوبى الذي لا تمثل روافده أي حدود نهرية سياسية إذ يعـــد مجراه هو الحد السياسى بين نيجيريا والنيجر مما يجعل الخلافات تتعلـــق باســـتخدامات المجرى من جهة الصيد أو الملاحة في المقام الأول بالإضافة إلى النزاعات التي تتعلـــق باستخدامات المياه .

ويظهر مما سبق أن نهر شارى هو الأكثر من حيث تولد النزاعات الحدودية نظراً لكثرة عدد مجاريه الحدودية من جهة ولوقوع تلك المجارى في مناطق الروافد التي تتحكم في كميات المياه من جهة أخرى والتي تتعرض لتحرك الأودية أو لأسرها نتيجة لعوامل النحت النهري خاصة أن الروافد تتميز بنشاط التعرية النهرية مما يتوقع منه حدوث خلافات حول ترسيم الحدود مع تلك الأنهار المتحركة.

جدول (٣٧) توزيع المواضع الحدودية النهرية

ذات التصريف الداخلى موزعة على المقاطع الطولية للأنهار سنة ٢٠٠٦

النهر	الموضع		المقطع	
	عدد	اسم الموضع	رافد	مجرى
شارى	٣	بحر أيوك بين تشاد وأفريقية الوسطى	١	
		شارى بين الكاميرون وتشاد		١
		لوجون بين الكاميرون وتشاد	١	
البيد	١	بين الكاميرون ونيجيريا	١	
كومادوجويوبى	١	بين نيجيريا والنيجر		١
عدد	٥		٣	٢
جملة %	١٠٠		٦٠	٤٠

المصـــدر : مواضع المجارى ومقاطعها عن Philip's World Atlas, op. cit. p. 46-56

ثم الترتيب على أساس الأكثر في عدد مواضع المجارى المائية .

٢ – خصائص أطوال الحدود السياسية النهرية حسب الأنهار والدول :

أ – **خصائص أطوال الحدود النهرية السياسية حسب الأنهار** : يستحوذ نهر شارى على النسبة الغالبة من أطوال المجارى الحدودية السياسية ذات التصريف الداخلى بالمقارنة مع نهري كومادوجويوبى، البيد حيث تتوزع أطوال المجارى النهرية الحدودية التي تبلغ ١٠٢٥ كم على عدد ٨٠٠، ١٣٠، ٩٥ بنسبة ٧٨% ، ١٢,٧%، ٩,٣% على التوالي . ويأتي أثر ذلك في الجغرافية السياسية من حيث أن احتمال نشوب النزاعات السياسية يكون أكثر في الأنهار التي تشترك بأطوال حدودية أكثر من تلك التي تشترك بأطوال أقل ، الأمر الذي يجعل نهر شارى أكثر في عدد المنازعات الحدودية من جملة طوله الجغرافي حيث ترتفع النسبة لدى نهر شارى لتصل إلى ٥٢,٦% من جملة طوله الجغرافي الذي يصل إلى ١٥٢٠ كم بينما

تنخفض نسبة المجارى النهرية الحدودية في نهر كومادوجويوبى إلى ١٥,٥% من جملة طوله الجغرافي الذي يصل ٨٤٠ كم ، وأيضاً في نهر البيد الذي يصل طوله الجغرافي ٣٠٠ كم تصل نسبته إلى ٣٢,٧% .

وتشير بيانات جدول (٣٨) إلى وجود علاقة ارتباط كاملة بين أطوال الأنهار الجغرافية من جهة وأطوال المجارى الحدودية النهرية في كل منها من جهة أخرى وصلت إلى واحد صحيح [1] حيث أن نهر شارى هو أطول الأنهار جغرافيا في هذه المنطقة ١٥٢٠ كم يلازمه أطول الحدود السياسية ٨٠٠ كم بينما يأتي نهر كومادوجويوبى الأقل في الطول الجغرافي من نهر شاري ثم نهر البيد الذي يلي الأخير في الطول الجغرافي الأقل في أطوال المجارى الحدودية السياسية ١٣٠كم ، ٩٥كم على التوالى . ويرجع هذا إلى الارتباط الكامل لأهمية تلك الأنهار الداخلية في الوسط القارى من القارة حيث حرصت القوى الاستعمارية عند ترسيم الحدود السياسية في تلك المناطق على أن تشرف كل وحدة سياسية بقدر المستطاع على أي من تلك الأنهار خاصة وأنها تمر في المناطق الجافة وشبه الجافة التي تعد مياه الأنهار ضرورة للحياة بها ، الأمر الذي جعل أكثر الأنهار طولاً هي أطولها من حيث المجارى الحدودية النهرية .

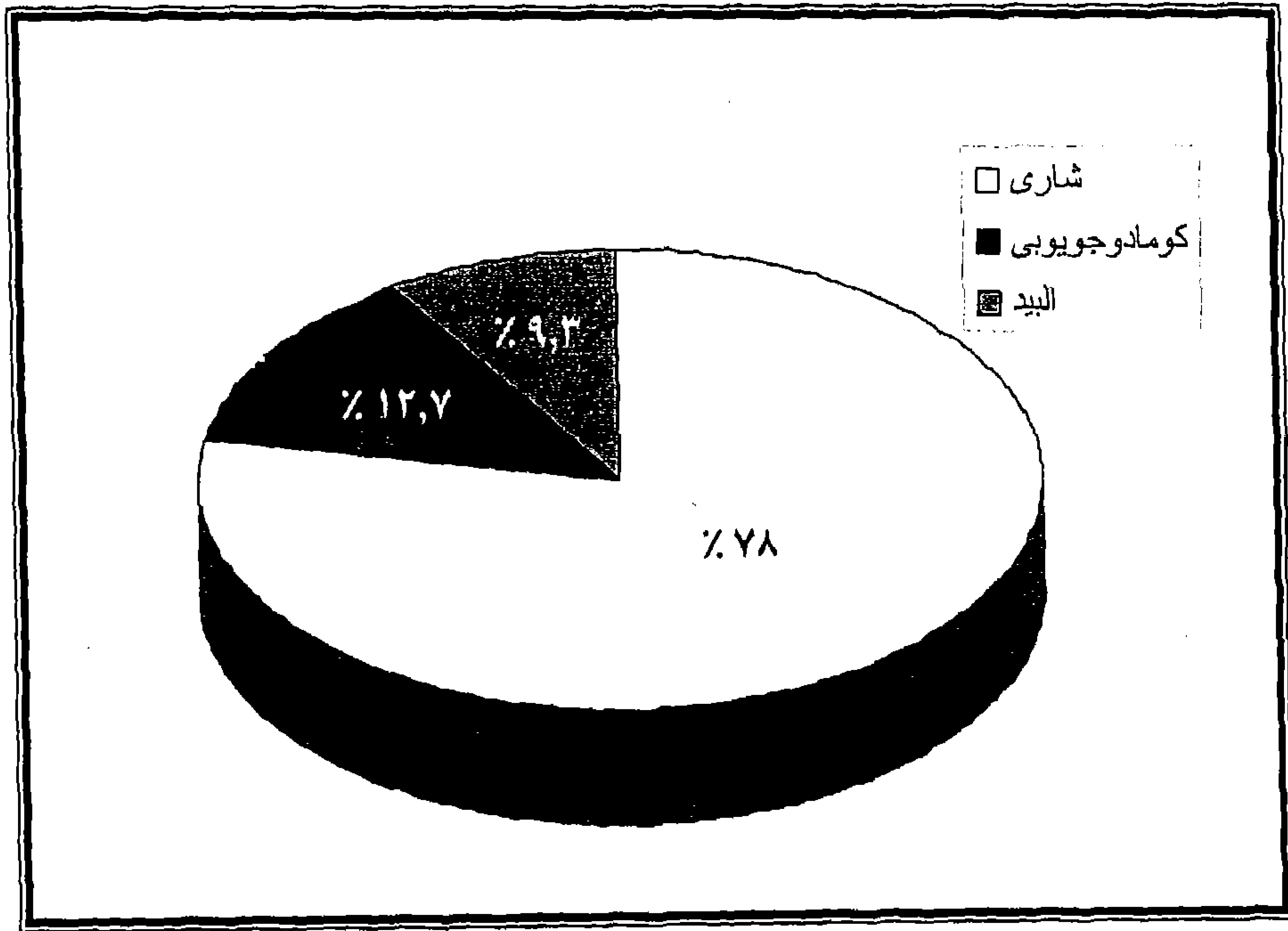
جدول (٣٨) توزيع أطوال المجارى الحدودية السياسية النهرية المنصرفة داخليا حسب الأنهار سنة ٢٠٠٦

النهر	الطول الجغرافي	المجارى النهرية الحدودية		
		الطول	%	% من الطول الجغرافي
شارى	١٥٢٠	٨٠٠	٧٨,٠	٥٢,٦
كومادوجويوبى	٨٤٠	١٣٠	١٢,٧	١٥,٥
البيد	٣٠٠	٩٥	٩,٣	٣١,٧
جملة	٢٦٦٠	١٠٢٥	١٠٠	٣٨,٨

المصـــدر :

- الطول الجغرافي من حساب الباحثة قياسا على الطريقة الواردة في هامش جدول (٢٠) .
- أطوال مجارى الحدود النهرية عن جدول (ملحق ٣) .
- تم ترتيب الأنهار تنازليا حسب الأطول في المجارى الحدودية النهرية .

(١) الارتباط من حساب الباحثة: يراجع في ذلك ، فتحى عبد العزيز أبو راضى ، الأساليب الكمية، في الجغرافية، مرجع سابق ، ص ٤٣٨



شكل (٣٧) نسبة أطوال المجارى الحدودية النهرية من جملة الحدود النهرية ذات التصريف الداخلي لأنهار كل من شاري، كومادوجويوبي، البيد سنة ٢٠٠٦

المصـــدر : من حساب الباحثة عن :

- نسبة أطوال المجاري عن جدول (٣٨) .

ب - خصائص أطوال الحدود النهرية حسب دولها : تشير بيانات جدول (٣٩) وشكل (٣٨) إلى بعض خصائص الحدود السياسية النهرية ذات التصريف داخل القارة كالآتي :

- تتباين أطوال الحدود النهرية من دولة إلى أخرى حيث تستحوذ دولة تشاد وحدها على نحو ٣٩,٠% من جملة أطوال الحدود السياسية نظراً لأنها تشرف بحدود نهرية على مسافة ٨٠٠ كم من جملة أطوال الحدود النهرية التي تصل إلى ٢٠٥٠ كم يلي ذلك دولة الكاميرون التي تنال ٢٦,١% حيث يخصها ٥٣٥ كم من جملة الحدود النهرية أما بقية الدول الأخرى وعددها ثلاث دول فإن كل منها يقل عن نسبة ١٨% من جملة أطوال الحدود النهرية . ويأتي أثر ذلك في الجغرافية السياسية من حيث أن الدول التي تمثل الحدود النهرية نسبة كبيرة من جملة حدودها مثل دولة تشاد هي الأكثر تعرضا للمنازعات الدولية في حالة عدم احترام الاتفاقيات وأسس ترسيم تلك الحدود بينما يقل الوضع نزاعا لدى الدول التي تمثل الحدود السياسية النهرية نسبة محدودة من جملة أطوال الحدود النهرية مثل دولة النيجر التي تشغل الحدود النهرية بها نسبة ٦,٣% من جملة الحدود النهرية في مجموعة الدول ذات الحدود السياسية النهرية المنصرف داخلياً .

ويلاحظ من الجدول (٣٩) أن الحدود النهرية للأنهار الداخلية لا يشغل أي منها حدودا كاملة بين دولتين ، بل كل منها يمثل جزء من طول الحدود السياسية بين الدولتين ويفسر هذا حرص الدول التي ساهمت في ترسيم الحدود على تقسيم الأودية النهرية بين أكبر عدد من الدول لأهميتها في تلك المناطق الداخلية التي يسودها الجفاف فترة طويلة من شهور السنة خاصة دولتي تشاد والنيجر وقد أدى ذلك إلى انخفاض في جملة الحدود النهرية لكل من هاتين الدولتين مقارنة بالحدود البرية ففي دولة تشاد تصل النسبة إلى ١٣,٦% بينما تتدنى النسب في الدول الأخرى لتصل على سبيل المثال إلى نحو ٨,١% في النيجر وتصل إلى ٥,٦% في نيجيريا وهذا يشير إلى قلة انتشار النزاعات على الحدود النهرية لدى أي من دول تلك المجموعة نظراً لقلة الحدود التي يصاحبها حدوث نزاعات نهرية ويؤكد ذلك أن أطوال الحدود النهرية لا تزيد في أي حد سياسي بين دولتين عن ٤٠,٠% وتمثل الحدود بين نيجيريا والكاميرون حدا نهريا يصل طوله ٩٥ كم أي أنه يشغل نسبة ٥,٦% من الجبهة الحدودية بينهما التي يصل طولها ١٦٩٠ كم .

جدول (٣٩) توزيع أطوال الحدود السياسية النهرية المنصرفة داخليا مقارنة مع الحدود البرية حسب الدول سنة ٢٠٠٦

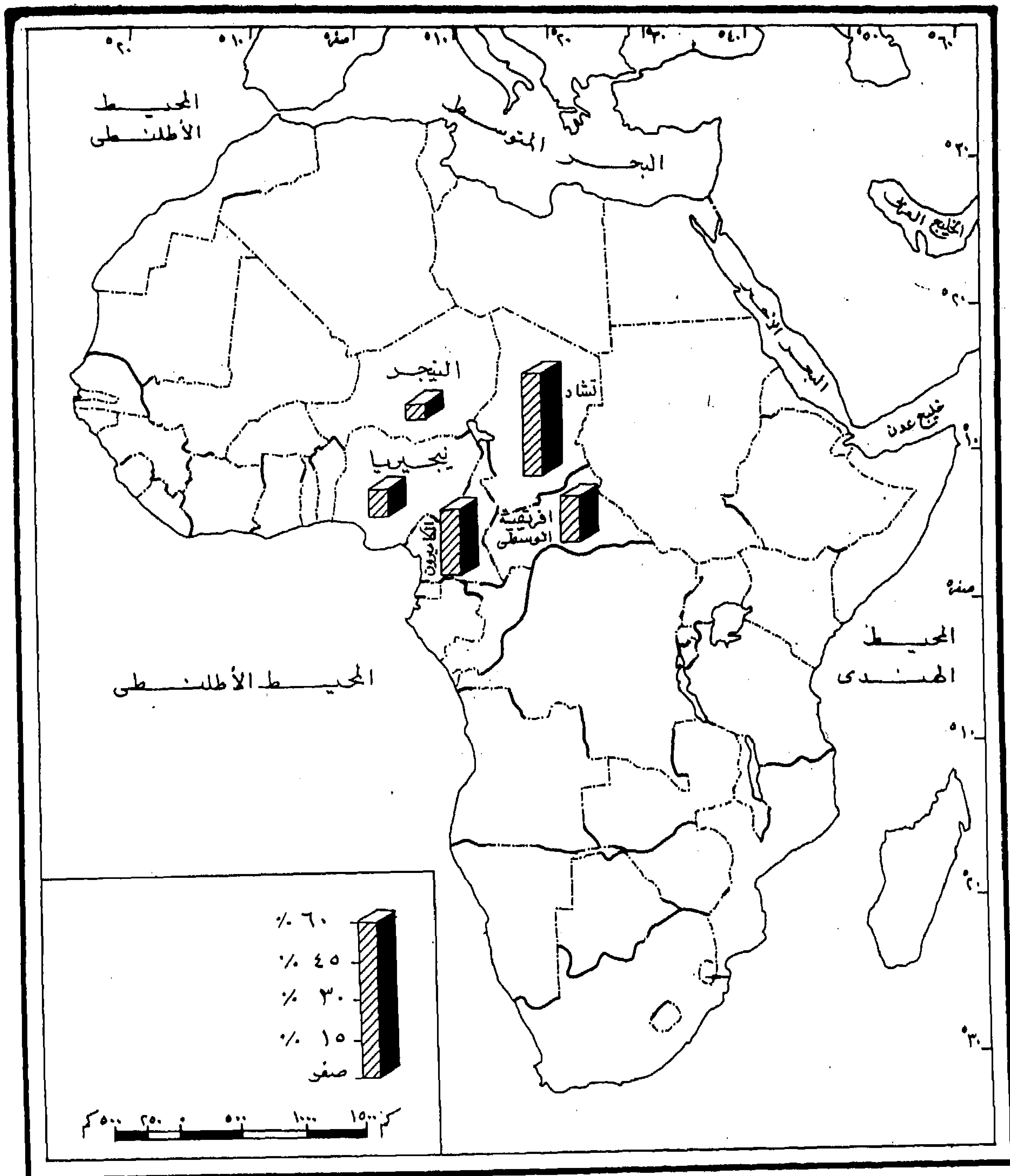
الدولة		دول الجوار		أطوال الحدود البرية	الحدود النهرية				
عدد	الدولة	عدد	الدولة		عدد	طول	% من جملة الحدود النهرية	المجرى والنهر	% من الحدود البرية
١	تشاد		أفريقية الوسطى	١١١٩		٣٦٠		بحر أيوك ــ شارى	٣٢,٢
			الكاميرون	١٠٩٥		٢١٥		لوجون ــ شارى	٤٠,٢
						٢٢٥		شارى ــ شارى	
			السودان	١٣٦٠		–		–	–
			نيجيريا	٧٦		–		–	–
			النيجر	١١٧٥		–		–	–
			ليبيا	١٠٥٤		–		–	–
	جملة	٦		٥٨٧٩	٣	٨٠٠	٣٩,٠		١٣,٦
٢	الكاميرون		تشاد	١٠٩٥		٢١٥		لوجون ــ شارى	٤٠,٢
						٢٢٥		شارى ــ شارى	
			نيجيريا	١٦٩٠		٩٥		البيد	٥,٦
			الجابون	٢٩٨		–		–	–
			الكونغو	٥٢٣		–		–	–
			أفريقية الوسطى	٧٩٧		–		–	–
			غينيا الاستوائية	١٩٣		–		–	–
	جملة	٦		٤٥٩٦	٣	٥٣٥	٢٦,١		١١,٦
٣	أفريقية الوسطى		تشاد	١١١٩	–	٣٦٠	–	بحر أيوك ــ شارى	٣٢,٢
			السودان	١١٦٧	–	–	–	–	–
			زائير	١٥٧٨	–	–	–	–	–
			الكاميرون	٧٩٧	–	–	–	–	–
			الكونغو	٤٦٧	–	–	–	–	–
	جملة	٥		٥١٢٨	١	٣٦٠	١٧,٦	–	٧,٠
٤	نيجيريا		النيجر	١٤٩٧		١٣٠	–	كومادوجويوبى	٧,٨
			تشاد	٧٦		–		–	–
			الكاميرون	١٦٩٠		٩٥		البيد	٥,٦
			بنين	٧٧٣		–		–	–
	جملة	٤		٤٠٣٦	٢	٢٢٥	١١,٠		٥,٦

تابع جدول (٣٩)

الدولة		دول الجوار		أطول الحدود البرية	الحدود النهرية				
عدد	الدولة	عدد	الدولة		عدد	طول	%	المجرى والنهر	% من الحدود البرية
٥	النيجر		نيجيريا	١٤٩٧		١٣٠		كومادوجويوبى	٨,٧
			بنين	٢٥٠		–		–	–
			تشاد	١١٧٥		–		–	–
			الجزائر	٩٥٦		–		–	–
			مالى	٨٢١		–		–	–
			بوركينا فاسو	٦٢٥		–		–	–
			ليبيا	٣٥٤		–		–	–
		٧		٥٦٧٦	١	١٣٠	٦,٣	–	٢,٣
٦	جملة	٢٨		٢٥٣١٥	١٠	٢٠٥٠	١٠٠	–	٨,١

المصـــــدر : من حساب الباحثة مع ملاحظة الآتـــي :

- تم ترتيب الدول حسب الأطول في الحدود السياسية النهرية .
- تضم بيانات الجدول الحدود النهرية الخاصة بالأنهار الداخلية فقط لكل دولة علما بأن دول كل من أفريقية الوسطى والكاميرون والنيجر لكل منها حدود نهرية مـــع نظـــم أخرى تنصرف صوب المحيط الأطلنطي .
- أطوال الحدود البرية عن جدول (ملحق ١) .



شكل (٣٨) أطوال الحدود السياسية النهرية ذات التصريف الداخلى سنة ٢٠٠٦م

المصدر: من حساب الباحثة عن جدول (٣٤).

ثالثاً : كثافة الحدود السياسية النهرية المنصرفة داخليا :

يشير جدول (٤٠) وشكل (٣٩) إلى كثافة الحدود النهرية السياسية للأنهار المنصرفة داخليا بالنسبة لمساحة الدول التي تتخذ تلك المجارى حدوداً سياسية لها من خلال الآتي :

أولاً : انخفاض الكثافة العامة للحدود النهرية حيث تصل إلى ٠,٦ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢ بالمقارنة مع ما يماثلها من كثافة كل من الحدود النهرية ذات التصريف إلى كل من الأطلنطي والهندي والبحر المتوسط ١,١ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢، ٠,٩ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢، ٠,٢ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢ على التوالى [1] ، ويأتي هذا الانخفاض لأسباب تتعلق بسببين :

١. قلة عدد الأنهار ذات التصريف الداخلى من جهة وانخفاض أطوال المجارى المائية بصفة عامة للأنهار الداخلية في أفريقية من جهة أخرى .

٢. اتساع مساحات الدول الأفريقية وسط القارة . إذ تعد كل من تشاد والنيجر من أكبر الدول الإفريقية مساحة مما يجعل الكثافة بصفة عامة للحدود النهرية منخفضة

ثانياً : تتباين درجة الكثافة بين دول مجموعة الأنهار المشتركة في المجارى الحدودية للأنهار المنصرفة صوب الداخل حيث يمكن تقسيمها إلى فئتين رئيسيتين هما :

١- **فئة أقل من ٠,٦ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢:** تضم دولتين هما حسب الأقل في الكثافة كل من النيجر ، نيجيريا حيث يتدنى طول الحدود النهرية المشرفة على كل منهما إذ تصل في النيجر ١٣٠ كم ، ٢٢٥ كم في نيجيريا مما يجعل الكثافة تصل إلى ٠,١، ٠,٢ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢ على التوالي .

٢- **فئة ٠,٦ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢ فأكثر :** تضم ثلاث دول هي حسب الأقل في الكثافة كل من أفريقية الوسطى وتشاد والكاميرون حيث تصل الكثافة بها ٠,٦ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢، ٠,٦ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢، ١,١ كم طولي/ ١٠٠٠كم٢

(1) يراجع جدولى (٢٢) ، (٢٩) .

على التوالى ويأتي ارتفاع الكثافة في كل منها عن الفئة السابقة للعلاقة بين أطوال الحدود النهرية الأكثر طولا مقارنة بأطوال الحدود النهرية في الدول الأخرى كما يأتي ذلك بسبب العلاقة بين أطوال الحدود النهرية ومساحة الدولة إذ أنـه علـى الرغم من أن دولة تشاد تنال أطول المجارى الحدودية النهرية بين تلك المجموعة من الدول إلا أنها تحصل على كثافة تلي في تلك المجموعة دولة الكاميرون

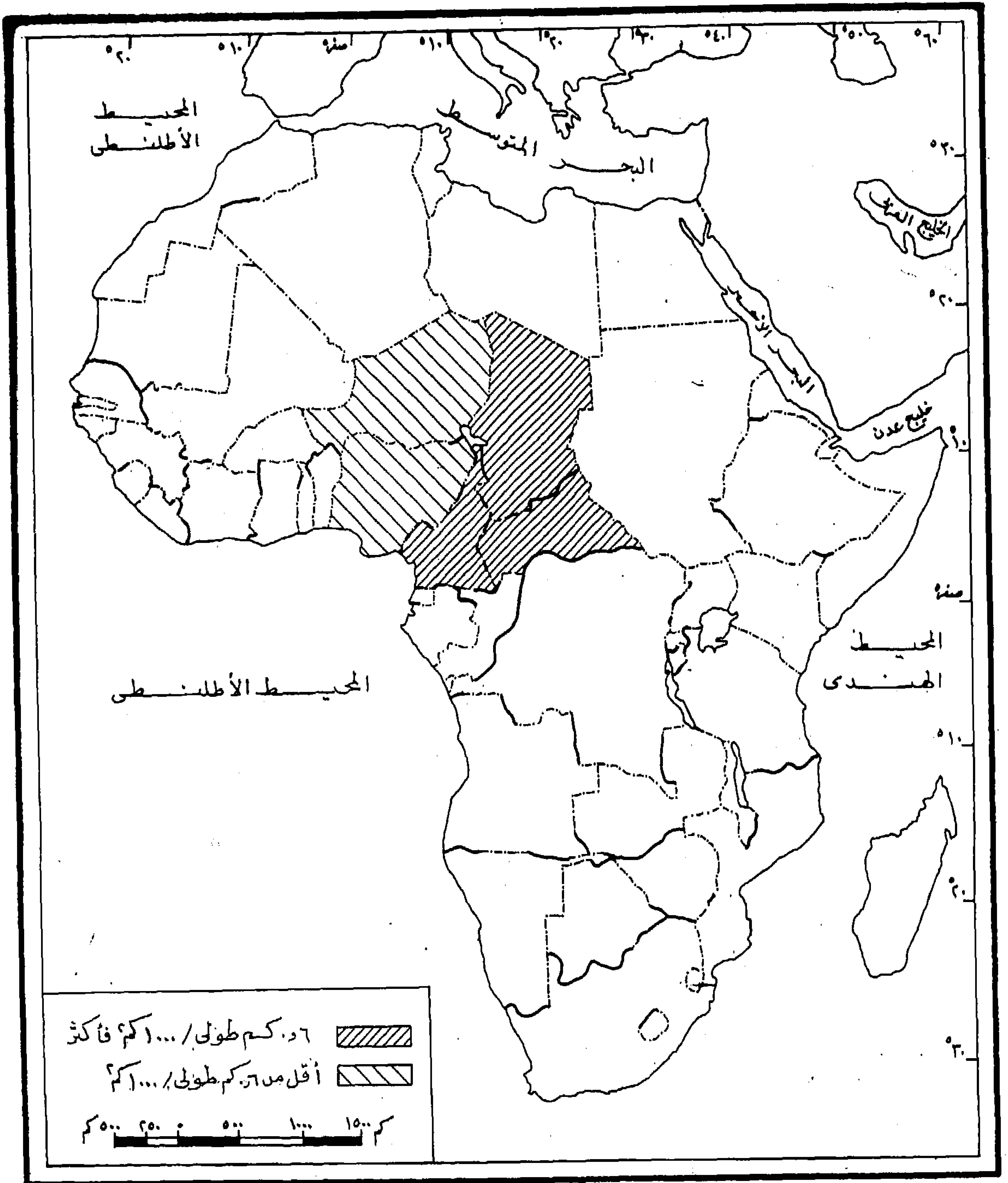
ثالثاً : أن انخفاض كثافة الحدود النهرية بصفة عامة في دول الحـدود ذات التصـريف الداخلي تشير إلى انخفاض حدوث نزاعات على الحدود السياسية النهرية مقارنة بمـا عليه الحال لدى مجموعة الدول ذات الحـدود التي تشـرف على الأنهار المنصرفة صوب الاطلنطي أو مجموعـة الـدول ذات الحـدود النهريـة المنصرفة صـوب المحيط الهندي .

جدول (٤٠) كثافة الحدود السياسية النهرية
ذات التصريف الداخلى حسب الدول سنة ٢٠٠٦

الدولة	المساحة بالألف كم²	الحدود النهرية الداخلية / كم	الكثافة كم طولي/ ١٠٠٠كم²	الفئة
الكاميرون	٤٧٥	٥٣٥	١,١	٠,٦ فأكثر
تشاد	١٢٨٤	٨٠٠	٠,٦	
أفريقية الوسطى	٦٢٣	٣٦٠	٠,٦	
نيجيريا	٩٢٤	٢٢٥	٠,٢	أقل من ٠,٦
النيجر	١٢٦٧	١٣٠	٠,١	
جملة	٣٤٧٣	٢٠٥٠	٠,٦	

المصـــدر : من حساب الباحثة كالآتـــي :

- المساحات عن جدول (١٣) .
- الحدود النهرية من قياس الباحثة عن جدول ملحق (١) .
- ثم الترتيب تنازليا حسب أكبر الدول من حيث الكثافة .
- ثم حساب الكثافة : متر / كم² . يراجع في ذلك هامش جدول (١٣)



شكل (٣٩) كثافة الحدود السياسية النهرية ذات التصريف الداخلى حسب الدول سنة ٢٠٠٦م

المصدر: من حساب الباحثة جدول (٣٥).

خلاصـــة :

تناولت الدراسة في هذا الفصل الحدود السياسية حسب جهة التصريف المائى لهـا من حيث مواقعها النسبية والفلكية ومنابعها من جهة ومواقع تلك المجارى الحدودية مـن حيث مقاطع النهر وأطوالها موزعة حسب الأنهار والدول من جهة ثانية وكثافة الحـدود السياسية النهرية حسب جهة التصريف بالنسبة للدول وأقاليم القارة من جهة ثالثة حيث تم تقسيم الحدود النهرية من حيث جهات التصريف إلى أربع جهات هى :

أولاً : الحدود السياسية النهرية ذات التصريف الاطلنطـى : بلغ عدد الأنهار المكونة لها ١٧ نهراً بنسبة ٦٥,٤% من جملة عدد الأنهار التي لها حدود سياسية في القارة ضمت عـدد ٣٦ مجرى نهري حدودى (كل مجرى ينقسم بين دولتين إلى حـدين سياسـيين) بنسـبة ٥٣,٨% من جملة أعداد المجارى الحدودية النهرية نالت ١١١٩٣ كم من جملة أطـوال الحدود النهرية يقابلها ٢٢٣٨٦ كم من الحدود السياسية النهرية بنسبة ٦٥,٢% من جملـة أطوال المجارى الحدودية النهرية في القارة البالغ أطوالها ١٧١٥٩ كم ، يقابلها ٣٤٣١٨ كم من الحدود السياسية النهرية.

ثانياً : الحدود السياسية النهرية ذات التصريف صوب المحيط الهندي : يشترك فيها خمسـة أنهار تساهم بعدد ١٦ موضعا حدوديا يقابله ٣٢ حداً سياسياً تصل مجاريها الحدودية من حيث الطول ٣٧٨٦ كم يقابلها ٧٥٧٢ كم من الحدود السياسية النهرية بنسبة ٢٢,٣% من جملة أطوال الحدود السياسية النهرية بالقارة.

ثالثاً : الحدود السياسية النهرية المنصرفة صوب البحر المتوسط : تمثل أقل أقسام الحـدود السياسية حسب جهة التصريف من حيث عدد الأنهار وأطوال الحدود السياسـية نظـراً لاقتصارها على نهر النيل فقط الذي يساهم بعدد تسعة مواضع للمجارى الحدوديـة تبلـغ طولها ١١٥٥ كم يقابلها ٢٣١٠ كم من أطوال الحدود السياسية النهرية بنسبة ٦,٧% من جملة أطوال الحدود السياسية النهرية في القارة.

رابعاً : الحدود السياسية النهرية ذات التصريف الداخلى : تأتـي من خلال ثلاثة أنهار هي شاري، كومادوجويوبي، البيد المنصرف مياهها إلى بحيرة تشاد حيث تم اتخـاذ عـدد ٥ مواضع منها كمجارى حدودية نهرية تشكل ١٠ حدود سياسية بين الدول تصل أطوال تلك المجارى إلى ١٠٢٥ كم يقابلها ٢٠٥٠ كم من الحدود السياسية بنسبة ٦,٠ % من جملـة أطوال الحدود السياسية النهرية في القارة.

وقد تم توزيع تلك الحدود السياسية النهرية بوجه عام على الدول لبيان كثافتها حيث يتبين أثر تلك الحدود في الجغرافية السياسية من خلال الآتـي :

- أن أكثر الدول حقا من عدد وأطوال الحدود السياسية النهرية هى الأكثر في احتمالات عقد الاتفاقيات المقيدة لها دول النهر والانصياع لنظم تسيير واستغلال تلك المجـارى النهرية الحدودية بين جاراتها مثل دولة الكونغو الديموقراطية التي تشرف على عـدد من الدول المجاورة لها بحدود نهرية تصل إلى ٧ دول منها ٦ دول تنصرف مجاريها الحدودية نحو الاطلنطي ودولة واحدة تنصرف مجاريها صوب البحر المتوسط علـى عكس بعض الدول التي تشترك بحدود نهرية مع دولة واحدة مثل النيجر ، مما يجعل تبعات الحدود النهرية على الأخيرة أقل من حيث الأعباء والالتزامات .
- أن الدول الأكثر اشتراكا مع عدد الأنهار هى أكثر تحملاً لتبعات وأعبـاء اتفاقيـات تسيير تلك النظم النهرية المتعددة وبالتالي فإن أى عبث فـي أى مجـرى يخصـها يصحبه التزامات قد يصاحبها نزاعات على تلك الحدود من دول النهر مثـال دولـة ليبيريا والتي تشترك على الرغم من صغر مساحتها مع عدد خمسة أنهار حدودية مع جاراتها.
- يتبين من توزيع الحدود السياسية النهرية على الدول مقارنة بمساحاتها بيان كثافة تلك الحدود حيث تتزايد الأعباء على الدولة مع زيادة تلك الكثافة وتقل كلما قلت .

الفصل الثالث

مشكلات الحدود السياسية النهرية

المبحث الأول : مشكلات تتعلق بنشاط النهر

(الأسر النهري — النحت والإرساب النهري) .

أولاً : تغيير النهر لمجراه .

ثانياً : تغير مساحة الدولة .

المبحث الثاني : المشكلات الاجتماعية للحدود السياسية النهرية :

أولاً : اثر الحدود السياسية النهرية على الإنشطار القبلي

ثانياً: اثر الحدود السياسية النهرية على الفصل اللغوي

المبحث الثالث :المشكلات الاقتصادية للحدود السياسية النهرية :

أولاً : مشكلات المياه

ثانياً : مشكلات الزراعة

ثالثاً : مشكلات الملاحة والصيد

المبحث الرابع: المشكلات السياسية للحدود السياسية النهرية

"النزاع الموريتاني السنغالي"

خــــلاصـــــة

مقـــــدمة :

تتعدد مشكلات الحدود السياسية النهرية حيث يمكن التفريق بـين نمطـين مـن المشكلات حسب مسبباتها كالآتي :

أولاً : مشكلات بسبب اتخاذ النهر أساساً للترسيم : يعد حوض النهر كما أسلفنا منطقة اتصال حضاري واقتصادي للسكان حول مجرى النهر ، وينتج عن اتخاذ النهـر حدا سياسيا واقعاً جديداً يتمثل في تشتت هذا الاتصال مما يـؤدي إلـى وجـود مشكلات بسبب الانقطاع بين أبناء الجنس الواحد من جهة والعرق الواحـد مـن حيث اللغة الواحدة أوالدين أوالعادات والتقاليد المشتركة وغيرها من جهة أخرى .

ثانياً : مشكلات بسبب التغير في طبيعة النهر : يطرأ علـى مجـرى النهـر بعـض المتغيرات التي يمكن بيان الآثار المترتبة على اتخاذها حدوداً سياسية حيث يفرق القانون الدولي في هذا الصدد بين حالتين لتغير مجرى النهر هما :

الأولى: إذا كان التغير اصطناعيا اى يطرأ بسبب إقامة منشآت على النهـر دون موافقة الدول المعنية فإنه لا يحدث اى اثر في تعديل الحدود .

الثانية إذا كان التغير طبيعيا فيفرق بين أمرين أولهما التغيـر التـدريجي مثـل الإضافة Accretion والتآكل Corrasion وفيه تتعدل الحدود تبعا للتغيـر . وثانيهـا التغير الفجائي Avulsion وفيه تبقى الحدود بين الدولتين الحدوديتين كمـا هـي(١) وفي كلا الأمرين تنشأ مشكلات بسبب النزاع حول ثروة النهر سواء كان علـى المياه أو الأسماك أو الثروة المعدنية أو العبور أو النقل .

<u>ويمكن بيان أهم تلك المشكلات من خلال الصور التي تظهر عليها كالآتي :</u>

- **مشكلات متعلقة بنشاط النهر الحدودي**
  " الأسر النهري – النحت والإرساب النهري "
- **المشكلات الاجتماعية .**
- **المشكلات الاقتصادية .**
- **المشكلات السياسية .**

(١) فيصل عبد الرحمن طه ، القانون الدولي ومنازعات الحدود ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٩ ص ص ٢٧ ، ٢٨

المبحث الأول

مشكلات تتعلق بنشاط النهر

" الأسر النهري – النحت والإرساب النهري "

أولاً : تغيير النهر لمجراه

ثانياً : تغيير مساحة الدولة

تعد الأرض أحد مقومات الدولة تحدد بمساحة معينة اتفق على تحديدها عند ترسيم الحدود بين دولتين أو أكثر هل تمر في منتصف النهر، وتتبع إحدى الضفتين، أم من منتصف المجرى الملاحي كما سبقت الإشارة [1] ، ويعد أي تغير في مجرى النهر مدخلاً واضحاً للتغيير في سيادة الدولة مع النهر من جهة وعلى المساحة التي تسود عليها الدولة من جهة أخرى ، وقد فرق القانون بين أمرين بديهيين.

الأول إذا كان التغير بفعل صناعي أي بسبب إقامة مشروعات على النهر كالسدود أو المندفعات.

الثاني التغير في مجرى النهر لأسباب طبيعية تتعلق بالنشاط النهري ، حيث استقر القانون على أن أي تغير في مجرى النهر بسبب اصطناعي دون موافقة الدول المعنية فإنه لا يحدث أي أثر في تعديل الحدود بينها [2] أما إذا كانت الدول قد اتفقت على تلك المشروعات فإن الأمر يمكن أن يتم بالتراضي فيما بينها ، أما ما يهم الجغرافي بدرجة أكبر بشأن الجغرافية السياسية هو ما يتعلق بأثر نشاط النهر في وجود المشكلات بين الدول المتشاطئة من خلال كل من الأسر النهري وضمور الحدود السياسية النهرية أو عمليتي النحت والإرساب ودورهما في النحت من جهة أحد الدول والإرساب على الجهة الأخرى من الدولة المتشاطئة حيث أن نشاط النهر يؤثر على سيادة إحدى الدولتين من خلال نقصان مساحة إحدى الدولتين على حساب زيادتها في الجانب الآخر، ويمكن بصفة عامة التمييز من خلال أثر التغيير الناتج عن عوامل طبيعية في مجرى النهر بين نمطين من تغيير سيادة الدولة على مقوماتها تتمثل في الآتي :

أولاً : *تغيير النهر لمجراه " الأسر النهري "* : يتغير مجرى النهر في أحوال أهمها أن يقوم نهر أقوى منه بأسره وقد ينتج عن هذا الأسر وجود مجرى ضامر (الذي تم أسره) وهنا تبرز إلى الوجود مشكلة بين الدول في حالة كون هذا النهر الضامر حداً بين دولتين حدوديتين، حيث تحرم الدولتان من استخدام هذا المجرى الضامر من حيث

(١) يراجع مفهوم الحدود السياسية النهرية ص (٥٠) .

(٢) فيصل عبد الرحمن طه ، القانون الدولي ومنازعات الحدود ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩ ، ص ص ٢٧ ، ٢٨

السيادة عليه ملاحياً ومائياً وأيضاً نشاط الصيد فيه، ومن هنا تبرز العديد من المشكلات بين الدولتين المتشاطئتين، خاصة إذا كان النهر القوي الآثر يقع في إحداهما دون الدولة الأخرى إذ يظل هذا النهر مصدر تطلعات للدولة التي كانت تشترك فيه من خلال مطالباتها بحقوق لها في النهر من حيث المياه أو الصيد أو الملاحة أو الطاقة الكهرومائية، وترى الباحثة أن هذه المشكلة ليس لها سوابق في القارة نظراً لحداثة الحدود السياسية بها قد تحدث في المستقبل بسبب عاملين البعد الزمني الذي تستغرقه ظاهرة الأسر النهري حتى تتم من جهة والبعد المناخي الناتج عن التغيرات في كميات الأمطار وما يصاحبها من تغيرات في حجم التصريف المائي النهري سلباً أو إيجاباً من جهة أخرى يمكن أن يؤثر على ضمور عدد من المجاري النهرية على حساب نمو مجاري نهرية أخرى الأمر الذي توجه فيه الجغرافية السياسية نظر علوم أخرى كالقانون والاقتصاد والسياسة لوضع تقنية في حالة حدوث مثل هذا التغيير في مجرى النهر بين الدول المتشاطئة حتى لا تثور النزاعات بين الدول . كما ترى الباحثة أن حدوث مثل هذه الظاهرة يتطلب ضرورة أن تتحد الدولتان لأجل معالجة آثارها على الأقل في اتحاد كونفيدرالي يجمع بينهما في مصالح متعددة أبرزها الاقتصادية المتعلقة بالنهر مع احتفاظ كل منهما بالمساحة الفعلية التي كانت عليها قبل أن يضمر النهر، على أن يتحقق ذلك طالما رغبت دولة منهما على الأقل في هذا الاتحاد.

ثانياً : **تغيير مساحة الدولة** : يؤدي تغيير النهر لمجراه بسبب الأسر النهري كما في الحالة السابقة إلى ضمور المجرى الحدودي ومن هنا لا تتأثر مساحة أي من الدولتين حيث ستظل المساحة قائمة بين الدولتين على أساس المساحة التي تم الترسيم عليها ، أما إذا كان التغيير تدريجياً بفعل النهر من خلال النحت على الجانب الذي يخص دولة والإرساب على الجانب الآخر للدولة المتشاطئة، فإنه ينتج عن ذلك زيادة في مساحة الدولة المرسب تجاهها ونقصان في مساحة الدولة المتآكل من شواطئها ، وعلى الرغم من أن هذا الأمر قد يستهان به في السنوات الأولى من الترسيم نظراً لضآلة المساحة التي يستقطعها النهر من جانب ويضعها في الجانب الآخر إلا أن البعد الزمني كفيل بإحداث نقصان واضح في مساحة الدولة المتآكلة . مما يثير العديد من المشكلات تتمثل

في مطالبة الدولة التي نقصت مساحتها بما أضافه النهر إلى الدولة الأخرى من إرسابات ويدخل في تلك المشكلات اختفاء جزر كانت تابعة لدولة أخرى نظراً لقربها وملاصقتها لها وظهورها في أماكن أخرى بالقرب من الدولة الأخرى بفعل نشاط النهر . وترى الباحثة أن هذه من أصعب المشاكل التي تواجهها الدول المتشاطئة على حدود نهرية، وأن القانون واجه تلك المشكلة بحلول منقوصة، حيث أشار إلى أنه إذا كان التغيير في مجرى النهر طبيعياً فيفرق بين أمرين التغير التدريجي مثل الإضافة Accretion والتآكل Erosion فإن الحدود تتعدل تبعاً لذلك التغيير[1] وترى الباحثة أن المشكلات سوف تثور من خلال أمور تتعلق بتطبيق تلك القواعد الدولية الناقصة للبعد الجغرافي فيها مثل :

أولاً : كيف يتم تعديل الحدود من حيث المساحة إذ أن دخول نهر في أرض دولة أخرى سيحرم الدولة المرسب عليها من مجرى النهر الذي سيدخل بالتالي في أراضي الدولة المتآكل منها .

ثانياً : الاختلافات التي تحدث خلال فترات زمنية وتتعلق بنقص السيادة على أرض دولة من جراء نشاط النهر هل هي سنوات أم قرن، تلك التي سيتم فيها تعديل الحدود وكلها مشكلات ستتأثر بها الدولتان حيث يمكن التنبؤ مستقبلياً بوجود العديد من المشكلات التي تتعلق بمشكلات ترتبط بنقص السيادة على أرض بعض الوحدات السياسية أو تتعلق باشتراكها في الحدود السياسية النهرية من خلال طبيعة النحت والإرساب في مجرى النهر [٢].

ويأتي تفسير ذلك لسببين **الأول** فلكي ممثلا في دوران الأرض حول نفسها، **والثاني** مناخي من خلال عناصر المناخ وخاصة الرياح إذ أن دوران الأرض حول نفسها تجعل الأجسام المتحركة على سطحها كالماء والرياح تنحرف إلى يمين اتجاهها في نصف الكرة الشمالي وإلى يسار اتجاهها في نصف الكرة الجنوبي (قانون فرل) وعلى ذلك

---

(١) فيصل عبد الرحمن طه ، القانون الدولي ومنازعات الحدود ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) جودة حسنين جودة ، جيمورفولوجية مصر ، كتاب جغرافية مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤ ، ص ٦٢ .

تنحت المياه في النهر التي تساعدها الرياح في دفعها نحو اليمين من ضفة وترسب في ضفة أخرى بما يعني أن الحدود النهرية في نصف القارة الشمالي سوف تنحت من مساحة الدولة التي تقع على يمين اتجاه جريان النهر مرسبة حمولتها في الجانب الأيسر من الاتجاه الذي تضمه الدولة الأخرى وعكس ذلك في أنهار نصف القارة الجنوبي الأمر الذي يمكن التنبؤ من خلاله بعدد من المشكلات نذكر منها حالات بعض الأنهار الحدودية كالآتي :

- **نهر السنغال بين موريتانيا والسنغال** : يتوقع أن تنخفض مساحة السهل الفيضي في موريتانيا لحساب السهل الفيضي في السنغال مما سيتبعه مشكلات مستقبلية وهذا يرجع إلى النحت النهري في الضفة الموريتانية وترسيبه في الضفة السنغالية .
- **الأنهار القصيرة المنصرفة في خليج غينيا** : تؤدي تلك الأنهار إلى العديد من المشكلات بين الدول نتيجة لنحتها من جوانبها اليمنى مرسبة تكويناتها في جوانبها اليسرى مثل أنهار كل من مانو ، سيس ، سانت بول ، سانت جون وغيرها .
- **نهر الزمبيزي** : يمكن أن يحدث العديد من المشكلات بين كل من زيمبابوي وبتسوانا وجنوب أفريقية بسبب النحت من الجهات اليسرى من مجاريها والإرساب على الجهات اليمنى (نصف الكرة الجنوبي) .
- **نهر روفوما** : يمكن أن يترتب على نشاطه مشكلات بين كل من تنزانيا وموزمبيق بسبب النحت وضيق واديه من جهته اليسرى لحساب الإرساب في الجهة اليمنى .
- **نهر الكونغو** : يمثل حالة تجمع بين تقنية نشاط الأنهار في نصف الكرة الشمالي من جهة وما عليه نشاط الأنهار في نصف الكرة الجنوبي نظراً لامتداده شمال وجنوب خط الاستواء مما يجعل النحت والإرساب في النصف الشمالي منه بين ضفتيه على عكس النحت والإرساب بين ضفتيه في النصف الجنوبي منه مما يتوقع معه العديد من المشكلات بين كل من الكونغو من جهة والكونغو الديموقراطية وأفريقية الوسطى من جهة أخرى وهكذا فإن اتخاذ الأنهار كحدود سياسية أمر يتنافى مع ثبات تلك الحدود نظراً لكونه كيان نشط وإن كان نشاطه بطيئاً في أكثر المناطق .

المبحث الثاني

المشكلات الاجتماعية للحدود السياسية النهرية

أولاً : أثر الحدود السياسية النهرية على الإنشطار القبلي في أفريقية :

١- القبائل في غرب القارة .

٢- القبائل في شرق القارة .

٣- القبائل في وسط وجنوب القارة .

ثانياً : أثر الحدود السياسية النهرية على الفصل اللغوي :

١- اللغات السودانية .

٢- لغات البانتو .

فرقت الحدود السياسية في أفريقية بصفة عامة بين أواصر الترابط السكاني تمثل ذلك في التفريق بين أبناء القبيلة الواحدة من جهة وذوى اللغة المشتركة من جهة أخرى وهذه الفرقة تزداد على كافة الأصعدة وبصورة أعمق إذا كانت تلك الحدود أجزاء من مجارى الأنهار، ونظراً إلى أن الأنهار بصفة عامة واصلة وموحدة بين القبائل والحضارات على جانبي كل نهر ، وإن الحدود السياسية النهرية تؤدي إلى الفصل بين سكان القارة خاصة في المناطق التي تنخفض فيها الكثافة السكانية مثل افريقية الاستوائية والمدارية، ففي إقليم وسط افريقية الذي يضم كل من الكاميرون ، افريقية الوسطى ، تشاد ، الكونغو ، تنخفض كثافة السكان بصفة عامة نظرا لانخفاض عدد سكان تلك الدول الذي وصل إلى ٣٢ مليون نسمة سنة٢٠٠١ (١) في الوقت الذي يوجد بها ١٦ حدا سياسيا نهرياً كما يتضح من جدول ملحق (١) وشكل (٦) مما يضاعف من مشكلات الحدود السياسية النهرية كعامل فرقة بين سكان القارة ومن هنا نظهر أهمية الآثار المترتبة على الحدود السياسية النهرية بشأن الأوضاع الاجتماعية . ونتيجة لذلك فإن الحدود السياسية النهرية في أفريقية أثرت على الأوضاع المتعلقة بالسكان اجتماعيا إذ نلاحظ من استقراء ترسيم الحدود السياسية النهرية وأثرها على التفريق القبلي في شكلي (٤٠) ، (٤١) تعدد المواضع الحدودية النهرية التي تعانى من أثار الحدود السياسية النهرية كعامل فصل رسمي بين الدول الحدودية وكعامل ربط طبيعي بين القبائل ، واللغات ويأتي جوهر المشكلة من كيفية المواءمة والربط بين الفصل الرسمي والوصل الطبيعي للسكان وخصائصهم على جانبي النهر .

ويظهر ذلك من الآتي :

أولاً : اثر الحدود السياسية النهرية على التركيب العرقي :

لا تظهر أثر الحدود السياسية النهرية على توزيع الأجناس الرئيسية في القارة (القوقازي ، الزنجي) حيث تفصل الصحراء الأفريقية كعامل طبيعي بين السلالتين الرئيستين في القارة القوقازية في الشمال بتقسيماتها الحضارية السامية والحامية من جهة والزنجية في الوسط والجنوب بأقسامها القبلية والعرقية من جهة أخرى ،

(1) United Nations , African , Statistical Year book, Volume11 , 2002 , P.3

حيث أن هناك تدرج بين العناصر القوقازية والزنجية من الشمال إلى الجنوب ويلاحظ أنه لا يظهر تأثير الحدود السياسية النهرية على الفصل بين هاتين المجموعتين إلا في حدود ضيقة أهمها نهر السنغال بين موريتانيا والسنغال بطول يصل إلى ٨١٣ كيلو متر الذي يبدو حدا طبيعيا فاصلا تقريبا بين السلالة القوقازية في الشمال والسلالة الزنجية في الجنوب من النهر ، وعلى الرغم من أن أهمية هذا الحد مقارنة بغيره من الحدود في الفصل بين سلالتين ولغتين إلا أنه يمثل حدا تثور بشأنه العديد من المشكلات بين هاتين الدولتين الحدوديتين كما سيرد ذكره خلال هذا الفصل .

ويلاحظ أن تأثير الحدود السياسية على الفصل بين بطون عشائر القبيلة الواحدة ظهر بوضوح في مناطق القبائل المتصلة مع بعضها على جوانب المجارى المائية التي تم اتخاذها حدودا سياسية كما في منطقة أفريقية الزنجية في دول جنوب الصحراء حتى أقصى جنوب القارة ، نتيجة لتعدد القبائل وتجاورها الواضح شكل (٤٠) ويظهر الأثر الاجتماعي بوضوح من خلال أثر الحدود السياسية النهرية على الفصل بين القبائل كالآتي :

١- **القبائل في غرب أفريقية** : تتركز أكثر تلك القبائل في منطقة ساحل غانا[(١)] ويظهر من شكل (٤٠) الحدود السياسية النهرية الفاصلة بين بعض القبائل على جانبي كل دولتين حدوديتين التي منها حدود أنهار كل من :

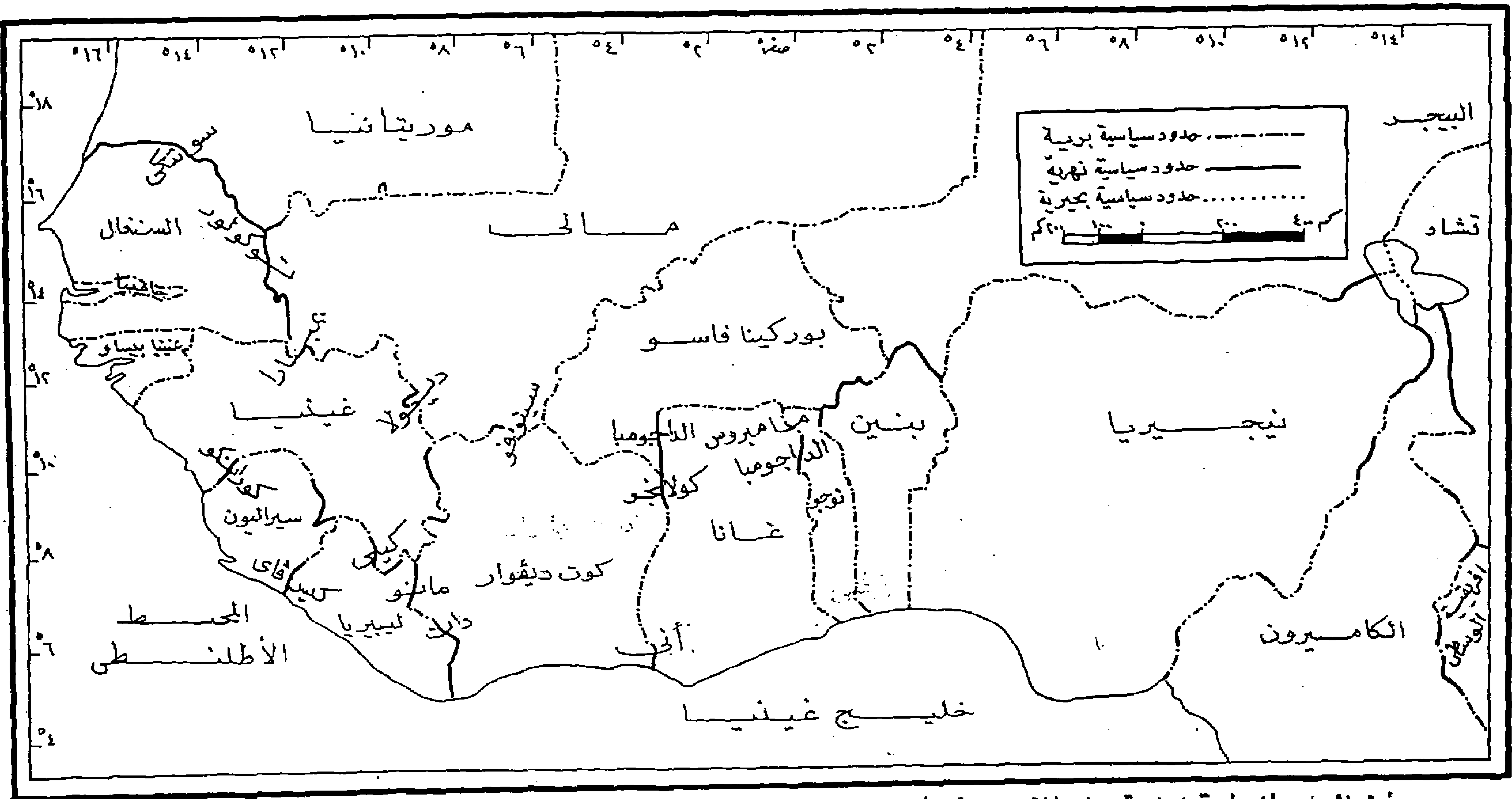
- **نهر سكارسن الكبير**: يمثل هذا النهر حدا سياسيا بين دولتي غينيا وسيراليون بطول ١٢٠ كم ويلاحظ من الخريطة (٤٠) أن عددا من قبائل الزنوج السودانيين تشترك في وجودها على ضفتي هذا النهر بين الدولتين مما يمثل عائقا لترابط هذه القبائل خاصة في حالة الخلافات بينهما التي تمنع الاتصال على جانبي الحدود مما يؤدي إلى صعوبة الاتصال بين القبائل مثل كورانكو والسوسو والفولاني .

(١) سيد أحمد سالم قاسم، أجناس وأعراق السكان في العالم جغرافية أنثروبولوجية، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٦، ص ١٣٧-١٣٩

- **أنهار سانت جون ، سانت بول ، موا :** وهى الأنهار التي تتخذ حدوداً سياسية بين كل من ليبيريا وغينيا في ثلاثة مواضع حدودية هي الحدود الشمالية في ليبيريا والحدود الجنوبية في غينيا وهى حدود مفرقة لعدد واضح من القبائل منها قبائل كبلي وكورانكو وغيرها الشكل (٤٠) ، ومما زاد الأمر صعوبة حالات اللجوء المتزايدة من ليبيريا إلى غينيا حيث يقدر أن ١٢% تقريبا من جملة سكان ليبيريا نزحوا إلى غينيا [1] خلال الحروب والصراعات الأخيرة في تلك المنطقة عبر تلك الحدود التي تتصارع في كونها حدود فصل سياسي وحدود وصل بشرى من خلال الموجات البشرية النازحة بين الدولتين .
- **نهر مانو :** يحد دولتي سيراليون وليبيريا بحدود سياسية طولها ١٨٠كم ويمثل عامل فصل بين امتداد القبائل الزنجية السودانية ، حيث يفصل بين قبائل كل من مندى، كيسي ، الجولا ، الكورانكو التي تتواجد على جانبي الحدود النهرية .
- **نهر الفولتا :** تتعدد الحدود السياسية النهرية لنهر الفولتا منها المجرى الحدودي بين غينيا وكوت ديفوار بطول ١٦٠ كيلو متر حيث تنتشر قبائل كل من الداجومبا والموسى والجروسي والكولانجو وماجورس ، ويبدو دور تلك الحدود واضحا في الفصل بين قبائل الداجومبا بين غانا من جهة وتوجو من جهة أخرى ، وقبائل الديولا بين بوركينا فاسو وكوت ديفوار شكل (٤٠) .
- **نهر النيجر:** تتمثل حدوده النهرية بين النيجر وبنين بطول يصل إلى ٢٥٠ كم يفرق بين قبائل الجورما التي تعانى من جراء الخلافات على تلك الحدود النهرية للدولتين لرغبة كل منهما في السيادة علي جزيرة ليتي الحدودية .

---

(١) عزيزة محمد على بدر ، التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات والحروب الأهلية وانعكاستها على البيئة والتنمية البشرية في افريقية ، كتاب أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية " الصراعات والحروب الأهلية في افريقية " معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٩٩ ص ٨٥٥ .



شكل (٤٠) أثر الحدود السياسية النهرية على الفصل الجغرافي بين بطون القبيلة الواحدة في غرب قارة أفريقية سنة ٢٠٠٦م

المصدر: جمال حمدان، أفريقية الجديدة، دراسة في الجغرافية السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣٢٣.

The Times Atlas of the World, Comprehensive Edition, John Bartholomew and Son Limited, London, 1981, Plate. 89.

Alan B Mountioy & Clifford Embleton, Africa A New Geography Survey, Frederick A. Praeger Inc., New York, 1967, P. 617.

٢- **القبائل في شرق أفريقية :** يأتي أثر الحدود السياسية النهرية كعامل فصل بين القبائل في شرق القارة في مواضع متعددة منها :

- **نهر روفوما :** يفصل عند مصبه بين دولتي موزمبيق وتنزانيا بطول يصل إلى ٦٤٠ كم ويمثل هذا الحد عامل فصل بين عدد من القبائل أهمها ماكوندي ، ياوماكو ، ماكو ، ياو [١] .
- **نهر روزيزي:** هو أحد روافد نهر الكونغو يفصل بين الكونغو الديموقراطية من جهة ودولتي رواندا وبوروندى من جهة أخرى مما جعله مفرقا للقبائل التي تعيش على ضفتيه مثل قبائل كل من تاكولى والتورو .
- **نهر السوباط :** يعد أحد روافد نهر النيل ، يفصل في ثلاثة مواضع حدودية بين كل من إثيوبيا من جهة والسودان من جهة أخرى إذ تفصل تلك الحدود بين قبائل عديدة منها الأنواك Annuk وقبائل النوير Nwer على الجانبين ويذكر أن خط الحدود السياسية التي اتفق عليها بين السودان والحبشة في ظل الاستعمار البريطاني لوادي النيل لم تستشر بشأنه قبائل الحدود ولم يوضع أي اعتبارات بشأن انتماء القبائل أو مصالحها ، ويعد انقسام قبيلة الأنواك على جانبي الحدود بين الدولتين مثال واضح لذلك [٢] إذ تم ترسيم الحدود بين السودان وإثيوبيا عبر مفاوضات مضنية بين بريطانيا وإثيوبيا، وتحددت بالفواصل الطبيعية، ودونما تسوية نهائية بأنهار البارو والبيبور والأكوبو مما ترتب على هذا التحديد امتداد الامبراطورية الإثيوبية داخل الأراضي السودانية، وانقسام قبيلة البجة، وانقسام وحدة القبائل [٣] .

---

(١) مبارك حسن محمد سليمان ، تنزانيا - دراسة في الجغرافية البشرية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، سنة١٩٧٤ ملحق الخرائط شكل ٩.

(٢) السيد أحمد فليفل ، تعيين الحدود السودانية الحبشية وأثره على قبائل الوطاويط والبرتا والبورن والخوما ، دراسة وثائقية للفترة ١٨٩٩ – ١٩٣٦ ، كتاب ندوة حوض النيل ١٩٨٧ ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ ص ٩ .

(٣) حسن إبراهيم سعد حسن، السياسة الخارجية الأثيوبية تجاه دول القرن الإفريقي منذ عام ١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، صـ ٢١٢ .

- **نهر سميليكي**:يفصل بين قبائل البانتو في كل من أوغندا والكونغو الديموقراطية[1].

٣- **القبائل وسط وجنوب أفريقية** : تمثل العناصر السكانية في تلك المنطقة مجموعات رئيسية من السكان يطلق عليها قبائل البانتو إلا أن هذه القبائل تتوزع بين عدد من الفروع تنتشر فيما بينها لغات وديانات وخصائص تميز كل منها ، وقد جاءت الحدود السياسية النهرية لتثير الكثير من المشكلات الخاصة بالتفريق بين وشائج تلك القبائل أهمها حسب بعض الأنهار كما يشير شكل (٤٢) كالآتي :

- **نهر الكونغو**: يمثل أطول الأنهار في القارة من حيث المجارى النهرية الحدودية بين بعض الدول حيث يظهر في وسط القارة بحدود طويلة تقدر بنحو ٤٥٩٣ كم أهمها التي تفصل بين دولة الكونغو الديموقراطية من جهة وكل من الكونغو وأفريقية الوسطى من جهة أخرى عبر نهر أوبانجي بطول ٢٩٢٨ كم وكذلك التي تفصل بين أنجولا والكونغو الديموقراطية بطول يصل ألي ٦٨٠ كم من خلال رافداه كاساى وكويانجو ٤٢٠كم ، ٢٦٠كم على التوالي [٢] حيث أدت تلك الحدود إلى التفريق بين قبائل مثل الزاندى والباجندا وغيرها .
- **نهر شاري** : لا تمثل روافده بين كل من تشاد والسودان حدودا سياسية نهرية بمفهوم الحدود السياسية النهرية نظرا لأنها عبارة عن أودية جافة في معظم أيام السنة إلا أنه يمكن الإشارة هنا إلى أن رافده المعروف باسم بحر سلامات Bahr Salamat بين الدولتين في موضعين طولهما ١٨٠كم [٣] خلال جريان المياه به عقب سقوط الأمطار يفرق شمل القبائل الرعوية على جانبيه بين الدولتين علي الرغم من رغبة تلك القبائل في عدم التقيد بخط الحدود ، حيث توجد تيارات دائمة من الهجرة بين الجانبين فمثلا تقوم قبائل بني حلبة والتعايشة شمال بحر العرب في مناطق تلك الحدود النهرية بدوام الانتقال بين الدولتين [٤] مما يجعل الالتزام

---

(1) Olorunsola,V.A.,The Politics Of Cultural Sub-Nationalism In Africa Anchor Books Doubleday And Company, INC, New York, 1972, .P. .52 .

(٢) يراجع ملحق (٣) .

(٣) من قياس الباحثة عن : - Philip's World Atlas, Op. cit P.51

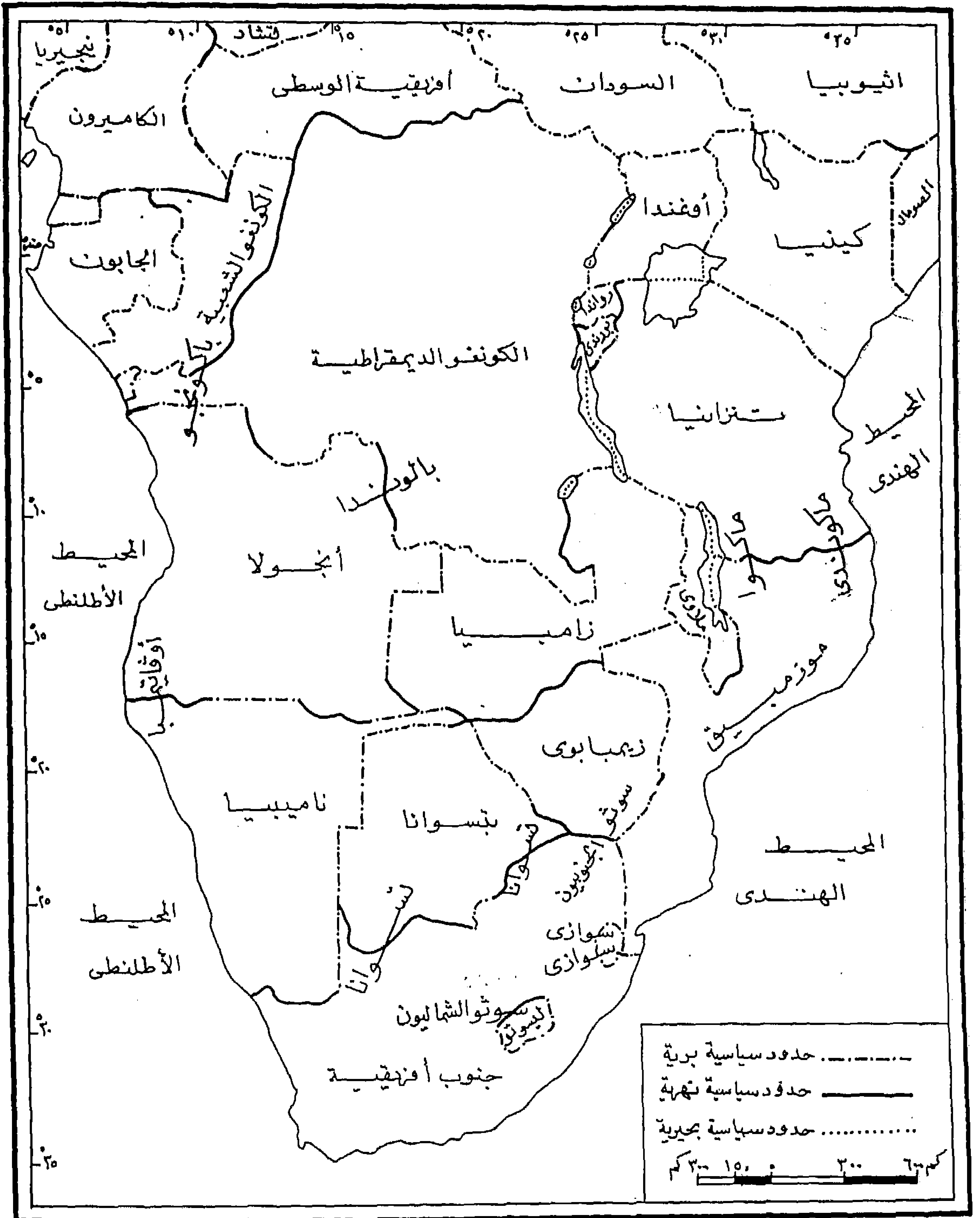
(٤) عبد العزيز كامل ، دراسات في الجغرافيا البشرية للسودان، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٧٣ - ١٠٧

بالحدود السياسية النهرية بين الدولتين معوقا في سبيل حركة تلك القبائل وبالتالي إهداراً لمواردها الاقتصادية ، وترى الباحثة أن مشكلة الفصل بين القبائل على أساس سياسي بين كل من تشاد والسودان التي تعد أحد جوانب مشكلة دار فور حاليا من الأمور الصعبة نظراً للترابط الحضاري والقبلي الذي كونته بيئة المكان المطرية والنهرية والهجرات البشرية في تلك المنطقة .

نهر الزمبيزي : يساهم هذا النهر كما يشير شكل (٤١) بحدود نهرية فصلت بين القبائل بطول ١٨٥كم بين موزمبيق ومالاوي وبين موزمبيق وزامبيا بطول٩٥ كم وبين زامبيا وزيمبابوي بطول ٧٩٧ كم وبين انجولا وزامبيا بطول ٢٣٥كم حيث أدت هذه المجاري المائية إلي التفريق بين القبائل المتصلة مع بعضها قبل الترسيم مثل قبائل الماندي والنمبا والمونجو وغيرها كما توجد قبائل الباكونجو Bakongo بين ثلاث دول هي الكونغو والكونغو الديموقراطية وأنجولا ، وقبائل الزاندى والبوران بين الكونغو الديموقراطية وإفريقية الوسطي إذ أن تلك الدول تشترك مع بعضها بحدود نهرية سياسية .

- **نهر كونيني** : يلاحظ أن نهر كونيني يفرق بين عدد من القبائل منها قبائل الأوفامبو Ovaambo أو الأفيمبوندي Ovimbundi[1] بين ناميبيا وأنجولا بطول يصل إلى ٣٣٠ كم .

(١) سيد أحمد سالم قاسم ، أجناس وأعراق السكان في العالم، مرجع سابق، ص ١٤٥



شكل (٤١) أثر الحدود السياسية النهرية على الفصل بين بطون القبيلة الواحدة فى شرق ووسط قارة أفريقية سنة ٢٠٠٦م

المصدر: من عمل الباحثة إعتماداً على: - الحدود السياسية عن شكل (٦) - القبائل من كل من:

* مبارك حسن محمد سليمان، تنزانيا دراسة فى الجغرافية البشرية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ١٩٧٤، ملحق الخرائط.

* عبد العزيز كامل، دراسات فى الجغرافية البشرية للسودان، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، صص ٧٣-١٠٧.

ثانيا : أثر الحدود السياسية النهرية علي الفصل اللغوي :

تعتبر أفريقيا من الناحية اللغوية من أشد القارات تعقيداً في العالم لا ينافسها في ذلك سوى، أمريكا الجنوبية، ويقدر عدد اللغات فيها بنحو ٢٥٠٠ لغة [١] .

وتمثل الوحدة اللغوية أحد أبرز قوة الوحدة السياسية كما أن الوحدة اللغوية تمثل أحد أهم الروابط الوثيقة التي تجعل ذويها أمة واحدة مميزة بين الأمم الأخري مما دفع البعض إلي تقسيم بني البشر استناداً إلي اللغة. [٢] كما تعد وحدة اللغة عنصرا هاما من عناصر الوحدة القومية وعاملا يولد في نفوس الناس إرادة الإنتظام في أمة واحدة، ومما لا شك فيه أن اللغة هي أقوى رباط معنوي بين الأفراد ، وأن الأمة ليست بملايين البشر يعيشون على نفس الأرض، أو يرجعون لأصل واحد فحسب، بل هي وحدة من الفكر والشعور[٣]، الأمر الذي يجعل تفتيت ذوي اللغة الواحدة بين مجموعة من الدول من عوامل الفرقة بينهم مما يتبعه مشكلات التواصل ، وهذا ما أحدثته الحدود السياسية بصفة عامة وخاصة منها الحدود السياسية النهرية .

ويشير شكل (٤٢) إلي تركيز العائلات اللغوية الأفريقية بين خمس عائلات رئيسية هي العربية والحامية والكوشية والسودانية والبانتو بالإضافة إلي لغات متناثرة كل منها على نطاق ضيق مثل الحامية في شمال أفريقية والسامية في شرقها هذا على المستوى العام في القارة أما على المستوى المحلى فإن العائلات اللغوية تتعدد في بعض الدول بصورة واضحة حيث يختص كل عرق تقريبا فيها بلغة معينة على الأقل فمثلا يوجد في غانا ٤٨ لغة أهمها لغات كل من الأكان Akan ، والأيوى Ewe ، والجوان Guan ، وغيرها [٤] كما تتعدد اللغات في غينيا مثل لغات كل من الأنكو ، الفولانية ، السوسو ، التوما ، الكيسي وغيرها [٥] ، وهي لغات لا شك أنها تمتد عبر الحدود بينها وبين دول الجوار مما يجعل الحدود السياسية وخاصة منها النهرية عوامل فصل رسمي في الوقت الذي يوجد وصل لغوي بين السكان.

---

(١) محمد علي نوفل، التعدد اللغوي في نيجيريا، مجلة الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، العدد الثاني والعشرون، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣ .

(٢) قبارى محمد إسماعيل، الانثروبولوجيا العامة ، منشأة المعارف الإسكندرية ، د:ت ، ص١٧١ .

(٣) محمد علي نوفل، التعدد اللغوي في نيجيريا، المرجع السابق، ص ١٩ ..

4- Bentsi- Enchill.K., Thesearch For National Integration In Africa,Collier Macmillan Bublisher,London, 1975.171

(٥) إسحاق كمارا ، التعددية اللغوية في غينيا ، كتاب مؤتمر اللغة والثقافة ٢٠٠١ ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٣٠ .

ويلاحظ أن الأنهار لم تفرق بين تلك المجموعات اللغوية الرئيسية إلا في حدود تظهر على نهر السنغال فقط الذي يفصل بين اللغتين العربية في الشمال واللغات السودانية الزنجية في الجنوب منه وما عدا ذلك تظهر مشكلة الحدود السياسية النهرية كفاصل بين أبناء اللغة الواحدة أو اللغات التي تنتمي إلى عائلة لغوية واحدة ومن أمثلة ذلك :

١- **اللغات السودانية** : تمثل الحدود السياسية لأنهار كل من سكارسي الكبير بين غينيا سيراليون ونهر مانو بين سيراليون وليبيريا وكذلك الحدود النهرية لنهر الفولتا بين كل من غانا وكوت ديفوار وبين كوت ديفوار وبوركينافاسو وبين بنين وبوركينافاسو وبين توجو وبوركينافاسو وكذلك الحدود النهرية لكل من نهر كومادوجويوبي بين نيجيريا والنيجر ونهر شاري بين الكاميرون وتشاد أوجه للفرقة بين القبائل التي تنتمي للغات السودانية الواحدة فمثلا يسود الأقطار المطلة على خليج غينيا مجموعة لغوية عظيمة تشتمل على عدد كبير من اللغات تدعى باسم كوا Kwa يرى بعض العلماء أنها أسرة لغوية قائمة بذاتها [١] الأمر الذي يجعل الفصل بين شعوب تلك المنطقة من خلال حدود سياسية أحد العوامل التي تفصل بين أبناء مجموعة من السكان تربطهم أواصر التفاهم اللغوي .

٢- **لغات البانتو** : تظهر الحدود السياسية النهرية المفرقة بين أبناء المتحدثين بلغة البانتو في أنهار كل من الكونغو بين دولتي الكونغو الديموقراطية و الكونغو وأيضاً بين الكونغو الديموقراطية وافريقية الوسطي وكذلك الحال علي الحدود بين الكونغو الديموقراطية وانجولا كما تظهر علي حدود نهر أوجوي بين الجابون من جهة وكل من الكاميرون والكونغو من جهة أخرى ، كذلك الحال في أنهار لمبوبو بين جنوب افريقية من جهة وكل من دول زيمبابوي وبتسوانا وزامبيا وكذلك بين زامبيا وانجولا من جهة أخرى ، الأمر الذي يجعل الحدود السياسية النهرية تمثل حدوداً سياسية فاصلة ومفرقة بين أبناء الشعب الواحد أو القبيلة الواحدة لغوياً .

---

(١) محمد عوض محمد ، الشعوب والسلالات الأفريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٥٨ .

١- إريتريا
٢- جيبوتي
٣- رواندا
٤- بوروندي
٥- ملاوي
٦- سوازي
٧- ليسوتو

٨- غينيا الاستوائية
٩- بنين
١٠- توجو
١١- سيراليون
١٢- غينيا بيساو
١٣- جامبيا

حدود سياسية برية
حدود سياسية نهرية

كم ١٥٠٠ ١٠٠٠ ٥٠٠ ٢٥٠ ٠ ٥٠٠ كم

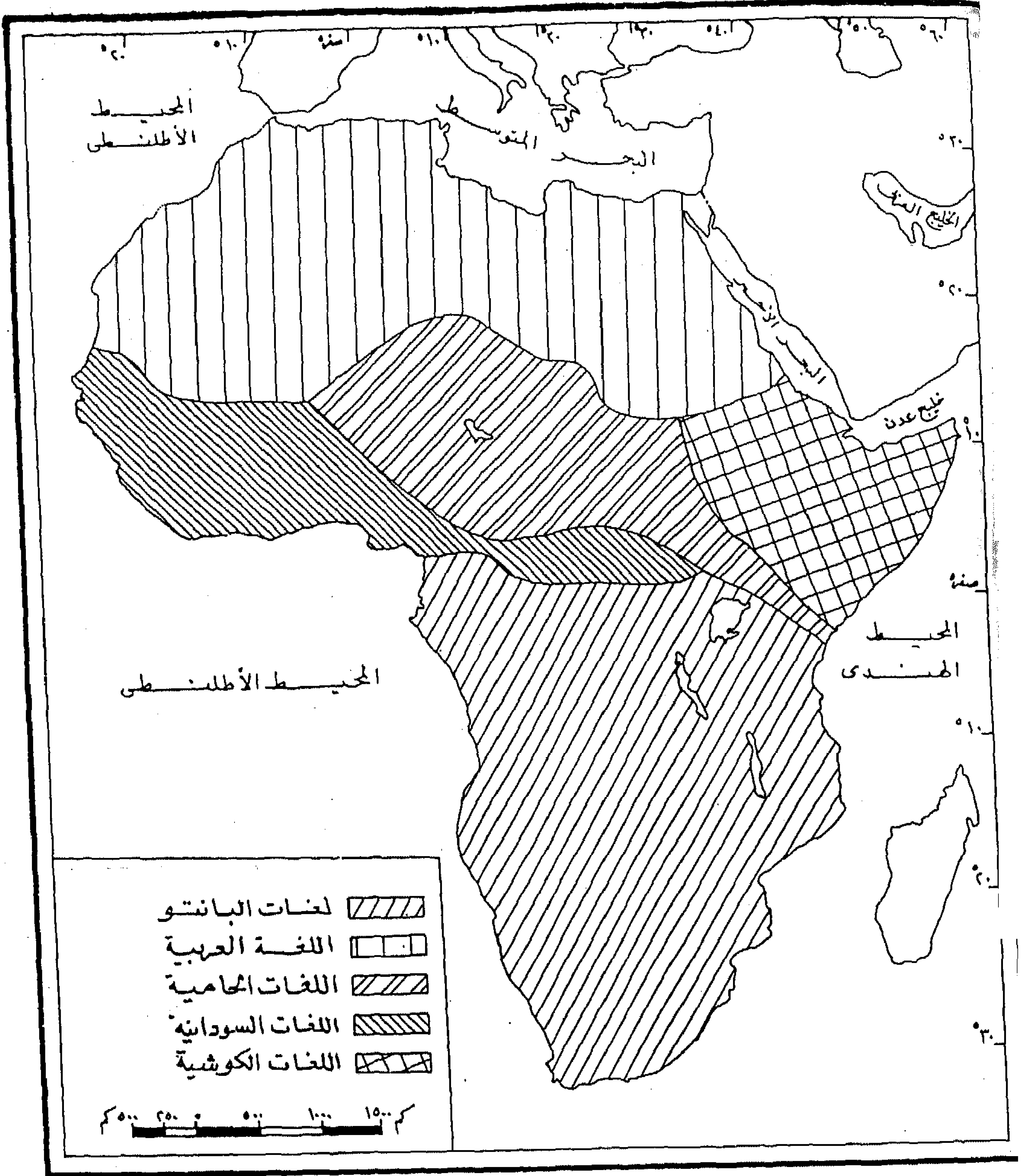
شكل ٢/٤٢م توزيع الحدود السياسية البرية والنهرية في أفريقية حتى عام ٢٠٠٦م

المصدر:

Philip's World Atlas, Chanceller, London, 1996, PP. 46 - 57.

National Geographic Society, Atlas of The World, Copy Right, Washington, 1981, P. 200.

Brownlie, I., African, Boundaries Aleged Diplomatic Encyclopedic, Billing and Sons Limited, London, 1979 صفحات متفرقة



شكل ٢٤ب أثر الحدود السياسية النهرية على التفريق الجغرافى بين اللغات الرئيسية فى افريقية سنة ٢٠٠٦م

المصدر : بتصرف من الباحثة عن :

- أحمد نجم الدين فليجة: أفريقية دراسة عامة واقليمية مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٧٨، ص ٢٠١.

المبحث الثالث

المشكلات الاقتصادية للحدود السياسية النهرية

أولاً : مشكلات المياه :

النزاع الحدودي النهري بين جنوب أفريقيا وليسوتو .

ثانياً : مشكلات الزراعة :

١- النزاع الحدودي النهري بين السنغال وموريتانيا .

٢- النزاع الحدودي على جزيرة ليتي بين النيجر وبنين .

ثالثاً : مشكلات الملاحة والصيد :

١- مشكلات ترتبط بالملاحة .

٢- مشكلات ترتبط بالصيد .

أدى انتساب أغلب الحدود السياسية النهرية بصفة عامة من حيث ترسيمها من جهة القوى الاستعمارية إلى جعلها حدوداً لم يراع فيها أي تكامل اقتصادي بوجه عام كما أن الوطنيين الأفارقة لم يكن لهم أي دور أو صوت مسموع في نشأة وتعيين تلك الحدود وبالتالي في تكوين الوحدات السياسية المكونة اليوم [١] وتعد الآثار الناجمة عن اتخاذ الأنهار حدوداً سياسية أحد أهم عوامل قيام النزاعات الاقتصادية على جانبي النهر نظراً إلى أن النهر لا يمثل وحدة طبيعية فقط وإنما يمثل أيضاً وحدة اقتصادية للسكان المقيمين في واديه حيث تختلط الأنشطة فيما بينهم المتعلقة بكل خصوصيات النهر كتوزيع المياه وتحركات الصيد والملاحة النهرية وغيرها من المشروعات المتعلقة بالنهر ، بل أن دور النهر في النقل لا يقتصر على الملاحة النهرية بل يربط العديد من الطرق البرية بسواحل الأنهار أو بالقرب منها مثل الطرق المحاذية لأنهار كل من النيل ، النيجر ، الكونغو ، الزمبيزي ، روفوما [٢] مما يزيد من احتمال وجود نزاعات في حال اتخاذ المجاري النهرية حدوداً سياسية . ويمكن ذكر بعض الأمثلة عن الآثار الاقتصادية الناجمة عن الحدود السياسية النهرية من خلال بيان الآثار الناجمة عن تنازع مصالح الدول الحدودية حول مسائل الري والصيد والملاحة من جهة والآثار الناجمة عن استثمار موارد القوى المائية من جهة أخرى ويعد أكثر ما يثير النزاعات بين الدول الحدودية النزاع حول مدى أحقية كل دولة في مكونات المجرى المائي الحدودي وما به من جزر تتعلق بالزراعة أو الملاحة أو الصيد في هذا المجرى.

وتظهر في أفريقية العديد من النزاعات بشأن تلك الجوانب يمكن بيان بعض الأمثلة التي تخص الحدود السياسية النهرية مباشرةً بين الدول الحدودية كالآتي :

---

(١) شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، مرجع سابق ، صـ٣٠٦ .

(2) Stamp, D., Africa AStudy in Tropical Development , John Wiley And Sons, INC, London , 1960 , P . 23 .

أولاً : مشكلات المياه :

توجد أسباب كثيرة تؤدي إلى حدوث أزمات في متطلبات السكان إلى المياه في العالم بصفة عامة وفي أفريقيا بصفة خاصة منها[1] :

١- **النمو الديموغرافي** : يبلغ عدد سكان العالم (٦,٤٥١ مليار نسمة) وسيرتفع هذا العدد إلى ٧,٩٠٠ مليار نسمة، ١,٣٢٧ مليار نسمة لكل من العالم وأفريقيا على التوالي أي أن تمثل أفريقيا ١٦,٨% من العالم سنة ٢٠٢٥، ويزيد السكان في العالم بمعدل ٩٠مليون نسمة في السنة تقريبا، ويحتاج كل فرد ألف متر مكعب من الماء وهذا يعني أن الطلب على الماء سيزداد سنوياً بحوالي ٩٠ مليار متر مكعب ، ومما يزيد من الحاجة إلى المياه أن النمو السكاني يزداد في الدول التي تعاني من مشاكل المياه مما سيضاعف الحاجة إلى مياه الأنهار، ويزيد المشكلات على مياهها بين الدول المشتركة في حوض النهر الواحد خاصة بين الدول المتشاطئة عليه التي تقع كلها أو جزء منها في المناطق الجافة مثل دول كل من تشاد، النيجر، ناميبيا، أنجولا، مالي، موريتانيا .

٢- **النمو الاقتصادي غير العادل** : أدى النمو الاقتصادي وتحسن الحالة المعيشية إلى زيادة استعمال المياه الناتجة عن النمو المطرد في نسبة التحضر والتمدين في قارة أفريقية .

٣- **الاستعمال غير المنظم للمياه** : حيث تمثل الزراعة أكبر القطاعات استخداماً للمياه في دول دون دول أخرى ما بين ٧٠ ، ٩٥ % منها وأيضاً دول تستخدم أكثر من ١٠٠% من مصادر مياهها مثل المملكة العربية السعودية (١٦٤%) وهذا يؤدي إلى تعمق مشاكل الحاجة إلى المياه، ويظهر ذلك في قارة أفريقية في عدد من الدول ذات الحدود السياسية النهرية مثل اقتصار استغلال موريتانيا لمياه النهر على الزراعة تقريبا.

٤- **الوضع السياسي** : تعتبر الأزمات والتوترات والخلافات السياسية والفكرية بين الدول التي تشترك على مصدر مائي من أكبر وأخطر الأسباب التي تؤدي إلى

---

(١) الأرقام الواردة بدون مصدر عن :

http://www.nahrain.com/d/news/06/03/17/nhr0317j.html - 2006

تعميق أزمة المياه ومن أمثلة ذلك مشكلة المياه على نهر الأورانج ومشكلات المياه أيضاً على نهر السنغال بين موريتانيا والسنغال كما سيرد ذكره في الزراعة .

ويتوقع أن يصبح الماء من أهم مصادر النزاعات في القرن الواحد والعشرون ويدور هذا الصراع اليوم حول فكرة خصخصة خدمات المياه، وهل هذه الطريقة ستضمن للسكان الحصول بشكل أفضل على احتياجاتهم، حيث يمثل الحصول على المياه مشكلة رئيسية خاصة لهؤلاء الذين يواجهون دورة متكررةً من الجفاف، وحتى في السنوات التي يتوافر فيها المطر يحدث توزيع سيئ لموارد المياه في المكان والزمان [١] حيث توجد مشروعات عديدة في القارة على الأنهار الحدودية لاستخدامات المياه في العديد من المشروعات أهمها الري، مياه الشرب، وغيرها .

مشروع مياه أعالي ليسوتو بين جنوب أفريقيا وليسوتو على كالدن رافد الأورانج :

أعطى هذا المشروع بعض الراحة المؤقتة للبلدان التي تعاني من العجز المائي، وجاء بموجب معاهدة تم توقيعها في أكتوبر من عام ١٩٨٦ بين حكومة ليسوتو وجنوب أفريقيا الهدف منه تزويد جمهورية جنوب أفريقيا بالمياه مقابل رسوم من جهة، وتوفير الكهرباء لليسوتو[٢] من جهة أخرى.

وبلغت التكلفة الإجمالية للمشروع بثمانية مليارات دولار أمريكي مقدمة من البنك الدولى، صندوق التنمية الأوروبي، بنك التنمية الإفريقي، بنك جنوب إفريقيا للتنمية، وكالات تمويل التصدير، البنوك التجارية الأوروبية بدعوى من جنوب إفريقيا أما مسئولية تنفيذه فأسندت إلى ثلاث مؤسسات هي هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو بالنسبة لليسوتو، هيئة ترانسي كالدون للإنفاق فيما يخص جمهورية جنوب إفريقيا ، اللجنة الفنية المشتركة الدائمة وهي هيئة مشتركة بين البلدين[٣] .

وبنهاية الأعمال سوف تزود ليسوتو النواة الصناعية لجمهورية جنوب إفريقيا بحد أدنى من المياه قدره ٧٠ متر مكعب في الثانية أي ٢٢٠٨ مليون متر مكعب من المياه في

---

(١) مريام سو وآخرون، ترجمة سعد الطويل ومصطفى مجدي الجمال، الحصول على الماء في الساحل في عصر الخصخصة، كتاب الصراع حول المياه الإرث المشترك للإنسانية، مركز البحوث العربية والإفريقية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥، صـ ١١٣ .

(٢) فلماتا ليمان وآخرون، ترجمة سعد الطويل ومصطفى مجدي الجمال، تنمية الذهب الأزرق في ليسوتو، كتاب الصراع حول المياه الإرث المشترك للإنسانية، المرجع السابق، صـ١٤٨ .

(٣) فلما تاليمان وآخرون، المرجع السابق، ص ١٤٩

السنة في المقابل تدفع جنوب إفريقيا في غضون خمسين عاماً حوالي ٥٥ مليون دولار سنوياً إلى ليسوتو[١] .

ويبدو أن مشروع مرتفعات ليسوتو قد تم الإعداد له من أجل جمهورية جنوب إفريقيا حيث أنه نتاج مسيرة طويلة بدأت في الخمسينيات في ظل سياسة التمييز العنصري وقبل حصول ليسوتو على الاستقلال، ثم نشطت الفكرة في السبعينات بسبب زيادة الحاجة إلى المياه في جمهورية جنوب إفريقيا ليتم عقد معاهدة سنة ١٩٨٦ حيث ينبغي على الطرفين مسئوليتهما نجاح المشروع دون أن يثير مشاكل اجتماعية واقتصادية وبيئية خطيرة أي تكون المسئولية مشتركة بينهما .

وقد قامت العديد من المشكلات بين الدولتين من جراء هذا المشروع منها الهياج الشعبي في ليسوتو من جراء تنفيذه بل وأن الانقلاب السياسي الذي عزل ليبوجوناثان في يناير ١٩٨٦ له علاقة بتوقيع المعاهدة الخاصة بهذا المشروع .

تدخل جمهورية جنوب إفريقيا في ليسوتو في سبتمبر ١٩٩٨ ذو صلة بالمشروع حيث أن جمهورية جنوب إفريقيا كانت تخشى التخريب . أي أن جنوب إفريقيا تعطي لنفسها الحق في أن تسلب جيرانها الأضعف منها ما تحتاج إليه[٢] .

النتائج السلبية للمشروع : تعددت النتائج السلبية التي منها :

نزع الملكيات، تهجير مكثف للسكان، نقص في المراعي، نقص في المساحة المنزرعة، حيث بلغ فقدان الأراضي الزراعية وفقاً لما أعلنته هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو ٢٣٠٠ هكتار مخصصة أساساً لزراعة الذرة ، ٣٠٠٠ هكتار من المراعي في المرحلة الأولى، ١٦٣٥ هكتار في المرحلة الثانية، ومن المشاكل الأخرى الناتجة عن المشروع مثل الفقر، تلوث البيئة في ليسوتو[٣] بل أن هذا المشروع جعل ليسوتو تابعة لجنوب إفريقيا وهذا يتضح من تأثير جنوب إفريقيا على إدارة المشروع من حسب رغباتها .

مشكلات أخرى على المياه :

١- تقوم العديد من المشكلات بين موريتانيا والسنغال على نهر السنغال بسبب استثمار مياه النهر في الري ويتوقع مزيد من هذه المشكلات تمشيا مع حاجة كل دولة إلى المياه مواكبة لتزايد عدد السكان .

(١) فلما تاليمان وآخرون، ترجمة سعد الطويل ومصطفى مجدي الجمال، تنمية الذهب الأزرق في ليسوتو، مرجع سابق، ص ١٤٨ .

(٢) فلما تاليمان وآخرون، المرجع نفسه، ص ١٤٨ .

(٣) جو آنسي فان فيلك وآخرون، ترجمة سعد الطويل ومصطفى مجدي الجمال، الأمن المائي في إفريقيا الجنوبية، كتاب الصراع حول المياه الإرث المشترك للإنسانية ، مرجع سابق ، صـ١٣٣ .

٢- يتوقع أن تزداد المشكلات بسبب قيام مشروعات على نهر لمبوبو بين جنوب إفريقيا وزيمبابوي وبتسوانا وموزمبيق حيث خطط لسحب المياه من روافده الأمر الذي سيؤدي إلى عدم الاستقرار والعديد من المشكلات بين هذه الدول .

٣- يتوقع حدوث العديد من المشكلات الناجمة عن الحاجة للمياه بين الدول قليلة الموارد المائية مثل تشاد وبين الدول المجاورة لها الأكثر حظا في موارد المياه مثل أفريقية الوسطى، تبدأ تلك المشكلات بالإقدام على مشروعات بهدف جلب المياه من الدولة الأغنى مائيا . وقد تمثل ذلك في العلاقة بين كل من إفريقيا الوسطى وتشاد من خلال شق قناة لتوصيل مياه أحد الأنهار في أفريقيا الوسطى بنهر شاري لكي يزيد منسوب المياه في بحيرى تشاد، ولكن توقف هذا المشروع بسبب التمويل، وهو في ذلك يماثل معظم المشاريع القائمة في أفريقيا خاصة على الحدود النهرية التي لم تتم بسبب عدم تمويلها بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بعدم موافقة دول الحوض الأخرى .

٤- ترتبط تلك المشكلات باستغلال المياه في المجرى الحدودي وهو أحد الجوانب التي يمكن الاتفاق بشأنها من خلال الاتفاقيات الثنائية بين الدولتين المتشاطئتين إذا كان النهر يخص هاتين الدولتين من جهة ، أو بين مجموعة دول النهر إذا كان يضم أكثر من دولتين من جهة أخرى ، وهو من الأمور التي يسهل على التحكيم الدولي البت في شأنها حسب القوانين التي تتعلق بتنظيم استغلال الأنهار .

ثانياً : مشكلات الزراعة :

يظهر ارتباط مشكلات الزراعة بين الدول ذات الحدود النهرية المشتركة بوضوح بالجزر النهرية التي هي محل خلاف قائم أو يتوقع أن تكون مصدرا لمشكلات في المستقبل إذ أن كل ضفة من ضفتي النهر تعد بداية نفوذ الدولة من جهتها كمساحة تستغل في الزراعة أما الجزر فتعد السيادة عليها مثاراً للنزاعات والاختلافات خاصة إذا كانت تلك الجزر لم يتم الاتفاق بشأنها عند الترسيم من جهة أو من الجزر التي ظهرت حديثاً في مجرى النهر بعد الترسيم نتيجة لعوامل الإرساب من جهة أخرى ، ويعد الجانب الأخير في التنازع على الجزر من أسباب النزاعات الحدودية بين الدول نذكر منها مثالين هما :

١- **النزاع الحدودي النهري بين السنغال وموريتانيا :** يتقارب عدد السكان لكل هكتار

من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة وأراضي المحاصيل الدائمة بين موريتانيا والسنغال إذ تصل إلى ٢,٩ نسمة / هكتار – ٢,٨ نسمة / هكتار على التـوالي [١] كما تتقارب النسبة المئوية للسكان تحت خط فقر الدخل لتصل إلى أقل من دولارين في اليوم حيث تصل النسبة ٦٨,٧% ، ٦٧,٧% من جملة السكان فـي موريتانيـا والسنغال على التوالي [٢] مما يشير إلى حرص كل دولة على توفير مقومات الإنتاج المتاحة كالزراعة بهدف تخفيف معاناة السكان بها . وتعد الزراعة أحد أهم مقومات الإنتاج التي أدت إلى منازعات بين الدولتين على المنطقة الحدودية بينهمـا علـى طول النهر حيث تصل طول الحدود بينهما إلى نحو ٨١٣ كيلو متـر [٣] وتعـود جذور هذا النزاع منذ ترسيم الحدود بين المستعمرات الفرنسية حيث صدر بشأن هذا النزاع مرسوم في ٨ ديسمبر ١٩٣٣ تم بمقتضاه تعيين الحـدود بـين مسـتعمرة السنغال ومستعمرة موريتانيا التابعتين آنذاك للنفوذ الفرنسي الذي بمقتضاه تتمسـك السنغال في تطبيقه نظراً لأنه يعطي النهر بكامله للسنغال في حين تتمسك موريتانيا بالاتفاقيات اللاحقة على هذا الاتفاق وأهمها اتفاق ١١ مارس ١٩٧٢ الـذي نظـم عملية استغلال نهر السنغال بين الدول المطلة عليه في إطار ما عـرف بمنظمـة استغلال نهر السنغال والتي اتخذتها موريتانيا سنداً على أن النهر دولي تم ترسيمه بين الدولتين وفقاً لخط منتصف النهر وهي مشكلة تظهر من آن إلى آخر بسـبب الاستفادة من مكونات مجرى النهر بما فيه من جزر تقع داخل النهر مثل جزيـرة " أندو ندى خوري " التي تقع في منتصف مجرى نهر السـنغال وتظهـر مرتبطـة بالضفة اليمنى للنهر (الضفة الموريتانية) ويعتبرها الموريتانيون جزيرة موريتانيـة على اعتبار أن الحدود بين الجانبين تسير وفقاً لخط منتصف النهر وهو الأمر الذي ترفضه السنغال متمسكة بالمرسوم سالف الذكر سنة ١٩٣٣ الذي جعل النهر بأكمله في حوزة السنغال . تلك الجزيرة التي حدثت بشأنها مشكلة اقتصادية تمثلـت فـي النزاع بين رعاه من قبيلة البولار الموريتانية والمزارعين السنغاليين من السوننكي بالجزيرة [٤] من جراء تعدى حيوانات الرعي على تلك المناطق الزراعيـة تلـك المشكلات التي تصاعدت ووصلت إلى مشكلات سياسية بين الدولتين سيأتي ذكرها ضمن المشكلات السياسية الحدودية النهرية .

(١) الأمم المتحدة ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، حالة سكان العالم ٢٠٠٦ ، نيويورك ٢٠٠٦ ص ١٠٧ .
(٢) الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية للعالم سنة ٢٠٠٣ .
(٣) يراجع جدول ملحق (١) .
(٤) محمد عاشور مهدي ، الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا ، مرجع سابق ، ص ص ٩٠ ، ٩١

وتعد أحداث سنة ١٩٩٨ أحد أهم الأحداث المتعلقة باستغلال مياه النهر بين الدولتين في عمليات الزراعة فهي ليست نزاعاً بين السكان على جانبي النهر مثل ما حدث حول جزيرة " أندو ندى خوري " سالفة الذكر كما أنها ليست مشكلة تتعلق بترسيم الحدود وإنما ارتبطت برغبة السنغال في إقامة بعض مشاريع الري على النهر في عمق الأراضي السنغالية بعيداً عن الحدود مع موريتانيا تمثل ذلك في مشروعين :

الأول : في وسط السنغال في منطقتي فيرلو Ferlo ، وسين سالوم Sin Salom عن طريق شق قناة تسمح بري ٣٠٠٠ كم٢ لزراعتها بقصب السكر والأرز وتنمية الثروة الحيوانية والصيد بها .

الثاني : شق قناة لسحب المياه من نهر السنغال إلى منطقة كايور Cayor بهدف زراعة المحاصيل الغذائية حيث قوبلت تلك المشروعات باحتجاج من قبل موريتانيا التي تخشى على حصتها من النهر خاصة أن موريتانيا لا تملك من مصادر المياه الدائمة سوى نهر السنغال على عكس السنغال التي تملك أنهار أخرى مثل نهر غمبيا . كما أن نصيب موريتانيا من مياه الأمطار أقل من السنغال (١) حيث أن كميات الأمطار في موريتانيا تتباين بين المناطق من صفر إلى ٦٠٠ ملليمتر سنوياً أما كمية الأمطار في السنغال فيصل التباين فيها من ٥٠٠ – ١٨٠٠٠ ملليمتر سنوياً مما يجعل موريتانيا في حاجة ماسة إلى إقامة مشاريع تنموية على نهر السنغال خاصة بالمياه وغيرها .(٢)

ويعد ما قامت به السنغال من إقامة مشاريع منفردة دون موافقة موريتانيا خرقاً للقوانين المتفق عليها بشأن إقامة مشروعات ترتبط باستغلال مياه النهر إذ ناقش معهد القانون في سنة ١٩١١ في مدريد مسألة تقييم الأنهار الدولية وجاء في المادة الثانية من إعلان مدريد ما يلي :

- لا يجوز للدولة إقامة منشآت لاستغلال مياه النهر دون موافقة الدول الأخرى ويمنع جميع التعديلات الضارة بالمياه .
- لا يجوز إنشاء المشاريع التي تستهلك كمية كبيرة من المياه .

(١) يراجع في ذلك . إجلال محمود رأفت ، النزاع الموريتاني السنغالي على مياه نهر السنغال، كتاب المؤتمر الثالث (المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين)، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، ١٩٩٩، ص ص ٥٦٥ ، ٥٦٦ .

(٢) إجلال محمود رأفت ، النزاع الموريتاني السنغالي على مياه نهر السنغال، المرجع السابق، صـ٥٦٦ .

- لا يجوز إقامة مشاريع في دول المصب من شأنها إحداث فيضـــانات فـــي دول المنبع.
- يجب على الدول المعنية تعيين لجان مشتركة دائمة تتـــولى دراســـة المشـــاريع المقترح إقامتها على النهر (1) .

ومما يزيد من إيجاد النزاعات بين الدولتين أن ما قامـــت بـــه الســـنغال مـــن مشروعات سالفة الذكر يعد مخالفة لمعاهدة تنظيم مياه نهر السنغال وقعت عليها كل من مالي والسنغال وموريتانيا وغينيا بشأن مياه النهر في دكار سنة ١٩٦٤ (2) كما يشير الفقه القانوني الحديث في القرنين ١٩ ، ٢٠ على أن سلطات الدول على الأنهار الدولية المارة بها مقيدة وأن استغلال الدول للجـــزء الواقـــع فـــي أراضيها مشروط بعدم الإضرار بباقي دول الحوض النهري (3) وعلى ذلك فإن قيام السنغال بمشروعات متعلقة بالمياه دون موافقة موريتانيا والدول الأخـــرى المشتركة في حوض النهر يمثل مدخلاً لوجود مشكلات بين دول النهر التي منها موريتانيا والســـنغال خاصـــة وأن الاتفاقيـــات الدوليـــة والأحكـــام القضـــائية التي أقرتها جمعية القانون الدولي خلال دورتها ٤٨ التي عقدت في نيويـــورك سنة ١٩٥٨ تؤكد على أن كل نظام نهري ينتمي لحوض صرف واحـــد يجـــب معاملته كوحدة متكاملة وليس كأجزاء منفصلة (4) .

وتفاديا لحدوث مشكلات بين البلدين يجـــب إقامـــة المشـــروعات الاقتصـــادية المتكاملة على جانبي النهر التي تؤدي إلى التكامل الإقليمي وهو السبيل الوحيد لتناسي المشاكل العرقية ومسألة الحدود، ويقضي علـــى المزايـــدات العرقيـــة، والأساليب الانعزالية التي لا تترك ورائها إلا مجتمعات متخلفة وبؤر للصـــراع المتجدد الذي هو العدو الأساسي للتنمية .(5)

(١) إبراهيم سليمان عيسى ، أزمة المياه في العالم العربي ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٥٢ .

(٢) إبراهيم سليمان عيسى ، أزمة المياه في العالم العربي ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(٣) سامي مخيمر ، خالد حجازي ، أزمة المياه في المنطقة العربية ، مرجع سابق، ص ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٤) سامي مخيمر ، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية ، المرجع السابق ، ص ص ٤٠ ، ٤١ .

(٥) عبد الله عبد الرازق إبراهيم، مشكلة الحدود بين السنغال وموريتانيا، مصر وأفريقيـــا، الجـــذور التاريخيـــة للمشكلات الإفريقية المعاصرة، كتاب أعمال ندوة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة والآثار ومعهـــد البحوث والدراسات الإفريقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦، صـــ١٠٤

٢- النزاع الحدودي على جزيرة ليتي بين داهومي (بنين حالياً) والنيجر :

حدث هذا النزاع بعد الاستقلال عن فرنسا سنة ١٩٦٠ حول جزيرة ليتي Lete في نهر النيجر التي يتم استثمارها في الزراعة حيث كان الخلاف بين الجانبين حول المبدأ الواجب في تعيين الحدود النهرية بمعنى هل يتبع الخط الحدودي قاعدة خط المنتصف للنهر Median Line أم الخط الملاحي Tholweg حول تبعية الجزيرة لأي من الجانبين وقد تفاقم هذا الخلاف بين الدولتين من جراء العوامل السياسية التي تفاعلت معه [١] مما يشير إلى دور الجزر النهرية في توليد المشكلات بين الدول الحدودية .

ثالثا : مشكلات الملاحة والصيد :

يرتبط إلى حد كبير كل من الصيد والملاحة بمجرى النهر في آن واحد نظراً لارتباطهما بدوام تواجد الماء في النهر كالآتي :

١- مشكلات ترتبط بالملاحة : تتميز الأنهار كطرق للنقل عن غيرها من حيث وسائل النقل بها بالصفات الآتية :

- أن الأنهار طريق طبيعي لا يحتاج إلى بناء مثل الطرق البرية أو الحديدية .
- يمكن استخدام مياه الأنهار في تحريك القارب دون الحاجة إلى طاقة عند السير تجاه المصبات .
- أمكن للإنسان التدخل لاستغلال النهر في النقل عن طريق عمل الإنشاءات الهندسية مثل الأهوسة [٢] .

وتهدف الملاحة في الأنهار إلى النقل سواء كان للسلع أو الأفراد عبر القوارب أو السفن التي يتوقف حجمها على عامل عمق الغاطس الذي تسمح به مياه النهر إذ يتوقف هذا الغاطس على عمق المجرى من جهة وارتفاع منسوب المياه من جهة ثانية ودوام هذا المنسوب في النهر من جهة أخرى ، أما طول المسافات الملاحية في النهر فإنه يتوقف بالإضافة إلى ذلك على خلو النهر من عوائق الملاحة سواء كانت طبيعية كالجنادل والشلالات أو بشرية كالسدود والقناطر التي تحتاج إلى تقنيات مكلفة لمرور الملاحة بها .

(١) محمد عاشور مهدي ، الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا ، مرجع سابق ، ص ٩٣

(٢) محمد رياض ، جغرافية النقل ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٢٤٦

وتستغل مجاري الحدود السياسية النهرية في الملاحة النهرية سواء كان ذلك في صورة سفن صغيرة أو قوارب في المناطق التي لا يمكن للسفن الكبيرة الملاحة فيها لانخفاض منسوب المياه بها ، أو في المناطق التي تكثر بها الجنادل والشلالات في حين توجد الناقلات الأكبر في المناطق النهرية التي تسمح بذلك .

ويلاحظ أن أغلب الأنهار التي لها أطوال حدودية سياسية في القارة تنبع من المناطق الاستوائية والمدارية وتجري داخل دول متخلفة أو نامية حضارياً لا تستغل تلك المجاري الاستغلال الأمثل في النقل نظراً لعدد من العوامل منها تواجد الشلالات والجنادل كما في أنهار كل من الزمبيزي، الأورانج عند هبوطهما من الهضبة الإفريقية، ويعالج ذلك بحفر القنوات الجانبية وعمل الأهوسة(١) كما أنها لا تساهم إلا بنقل حجم محدود من السلع وبالتالي تتصف أساطيل النقل بالضعف الواضح (٢) مع استفادتها من مياه الأنهار كنتيجة جانبية للسدود التي تقام عليها كمشروع سد الفولتا وسد كاينجي على النيجر(٣) ويمكن اتخاذ الملاحة في نهر السنغال مثالاً للملاحة في مجاري الحدود السياسية النهرية .

- **الملاحة في نهر السنغال بين موريتانيا والسنغال :** ينبع نهر السنغال من هضبة فوتاجالون ويصب عند مدينة سانت لويس St. louis (القوارب) على ساحل المحيط الأطلنطي وهو صالح للملاحة حتى مدينة كايس Kayes (٤) التي تبعد عن المصب قرابة ٩٠٠ كم (٥) مع ملاحظة أن المسافة المستغلة على نطاق تجاري واسع منه منذ الستينيات تصل بين المصب حتى مدينة بودر Boder تقترب من ٢٥٠ كيلو متر (٦) .

(١) صابر أمين دسوقي وآخرون، الجغرافيا العامة، د:ن ، د:ت ، ص ٢٨٢ .

(٢) محمد رياض ، جغرافية النقل ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨ .

(٣) محمد عبد الغني سعودي، النقل في أفريقيا المدارية سمات ومشكلات، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد الثالث، القاهرة، ١٩٧٠، ص ١٥٢

(٤) أنطوني سيلري ، ترجمة إبراهيم رزقاقة وآخرون ، الجغرافية الاجتماعية لأفريقيا، مرجع سابق ، ب : ت ، ص ٢٨٤

(٥) السعيد إبراهيم البدوي ، مشكلات التنمية الاقتصادية في أفريقية ، كتاب بحوث ندوة أفريقية وتحديات القرن الحادي والعشرين ١٩٩٧ ، المجلد الثاني ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١٢ .

(6) Beavear, M.A., Geographies For Advanced Study, longman, London, 1961, P. 156

ونظراً إلى أن أطوال الحدود النهرية بين موريتانيا والسنغال تصل إلى ٨١٣ كم فإنه يمكن استخدامها للملاحة مما يفترض بشأنه حدوث العديد من النزاعات بينهما بشأن تسيير تلك الملاحة. ويمكن تبين حجم تلك النزاعات من خلال أهمية الملاحة على طول تلك المسافة حيث تتضح أهمية وحجم المنقولات عن طريق الملاحة على أساس اعتبارين :

الأول : فترة الملاحة خلال السنة : يشير هذا الاعتبار الأول إلى دوام الملاحة طوال السنة في مناطق وفصليتها في مناطق أخرى إذ يتوقع منازعات أكثر في المناطق التي تدوم فيها الملاحة طول السنة بينما تقل كلما قلت مدة صلاحية النهر للملاحة .

الثاني: مقدار غاطس السفينة في النهر : يشير إلى حجم المركبة النهرية صغيرة أو كبيرة وبالتالي حجم المنقولات عليها إذ أنه كلما زاد غاطس المركبة النهرية زادت حمولتها والعكس الأمر الذي يتوقع منه أن تكون المسافات التي تسمح بغاطس كبير هي أهم المسافات للنقل النهري مما يتبع ذلك احتمال لوجود نزاعات أكثر من المناطق التي تقل فيها غاطس المركبة وبالتالي تقل كميات المنقولات .

ويشير جدول (٤١) إلى عدد من الحقائق بشأن الملاحة النهرية على الحدود بين الدولتين هما :

- تباين طول الحد الأقصى لغاطس المركبة على طول المسافة الحدودية من المصب حتى نهاية الحدود النهرية بين الدولتين حيث يصل الغاطس إلى خمسة أمتار جهة المصب ليتدرج في النقصان حتى يصل إلى متر واحد عند نهاية الحدود بين البلدين جهة الداخل .
- أن المسافة بين مدينة سان لويس St. Louis عند المصب حتى مافو في الداخل بطول مسافة ٣٣٥ كم تعد أهم مسافة من النهر من حيث استمرار الملاحة فيها طول السنة من جهة ولأنها تضم أقصى عمق غاطس في النهر الذي يصل إلى خمسة أمتار من جهة أخرى ، الأمر الذي يجعلها منطقة ملاحة نهرية للمركبات

ذات الحجم الكبير نسبيا مقارنة بباقي المجرى طول العام وبالتالي يتوقع في تلك المنطقة حدوث العديد من المشكلات بشأن ما يتعلق بالملاحة النهرية حجما وتنظيما .

- أن المنطقة من مافو إلى ماتام التي يبلغ طولها ٢٨٨ كيلو متر جدول (٤١) تصلح للملاحة خلال أوقات من السنة خاصة في الفترة من أغسطس إلى منتصف نوفمبر حيث يرتفع منسوب النهر إلا أنه يعاب على تلك المسافة أن الملاحة بها لا تستقر على ملاحة سفن ذات غاطس موحد حيث يمكن مرور السفن ذات الغاطس الكبير خلال الفيضان في شهور أغسطس وسبتمبر ونصف أكتوبر بينما ينخفض غاطس السفن في أوقات انخفاض مستوى النهر حيث لا تسمح الملاحة إلا للقوارب ذات غاطس متر واحد من يوليو إلى نوفمبر وتتشابه الملاحة في المسافة من ماتام إلى كايس بطول ٣٠١ كم مع خصائص الملاحة في المنطقة من مافو إلى ماتام عدا أن الغاطس في تلك المسافة والأخيرة يقل عن المنطقتين السابقتين .

جدول (٤١) فترات صلاحية الملاحة وغاطس السفن في نهر السنغال بين مدينتي سانت لويس على المصب وكايس في الداخل

أقصى غاطس / متر	من سان لويس إلى مافو ٣٣٥ كم	من مافو إلى ماتام ٢٨٨ كم	من ماتام إلى كايس ٣٠١ كم
٥	طول السنة	أحياناً بعض السنين	أحياناً بعض السنين
٣	طول السنة	٥ أغسطس – ١٥ أكتوبر	٥ أغسطس – ١٥ أكتوبر
٢	طول السنة	٢٥ يوليه – أكتوبر	١٥ أغسطس– ١٠ أكتوبر
١	طول السنة	٥ يوليه – ٢٠ نوفمبر	١٥ يوليه – ١٠ نوفمبر

المصدر : ماهر صبحي رزق ، النقل وأثره في الإنتاج الاقتصادي في غرب أفريقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٨٨

– يلاحظ أن الحدود النهرية بين موريتانيا والسنغال يصل طولها ٨١٣كم وأن مدينتي سانت لويس وكايس في الأراضي السنغالية .

شكل (٤٤) توزيع الملاحة النهرية حسب فترة الصلاحية للملاحة في نهر السنغال بين السنغال وموريتانيا

المصدر: بتصرف من الباحثة من: ماجدة صبحي رزق، النقل وأثره في الإنتاج الاقتصادي في غرب أفريقية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٧٨، ص ٨٨.

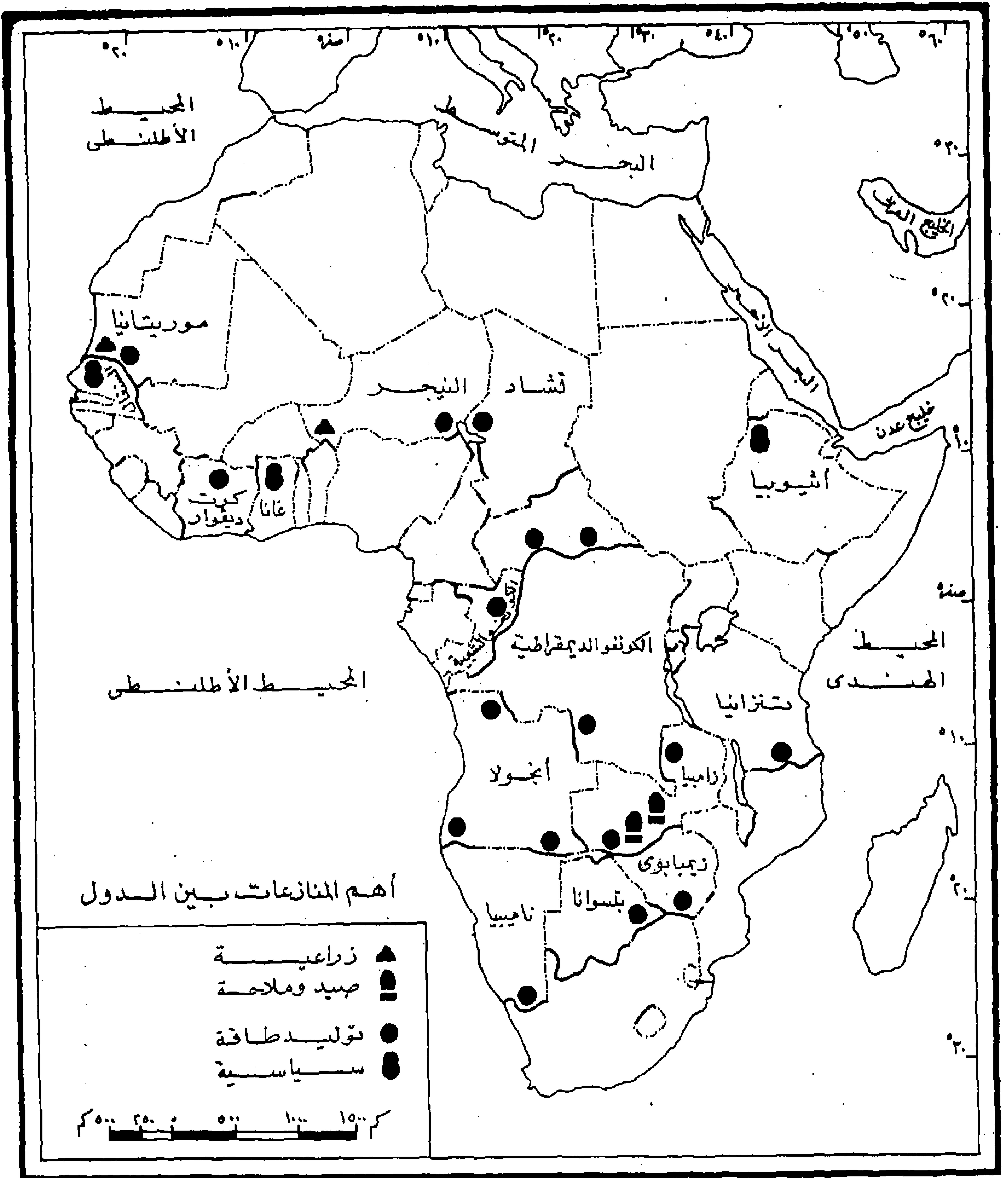
٢- **مشكلات ترتبط بالصيد :** ترتبط تلك المشكلات بمدى معرفة والتزام كل دولة بحدودها في النهر إذ يشير القانون الدولي إلى أن القاعدة التي تطبق لتحديد الحدود هي مدى صلاحية النهر للملاحة فإذا كان النهر غير صالح للملاحة تحدد الحدود بخط الوسط Median Filum Aquae أما إذا كان النهر صالحاً للملاحة فتكون الحدود في منتصف ما يسمى بالثالويج Thalweg أي خط وسط المجرى الصالح للملاحة (١) ومن هنا يؤدي عدم الالتزام بتطبيق تلك القواعد والقوانين الدولية ما لم يكن هناك اتفاق آخر بين الدولتين المتشاطئتين ضمن مجموعة دول حوض النهر إلى مشكلات يمكن تصعيدها للتحكيم حسب القانون الدولي للأنهار الحدودية ، ويمكن من خلال تلك القواعد معرفة حقوق كل دولة في الجزء الذي يمكن أن يتبعها وتستغله للصيد ما لم توجد اتفاقيات بين دول النهر كأن تتفق تلك الدول على جعل الصيد مشاعاً لكل دول النهر في مياهه دون أن يحدد بحدود معينة لكل دولة.

ويعد الصيد النهري من الأنشطة التي لازالت تتصف على مستوى العالم بضعف الإنتاج من جهة إنتاج الأسماك في العالم ، حيث تصل نسبة إنتاج الأسماك من الأنهار ٠,٥% من إنتاج الأسماك في العالم (٢) ويتصف هذا النشاط في القارة الإفريقية بقلة المردود على الرغم من غناها بأنواع الأسماك التي تقدر بنحو ٦٤٠ نوعاً بالإضافة إلى أنواع لم تكتشف بعد (٣) كما يتصف باعتماده على الأدوات البسيطة من قبل السكان القاطنين على ضفاف الأنهار وأن المنتجات النهرية من الأسماك يصعب تقديرها كمياً نظراً لصيدها بواسطة أطر أسرية وجماعات أهلية غير منظمة حكومياً واستهلاكها محلياً إلا في بعض الأنهار القليلة في القارة مثل استغلال نهر النيل وبحيرة السد العالي في مصر وبالتالي فإن المشكلات التي تثار على الصيد تقع في نطاق العلاقات الضيقة بين السكان المنتفعين من منتجات الصيد وهي مشكلات يمكن أن تقوم على جميع المجاري المائية الحدودية بلا استثناء خاصة منها المجاري دائمة الجريان مثل كل من أنهار الكونغو ، الزمبيزي ، والنيجر وأيضاً الأنهار التي تنبع من النطاق الاستوائي والمداري المطير مثل أنهار منطقة فوتاجالون في غرب القارة خاصة وأن المستوى الاقتصادي للسكان جعل مدخلات الصيد تمثل أهمية مهما قل حصادها .

(١) فيصل عبد الرحمن علي طه ، القانون الدولي ومنازعات الحدود، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٢) محمد خميس الزوكة ، جغرافية المياه ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ .

(٣) حلمي ميخائيل بشاي ، مشكلة الثروة السمكية في أفريقية ومستقبلها ، كتاب ندوة الموارد الطبيعية وصونها في مصر وأفريقية ٢٠٠١ ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٣٢ .



شكل (٤٤) أثر الحدود السياسية النهرية على نشأة المنازعات الإقتصادية والسياسية سنة ٢٠٠٦م

المصدر : من عمل الباحثة .

وترى الباحثة أنه تفادياً لحدوث المشكلات بين الدول المتشاطئة على مسائل الصيد في مجاري الحدود النهرية يجب إلتزام كل طرف بالآتي :

أولاً : تفادي المشكلات المتعلقة بحدود كل دولة في الصيد : يتم ذلك حسب مناطق الصيد في النهر كالآتي :

- أن تلتزم كل دولة بالصيد في النطاق المحدد لها بخط الحدود كأن يكون خط منتصف النهر وعلى الدولتين في هذه الحالة الالتزام بذلك حتى لا يؤدي الجور على نطاق الدولة الأخرى إلى إثارة مشاكل بين الصيادين من كلا الجانبين تجر الدولتين إلى مشكلات.
- أن يتفق الطرفان على جعل النهر مشاعاً في عملية الصيد وهو أمر يشترك فيه صيادو الدولتين في استخراج الأسماك دون التقيد بجانب دون الآخر من النهر ، وهو اتفاق يمنع من فتح أبواب تقيد الصيد في مناطق معينة من النهر وهذا يعد أمراً غير مضمون التقيد به من قبل الصيادين .
- أن تحدد مناطق الصيد تبعاً لاتفاق دول حوض النهر بمعنى أن تنظيم مناطق الصيد فيه يتم من خلال اتفاقية تنظمها دول حوض النهر وليس الدولتان المتشاطئتان ويمكن حل المشكلات القائمة بسبب الصيد إلى اتحاد دول النهر .

ثانياً : تفادي المشكلات المتعلقة بوسائل وتقنيات الصيد : تأتي المشكلات بين الدول من عدم التزام كل دولة بوسائل وتقنيات اتفق عليها بين الدولتين أو دول الحوض النهري بشأن الصيد حيث يجب أن تلتزم كل دولة بعدم الصيد الجائر المرتبط بأحجام الأسماك من جهة، أو بأساليب الصيد التي تتم عن طريق الصيد بالشباك أو بالوسائل الحديثة دون الصيد بالوسائل المحرمة دولياً كتسميم مياه النهر أو كهربة الأسماك في النهر أو غيرها بغرض سرعة وسهولة جمع الأسماك من جهة أخرى لأن ذلك سيؤدي إلى حدوث أضرار صحية تدفع الدول المتشاطئة إلى مشكلات وحروب فيما بينهما . وتفادياً للمشكلات المتعلقة بالصيد وغيرها تقترح الباحثة في حالة عدم وجود اتفاق بين دول النهر بشأن الصيد أن تشكل الدولتان المتشاطئتان إدارة مشتركة تتعلق بشئون الصيد ومعالجة مشكلاته حتى لا يتم تصعيدها مباشرة إلى أجهزة الدولة في كلتا الدولتين .

المبحث الرابع

المشكلات السياسية للحدود السياسية النهرية

" النزاع السنغالي الموريتاني "

تأتي المشكلات السياسية للحدود السياسية النهرية نتاجاً لما خلفته تلك الحدود من آثار لمشكلات اجتماعية واقتصادية إذ تؤدي تلك الآثار إلى توجهات سياسية لكل دولة تجاه الأخرى الأمر الذي يتبعه إيجاد مشكلات سياسية بين الدول الحدودية كما تتأثر الدول الأخرى المشتركة في حوض النهر بتلك المشكلات مما دفع دول حوض النهر إلى تنظيم اتفاق سياسي يضم دول حوض النهر بشأن تسيير مصالح تلك الدول المتعلقة بالنهر .

ويمكن تناول مشكلة الحدود بين السنغال وموريتانيا كمثال واضح المعالم للمشكلات السياسية للحدود النهرية الناجمة عن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في القارة .

النزاع السنغالي الموريتاني :

يلاحظ دور الحدود السياسية النهرية في النزاع الحدودي بين موريتانيا والسنغال من خلال تطور تلك الأزمة التي بدت واضحة في أحداث سنة ١٩٨٩ بين الدولتين تلك الأحداث التي نجمت في منطقة النهر بين الرعاة الموريتانيين الذين ينتمون إلى قبائل الفولاني Peuhl والمزارعين السنغاليين من قبيلة السوننكي Soninke في قرية دياوارا Diawara بسبب إطلاق الرعاة من الجانب الموريتاني ماشيتهم للرعي في الأراضي السنغالية تلك الأحداث التي أدت إلى قتل وإصابة العديد من الطرفين وتم طرد العديد من رعايا كل دولة إلى الدولة الأخرى، بل تصاعدت نتائج تلك الأحداث لتظهر في شكل سياسي بحت يتمثل في مطالبة كل دولة بإعادة ترسيم الحدود بين الدولتين تلك الحدود التي تتمثل في نهر السنغال بين الدولتين حيث ظهرت حجج كل طرف في التمسك بالحدود النهرية، بل رأى أحد الطرفين وهو السنغال أحقيته بالنهر دون الجار الموريتاني، ويمكن إبداء أهم حجج كل طرف كالآتي :

الحجج السنغالية : أهمها :

- التمسك بالمرسوم الفرنسي الصادر سنة ١٩٣٣ بشأن ترسيم الحدود بين السنغال وموريتانيا الذي يقضي بأن الحدود بين المستعمرتين هي الضفة اليمنى لنهر السنغال .
- تحتج السنغال بأن الضفة اليمنى من النهر هي أرض للشعوب السوداء حيث ترى أن الشعوب البيضاء جاءت فقط منذ فترة الفتوحات العربية الإسلامية

لغرب أفريقية الأمر الذي يجب معه ضم نهر السنغال ضمن الأرض السنغالية لأجل لم شمل الشعوب السوداء على ضفتيه (١) .

الحجج الموريتانية : أهمها :

- أن الحد الفاصل بين الدولتين هو نهر السنغال حسب المرسوم الصادر عن الإدارة الفرنسية في فبراير سنة ١٩٠٥ وأن مرسوم سنة ١٩٣٣ لم يلغ هذا المرسوم بل جاء مكملاً لمرسوم سنة ١٩٠٥ . ويوضح المسئولون الموريتانيون أن موقف دولتهم يقوم على التمسك بمبادئ القانون الدولي ومنها مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار كما جاء في قرار مؤتمر القمة الأول لمنظمة الوحدة الإفريقية وتؤكد باتفاقية تنظيم النهر لمنظمة استغلال نهر السنغال وبمقتضى هذا المبدأ فإن الحدود بين البلدين تمر بمنتصف النهر (٢) .
- أن موريتانيا قد مارست كامل سيادتها على حقوقها في النهر كحد فاصل بين الدولتين وذلك دون معارضة أو اعتراض من السنغال .
- أن اتفاقية منظمة نهر السنغال سنة ١٩٧٢ وقعت عليها موريتانيا مع كل من مالي والسنغال مما يثبت أحقيتها في النهر .
- أن مسألة الحقوق التاريخية التي تستند إليها السنغال في كون القبائل السوداء تعيش على ضفتي النهر يمكن أن تستند إليها موريتانيا حيث سكنت قبائلها البيضاء على ضفتي النهر منذ ما قبل الاستعمار حتى أن الاستعمار البرتغالي أطلق على النهر نهر صنهاجة وهي إحدى القبائل التي ينتمي إليها قطاع عريض من السكان البيض في موريتانيا (٣) . وهكذا اتخذ النزاع السنغالي الموريتاني توجهاً سياسياً بدلاً من النزاع على تقسيم المياه وحقوق الصيد والجزر النهرية بين الدولتين باعتباره خلافاً بين كل دولة منهما مع طرف خارجي لخدمة الأوضاع السياسية لدى الحكام ، إذ تشير العديد من الدراسات أن الأحداث التي شهدتها الحدود بين الدولتين سنة ١٩٨٩ إنما هي نتاج لتراكمات داخلية أهمها يتعلق بديون السنغال وارتفاع معدلات البطالة مما زاد من الصراع السياسي بين المعارضة السنغالية والحكومة خاصة بعد انتخابات سنة ١٩٨٨ ،

(١) إجلال محمود رأفت ، النزاع الموريتاني السنغالي على مياه نهر السنغال ، مرجع سابق، ص ٥٦٠ ، ٥٦٣ .

(٢) صلاح بكتاش، النزاع السنغالي الموريتاني بين المأزق العرقي والمخرج الوطني الشعبي، دار المستقبل العربي، د ت ، ص ٢٧٩

(٣) إجلال محمود رأفت ، النزاع الموريتاني السنغالي على مياه نهر السنغال ، المرجع السابق، ص ص ٥٣٦ ، ٥٦٤ .

الأمر الذي كانت توترات الحدود مع موريتانيا بمثابة الفرصة التي تلفت الأنظار عن تلك المشكلات والتوترات الداخلية وتوجهها نحو موريتانيا [1] . وترى الباحثة أن الواقع الحالي للحدود النهرية بين الدولتين هو الذي يجب أن يتم التسليم به نظراً لعدم تفريط أي من الدولتين في تلك الحدود التي تمثل أهمية اقتصادية للدولتين في المقام الأول وخاصة موريتانيا التي تفتقر إلى كميات وفيرة من الأمطار ، ويقتصر فيها الأنهار على تلك الحدود المتنازع عليها حيث تظهر أهمية الحدود النهرية لموريتانيا من خلال مؤشر أهمية الحدود للدولة حيث كلما كان المقام كبيراً كلما قل النصيب من الحدود النهرية وزادت أهميته بالنسبة للدولة والعكس صحيح . ويمكن حساب هذا المؤشر بالمعادلة التالية :

$$\text{مؤشر أهمية الحدود النهرية للدولة} = \frac{\text{المساحة كم}^{٢}}{\text{طول الحدود النهرية كم}} \quad (٢)$$

حيث تصل النسبة في كل من السنغال وموريتانيا كالآتي :

$$\text{مؤشر الأهمية في السنغال} = \frac{\text{١٩٧٠٠٠ كم}^{٢}}{\text{١١٦٣ كم}^{٢}} = \text{١٦٩,٤ كم}$$

$$\text{مؤشر الأهمية في موريتانيا} = \frac{\text{١٠٢٥٠٠٠ كم}^{٢}}{\text{٩٢٣ كم}^{٢}} = \text{١١١٠,٥ كم} \quad (٣)$$

إذ تشير تلك النسب إلى قلة نصيب موريتانيا من الحدود النهرية مقارنة بالسنغال حيث يصل قيمة المؤشر في موريتانيا إلى ١١١٠,٥ كم بينما يصل في السنغال إلى ١٦٩,٤ كم الأمر الذي يشير إلى حاجة موريتانيا إلى تلك الحدود النهرية وأهميتها بالنسبة لها وهو ما يجب أن تلمسه السنغال بشأن حاجة هذا الجار إلى تلك الحدود النهرية .

---

(١) محمد عاشور مهدي، الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

(٢) من عمل الباحثة قياساً على مؤشر الاتصال أو البعد عن المسطحات المائية الذي يتم الحصول عليه بقسمة المساحة بالكيلو متر المربع ÷ طول الساحل كم ، يراجع في ذلك :

– محمد محمود الديب ، الجغرافية السياسية ، منظور معاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ١٤٥ .

(٣) بيانات المساحة عن جدول (١٣) وبيانات الحدود النهرية عن ملحق (١) .

خلاصة :

تضمنت الدراسة مشكلات الحدود السياسية النهرية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكذلك المشكلات التي تتعلق بنشاط النهر من خلال النحت من ضفة والإرساب في ضفة أخرى في حالة وجود دولتين متشاطئتين وأظهرت أن أبرز المشكلات الاجتماعية تتمثل في تفريق الحدود النهرية بين القبائل الواحدة إذ تعد الأنهار عوامل ربط طبيعية بينها نتج عن اتخاذها أسس للترسيم أن أصبحت خطوط فصل لها مما خلق مشكلات واضحة بين القبائل من أبرزها أن اتخاذ نهر السنغال حداً سياسياً بين السنغال وموريتانيا فصل بين قبيلتي السوننكي على جانبي النهر من جهة والتكولور على جانبيه من جهة أخرى ، كما ساهم اتخاذ نهر سكارسي الكبير كحد سياسي بين غينيا وسيراليون إلى التفريق بين عدد من القبائل الزنجية على جانبي النهر مثل قبائل كورانكو والسوسو والفولاني كما نتج عن اتخاذ كل من أنهار سانت جون وسانت بول وموا التفريق بين قبائل مثل كيلي وكورانكو بين كل من ليبيريا وغينيا ، كما ساهمت كل من أنهار مانو والفولتا والنيجر وغيرها من الأنهار ذات التصريف في غرب القارة في إيجاد فرقة بين القبائل ، وبالمثل ساهمت الأنهار في شرق ووسط وجنوب القارة مثل انهار كل من روقوما ، الكونغو ، شاري ، الزمبيزي ، وغيرها من الأنهار في التفريق بين القبائل ، كما أدى اتخاذ بعض المجاري المائية حدوداً سياسية إلى التفريق بين الشعوب ذات اللغة الواحدة فمثلاً فرقت الحدود السياسية النهرية بين المتحدثين بلغات البانتو في وسط وجنوب القارة مثل التفريق بين الكونغو الديموقراطية وكل من الكونغو وأفريقية الوسطى وانجولا وكذلك التفريق بين الجابون والكاميرون وغير ذلك وساهمت الحدود السياسية النهرية أيضاً في إيجاد العديد من المشكلات الاقتصادية أبرزها يتعلق بالزراعة مثل النزاع الحدودي النهري بين السنغال وموريتانيا حول مياه الري وجزر النهر وكذلك النزاع الحدودي على جزيرة ليتي بين بنين حالياً والنيجر سنة ١٩٦٣ كما تعددت المشكلات المتعلقة بالملاحة والصيد ، وقد تفاقمت المشكلات

الاجتماعية والاقتصادية لتصل إلى مشكلات سياسية مزمنة مثل مشكلة الحدود النهرية بين السنغال وموريتانيا .

وسوف تشير الدراسة إلى المشكلات التي تتعلق بنشاط النهر من خلال كل من الأسر النهري من جهة والنحت والإرساب النهري من جهة أخرى حيث تشير إلى أنه مع توافر البعد الزمني وثبات الحدود السياسية القائمة حالياً بين الدول يمكن أن تظهر العديد من المشكلات التي تنتج عن نشاط النهر أهمها الأسر النهري الذي قد ينتج عنه وجود بعض المجاري الحدودية النهرية الضامرة يمكن من خلالها إيجاد العديد من المنازعات إذا كان النهر الآسر يقع في إحدى الدولتين المتشاطئتين على هذا النهر الضامر ، كما تشير الدراسة إلى مشكلة نقص مساحة إحدى الدولتين على حساب الدولة الأخرى من خلال نحت النهر الحدودي من جهة تخص دولة وإرسابه على جهة تخص دولة أخرى مما يثير العديد من المشكلات بشأن السيادة على الأرض أو حتى السيادة على النهر التارك لدولة داخلاً في دولة أخرى . كما أشارت الدراسة إلى أن حلول القانون لتلك المشكلات لازال منقوصاً نظراً لخلوه من البعد الجغرافي الذي يشير إلى آثار نشاط النهر في تآكل ضفة منه على حساب ضفة أخرى مع مرور الزمن .

الفصل الرابع

مستقبل الحدود السياسية النهرية في أفريقية

المبحث الأول : مشروعات التنمية في أقاليم الحدود السياسية النهرية

أولاً : مشروعات استغلال المياه من الحدود النهرية في الزراعة .

ثانياً : مشروعات استغلال المياه من الحدود النهرية في مياه الشرب .

ثالثاً : مشروعات توليد الطاقة الكهرومائية على الحدود النهرية .

رابعاً : مشرعات تنموية مقترحة في أقاليم الحدود السياسية النهرية .

المبحث الثاني : تفادي بعض مشكلات الحدود السياسية النهرية

أولاً : مقترح لتفادي المشكلات القبلية

ثانياً : مقترح لتفادي المشكلات المتعلقة بمياه الري

ثالثاً : مقترح لتفادي المشكلات المتعلقة بالجزر

رابعاً : مقترح لتفادي مشكلات مشروعات توليد الطاقة الكهرومائية

المبحث الأول
مشروعات التنمية في أقاليم الحدود السياسية النهرية

أولاً : مشروعات استغلال المياه من الحدود النهرية في الزراعة .

١- توزيع الحدود السياسية النهرية حسب أقاليم كميات الأمطار .

٢- أعداد سكان دول الحدود السياسية النهرية .

ثانياً : مشروعات استغلال المياه من الحدود النهرية في مياه الشرب .

ثالثاً : مشروعات توليد الطاقة الكهرومائية على الحدود النهرية .

رابعاً : مشروعات تنموية مقترحة في أقاليم الحدود السياسية النهرية :

١- السدود لغرض استغلال المياه وتوليد الطاقة .

٢- استغلال المندفعات المائية على الحدود النهرية في توليد الطاقة الكهربائية .

مقدمة : تعارف المجتمع الدولي منذ ترسيم الحدود السياسية بين الدول على استثمار الأنهار الدولية في الملاحة بين الدول المشتركة فيها، وظلت أوجه الاستثمار الأخرى لها محل خلاف بين تلك الدول إلى أن ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الفترة الأولى من التسعينات مشروع اتفاقية قانون المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية حيث أقرت النص النهائي للإتفاقية في مايو ١٩٩٧ (١) وتؤكد الاتفاقية إلى إمكانية استثمار الأنهار الدولية في أغراض عديدة إذ أنه بالإضافة إلى الملاحة يمكن استثمارها في مجالات مثل توليد الطاقة والحصول على المياه لغرض الزراعة والحصول على مياه الشرب بالإضافة إلى الصيد وغيرها من الأغراض في إطار من التنسيق بين دول حوض كل نهر من الأنهار الدولية . ويمكن بيان استثمار والأنهار الدولية في مناطق الحدود السياسية منها في عدد من المجالات في قارة أفريقية مثل كل من الزراعة، مياه الشرب، توليد الطاقة كما سيتضح من خلال الآتي :

أولاً : مشروعات استغلال مياه الانهار الحدودية في الزراعة :

يتباين مدى حرص الدول ذات الحدود السياسية النهرية على إقامة مشروعات استغلال مياهها مما سيضاعف الحاجة إلى مياه الأنهار وتزيد المشكلات على مياهها بين الدول المتشاطئة في حوض النهر الواحد خاصة بين الدول المتشاطئة عليه خاصة في الدول ذات الحدود السياسية النهرية التي تقع كلها أو جزء منها في المناطق الجافة مثل دول كل من تشاد، النيجر، ناميبيا، أنجولا، ويرجع هذا التباين لعدد من العوامل التي تجعل مياه النهر ومدى استغلالها ضرورة لكل دولة حيث تتمثل تلك العوامل في الآتي :

١- **توزيع الحدود السياسية النهرية حسب أقاليم كميات الأمطار** : تتأثر حاجة الدول إلى قيام مشروعات لاستغلال مياه النهر حسب نصيب كل منها من كميات الأمطار ، فالأنهار أكثر ضرورة للدول التي تقع في النطاق الجاف إذ تعد أهم مواردها المائية ، تقل تلك الضرورة في الدول التي تقع في النطاقات متوسطة كميات الأمطار ، أما الدول التي تقع في النطاقات ذات الأمطار الاستوائية والمدارية فإنها لا تحرص على قيام مشروعات بغرض استغلال مياه الأنهار الحدودية في الزراعة نظراً لتعويض الأمطار متطلباتها المائية، خاصة في المناطق التي يستمر بها

١) عبد الملك عودة، العلاقات المصرية الأفريقية بعد الحرب الباردة، مجلة آفاق أفريقية، المجلد الثالث، العدد العاشر، القاهرة، سنة ٢٠٠٢، ص ١٦ .

تساقط الأمطار طوال العام ، وعلى ذلك فإن أغلب المشروعات المتوقع إقامتها على الحدود النهرية والتي قد تمثل مشكلات بين الدول عند توزيع المقننات المائية لكل دولة منها تكون في الدول ذات المناخات الجافة، فوق المدارية أو في المناطق المدارية قليلة الأمطار " شبه الجافة " ، ويمكن من خلال جدول (٤٢) توزيع الحدود السياسية النهرية حسب نصيب كل منها من الأمطار كمؤشر لضرورة وجود مشروعات لاستغلال مياهها في الزراعة إلى الآتي :

- **الإقليم الأول** : الحدود السياسية النهرية التي تقع ضمن النطاق الجاف يبلغ عددها ٧ مجاري حدودية بنسبة ١٠,٨% من إجمالي عدد المجاري الحدودية السياسية النهرية في القارة، تبلغ جملة أطوالها ٢٦٤٣ كم بنسبة ١٥,٤% من إجمالي أطوال مجاري الحدود السياسية النهرية تتوزع في شمال وجنوب غرب القارة . ويتوقع بسببها حدوث العديد من المشكلات نتيجة لحرص كل دولة على التوسعات المستقبلية الزراعية خاصة موريتانيا التي تنال قسطاً قليلاً من الأمطار ، لا يؤهل إلى قيام زراعة مطرية في غالبية مساحاتها وأن نطاق الزراعة المروية بها يقتصر على شريط ضيق محاذيا لحدودها النهرية مع السنغال بداية من منطقة القوارب (روصو) قرب مصب النهر تجاه الداخل حتى نهاية حدود الدولتين مع نهر السنغال في منطقة سليبابي Selibaby وهي المنطقة التي يتوزع فيها السكان بصورة متجانسة تقريباً في موريتانيا. [1]
- **الإقليم الثاني** : الحدود السياسية النهرية التي تقع في النطاق قليل الأمطار أقل من ٥٠٠ ملليمتر : يبلغ عددها ١١ حداً بنسبة ١٦,٩% من إجمالي عدد الحدود السياسية النهرية في القارة ، تبلغ جملة أطوالها ٣١٩٤ كم أو بنسبة تصل ١٨,٦% من إجمالي أطوال مجاري الحدود السياسية النهرية ، تتوزع تلك المجاري كما يشير جدول (٤٢)، شكل (٤٥) في نطاقين هما :

النطاق الأول : جنوب القارة : حيث يوجد عدد من الحدود السياسية النهرية منها لمبوبو بين بتسوانا وجنوب افريقية ٣٩٠ كم ، وزمبيزي (رافد كوبانجو) بين أنجولا وناميبيا ٣٦٠ كم ، وزمبيزي بين بتسوانا وناميبيا ٢٨٠ كم ، ولمبوبو بين زيمبابوي وبتسوانا ٢٨٠ كم ولمبوبو بين زيمبابوي وجنوب أفريقية ٢٤٤ كم وزمبيزي

(1) Diallo, G., Mauritania The other Apartheid, Current African Issues 16, Nordiska Africa institute And Carba Diallo, Sweden 1993, P. 7-17 .

(كابومبو) بين ناميبيا وزامبيا ١١٥ كم ، وزمبيزي بين ناميبيا وبتسوانا ٢٠ كم، وغيرها . ويعد هذا النطاق أكثر حظا عن النطاق السابق من حيث عدد وأطوال الحدود السياسية النهرية مما ينذر بوجود خلافات مستقبلية حول تلك الحدود من قبيل حرص كل دولة حدودية على الاستفادة والاستحواذ على أكبر قدر ممكن من المياه وبالتالي يتوقع أن تزداد المشكلات الحدودية النهرية بين تلك الدول .

النطاق الثاني : القرن الأفريقي : يضم حدود نهر جوبا بين إثيوبيا وكينيا الذي يبلغ طوله ١٤٥ كم حيث يقع في المناطق قليلة المطر في منطقة القرن الأفريقي والذي يتوقع أيضاً وجود خلافات على استغلال مياه النهر في تلك المناطق التي تشح فيها الأمطار استثناء لأغلب مساحات من إثيوبيا التي تنال قسطاً وفيراً من الأمطار .

الإقليم الثالث : يضم حدودا تقع في نطاق متوسط كميات الأمطار ٥٠٠ – ١٥٠٠ ملليمتر يضم المناطق التي تقع بين كل من الإقليم قليل الأمطار " شبه الجاف " الذي سبقت الإشارة إليه من جهة والنطاق غزير الأمطار الذي يحاذي خط الاستواء وخليج غينيا ، يضم عددا من الحدود السياسية النهرية يصل عددها ٢٢ حداً بنسبة ٣٣,٨% من إجمالي عدد الحدود في القارة كما أنه يحظى بالمرتبة الثانية من حيث جملة أطوال الحدود النهرية إذ تبلغ جملة أطواله ٤٥٣٢ كم بنسبة ٢٦,٤% من جملة أطوال الحدود السياسية النهرية . ويعد هذا الإقليم بمشكلات على الحدود السياسية النهرية لأجل الاستفادة من المياه في المستقبل حيث تكمن تلك المشكلات بشكل واضح في ظروف التخلف الاقتصادي والاكتفاء بالزراعة المطرية والزراعة المروية المحدودة المحاذية للمجاري المائية في إطار النمو السكاني المعتدل أو المنتظر ارتفاعه . وهنا ترجح الباحثة بأن الأخطار التي يمكن أن تتولد حول الحدود السياسية النهرية في هذا الإقليم ستكون حول أنهار من أهمها الزمبيري ، روفوما ، شاري ، الكونغو ، النيجر ، النيل ، الأورانج ، الفولتا .

- **الإقليم الرابع** : يضم حدودا تقع في النطاق غزير الأمطار أكثر من ١٥٠٠ ملليمتر وهو الإقليم الذي لا يتوقع فيه نزاعات ضرورية حول الاستفادة من مياه الحدود السياسية النهرية في الزراعة ولكن يمكن أن تنشأ بسبب استغلال المجاري المائية في توليد الكهرباء والنقل النهري بسبب غزارة سقوط الأمطار التي تزيد عن ١٥٠٠ ملليمتر في العام بل تصل إلى أكثر من ٢٠٠٠ ملليمتر في مناطق من ساحل غينيا

مثل سيراليون وليبيريا وكذلك في جنوب نيجيريا والكاميرون [1] ويضم هذا الإقليم ٢٥ حداً نهرياً بنسبة ٣٨,٥% من إجمالي عدد الحدود السياسية النهرية في القـارة كما يعد أكثر الأقاليم من حيث جملة أطوال الحدود السياسية النهرية إذ تصل جملتها إلى ٦٧٩٠ كم بنسبة ٣٩,٦% من جملة أطوال الحدود السياسية النهرية في القارة، يضم نهر الكونغو الذي تصل الحدود السياسية النهرية فيه في مجرى أوبانجي بـين أفريقية الوسطى والكونغو الديموقراطية ١٥٧٨ كم ونهر أوبانجي أيضاً التابع لنهر الكونغو بين الكونغو الديموقراطية والكونغو ١٣٥٠ كم .

جدول (٤٢) توزيع مجاري الحدود السياسية النهرية حسب أقاليم كميات الأمطار في القارة سنة ٢٠٠٦

إقليم المطر	مجاري الحدود النهرية				
	عدد	%	المجرى الحدودي وموقعه النسبي	طول المجرى /كم	%
الإقليم الجاف			درعة بين المغرب والجزائر	٤٥٠	
			السنغال بين مالي وموريتانيا	١١٠	
			السنغال بين موريتانيا والسنغال	٨١٣	
			السنغال بين مالي والسنغال	٣٥٠	
			أورانج بين جنوب أفريقيا وناميبيا	٤٣٠	
			شاري بين أفريقيا الوسطى وتشاد	٣٦٠	
			كومادوجويوبي بين النيجر ونيجيريا	١٣٠	
جملة الإقليم	٧	١٠,٨		٢٦٤٣	١٥,٤
الإقليم قليل الأمطار أقل من ٥٠٠ ملليمتر			لمبوبو بين بتسوانا وجنوب افريقية	٣٩٠	
			زمبيزي (كوبانجو) بين أنجولا وناميبيا	٣٦٠	
			أورانج (مولوبو) بين جنوب أفريقيا وبتسوانا	١٠٠٠	
			كونين بين أنجولا وناميبيا	٣٣٠	
			زمبيزي بين بتسوانا وناميبيا	٢٨٠	
			لمبوبو بين زيمبابوي وبتسوانا	٢٨٠	
			لمبوبو بين موزمبيق وجنوب أفريقيا	٣٠	
			لمبوبو بين زيمبابوي وجنوب أفريقية	٢٤٤	
			جوبا بين كينيا وإثيوبيا	١٤٥	
			زمبيزي (كابومبو) بين ناميبيا وزامبيا	١١٥	
			زمبيزي بين زامبيا وبتسوانا	٢٠	
جملة الإقليم	١١	١٦,٩		٣١٩٤	١٨,٦

(١) محمد عبد الغني سعودي – أفريقية دراسة في شخصية القارة وشخصية الأقاليم ، مرجع سابق ، ص ٣٥

تابع جدول (٤٢)

الإقليم متوسط الأمطار من ٥٠٠ – ١٥٠٠ ملليمتر			زمبيزي بين زيمبابوي وزامبيا	٧٩٧	
			روفوما بين تنزانيا وموزمبيق	٦٤٠	
			الكونغو (كوبانجو) بين أنجولا والكونغو الديموقراطية	٢٦٠	
			النيجر بين النيجر وبنين	٢٥٠	
			النيل بين السودان وإثوبيا	٢٤٠	
			زمبيزي بين أنجولا وزامبيا	٢٣٥	
			شاري بين تشاد والكاميرون	٢٢٥	
			شاري (لوجون) بين تشاد أو الكاميرون	٢١٥	
			لمبوبو بين جنوب أفريقيا وسوازيلاند	٢٠	
			أورانج بين ليسوتو وجنوب أفريقية	٢١٠	
			النيل (ستيت) بين اريتريا واثيوبيا	١٩٥	
			الفولتا بين بوركينا فاسو وغانا	١٩٠	
			الفولتا بين توجوغانا	١٧٠	
			الفولتا بين كوت ديفوار وغانا	١٦٠	
			النيل (السوباط) بين السودان وأثيوبيا	١٤٥	
			النيل (السوباط) بين السودان وأثيوبيا	٧٥	
			الفولتا بين بوركينافاسو وبنين	١١٠	
			زمبيزي (شيري) بين موزمبيق مالاي	١٠٥	
			زمبيزي (لوانجو) بين موزمبيق وزامبيا	٩٥	
			البيد بين نيجيريا والكاميرون	٩٥	
			السنغال (بافنج) بين مالي وغينيا	٧٠	
			الساف (سابي) بين زيمبابوي وموزمبيق	٣٠	
جملة الإقليم	٢٢	٣٣,٨		٤٥٣٢	٢٦,٤
الإقليم غزيرة الأمطار اكثر من ١٥٠٠ ملليمتر			الكونغو أوبانجي بين الكونغو الديموقراطية وأفريقية الوسطى	١٥٧٨	
			الكونغو أوبانجي بين الكونغو الديموقراطية والكونغو	١٣٥٠	
			الكونغو (لولابولا) بين زامبيا والكونغو الديموقراطية	٥٥٠	
			الكونغو كاساى بين أنجولا والكونغو الديموقراطية	٤٢٠	
			كافالي بين ليبريا وكوت ديفوار	٣٢٠	
			الكونغو (سانجا) بين الكاميرون والكونغو	٢٩٠	
			الكونغو (سانجا) بين الكاميرون وأفريقيا الوسطى	٣٩٠	
			أوجوي بين الجابون والكونغو	٢٧٠	
			سيس بين ليبيريا وكوت ديفوار	١٩٠	
			النيل سميليكى بين أوغندا والكونغو الديموقراطية	١٩٠	
			النيل كاجيرا بين تنزانيا ورواندا	١٦٠	
			النيل كاجيرا بين رواندا وأوغندا	٤٠	
			النيل كاجيرا بين رواندا وبوروندي	٥٠	
			النيل كاجيرا بين تنزانيا وأوغندا	٦٠	

تابع جدول (٤٢)

			مانو بين سيراليون وليبيريا	١٨٠	
			سانت جون بين ليبيريا وغينيا	١٢٠	
			كامبو بين الكاميرون وغينيا الاستوائية	٧٠	
			سكارسي الكبير بين سيراليون وغينيا	١٢٠	
			الكونغو روزيزي بين بوروندى والكونغو الديموقراطية	١٠٥	
			أوجوي بين الجابون والكاميرون	٩٠	
			موا بين غينيا وليبيريا	٦٢	
			سانت بول بين غينيا وليبيريا	٦٠	
			موا بين غينيا وسيراليون	٥٠	
			الكونغو روزيزي بين رواندا والكونغو الديموقراطية	٤٠	
			تانو بين كوت ديفوار وغانا	٣٥	
جملة الإقليم	٢٥	٣٨,٥		٦٧٩٠	٣٩,٦
الجملة العامة	٦٥	١٠٠		١٧١٥٩	١٠٠

المصدر : من حساب الباحثة اعتمادا على الآتي :

١- بيانات ملحقى (١) ، (٢) .
٢- الشكل (٤٥) .
٣- تم ترتيب المجاري في كل إقليم تنازلياً حسب الأطوال .

٢- نمو سكان الإقليم الجاف :

يمثل الإقليم الجاف في القارة الأفريقية نطاقات واسعة منها إذ يقدر أنها تمتلك ثلث المساحة الجافة في العالم وتنال المرتبة الأولى بالنسبة لظروفها القارية من حيث المناطق التي يسودها المناخ الجاف [1] ومما يضاعف من آثار الجفاف في هذا الإقليم ارتفاع النمو السكاني المطرد به خلال السنوات القليلة الماضية بالمقارنة مع السنوات السابقة حيث يشير جدول (٤٣) إلى الآتي :

- أن معدل نمو السكان السنوي في كل من تشاد والنيجر يمثل أكثر الدول في الارتفاع حيث يصل إلى ٣,٢ ، ٣,٥% لكل منهما على التوالي وبالتالي فإن هاتين الدولتين في أمس الحاجة إلى إقامة المزيد من المشروعات الاقتصادية وخاصة الزراعية عن طريق استغلال مياه الأنهار الحدودية بها، حيث أنه كلما زاد نمو السكان كلما زادت الحاجة إلى إقامة مشروعات ، وبالتالى حاجاتها الملحة على ضرورة الاتفاق مع

(١) السعيد إبراهيم البدوي، الأنماط الزراعية في أفريقية، الموسوعة الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٩٦

دول حوض النهر في هذا الصدد ، كما ان استغلال المياه دون مراعاة ما جرى عليه القانون الدولى يمثل بداية لمشكلات سياسية بين الدول المشتركة فيه .

- يزداد معدل النمو السنوى فى دول كل من موريتانيا - بوركينافاسو - ناميبيا يصل الى ٢,٧ % ، ٢,٦ ، ١,٦ % لكل منهما على التوالى مقارنة بمعدل القارة حيث أن هذه الدول تحتاج الى مزيد من التنمية على مياه الانهار الحدودية فى هذا الاقليم عن طريق استغلال مياه الانهار فى الزراعة وغيرها .

تعتبر دولة مالى أقل دول هذا الإقليم من حيث معدل النمو السنوى بها ٣,٣% ولكنها تمثل نسبة مرتفعة ايضا بالمقارنة مع أفريقيا ٢,٤ % وهذا يشير إلى أهمية إقامة المزيد من المشروعات على الانهار الحدودية بها حيث انها تشترك بحدود نهرية على نهر السنغال مع كل من موريتانيا والسنغال .

جدول (٤٣) معدل النمو السكانى فى بعض الدول ذات الحدود السياسية النهرية بالإقليم الجاف كمؤشر لمدى الحاجة الى المياه سنة ٢٠٠٤

(الأرقام بالمليون)

الدولة	السنوات		معدل النمو السنوي
	سنة ١٩٩٨	سنة ٢٠٠٤	%
موريتانيا	٢,٥	٣,٠	٢,٧
مالي	١١,٨	١٣,٤	٣,٣
بوركينا فاسو	١١,٤	١٣,٦	٢,٦
النيجر	١٠,٠	١٢,٤	٣,٥
تشاد	٦,٩٨	٩,٥	٣,٢
ناميبيا	١,٨	١,٩	١,٦
قارة أفريقيا	٧٧٨,٠	٨٨٥,٠	٢,٤

المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على :

1) United Nation Population Fund, State Of The World Population, New York, P.R.B, 2004 . صفحات متفرقة

٢- ماجدة إبراهيم عامر، النمو السكاني في أفريقيا، الموسوعة الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ١٨٦ ، ١٨٨ .

٣- عدد سكان دول الحدود السياسية النهرية كمؤشر لمدى الحاجة إلى مياه الحدود النهرية (*): يمكن الاستناد على كثافة السكان في الدولة كمؤشر إلى مدى حاجة الدولة لمزيد من التنمية الزراعية عن طريق استغلال مياه الأنهار الحدودية في الزراعة، إذ أنه كلما زاد عدد السكان كلما أنذر ذلك بحاجة الدولة إلى إيجاد مشروعات لاستغلال مياه الأنهار المطلة عليها، وبالتالي حاجتها إلى ضرورة الاتفاق مع دول حوض النهر في هذا الصدد، كما أن أي استخدام لتلك المياه دون مراعاة ما جرى عليه القانون الدولي يمثل بداية لمشكلات سياسية بين الدول إذ أن حوض النهر يمثل وحدة واحدة في إدارته بين الدول المشتركة فيه . ويأتي الالتزام العام بالتعاون في استخدام مياه المجاري الحدودية النهرية المائية بين الدول مبادئ أساسية في العلاقات الدولية هي مبدأ المساواة بين الدول، مبدأ التكامل الإقليمي، مبدأ حسن النية، مبدأ حسن الجوار، وأن الالتزام بالتعاون هو التزام ببذل عناية وليس التزام بتحقيق نتيجة، وهذا التزام قانوني أكده القضاء الدولي والعمل الدولي كذلك الاتفاقيات الدولية . (١)

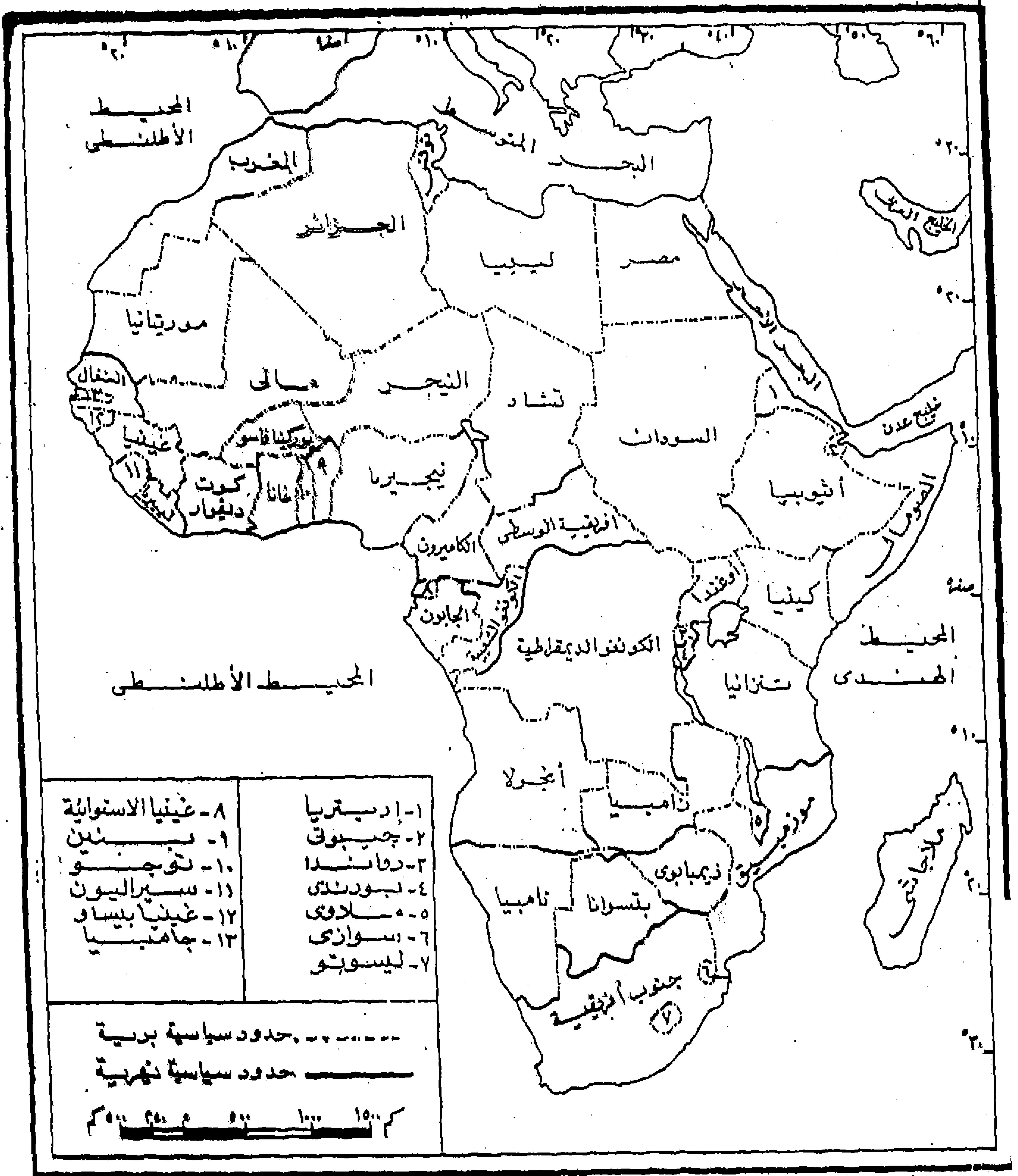
ويمكن إخراج الدول التي تزيد فيها متوسطات كميات الأمطار عن ١٥٠٠ ملليمتر عن مدى علاقة كثافة السكان بها بمياه الحدود السياسية، نظراً لعدم أهمية مياه الأنهار الحدودية الخاصة بها بالمقارنة مع الدول الأقل أمطاراً إذا أن كميات الأمطار الغزيرة بها تكفي للاستغلال الزراعي وغيره فيها وعدد هذه الدول ١٥ دولة تقع في المنطقة الاستوائية والمدارية غزيرة الأمطار هي كل من : سيراليون ، كوت ديفوار ، غينيا ، ليبيريا ، غانا ، توجو ، بنين ، نيجيريا ، الكاميرون ، الجابون ، الكونغو ، الكونغو الديموقراطية ، رواندا ، بوروندي ، أوغندا (٢) إذ تعد الأمطار التي تسقط في المنطقة الاستوائية من النوع الذي يمكن الاعتماد عليه نظراً لأن كمياته تتراوح بين ٥٠ إلى ٨٠ بوصة وقد يزيد عن ذلك حتى يبلغ من ١٠٠ إلى ٢٠٠ بوصة (٣) حيث يمكن تقسيم الدول ذات الحدود السياسية النهرية الأخرى حسب كثافة السكان بها وبالتالي درجة حاجتها إلى إيجاد مشروعات لاستغلال مياه الأنهار الحدودية المطلة عليها إلى ثلاث فئات هي :

(*) توجد معايير أخرى تشير لمدى الحاجة إلى مياه الحدود النهرية مثل الزراعة، النمو الحضري وغيرها، وقد تم اتخاذ مؤشر أعداد سكان الدول كمؤشر لمدى الحاجة للمياه من الحدود السياسية النهرية نظرا لأهميته .

(١) سعيد سالم جويلي، قانون الأنهار الدولية، مرجع سابق، ص ١٠٠ .

(٢) الدول من حساب وتصنيف الباحثة عن جدول (٤٢) وشكل (٤٥)

(٣) أوستن ملر ترجمة محمد متولي إبراهيم رزقانة، علم المناخ، مكتبة الآداب، القاهرة : د : ت، ص ١٠٨



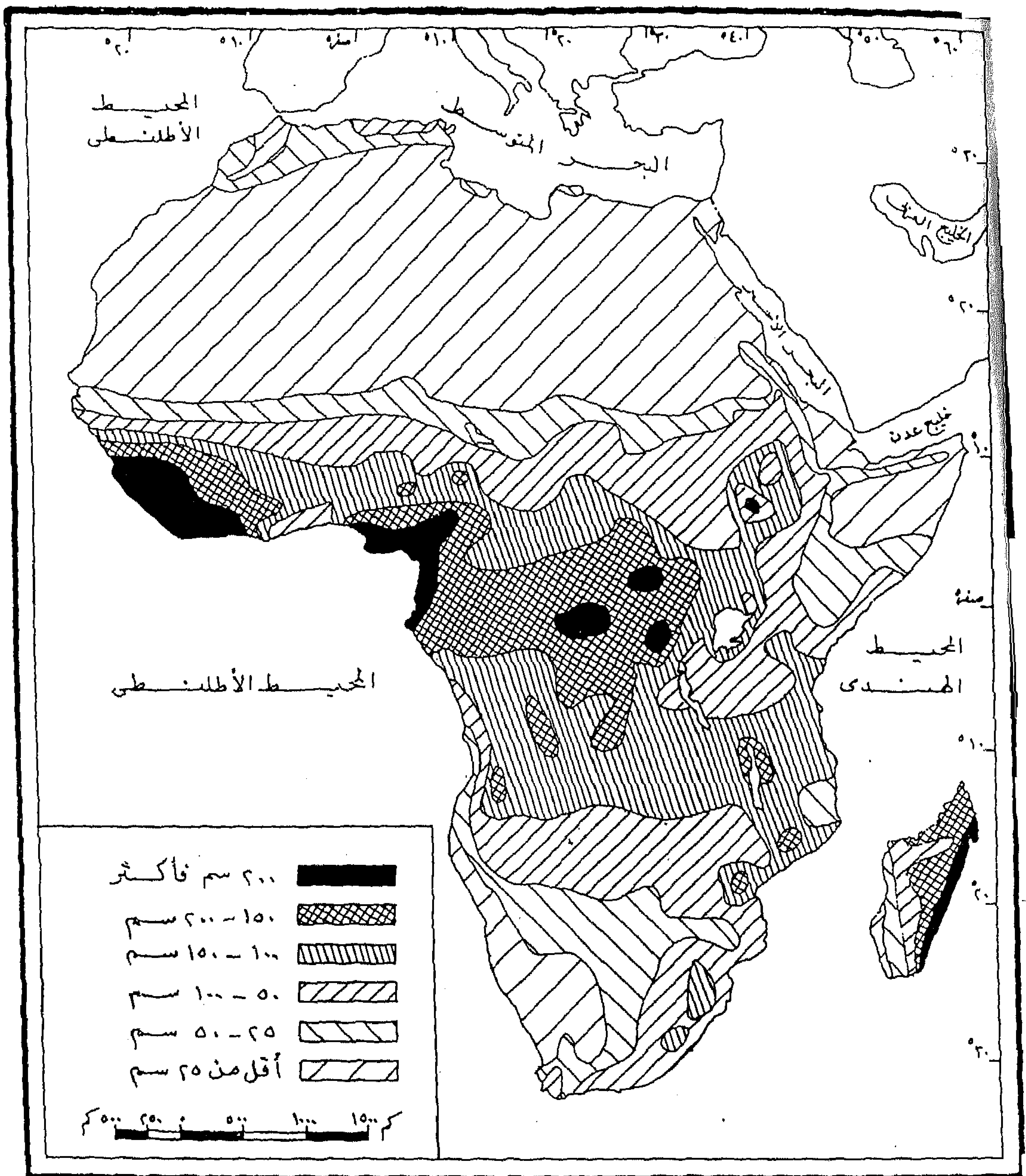
شكل ٥٫٤٢ توزيع الحدود السياسية البرية والنهرية فى أفريقية حتى عام ٢٠٠٦م

المصدر:

Philip's World Atlas, Chanceller, London, 1996, PP. 46 - 57.

National Geographic Society, Atlas of The World, Copy Right, Washington, 1981, P. 200.

Brownlie, I., African, Boundaries Aleged Diplomatic Encyclopedic, Billing and Sons Limtied, London, 1979 صفحات متفرقة



شكل ٤٥ ب توزيع الحدود السياسية النهرية حسب أقاليم كميات الأمطار كمؤشر لحاجاتها إلى مياه المجارى الحدودية النهرية سنة ٢٠٠٦م

المصدر : من عمل الباحثة : * الحدود السياسية عن شكل (٦) * مناطق توزيع الأمطار بتصرف عن محمد عبد الغنى سعودى، أفريقية، دراسة فى شخصية القارة وشخصية الأقاليم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ٢٠٠٤، ص ٣٥.

The Times Atlas of the World, Comprehensive Edition, John Bartholomew& Son Limited, London, 1981, Plate 89.

Alan B Mountjoy & Clifford Embleton, Africa A New Geography Survey, Frederick A. Praeger Inc., New York, 1967, P. 60.

- **دول ذات كثافة مرتفعة أكثر من ٤٠ نسمة / كم٢**: مثل مالاوي ٨٣,١ نسمة / كم٢، ليسوتو ٧٠ نسمة / كم٢، كينيا ٤٨,٦ نسمة / كم٢ ، إثيوبيا ٤٦,١ نسمة / كم٢ ، السنغال ٤٢,١ نسمة / كم٢ ، بوركينا فاسو٤٠,١ نسمة / كم٢ ، وهي مجموعة الدول التي تلح كثافة السكان المرتفعة بها إلى استغلال أكبر قدر من الموارد الطبيعية المائية المتاحة لها من المجاري المائية الحدودية مما يتوقع معه إقامة مشروعات استغلال مياه الأنهار الحدودية في الزراعة الأمر الذي يتطلب موافقة دول حوض النهر حتى لا يؤدي ذلك إلى إيجاد مشكلات بين أي من تلك الدول ودول حوض النهر، ويبدو واضحاً أن من بين تلك الدول دولاً تتمتع بغزارة تساقط الأمطار مثل إثيوبيا إلا أنها تدخل في نطاق الدول المتوقع قيامها بمشروعات مائية لتوفير مياه الري من الأنهار نظراً لوجود مناطق من مساحاتها في الشرق قليلة الأمطار.
- **دول ذات كثافة متوسطة من ٢٠ : ٤٠ نسمة / كم٢** : وهي دول تقل كثافة السكان بها عن دول الفئة السابقة مما يجعل الطلب على مشروعات استغلال مياه الأنهار الحدودية بها أقل إلحاحاً من دول الفئة السابقة، وتضم دول كل من المغرب ، جنوب أفريقية ، تنزانيا ، إريتريا ، زيمبابوي ، وسيتثنى من ذلك الدول التي بها نطاقات جافة أو قليلة المطر مثل المغرب وتنزانيا التي يعد استغلال مياه الأنهار الحدودية بها أمراً ضرورياً لا يقل عن ضرورتها في دول الفئة الأولى مرتفعة الكثافة .
- **دول ذات كثافة منخفضة أقل من ٢٠ نسمة / كم٢**: تضم ١١ دولة بها قرابة ١١٣ مليون نسمة أغلبها يقع في النطاق الجاف مما يجعل هذه الدول أكثر دول القارة على الرغم من انخفاض كثافتها السكانية حالياً طلبا لإقامة مشروعات مائية لاستغلال مياه حدودها السياسية النهرية في ذلك ، بل يلاحظ أن انخفاض الكثافة بها يرجع المقام الأول إلى قلة مياه الأمطار التي يمكن أن تكون مشروعات استغلال الأنهار بديلاً له في المستقبل وبالتالي يتطلب الأمر احتكاكاً وربما يصل إلى المشكلات مع دول الجوار ودول حوض النهر .

والخلاصة كما يشير جدول (٤٤) وشكل (٤٥) أن أكثر من ٣٧٩ مليون نسمة أي ما يقرب من نصف سكان القارة البالغ عددهم ٨٦٩,٢ مليون نسمة (١) ينتشرون في مناطق تتطلب استغلال مياه المجاري النهرية بها التي تمثل حدودا سياسية الأمر الذى تتوقع منه تلك الدول العديد من المشكلات الحدودية بشأن استغلال مياه الأنهار الحدودية كالتي ظهرت بوادرها بوضوح بين السنغال وموريتانيا كما سبقت الإشارة.

(1) United Nation Population Fund, State Of World Population 2004, New York 2004 . P.P. 106-108 .

جدول (٤٤) حجم سكان الدول ذات الحدود السياسية النهرية في النطاقات قليلة ومتوسطة كميات الأمطار كمؤشر لمدى الطلب على المياه من المجاري الحدودية النهرية سنة ٢٠٠٦

الفئة	الدولة	السكان / مليون	المساحة / الف كم٢	الكثافة نسمة / كم٢
كثافة مرتفعة أكثر من ٤٠ نسمة / كم٢	مالاوي	١٢,٣	١١٨	١٠٤,٢
	ليسوتو	١,٨	٣٠	٦٠
	إثيوبيا	٧٢,٤	١١٢٨	٤٦,٢
	السنغال	١٠,٢	١٩٧	٥١,٨
	بوركينا فاسو	١٣,٤	٢٧٤	٤٨,٩
	جملة	١١٠,١	١٧٤٧	٥٣,٢
كثافة متوسطة بين ٢٠ – ٤٠ نسمة / كم٢	المغرب	٣١,١	٧١١	٤٣,٧
	جنوب أفريقيا	٤٥,٢	١٢٢٠	٣٧,٤
	تنزانيا	٣٧,٧	٩٤٥	٣٩,٩
	إرتيريا	٤,٣	١٢٤	٣٤,٧
	زيمبابوي	١٢,٩	٣٩١	٣٣,٠
	موزمبيق	١٩,٢	٨٠٢	٢٤,٠
	جملة	١٥٠,٤	٤١٩٣	٣٢
كثافة منخفضة أقل من ٢٠ نسمة / كم٢	زامبيا	١٠,٩	٧٥٣	١٤,٥
	الجزائر	٣٢,٢	٢٣٨٢	١٣,٦
	السودان	٣٤,٣	٢٥٦٠	١٣,٤
	مالي	١٣,٤	١٢٤٠	١٠,٨
	أنجولا	١٤,١	١٢٤٧	١١,٣
	النيجر	١٢,١	١٢٦٧	٩,٦
	تشاد	٨,٩	١٢٨٤	٦,٩
	افريقيا الوسطى	٣,٩	٦٢٣	٦,٣
	بتسوانا	١,٨	٥٨٢	٣,١
	موريتانيا	٣,٠	١٠٢٥	٢,٩
	ناميبيا	٢,٠	٨٢٥	٢,٤
	جملة	١٣٦,٧	١٣٧٨٨	٩,٩
جملة عامة		٣٧٩,٢	١٩٧٢٨	١٩,٢

المصدر :

- المساحات Philip's , World Atcas , Op . Cit 1-41
- السكان عن United Nations Population Fund , State Of The World Population K 2004 , New York , 2004 , P 106 -108
- تم استبعاد الدول التي يزيد متوسط الأمطار بها سنويا عن ١٥٠٠ ملليمتر لعدم أهمية استغلال مياه الأنهار الحدودية بها في الزراعة وغيرها بالنسبة لها وهي كل من سيراليون ، كوت ديفوار ، غينيا ، ليبيريا ، غانا، الكاميرون ، توجو ، نيجيريا ، الجابون ، الكونغو ، الكونغو الديموقراطية ، رواندا ، بورندي ، أوغندا . يراجع في ذلك الخريطة شكل (٤٥)

ثانياً : مشروعات استغلال المياه الحدودية النهرية في مياه الشرب :

تعتبر المياه الجوفية المصدر الأساسي لمياه الشرب لما يقرب من ٧٥% من السكان في أفريقيا، وهذا المورد وإن يكن مازال متوافراً في بعض المناطق إلا أن تكلفة ضخه في ازدياد بسبب الاضطرار للنزول في باطن الأرض لأبعاد أعمق وأعمق[١] وأيضاً يحتاج لاستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية لضخه وكل هذا يحتاج إلى تمويل كبير غير متوافر في بعض الدول خاصة وأن غالبية الدول الأفريقية من الدول الفقيرة قليلة الموارد وخاصة منها ذات المناخ الجاف مما يجعل الحاجة إلى المياه لمواكبة النمو السكاني الزائد ومتطلباته الاقتصادية والحضرية أمر ملح مما دعى العديد من الدول ذات الحدود السياسية النهرية تتجه صوب تلك الحدود بهدف إنشاء مشروعات لجلب مياه الشرب والاستخدامات الحضرية الأخرى مما سيفتح على الحدود النهرية أعباء جديدة تتمثل في عبء توفير مياه الشرب ليس للسكان المقيمين في أحواضها فقط وإنما في خارجها أيضا مما سيتبعه اتفاقيات بين دولة المشروع من جهة وبقية دول حوض النهر خاصة منها الدول الحدودية المتشاطئة مع دولة المشروع من جهة أخرى.

ويعد مشروع تزويد مدينة أنواكشوط بموريتانيا بمياه الشرب من نهر السنغال مثالا واضحا على تلك المشروعات كالآتي :

مشروع تزويد مدينة أنواكشوط بمياه الشرب من نهر السنغال :

يعتبر هذا المشروع أحد المشاريع الهامة لسد العجز القائم في مياه الشرب وتلبية احتياجات سكان المدينة المستقبلية حتى عام ٢٠٣٠ وذلك من خلال استغلال موريتانيا لجزء من حصتها في مياه نهر السنغال، وسيساهم المشروع في تحسن الظروف المعيشية والصحية لسكان مدينة نواكشوط، والقرى الريفية الواقعة على مسار خط نقل

---

(١) سمير أمين وآخرون، ترجمة سعد الطويل ومصطفى مجدي الجمال، الماء إرث مشترك للشعوب، الصراع حول المياه الإرث المشترك للإنسانية، مركز البحوث العربية والإفريقية، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٥ ، صـ١١٥

المياه من النهر إلى المدينة من خلال قناة مكشوفة بطول ١٧٠ كم لتؤمن مخزون من المياه غير المعالجة بحجم ١٥٠ ألف متر مكعب، وخزان نصف مكشوف بسعة ٥٠٠٠ متر مكعب من أجل زيادة التزود المائي اليومي. (١)

ويشمل المشروع المتوقع إنجازه قبل نهاية عام ٢٠٠٨ – إنشاء محطات للضخ والمعالجة وخزانات، وخطوط أنابيب لنقل المياه بالإضافة إلى استملاك الأراضي، والخدمات الفنية على طول مسافة تمتد من نهر السنغال على امتداد قريب من ساحل المحيط حتى مدينة أنواكشوط.

تمويل المشروع :

يشكل قرض الصندوق العربي حوالي ٤٥% من إجمالي تكاليف المشروع البالغة ٦٦,١ مليون دولار أمريكي، كما ستساهم مؤسسات التمويل التي منها الصندوق الكويتي بقرض قيمته ١٠ مليون دولار، الصندوق السعودي بقرض ١٠ مليون دولار، البنك الإسلامي بقيمة ٢,٨٥ مليون دولار، صندوق التنمية الإفريقي بقرض تعادل قيمته حوالي ٣,٩ مليون دولار أمريكي، وستقوم الحكومة الموريتانية بتغطية باقي التكاليف(٢)

ثالثا : مشروعات توليد الطاقة الكهرومائية :

يعد متوسط نصيب الفرد من الكهرباء أحد المؤشرات الهامة على المستوى الاقتصادى والاجتماعى للدول وعلى مستوى معيشة السكان إذ أن هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من الكهرباء ومستوى المعيشة .

ويقدر متوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء فى العالم سنة ١٩٩٨ بنحو ٢٤٤٠ ك وات سنويا على حين يقدر فى افريقيا بنحو ٥٢٠ ك و سنويا (٣) مما يعطى دلالة على افتقار سكان القارة الى الطاقة النظيفة على حساب استخدامهم الوقود التقليدى حيث تعد نسبة استخدام الوقود التقليدى من جملة استخدام الطاقة فى افريقيا من أعلى النسب على

---

(1) http://www.mondipoloar.com/article.php3?id_article=95 / 2006 .
(2) http://www.arabfund.org/Project-ar/proj454-ar.htm / 2006
(٣) سلطان فولي حسن ، أزمة الطاقة في إقليم البحيرات العظمى ، كتاب أعمال ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٥٥ .

كانت ٧,٢% فى سنة ١٩٩٦ بينما كانت ٧,٤ % سنة ١٩٨٠ وأنها تـنخفض بشـكل واضح في أوروبا لتصل إلى ١,٢% سنة ١٩٩٦ م وهو انخفاض مطرد حيـث كانـت ٣,١ % سنة ١٩٨٠ أما في أفريقيا جنوب الصحراء فقد جاءت النسبة مرتفعة لتصـل إلى ٣٧,٣% سنة ١٩٩٦ بينما كانت ٤٧,٣% سنة ١٩٨٠ ، وليس ارتفاع نسبة استخدام الوقود التقليدى فى القارة بسبب التخلف فى ركب التحضر بمعناه الواسع فقـط وإنمـا يرجع الى التنازع على مناطق الحدود النهرية بين استخدام المياه فى الزراعة وخاصة وقت الفيضان أو إدارة تلك المشروعات الخاصة بالكهرباء وخاصة في حالات المجارى النهرية التى تمثل حدوداً سياسية ، ويؤكد ذلك أنه بدأ العمل سـنة ١٩٨٢ فـى إنشـاء محطة كهرومائية في ماناتالى Manatali على نهر السنغال كمشروع مشترك بين كـل من السنغال وموريتانيا ليتأخر تنفيذه خوفا من التأثير على الزراعة التى تقوم اعتمـادا على الفيضانات الموسمية (١) مما يؤكد مدى أهمية مصـادر الطاقـة غيـر التقليديـة كالكهرباء المولدة من مصادر الطبيعة كالمجاري المائية المتوفرة في القارة فـي حالـة الاستغلال الأمثل لها .

جدول (٤٥) نسبة استخدام الوقود التقليدى من جملة استخدام الطاقة فى افريقيا جنوب الصحراء مقارنة بكل من العالم وأوربا سنتي ١٩٨٠ ، ١٩٩٦

المنطقة	سنة ١٩٨٠	سنة ١٩٩٦
العالم	٧,٤	٧,٢
أوروبا	٣,١	١,٢
أفريقيا جنوب الصحراء	٤٧,٣	٣٧,٣

المصدر : التقرير الاستراتيجي الإفريقي، الإصدار الثاني ،٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ ، الطاقة والموارد البيئية ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ ، ص ٢٤٢ .

---

(١) سلطان فولى حسن ، الكهرباء في إقليم غرب أفريقية ، مجلة الدراسات الأفريقية ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة سنة ١٩٩٤ ، ص ١٥٦ .

وتقدر القوى الكامنة الكهرومائية في أفريقية بحوالي ٤٠% من تلك القوى الموجودة في العالم ، ويأتي ذلك لأن القارة عبارة عن هضبة تكون ما يسمى بالنمط الطبوغرافي المقلوب Adverse Topographic Pattern بعكس القارات الأخرى حيث أدت تلك الصفة إلى وجود الشلالات والمندفعات في أنهار القارة مثل شلالات لفينجستون في الكونغو وفيكتوريا في الزمبيزي وأوغرابي على الأورانج وبوسا على النيجر [١] إذ أن الجنادل والشلالات الكثيرة التي تعترض أنهار القارة لا تخلو من جوانب إيجابية فهي تمثل خزانات احتياطية عظيمة لتوليد القوى الكهربائية المائية التي تقدر إمكانياتها بأكثر من ثلث مجموع القوى الكهربائية في العالم [٢] ومع ذلك لا تساهم تلك القوى المائية الكامنة إلا بنسبة ١٦,٥% من مصادر الطاقة الكهرومائية الموجودة في أفريقية جنوب الصحراء وبنسبة ٧,٥% في شمال افريقية ومنطقة الشرق الأوسط حيث ظهرت القوى الكهرومائية متأخرة في أغلبية مناطق أفريقية ، وكانت القوى الأخرى البديلة هي مصدر توليد الطاقة ، وقد اعتمدت زيمبابوي على مواردها الفحمية في تشغيل القوى المحلية أكثر من اعتمادها على مصادر أخرى كانت تستوردها من كهرباء زامبيا بل قررت الحكومة الزيمبابوية في سنة ١٩٨٧ إعلان زامبيا بإنهاء العقد الذي كانت تستورد بمقتضاه من زامبيا الطاقة الكهرومائية مستبدلة بذلك توليد الطاقة من مصادر حرارية [٣] وتحتل زامبيا المركز الأول بين الدول الحدودية النهرية الإفريقية في إنتاج الكهرباء المائية من خلال المحطات المقامة على نهر الزمبيزي والتي تعد محطة كاريبا الشمالية أهمها على الإطلاق وتحتل زامبيا أيضاً المركز الثاني بعد جمهورية مصر العربية من حيث إنتاج الكهرباء المائية بصفة عامة في القارة حيث بلغ إنتاج مصر من الطاقة الكهرومائية ١١٩٨٧ ك.و.س في السنة عام ١٩٩٨ وبلغ إنتاج زامبيا ٧٥٦٨ ك.و.س في نفس العام [٤] ويأتي بعد دولة زامبيا من حيث إنتاج

(١) السعيد إبراهيم البدوي ، مصادر الطاقة في افريقية مرجع سابق ، ص ص ٦٠٥ ، ٦٠٨

(٢) جيز ويلر وآخرون ، ترجمة محمد حامد الطائي وآخرون ، جغرافية العالم الإقليمية ، الجزء الثاني ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، سنة ١٩٨٩ ص ١٩٣ .

(٣) هويدا عبد العظيم عبد الهادي ، أثر التركيب السكاني على التنمية في زيمبابوي في الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٥) رسالة في الدراسات الإفريقية قسم النظم ، معهد البحوث والدراسات ، القاهرة ، سنة ١٩٨٩.

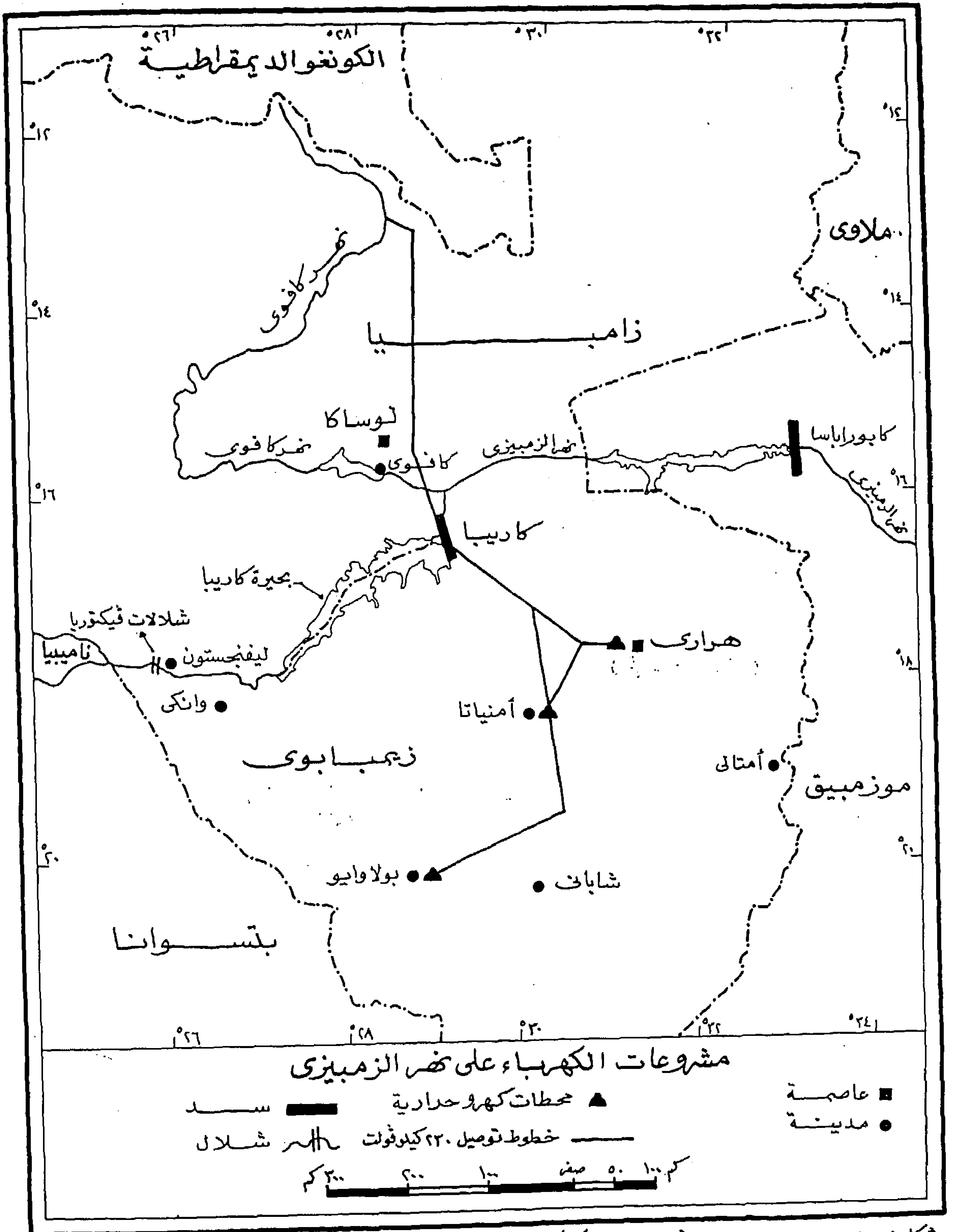
(٤) سلطان فولي، قضايا تنمية الطاقة والموارد في أفريقيا، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١-٢٠٠٢، التفاعلات الأفريقية والصراعات والحروب، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٥٦٠

الطاقة الكهرومائية دول كل من موزمبيق، غانا، الكونغو الديموقراطية حيث أن الكونغو الديموقراطية يتوفر بها نحو ربع إمكانات توليد الطاقة الكهرومائية في العـــالم ، إلا أن المستغل منها قليل . بل أن زامبيا لم تعتمد كليةً على مصادر الطاقة الكهربائية المائيـــة من سد كاريبا وذلك لانخفاض مساهمته في توليد الكهرباء المائية منه إلـــى ٥% ممـــا جعلها تعتمد في حاجياتها الكهروبائية على محطات الكهرباء الحرارية [١] وقد أقيمـــت العديد من المشروعــــات لتوليد الطاقة الكهرومائية في القارة إلا أنه يجب التفريق بين نمطين من تلك المشروعات في الأنهار الدولية هي ، الأول مشروعات فـــي المنـــاطق غير الحدودية ، الثاني مشروعات في المناطق الحدودية ويشترك هذين النمطين في أن كل مشروع فيهما لابد من موافقة دول النهر، إلا أنهما يختلفان في أمر يتعلق بموضوع دراستنا للحدود السياسية النهرية وهو أن المشروع في المناطق الحدودية تتأثر به الدول المتشاطئة عليه تأثيراً مباشراً ، وتمثل الحدود السياسية النهرية بين زامبيا وزيمبـــابوي مثالاً واضحاً لمشروعات توليد الكهرباء من مياه النهر وذلك من خلال سد كاريبا مـــن جهة وشلالات فيكتوريا من جهة أخرى كالآتي :

سد كاريبا بين زامبيا وزيمبابوي :

أقيم سد كاريبا على نهر الزمبيزي الذي تنصفه الحدود بين زامبيا وزيمبـــابوي (روديسيا سابقاً) ، يبعد عن شلالات فيكتوريا أسفل النهر بمقدار ٤٨٠ كم ، وقـــد تـــم إنشاء السد سنة ١٩٦٠ حيث تكونت أمامه بحيرة بلغ طولها ٢٧٠ كم وعرضها من ١٥ – ٦٠ كم ، كما بلغ الإنتاج عقب انتهاء المرحلة الأولى منـــه ١٩٦٠ ، ١,٢ مليـــون كيلو وات [٢] ينتظر أن يزداد الإنتاج في مراحله التي تلت ذلك، حيث أن القوى المائية المقدرة لنهر الزمبيزي ٢٠ ألف ميجاوات ، وقد تأثر إنتاج السد من الكهرباء بين عامي ١٩٩١، ١٩٩٢ أثناء فترة الجفاف حيث قدرت الخسائر بحوالي ٣٠% لكل من ناميبيـــا وزيمبـــابوي [٣] كمـــا ســـاهم هـــذا الســـد فـــي إزاحـــة عشـــرات مـــن الســـكان

(١) أحمد زكريا علي الكسار ، زامبيا دراسة في جغرافية الحدود السياسية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .
(٢) السعيد إبراهيم البدوي ، مصادر الطاقة في أفريقيا، مرجع سابق، ص ٦٩١ .
(3) http://www.panda.org/dams .



شكل (٤٦)
مشروع سد كاديبا على الحدود بين زامبيا وزيمبابوى

المصدر: محمد عبد الغنى سعودى، أفريقية دراسة فى شخصية القارة وشخصية الأقاليم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ٢٠٠٤، ص ٤٢٥.

واعتبر هذا من أهم مساوئ هذا السد، على الرغم من أن سلطات نهر الزمبيزي قد وعدت بأن تقوم بحل بعض تلك المشكلات وعلى الرغم من ذلك حقق هذا السد فوائد كبيرة أيضا لكل من زيمبابوي وزامبيا حيث حرر هذا السد هاتين الدولتين من استعباد حقل وانكي الذي كان يعد المصدر الوحيد لإنتاج الطاقة من الفحم للدولتين وذلك عن طريق الاستفادة من هذا السد في توليد الطاقة الكهرومائية [١] إذ قدرت الطاقة المائية في زيمبابوي ٣٢,٢% سنة ٢٠٠٠ من إجمالي إنتاج الطاقة بها[٢].

ويأتي دور المشروعات على الحدود السياسية النهرية في إيجاد كثير من النزاعات بين الدولتين التي قد تتولد مع السد من جهة أو قد تتجدد بسببه نتيجة لمشكلات سابقة من جهة أخرى ، ويمثل سد كاريبا هذين النوعين من المشكلات كالآتي :

- ساهم الموقع الجغرافي إلى تجدد النزاعات فيما بين الدولتين حيث تعتبر زيمبابوي طريقاً لتجارة زامبيا نحو المحيط الهندي ، وقد أدى منع زيمبابوي لمرور تلك التجارة إلى موانى المحيط الهندي وجنوب أفريقية إلى إساءة العلاقات بينهما في فترات متعددة [٣] مما يجعل الاختلاف حول مشروعات تنموية على الحدود النهرية بينهما كإقامة السدود مبعثاً لمشكلات فيما بينهما .
- تتصارع كلاً من الدولتين لبناء محطات توليد الطاقة الكهرومائية في أراضيها ، فقد تم بناء محطة توليد الطاقة الكهربائية عقب بناء السد على الجانب الزيمبابوي في الوقت الذي سعت فيه زامبيا لبناء محطات توليد الطاقة على هذا السد على جانبها بطاقة ٦٠٠ ميجا وات لتأمين استقلالها السياسي والاقتصادي[٤] ويؤدي هذا التصارع إلى بناء المحطات الكهرومائية إلى نشوب الخلافات حول تلك المشروعات الحدودية .

---

(١) محمد عبد الغني سعودي : أفريقية دراسة في شخصية القارة وشخصية الأقاليم، مرجع سابق ، ص ٤٣٦ .

(٢) هشام سيد محمود، زيمبابوي، الصراع والأمن في القرن الأفريقي، مجلة آفاق إفريقية، المجلد الرابع، العدد ١٣، القاهرة، ٢٠٠٣ ، ص ١٨٢ .

(٣) احمد نجم الدين فليجة ، أفريقية دراسة عامة وإقليمية، مرجع سابق ، ص ٥١٦

(٤) احمد نجم الدين فليجة ، أفريقية دراسة عامة وإقليمية، المرجع السابق ، ص ٥١٦

ثالثا : مشروعات تنموية أخرى مقترحة على الحدود السياسية النهرية :

يمكن استغلال الحدود السياسية النهرية في إقامة العديد من مشروعات التنمية الاقتصادية خاصةً أن العديد من دول القارة لم تستغل بعد إمكانياتها المائية المتاحة حيث تشير الأرقام إلى أن بعض الدول ذات الحدود السياسية النهرية لم تستغل إلا بنسبة محدودة من إمكانياتها المائية النهرية تقدر بنحو ٥٢% لكل من السودان وزيمبابوي ، ١٤% كينيا ، ٦% تنزانيا [١] ، تتوزع استخدامات تلك المياه في أفريقية جنوب الصحراء بوجه عام بين ٨٧% للزراعة ، ٤% للصناعة ، ٩% استخدامات أخرى [٢] كما يمكن استغلال تلك الحدود السياسية النهرية في توليد الطاقة الكهربائية من خلال إقامة سدود ومندفعات مائية صناعية تغير من منسوب مستوى سطح النهر يمكن من خلالها توليد الطاقة الكهرومائية خاصة وان الطاقة الكامنة الكهرومائية من المصادر الطبيعية المائية في أفريقية تقدر بأكثر من ثلث الطاقة الكهربائية في العالم [٣] لازال لم يستغل منها إلا قدرا محدودا حيث تصل جملة مساهمة الطاقة الكهرومائية بنسبة ١٦,٥% من جملة مصادر الطاقة في أفريقية جنوب الصحراء [٤] .

- ويمكن إقامة مشروعات بغرض استغلال مياه أنهار الحدود السياسية في المناطق قليلة الأمطار أو ذات الكثافات السكانية التي تتطلب المزيد من التنمية الزراعية وكذلك توليد الطاقة الكهرومائية مثل مشروع إعادة تأهيل الأراضي القاحلة بموريتانيا أحد المشروعات المقترح تنفيذها على المجاري الحدودية النهرية في أفريقيا ، حيث قررت حكومتا موريتانيا والسنغال إقامة هذا المشروع في ضفتي نهر السنغال، ويقوم بتمويله الأمم المتحدة للبيئة، حيث بلغت تكلفته نحو ١٤ مليار من الأوقية (العملة الموريتانية)، أي ما يعادل ٦٥ مليون دولار أمريكي وستجرى

---

(١) مايكل دراكوه ، ترجمة أحمد سيف النصر وآخرون ، الأنهار الإفريقية وأزمة الجفاف ، مرجع سابق ، ص ٣٤

(2) The World Bank , World Development, Athiking Poverty , Oxford University Press , Report 2000/2001, P. 291 .

(٣) جيز ويلر وآخرون ، ترجمة محمد حامد الطائي ، جغرافية العالم الإقليمية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٧ .

(٤) هويدا عبد العظيم عبد الهادي ، أثر التركيب السكاني على التنمية في زيمبابوي في الفترة من(١٩٧٥ – ١٩٨٥) مرجع سابق ، ص ١٩٣ .

دراسة لتنفيذ هذا المشروع حيث عقدت العديد من الاجتماعات بين الجانبين وشركائهما المعنيين في دكار للقيام بالتكملة الضرورية للمشروع(١) وبناء جسر يربط موريتانيا والسنغال يمر فوق نهر السنغال، وهذا الجسر تقرر بنائه في ٢٠٠٥ على أن ينتهي العمل به في ٢٠٠٦ (٢) وأيضا من خلال بناء سدود على الحدود السياسية النهرية بالإضافة للسدود المقامة فعلاً، كما يمكن إقامة مندفعات على الحدود النهرية في المناطق غزيرة الأمطار بغرض توليد الطاقة الكهرومائية كالآتي:

١- **السدود لغرض استغلال الماء وتوليد الطاقة** :وذلك على عدد من الحدود منها :

- **الحدود بين كل من المغرب والجزائر** : تلك التي تتمثل في مجرى نهر درعة حيث يمكن الاستفادة من المياه الوافدة إلى هذا المجرى من منطقة مرتفعات جبال أطلس الداخلية للاستفادة منها في المناطق الصحراوية بين البلدين .
- **الحدود السياسية النهرية بين السنغال وموريتانيا :**

- يمكن إقامة سد في الجزء القريب من مصب النهر لتوليد الطاقة الكهرومائية وذلك لرفع مياه النهر التي تصب في البحر للاستفادة منها في الري من قبل الدولتين من جهة ولأجل توليد الطاقة الكهرومائية للدولتين من جهة أخرى . بجانب كل من سد مانانتالي Manantali على رافد السنغال بافنج بين مالي وغينيا الذي يتوقع أن يروي ١٠ آلاف هكتار من الأراضي الزراعية وأيضاً سد دياما Diama قرب فم نهر السنغال الذي يتوقع أن يروي مساحة شاسعة من الأراضي الزراعية مع سد مانانتالي . (٣)

- **الحدود السياسية النهرية لنهري شاري وكومادوجويوبي** : تمثل تلك الأنهار الداخلية أحد أهم مصادر المياه للدول التي تطل عليها ، وبالتالي يمكن بناء العديد من السدود عليها إذ يمكن بناء سد على نهر كومادوجويوبي بين النيجر

(1) http:// suhuf.net.sa/199jaz/mar//ms13.htm / 2006
(2) http://www.saharamedia.net/testnews/modules.php?name=news&file=article&sid=753 /2006
(3) http://www.fao.org/docrep/w4347e/w4347e0h.htm /2006

- **الحدود النهرية لنهر كونيني بين أنجولا وناميبيا :** يمكن إقامة سداً على هذه الحدود لأجل توفير المياه والطاقة الكهرومائية خاصة وأن تلك المناطق قليلة الأمطار .
- **الحدود السياسية النهرية لنهر الأورانج :** يمكن إقامة سد عند بداية الحدود بين جنوب أفريقية وناميبيا من جهة الشرق لتوفير المياه وتوليد الطاقة للاستفادة منها بين البلدين .
- **الحدود السياسية النهرية لنهر الزمبيزي :** يمكن إقامة عدد من المشروعات المائية على الحدود السياسية النهرية بين كل من ناميبيا وأنجولا ، زامبيا وأنجولا ، بتسوانا وكل من زامبيا وزيمبابوي وناميبيا وذلك بهدف توفير المياه للري وتوليد الطاقة الكهرومائية ، وفي هذا الصدد يمكن استغلال شلالات فيكتوريا بين زامبيا وزيمبابوي ، وقد حاولت زامبيا استغلال تلك المساقط ببناء محطات لتوليد الطاقة الكهرومائية داخل أراضيها من أجل الاستفادة من مياه الحدود النهرية بها.
- **مناطق الحدود النهرية في شرق القارة :** يمكن استغلال كل من حدود نهر روفوما بين تنزانيا وموزمبيق وكذلك الحدود بين كينيا وإثيوبيا على نهر جوبا وأيضاً منطقة الحدود النهرية بين إريتريا وإثيوبيا على نهر ستيت التابع لنهر النيل في بناء العديد من السدود للاستفادة من مياهها في الري ومن الطاقة الكهربائية الناتجة عنها .

٢- **استغلال المندفعات المائية على الحدود النهرية في توليد الطاقة الكهربائية :**

يمكن الاستفادة من الحدود السياسية النهرية بين الدول خاصة منها غزيرة الأمطار من خلال المندفعات الطبيعية أو عمل مندفعات مائية صناعية على المجاري الحدودية السياسية النهرية ليس بهدف توفير المياه للري وإنما بهدف إيجاد تفاوت في مناسيب مجرى المياه في النهر لتوليد الطاقة الكهرومائية ، ويمكن

استغلال المندفعات الطبيعية كالشلالات الطبيعية أو المندفعات الصناعية التي يمكن إقامتها على الحدود بين الدولتين كالآتي :

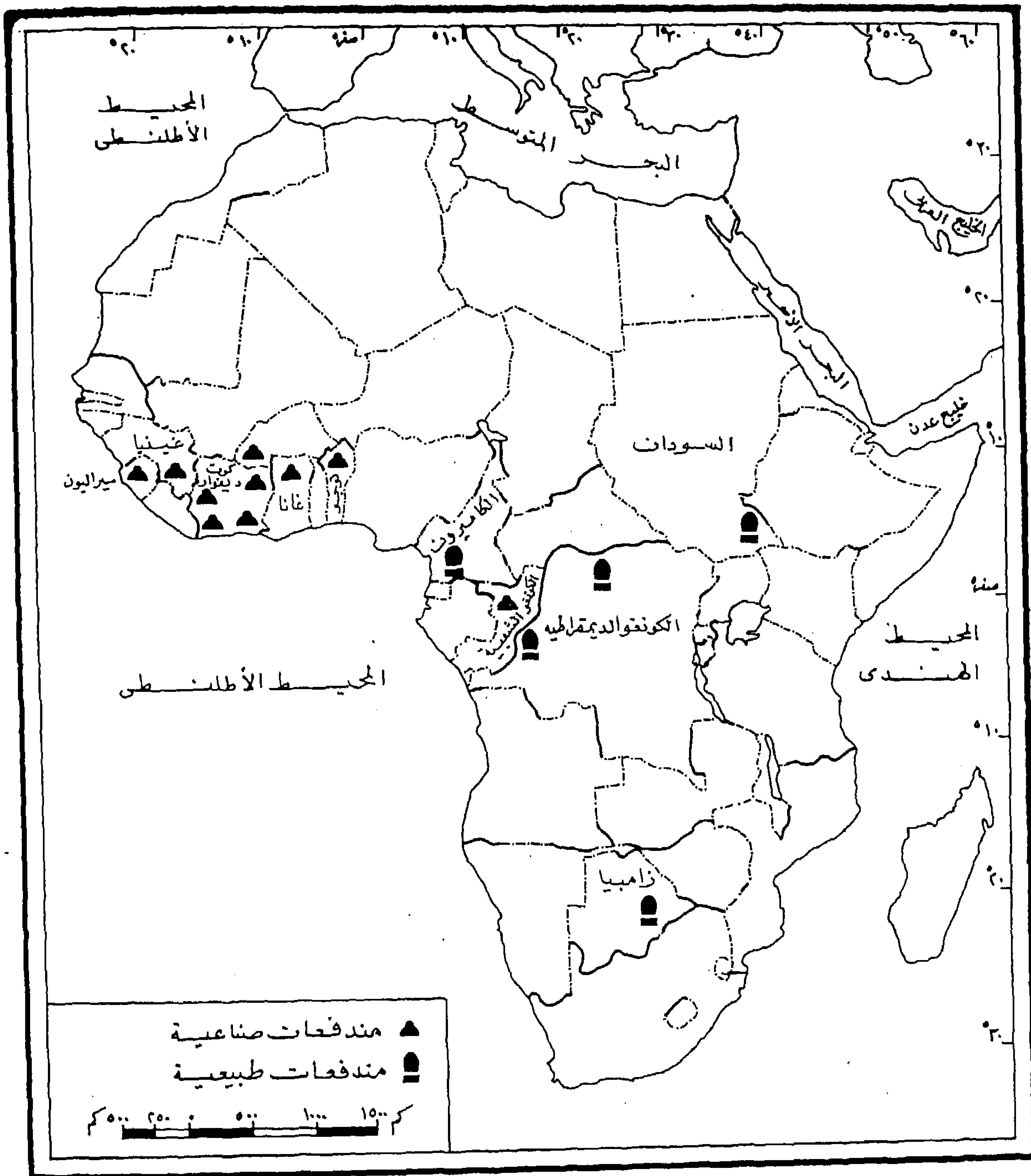
- **المندفعات الطبيعية** : يمكن استغلال شلالات فيكتوريا بين زامبيا وزيمبابوي أو الشلالات المتعددة الناجمة عن الانحدارات المفاجئة لمجرى النهر بين حدود كل من الكونغو الديموقراطية وكل من أفريقية الوسطى والكونغو وأيضاً الموجودة في نهر أوجوي بين الكاميرون والجابون حيث ينحدر هذا النهر من مرتفعات شمال الجابون التي تقع في نطاق إقليم المطر الذي تتراوح كميته السنوية بين ١٠٠ –٢٠٠ سنتيمتر سنوياً (١) مما يهيئ الفرصة لجريان واندفاع الماء على تلك المندفعات الطبيعية .

- **المندفعات الصناعية** : وهي التي يمكن إقامتها على المجاري الحدودية النهرية لتغيير مناسيب مستويات سطح ماء النهر لاستغلالها كشلالات صناعية لتوليد الطاقة الكهرومائية مثال ذلك :

الحدود النهرية المنحدرة من فوتاجالون إلى الجنوب مثل الحدود السياسية على أنهار كل من مانو بين ليبيريا وسيراليون ، ونهر سيس بين ليبيريا وكوت ديفوار ، ونهر سيت جون بين غينيا وليبيريا ، ونهر كافالي بين ليبيريا وكوت ديفوار ، ونهر تانو بين كوت ديفوار وغانا ، ونهر الفولتا بين بوركينا فاسو وغانا من جهة ، وبين توجو وغانا من جهة ثانية ، وبين كوت ديفوار وغانا من جهة ثالثة ، وبين بنين وبوركينافسو من جهة رابعة .

- الحدود السياسية النهرية لنهر الكونغو بين الكونغو الديموقراطية وكل من الكونغو ، أفريقية الوسطى ، بورندي ، رواندا التي يمكن استغلالها في توليد الطاقة الكهرومائية .
- الحدود السياسية النهرية لنهر الكونغو بين أفريقيا الوسطى والكاميرون بطول يصل ٣٩٠ كم من خلال رافده سانجا حيث يمثل هذا الحجم نسبة ٤٨,٩% من الحدود البرية بين الدولتين وعلى هذا الحد يمكن استغلاله في

(١) يوسف عبد المجيد فايد ، جغرافية المناخ والنبات ، دار النهضة العربية ، بيروت ، د : ت ، ص ١٦٢



شكل (٤٧) مشروعات إقتصادية مقترحة لإستغلال المندفعات المائية على الحدود النهرية بين بعض الدول الافريقية

المصدر : من عمل الباحثة .

- العديد من المشروعات بين البلدين نظرا لما تتميز به هذه المنطقة من حيث الظروف الطبيعية بها مثل عمل مندفعات صناعية لتوليد الطاقة الكهرومائية.

أما بالنسبة للحد الفاصل بين الكونغو الديمقراطية وأنجولا عند مصب نهر الكونغو بين متادي وخط الساحل فالنهر في هذه المنطقة لا يكون دلتا كما في نهر النيل حيث أن البحر المتوسط حاضن للنهر أو كما في نهر النيجر مثلا لأن نهر الكونغو عند المصب تتواجد التيارات البحرية الشديدة التي تعمل على جرف الرواسب إلى المحيط الأطلنطي دون ترسيبها وبهذا لا تكون دلتا لهذا النهر .

- الحدود النهرية لنهر أوجوي : يمكن عمل مندفعات صناعية على هذا النهر لتوليد الطاقة الكهرومائية بين الجابون وكل من الكاميرون والكونغو .
- الحدود النهرية في منطقة المنابع لنهر الكونغو : يمكن عمل مندفعات صناعية أو تعديل المندفعات الطبيعية لأجل الاستفادة منها في توليد الطاقة الكهرومائية خاصة في المناطق التي ينبع منها النهر من المرتفعات الغربية للوادي الانكساري الغربي ذلك الذي يتراوح ارتفاعه بين ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ متر [١] مما يساعد على إنشاء مندفعات صناعية بطرق ميسرة .

---

(١) عبد العزيز طريح شرف ، الجغرافية المناخية والنباتية ، مرجع سابق ، ص ٤٢٨ .

المبحث الثاني

تفادي بعض مشكلات الحدود السياسية النهرية

أولاً : تفادي مشكلات الانشطار القبلي .

١- الحدود بين موريتانيا والسنغال .

٢- الحدود بين غانا وكوت ديفوار .

٣- الحدود بين تنزانيا وموزمبيق .

ثانياً : تفادي المشكلات المتعلقة بمياه الري .

ثالثاً : تفادي مشكلات الجزر في مجاري الحدود النهرية .

١- جزيرة أندي ندى خوري في مجرى نهر السنغال .

٢- جزيرة ليتي في مجرى نهر النيجر .

رابعاً : تفادي مشكلات مشروعات توليد الطاقة الكهرومائية على الحدود النهرية .

أولاً : تفادى مشكلات الانشطار القبلي :

يمكن تفادى المشكلات الاجتماعية التي سببتها الحدود السياسية النهرية وخاصة منها المشكلات القبلية مثال الآتي :

١- **الحدود بين موريتانيا والسنغال** : يمكن علاج مشكلات الانشطار القبلي على نهر السنغال من خلال أن يكون هناك اتحاد بين الدولتين يهدف إلى إحداث تكامل اقتصادي وسياسي حتى لا تستخدم هذه القضية في تصعيد أي خلافات مستقبلية، ويكون هذا الحل عن طريق التحكيم الدولي مع مراعاة الآتي :

- تطوير العلاقات العربية الأفريقية ربما يساعد على التقليل من التوتر بين الدول العربية الأفريقية وجاراتها الإفريقية عن طريق تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والإسهام في المشروعات الزراعية في دول نهر السنغال كمثال للتعاون بين الكتلتين العربية والأفريقية (١).
- يقسم النهر عدداً من القبائل منها قبيلتان رئيسيتان هما قبيلة التوكولور على جانبيه في المجرى الأعلى من الحدود من جهة وقبيلة السوننكي علي جانبي المجرى الأسفل للنهر من جهة أخرى . وتقترح الباحثة تفاديا للمشكلات أن يضم الجزء العلوي من الحدود الذي يحوي قبيلة السوننكي بما فيه جزء النهر إلى الأرض السنغالية اعتمادا علي أن قبيلة السوننكي أغلبها من الجماعات الزراعية حيث تعمل اغلب مجموعاتها بحرفة الزراعة بينما يضم الجزء السفلي الذي تنتشر علي جانبيه قبائل التوكولور إلى الجانب الموريتاني نظرا لاحتراف تلك القبائل الرعي مثل ما عليه الحال لدي اغلب القبائل الموريتانية . ويؤدى تنفيذ هذا الاقتراح إلى انعدام الحدود السياسية النهرية بين البلدين بسبب اقتسام الحد النهري الحالي فيما بينهما الجزء العلوي للسنغال والجزء السفلي لموريتانيا ليصبح النهر بين البلدين عبارة عن نقطة عبور. ويحتاج هذا الاقتراح إلى إعادة ترسيم الحدود بين الدولتين حيث تضم مدينة سليبابي ومدينة كيهيدي ضمن مجرى النهر حتى نصف المسافة بين مدينة

---

(١) إجلال محمود رأفت، النزاع الموريتاني السنغالي على مياه نهر السنغال، مرجع سابق ص ٥٧٦

ومدينة بونجا شمالاً إلى السنغال ، بينما يضم الجزء الجنوبي من النهر إلى موريتانيا الذي يضم مدن أهمها داجانا ، سانت لويس إلى موريتانيا وهذا يتم عن طريق التراضي بين الدولتين أو الوساطة أو التعويضات وغير ذلك دون استخدام العنف في تنفيذ ذلك .

٢- **الحدود بين غانا وكوت ديفوار:** تظهر الحدود السياسية النهرية بين غانا وكوت ديفوار في موضعين حيث يشير الشكل (٤٠) إلى أن الحد الأول في الجنوب يمثله نهر تانو الذي يشطر قبيلة " آنى" علي جانبيه بينما يوجد الحد الثاني في الشمال الذي يمثل نهر الفولتا الأسود الذي يشطر قبيلة كولانجو علي جانبيه . وتقترح الباحثة تفاديا لهذا الانقسام القبلي بين البلدين إعادة ترسيم الحدود بحيث يتم لم شمل قبيلة "آنى" في الجنوب ضمن كوت ديفوار من جهة ، ولم شمل قبيلة كولانجو بضمها إلى غانا من جهة أخرى وبالتالي تنعدم الحدود السياسية النهرية بين القبيلتين بما يحقق نفعا للدولتين وبما لا يحرم اى من الدولتين من المجارى النهرية .

٢- **الحدود بين تنزانيا وموزمبيق :** تتركز قبائل الماكوندي على جانبي المجري الأسفل لنهر روفوما بين دولتي تنزانيا وموزمبيق بينما تتركز قبائل الباوماكو في المجري الأوسط على جانب النهر بين الدولتين مما يؤدي إلى وجود صراع حقيقي بين رغبة كل قبيلة في إقامة روابط التوحد فيما بينها في الوقت الذي تسعي كل دولة إلى فرض سيادتها على رقعتها السياسية وتقترح الباحثة بأن يتم تعديل وترسيم الحدود بما يحقق مزيد من علاج المشكلات العرقية بين الدولتين كأن تأخذ الحدود كما يشير شكل (٤١) شكلاً يضم قبائل الماكوندي إلى موزمبيق من جهة وقبائل الباوماكو إلى تنزانيا من جهة ثانية نظرا لان الارتباط بالنهر يحقق وحدة بشرية على طول مجراه .. لا يمكن فصل المجتمع البشري عنه إذ هو يمثل عامل ربط وليس عامل فصل .

ويلاحظ أن هذه الاقتراحات كان من الصعب تحقيقها في الستينيات حيث كانت الوحدات السياسية مستقله حديثاً والكل يرغب في عدم تفككها كما أن ساعد منظمة

الوحدة الأفريقية كانت في بداية نشأتها ونشاطها نحو فض المشكلات الأفريقية فهناك اتجاهان هما :

الأول : يرى أن الحدود التعسفية لابد من تعديلها مما يتمشى والطبيعة الجغرافية والاقتصادية والقبلية، وقد نشطت تلك الدعوة منذ انعقاد مؤتمر جمع شعوب إفريقيا في الفترة من ٥ – ١٣ ديسمبر ١٩٥٨ في أكرا الذي ندد بالحدود وأشار إلى ضرورة إلغائها أو تغييرها، وتبع ذلك قرارات نفس المؤتمر سنة ١٩٦٠ واجتماع القاهرة سنة ١٩٦٠ بشأن هذا الاتجاه .

الثاني: اتجاه بأن يبقى الحال كما هو عليه حيث أنه قد فرض مبدأ احترام الحدود نفسه على المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في أديس أبابا مايو سنة ١٩٦٣ ، وهو عدم تغيير الحدود القائمة أو المطالبة بإلغائها وذلك بغاية الحد من الخلافات التي قد تنشأ بين دول المنظمة. (١)

ثانيا : تفادي المشكلات المتعلقة بمياه الري :

تمثل مياه الري أهمية واضحة خاصة في المناطق التي تعاني من شح في الأمطار أو تنال كميات متوسطة منها وتضم تلك المناطق إقليمين هما الجاف وشبه الجاف كما يشير جدول (٤٦) حيث يضم هذان الإقليمان عدد ١٨ مجري حدودي بنسبة ٢٧,٧% من جملة عدد المجاري المائية تضم جملة أطوال الحدود ٥٨٣٧ كم بنسبة ٣٤,٠% من جملة أطوال مجاري الحدود السياسية النهرية وتأتى أهمية المياه في هذين الإقليمين إلى أن الحدود السياسية النهرية بهما تتصل بعدد ١٨ دولة من إجمالي الدول الإفريقية المشتركة في حدود سياسية نهرية وعددها ٤٠ دولة أي بنسبة ٤٥% من إجمالى عدد الدول ، الأمر الذي يجعل التنافس علي مياه تلك المجارى النهرية سيكون مثارا لخلافات متعددة إن لم تراع تلك الدول تنظيم استغلال تلك المياه لتفادي المشكلات المنتظر حدوثها وهي:

(١) عبد الرحمن محمد الصالحي، التسوية السلمية للمنازعات الأفريقية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ٣٥ – ٣٧

- إقامة السدود لتوفير المياه على الحدود السياسية بهدف الزراعة طالما سيكون ذلك ضمن منظومة دول حوض النهر على أن يتم الاستفادة من تلك المياه حسب الاتفاق بين الطرفين الذي هو عادة ما يكون اقتسام كميات المياه مناصفة بين الدولتين إن لم يكن هناك اتفاق آخر بشأن ذلك بين الدولتين أو مع دول حوض النهر، ويلاحظ انه يمكن التفريق في شأن قيام سدود علي الحدود السياسية النهرية بين حالتين :

الأولى : السدود التي يتم إقامتها في الجزء الأسفل من الحدود النهرية بين دولتي المصب: وتعد هذه الحالات أكثر المقترحات يسرا في استغلال مياه النهر الحدودي نظرا لان الدولتين تقعان في نهاية النهر وبالتالي فإن التراضي بين هاتين الدولتين بشأن إقامة السدود لابد وأن يجد تراضياً أيضاً من دول حوض النهر، طالما لا يضر بأي من دول النهر ومثال تلك الحدود الآتي :

- **الحد السياسي النهري الحدودي لنهر روفوما بين تنزانيا وموزمبيق :** ذلك الحد الذي يبلغ طوله ٦٤٠كم إذ يمكن إقامة سد لتوفير المياه بين البلدين بما يسمح لتكوين بحيرة في زمام الدولتين وبالتالي يمكن الاستفادة منه في ري الأراضي الزراعية خاصة خلال الشهور قليلة الأمطار .

جدول (٤٦) مدي أهمية السدود لتوفير مياه الري علي مجاري الحدود السياسية النهرية حسب أقاليم سقوط الأمطار

الإقليم	عدد المجاري		الأطوال		درجة الأهمية
	عدد	%	كم	%	
أقل من ٢٥٠ ملليمتر	٧	١٠,٨	٢٦٤٣	١٥,٤	قصوى
أقل من ٥٠٠ ملليمتر	١١	١٦,٩	٣١٩٤	١٨,٦	قصوى
٥٠٠ – ١٥٠٠	٢٢	٣٣,٨	٤٥٣٢	٢٦,٤	متوسطة
أكثر من ١٥٠٠ ملليمتر	٢٥	٣٨,٥	٦٧٩٠	٣٩,٦	غير مطلوبة
جملة	٦٥	١٠٠	١٧١٥٩	١٠٠	-

المصدر: من حساب الباحثة عن :

- جدول (٤٢) .

- **الحد السياسي النهري الحدودي بين جنوب افريقية وناميبيا على نهر الأورانج :** يبلغ طوله ٤٣٠ كم وهي مسافة تسمح بإقامة سد بين الدولتين يوفر كميات المياه خاصة وأنه يقع في النطاق قليل الأمطار .
- **الحد السياسي لنهر كونيني بين ناميبيا وانجولا :** يتمثل هذا الحد في نهر كونيني الذي يصل طول حدوده النهرية السياسية بين الدولتين ٣٣٠ كم إذ يمكن لهاتين الدولتين إقامة سد لرفع مياه النهر المهدرة في المحيط خاصة وان تلك المنطقة تقع في النطاق الأكثر جفافاً في جنوب غرب القارة التي تصل فيه كميات الأمطار إلى أقل من ٥٠٠ ملليمتر (١) .
- **الحد السياسي لنهر السنغال بين موريتانيا والسنغال :** يبلغ طوله ٨١٣ كم ، ويمكن لهاتين الدولتين إقامة سدا على هذا النهر في اى منطقة على طول تلك المسافة لأجل توفير مياه الري التي يمكن لها اقتسام مياه النهر المهدرة في المحيط الأطلنطي ، أو تقسيم المياه بين الدولتين بما فيه صالح كل دولة حيث أن موريتانيا في حاجة ماسة إلى المياه لما تعانيه من جفاف في تلك المنطقة. خاصة وأن سد دياما في موريتانيا على نهر السنغال صمم جوهرياً لمنع تدخل الماء المالح منذ نشأته عام ١٩٨٥ (٢) حيث أن نصيب كل من السنغال وموريتانيا من السدود المقامة على نهر السنغال مثل دياما ومانانتالي ضمن إطار منظمة تقييم نهر السنغال ٢٠ % للسنغال وأقل من ٥% لموريتانيا (٣) وهذا يؤدي إلى تفجير المشكلات بين البلدين في المستقبل.

الثانية : السدود التي يتم إقامتها في الجزء الأعلى : تأخذ هذه السدود طابعاً يختلف عن الحالة الأولى نظراً إلى أن إقامة السد في المجاري الحدودية السياسية العليا من النهر لا يؤثر على نصيب هاتين الدولتين الحدويتين في أعلى النهر وإنما يؤثر علي الدول التي تقع على المجري الأدنى من النهر، مما يجعل إقامة تلك

---

(١) يراجع جدول (٤٢) وشكل (٤٥)

(2) http://www.fao.org/docrep/w4347e/w4347e0h.htm / 2006
(3) http://www.mondiploar.com/article.php3?id_article=95 / 2006

السدود أكثر تأثيراً علي دول حوض النهر من نمط السدود في الحالة الأولـــى، وهنا تقترح الباحثة أن تطبق القوانين والأعراف الدولية بشأن إقامة سدود فـــي اعلي النهر خلاصتها ان النهر الدولي وحدة واحدة يجب ألا يتم بشأنه أي عمل إلا باتفاق جميع دول الحوض ، ومن أمثلة تلك الحدود التي تقع فـــي النطـــاق الاعلى من النهر كل من :

- المجاري الحدودية العليا لنهر الكونغو بين كل من أفريقية الوسطى والكونغو ، ورواندا وبورندي من جهة والكونغو الديموقراطية من جهة أخري والحـــدود بين زامبيا والكونغو الديموقراطية.
- المجاري الحدودية العليا لنهر الزمبيزي بين كل من بتسوانا وناميبيا ، بتسوانا وزامبيا ، ناميبيا وزامبيا، أنجولا وزامبيا .
- المجاري الحدودية السياسية العليا لنهر السنغال المتمثل في رافد بـــافنج بـــين مالي وغينيا .
- المجاري الحدودية السياسية العليا لنهر النيل بين كل من إريتريا وإثيوبيا مـــن جهة ، إثيوبيا والسودان من جهة ثانية ، أوغندا والكونغو الديموقراطيـــة مـــن جهة ثالثة.
- ويجب عند تنفيذ تلك السدود أن يوضع في الاعتبار موافقة كل دول حـــوض النهر، خاصة التي تقع علي المجري الأسفل من تلك الحدود اى الدول التـــي تلي تلك الحدود من جهة المصب، كما يجب أن يوضع فـــي الاعتبـــار أن أى أضرار ستنجم عن السد يجب أن تعالج من قبل دول حوض النهر بالكامل .

ثالثا : مقترح لتفادي مشكلات الجزر في مجاري الحدود النهرية :

تمثل الجزر التي تعترض مجري النهر إحدي أبرز أسباب المشكلات التي تطرأ بين الدولتين المتشاطئتين ويمكن التفريق بين نمطين من الجزر هما :

الأول : الجزر التي كانت موجودة أثناء ترسيم الحدود السياسية النهرية والتي لم ينص في مبادئ الترسيم علي ان تضم إلى اى من الدولتين فتقترح الباحثة أمرين، أولهما أن تكون مشاعاً بين الطرفين إذا كانت في مجرى النهر، وثانيهما أن تضم إلى الدولة التي تتصل بها عن طريق جزء منها أو الدولة الأقرب منها علـــى أن يتم ذلك برضاء الدولتين المتشاطئتين مع موافقة دول حـــوض النهـــر ، ويمكـــن للدولتين في حالة تعدد الجزر أن توزعها فيما بينها بما يـــتم التراضـــي عليـــه ، ويمكن بيان عدد من الأمثلة كالآتي:

- **جزيرة أندى ندى خوري :** بين السنغال وموريتانيا تقع تلـــك الجزيـــرة فـــي منتصف نهر السنغال وتظهر مرتبطـــة بالضـــفة اليمنـــي للنهـــر (الضـــفة الموريتانية) ويعتبرها الموريتانيون جزيرة موريتانية على اعتبار ان الحـــدود بين الجانبين تسير وفقا لخط منتصف النهر [1] في حين يعتبرها السـنغاليون تحت سيادتهم وهنا تقترح الباحثة الاتفاق حول تلك الجزيرة ومثيلاتهـــا بـــين الطرفين علي ان تعطى للطرف المتصلة بكتلته وهي دولة موريتانيـــا إذا أن وضع تلك الجزيرة المشاع حاليا يؤدي إلى المشكلات بين الدولتين .
- **جزيرة ليتي :** ثار النزاع بشأن تلك الجزيرة التي تقع في نهر النيجر بين كل من داهومي (بنين حاليا) والنيجر عام ١٩٦٣ ، ذلك النزاع الذي نتج عن عدم الاستقرار على تفسير المراسيم الفرنسية الخاصة بترسيم الحدود السياسية بين الدولتين ، حيث اختلف الطرفان حول اى مبدأ في ترسيم الحـــدود السياســـية النهرية تم الأخذ به هل هو قاعدة خط المنتصـــف Median Line أو الخـــط الملاحي Thalweg وتأتي أهمية تلك الجزيرة فـــي صـــلاحيتها للاســـتخدام الزراعي خاصة وان القطاع الزراعي يمثل احد أهم عناصر الدخل القومي في

(١) محمد عاشور مهدي ، الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا، مرجع سابق ص٩١

كل من هاتين الدولتين ، إذ يساهم بنحو ٤٠% في النيجر و٣٨% في بنين سنة ٢٠٠١ مما يجعل ضم هذه الجزيرة مدعما للاقتصاد القومي الزراعي في كل منهما (١) وقد تم تصعيد التحكيم في هذا الموضوع حسب طلب الدولتين في مايو ٢٠٠٢ إلى محكمة العدل الدولية التي انتهت بالحكم بأن تعود الجزيرة إلى سيادة النيجر (٢) وبذلك تنتهي مشكلة تلك الجزيرة التي تعد من اكبر وأخصب الجزر في نهر النيجر.

الثاني : الجزر التي تظهر في مجرى النهر بعد ترسيم الحدود من جراء نشاط النهر وخاصة عمليات الإرساب النهري وهذه الجزر يجب أن يتفق على سيادتها بين الطرفين .

رابعاً : تفادي مشكلات مشروعات توليد الطاقة الكهرومائية على الحدود النهرية :

يمكن الاستفادة من الحدود السياسية النهرية في توليد الطاقة الكهرومائية من خلال إقامة السدود والمندفعات كالآتي :

- **بالنسبة للسدود** : يمكن الاستفادة منها في توليد الطاقة الكهرومائية على أن يتم التوافق بين الدولتين المتشاطئتين ضمن دول حوض النهر حيث يمكن الاستفادة من السدود التي تقع في الحدود السياسية النهرية في المجري الأسفل من النهر بين الدولتين مباشرة حيث غالباً لا تعترض دول حوض النهر الأخري نظرا لأن ذلك لا يمثل ضررا لأي منها مثل السدود التي يمكن أن تقام بين كل من السنغال وموريتانيا علي نهر السنغال ، وبين أنجولا وناميبيا على نهر كونيني وبين ناميبيا وجنوب افريقية على نهر الأورانج وبين موزمبيق وتنزانيا علي نهر روفوما وغيرها ، كما يمكن الاستفادة من السدود التي يمكن أن تقام في المجارى الحدودية السياسية بالمجاري العليا من الأنهار مثل مجرى نهر الكونغو بين أفريقية الوسطي والكونغو الديموقراطية ، وبين رواندا وبورندي من جهة والكونغو الديموقراطية من جهة أخري ، وبين الكونغو والكونغو الديمقراطية ، حيث أنه قد تم إنشاء سد إنجا Inga

(1) The World Bank, African Development Indicators, Washington , 2003 .P37

(٢) جريدة الأخبار المصرية ، مصر وافريقية ، ٢٠٠٥/٧/١٧

على نهر الكونغو الذي يعطي طاقة كهرومائية ضخمة استلزم في المراحل الأولى لتوليد الكهرباء المائية إلى تعاون وسياسة تنموية مشتركة تضم الكونغو والكونغو الديمقراطية والأعضاء الآخرين في الاتحاد الافريقي .[1]

- **بالنسبة للمندفعات :** تعني المندفعات وجود تباين واضح في منسوب سطح النهر قد يكون لسبب طبيعي يتمثل في وجود الشلالات الطبيعية أو في وجود سبب صناعي يتمثل ذلك في المندفعات الصناعية ويمكن للدول المتشاطئة استغلال المندفعات الطبيعية مثل شلالات فيكتوريا بين زامبيا وزيمبابوي أو استغلال المندفعات الصناعية بين الدول المتشاطئة على أن يتم ذلك باتفاق الطرفين إذا أن باقي دول حوض النهر لا تضار من تلك المندفعات نظرا لأنها لا تمثل استيلاء على مياه النهر بقدر ما هي عبارة عن تقنية تهدف إلى استغلال الماء في توليد الطاقة الكهرومائية .

الخلاصة : أوضحت الدراسة خلال هذا الفصل مستقبل الحدود السياسية النهرية من خلال بيان مشروعات التنمية المقترحة والمنتظر تنميتها من جهة وكذلك المقترحات لتفادى المشكلات الناتجة عن الحدود السياسية النهرية من جهة أخرى حيث أوضحت الدراسة مشروعات استغلال مياه الحدود النهرية بهدف الزراعة من خلال بيان العوامل المؤثرة في مدى أهمية مياه الأنهار في كثافة الحدود النهرية، حيث تبين أن المناطق القليلة والمتوسطة الأمطار هي الأكثر حاجة إلى إقامة السدود وهذه المناطق تستحوذ على عدد ٤٠ حدا من إجمالي عدد مجاري الحدود النهرية البالغ عددها ٦٥ حداً أي أن ٦١,٥% من إجمالي عدد الحدود تسعى الدول الحدودية عليها إلى إقامة السدود بهدف توفير المياه لغرض الزراعة كما تبين أن أكثر الدول المتصلة بالحدود السياسية النهرية التي تقع في النطاقات متوسطة وقليلة الأمطار من الدول كثيفة ومتوسطة السكان مما يجعلها في حاجة ضرورية إلى إقامة سدود لاستغلال مياه الأنهار، الأمر الذي يعطي تلك الحدود أهمية بالغة كمصدر لجلب مياه الري، وهو ما

---

(١) محمد عبد الغني سعودي، الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٣٨٢

ينذر بوجود مشكلات حول استغلال تلك المياه . كما أوضحت الدراسة إمكانيـــة قيـــام مشروعات بهدف توليد الطاقة الكهرومائية عن طريق إنشاء السدود من جهة أو عــن طريق المندفعات الطبيعية والصناعية من جهة أخرى الأمر الذي يمكن أن يجعل الحدود السياسية النهرية مثار نزاعات و خلافات أو تكامل وتعاون بين الدول الحدودية .

وتناول الفصل مستقبل الحدود السياسية النهرية ومقترحات لتفـــادي المشـــكلات الاجتماعية خاصة منها القبلية وأيضاً مقترحات لتفادي النزاعات المتعلقة بميـــاه الـــري بهدف الزراعة كما تناولت الدراسة مقترحات لتفادي المشكلات المرتبطة بالجزر فـــي المجرى الحدودي النهري التي لم تحدد في ترسيم تشكيل الحدود السياسية النهرية ثـــم إمكانية تفادي المشكلات المتعلقة باستغلال الحدود السياسية النهرية في توليـــد الطاقـــة الكهرومائية .

خاتمــــة

وتوصيـــــــات

خاتمة وتوصيات :

تمثل الأنهار عوامل ربط بين الشعوب منذ القدم نظراً للارتباط بها كشرايين يستمد منها الحياة من خلال الانتفاع بها كمصادر لمياه الشرب ومياه الري ووسائل للنقل ، ومع ذلك لم ينتبه أصحاب النفوذ الاستعماري إلى هذه الحقائق إذ جعلوا بعض مجاري الأنهار عوامل فصل من خلال اتخاذها مناطق حدودية بين النفوذ الاستعماري المتعدد في القارة ، تلك المناطق التي تطورت فيما بعد لتصبح حدوداً سياسية نهرية بين الدول التي خرجت من حظيرة القوى الاستعمارية في أفريقية .

وتناولت الدراسة موضوع الحدود السياسية النهرية في أفريقية دراسة في الجغرافية السياسية من خلال محتويات الرسالة التي تضمنت فصلاً تمهيدياً وأربعة فصول توزعت عليها جوانب الدراسة كالآتي :

- **<u>الفصل التمهيدي</u>: الكشوف الجغرافية للأنهار الأفريقية ودورها في ترسيم الحدود السياسية النهرية في القارة** : اتضح منه اتخاذ المجاري النهرية كمناطق حدود للفصل بين نفوذ القوى الاستعمارية المتعددة في القارة منذ فجر الكشوف الجغرافية لها .

وأشارت الدراسة إلى أن دور الأنهار تطور في ترسيم الحدود السياسية النهرية كجزء من الحدود البرية المكونة للخريطة السياسية للقارة من خلال ثلاث مراحل تغيرت على أثر كل منها معالم الخريطة السياسية للقارة هي :

أولاً : خريطة قبل مؤتمر سنة ١٨٨٥ حيث ظهرت الحدود السياسية النهرية في مناطق قليلة من القارة جميعها تقع في الأجزاء السفلي من الأنهار بالقرب من المصبات مثل أنهار كل من السنغال ، الكونغو ، كونيني ، أورانج ، الزمبيزي ، وغيرها .

ثانياً : خريطة القارة أوائل القرن العشرين حيث ظهرت الحدود السياسية النهرية أكثر وضوحاً وفي مواضع متعددة من القارة نظراً لتعرضها لتقسيمات متعددة بين القوى الاستعمارية المتنافسة في السيطرة عليها .

- **الفصل الأول : خصائص الحدود السياسية النهرية في أفريقية :** تشير الدراسة إلى أن عدد مواضع الحدود السياسية (المجاري الحدودية) يبلغ ٦٥ موضعاً تمثل ١٣٠ حداً سياسياً نظراً لاشتراك كل موضع منها بين دولتين ، وقد لوحظ أن تلك الحدود تتباين من حيث توزيع أعدادها وأطوالها بين الدول المشتركة معها فبينما نجد دولة مثل الكونغو الديموقراطية تنال وحدها ثمانية حدود ، نجد دولاً عديدة مثل ليسوتو ، كينيا ، سوازيلاند ، إريتريا ، وغيرها يخص كل منها حداً سياسياً واحداً .

- **الفصل الثاني : الحدود السياسية النهرية حسب جهات التصريف المائي :**
  - **أولاً : الحدود السياسية النهرية ذات التصريف إلى الأطلنطي :** بلغ عددها ١٧ نهراً بنسبة ٦٥,٤% من جملة عدد الأنهار التي لها حدود سياسية في القارة .
  - **ثانياً : الحدود السياسية النهرية ذات التصريف إلى المحيط الهندي :** يشترك فيها خمسة أنهار تساهم بعدد ١٦ موضعاً حدودياً يقابلها ٣٢ حداً سياسياً .
  - **ثالثاً : الحدود السياسية النهرية المنصرفة إلى البحر المتوسط :** تمثل أقل الأقسام الحدود السياسية حسب جهة التصريف من حيث عدد الأنهار الحدودية وأطوال الحدود السياسية النهرية نظراً لاقتصارها على نهر النيل فقط .

  رابعاً : الحدود السياسية النهرية ذات التصريف الداخلي : تأتي من خلال ثلاثة أنهار هي شاري، كومادوجويوبي، البيد التي تنصرف إلى بحيرة تشاد.

- **الفصل الثالث : مشكلات الحدود السياسية النهرية :** تضمنت الدراسة خلال هذا الفصل مشكلات الحدود السياسية النهرية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأثر نشاط النهر في إيجاد المنازعات بين الدول من خلال حدوث ظاهرات الأسر النهري للحدود النهرية من جهة والنحت والإرساب من ضفة إلى ضفة أخرى على الحد النهري وأظهرت أن أبرز المشكلات الاجتماعية تتمثل في تفريق الحدود النهرية بين القبيلة الواحدة إذ تعد الأنهار عوامل ربط طبيعية بينها نتج عن اتخاذها أسس للترسيم أن أصبحت خطوط فصل لها .

- **الفصل الرابع : مستقبل الحدود السياسية النهرية :** أوضحت الدراسة في هذا الفصل مستقبل الحدود السياسية النهرية من خلال بيان مشروعات التنمية المقترحة والمنتظرة وكذلك المقترحات لتفادي المشكلات الناتجة عن الحدود السياسية النهرية حيث أوضحت الدراسة مشروعات استثمار مياه الحدود النهرية.

- **ويمكن من خلال الدراسة إبداء عدد من المقترحات والتوصيات أهمها :**

١-تعديل الحدود السياسية النهرية بما يتفق مع كونها روابط وصل وليست فصل وأنها مخلفات للنفوذ الاستعماري الذي كان يعمل لمصلحته في المقام الأول وليس في مصلحة الدول التي تخلفت عن نفوذه حيث تكونت تلك الحدود منذ الكشوف الجغرافية الاستعمارية للقارة واكتملت صورتها خلال مراحل أهمها كل من مؤتمر برلين سنة ١٨٨٤– ١٨٨٥، خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية ، الانحسار السريع والنهائي خلال النصف الثاني من القرن الماضي إذ ان الحدود السياسية في مجملها صناعة استعمارية ارتبطت بقدوم المستعمر إلى القارة ويكون هذا باتفاق الطرفين.

٢-ضرورة التزام الدول المتشاطئة بما أقرته قواعد القانون الدولي ومبادئ العرف الدولي بشأن الأنهار الدولية التي بمقتضاها يكون النهر الدولي أي الذي يربط بين دولتين أو أكثر من خلال حوضه وحدة واحدة لا يمكن إقامة أي مشروع عليه يتم الاستفادة منه أو يؤثر عليه إلا باتفاق جميع دول النهر .

٣-ضرورة تفادي المشكلات الاجتماعية التي أوجدتها الحدود النهرية خاصة منها القبلية عن طريق لم شمل القبائل التي يقسمها الحد النهري عن طريق تعديل الحدود السياسية بما يتفق عليه أطراف الحدود النهرية وبما يمثل مصلحة للأعراق على النهر .

٤-ضرورة الإتفاق حول حق السيادة على الجزر التي تعترض مجرى الحدود السياسية النهرية التي لم تنص على جهة سيادتها اتفاقيات الترسيم سواء كانت موجودة قبل الترسيم أو ظهرت أو يتوقع ظهورها من خلال نشاط النهر نتيجة للترسيبات النهرية حتى لا تمثل مصدر نزاع بين الطرفين .

٥-العمل على توضيح حقوق كل دولة في المجرى الحدودي من خلال إعادة تنظيم اتفاقيات الترسيم بحيث يتم معرفة خط حدود الدولة في النهر هل هو منتصف المجرى المائي للنهر أم منطقة الثالويج (منتصف الخط الملاحي) أم بداية من إحدى ضفتي النهر .

٦-ضرورة تنظيم الملاحة في النهر على أن يكون ذلك باتفاق الطرفين من خلال تحديد فترات مرور ملاحة كل دولة وكذلك غاطس سفنها أو أن تقوم كل دولة بإدارة ملاحتها في النهر بما يتم الاتفاق عليه .

٧-أن يتم تنظيم الصيد النهري بين الدولتين المتشاطئتين وبما يتفق مع تنظيمات حوض النهر على أن يكون الصيد من خلال أحد أمرين ، الأول في المناطق التي تتبع كل دولة سواء كانت منطقة خط منتصف النهر من جهة أو منطقة منتصف المجرى الملاحي من جهة أخرى على ألا تضر إحداهما بالأخرى والثاني إذا كان المجرى النهري مشاعا ينظم الصيد باتفاق الطرفين أو حسب اتفاقية النهر .

٨-يمكن الاستفادة من المجاري الحدودية السياسية بين الدولتين المتشاطئتين وبما لا تعترض عليه أي من دول النهر في إقامة السدود بهدف رفع مياه النهر لأجل استفادة كل دولة بحصتها في مياه النهر من جهة ولتوليد الطاقة الكهرومائية للاستفادة منها من جهة أخرى .

٩-يمكن للدول المتشاطئة في إطار موافقة دول حوض النهر استغلال كل من المندفعات الطبيعية كالشلالات مثل شلالات فيكتوريا بين زيمبابوي وزامبيا من جهة أو عمل مندفعات صناعية من جهة أخرى لتوليد الطاقة الكهرومائية خاصة وأن القارة بها إمكانيات هائلة لتوليد الطاقة من مصادر الطبيعة تقدر بأكثر من ثلث الطاقة الكهرومائية الكامنة في العالم .

١٠- تقترح الباحثة ضرورة موافقة الدول المتشاطئة على إقامة مشروعات يمكن أن تفيد دول حوض النهر نتيجة لتميزها بمميزات نسبية عن بقية دول النهر مثل وجود شلالات طبيعية بينها يمكن الاستفادة منها في توليد الطاقة الكهرومائية كما هو الحال في شلالات فيكتوريا بين زامبيا وزيمبابوي على أن تعطي هاتين الدولتين ميزات

من دول حوض النهر بشأن الاستفادة بحصة أكثر من مياه النهر أو حصة أكثر من الطاقة التي يتم توليدها أو كما يتم الاتفاق عليه بين دول حوض النهر .

١١- ضرورة ان تضع كل دولتين متشاطئتين نظاماً بالاتفاق مع دول حوض النهر لرصد حركة مجرى النهر الحدودي بينهما الناتج عن النحت والإرساب وهو مقترح يمثل أهمية يراها الجغرافي على المدى البعيد بين الدول المتشاطئة نظراً لأن النهر كائن دائم النشاط وبالتالي لا يقف مجراه عند حد معين الأمر الذي يمكن كل دولتين متشاطئتين من إعادة ترسيم الحدود فيما بينهما كل فترة زمنية يقررها الطرفان حسب نشاط النهر .

١٢- ترى الباحثة من خلال الجغرافية السياسية توجيه نظر الباحثين في العلوم الأخرى كالقانون والاقتصاد والسياسة لوضع تقنية في حالة حدوث ظاهرات تتعلق بنشاط النهر في حالة حدوث أسر نهري ينجم عنه ضمور الحد النهري السياسي من جهة وكذلك النزاعات الناجمة عن نقص مساحة الدولة بسبب النحت من ضفة أحد الأنهار المرتبطة بدولة والإرساب في الجانب الآخر المرتبط بدولة أخرى .

١٣- ترى الباحثة التأكيد على أهمية التواصل بين دول حوض النهر الواحد خاصة الأنهار التي يجمع حوضها بين عدد من الوحدات السياسية سواء كانت الأنهار الكبيرة مثل نهر الكونغو أو صغيرة مثل الأنهار المنحدرة من هضبة فوتاجالون صوب المحيط الأطلنطي بهدف تحقيق العديد من المصالح التي من أهمها توحيد القبائل المنقسمة بين الحدود السياسية النهرية وكذلك الاشتراك في عمل مشروعات تكاملية تتعلق بالنهر كالسدود لتوفير مياه الري ولعمل مشروعات توليد الطاقة الكهرومائية منها . وتعد كل من منظمة دول حوض نهر النيل مثالاً لتجمع دول أحد الأنهار الكبيرة في القارة الذي يضم ١٠ دول كان آخرها دولة إريتريا بعد استقلالها عن إثيوبيا سنة ١٩٩٣ [١] كما يعد قيام اتحاد دول حوض نهر مانو سنة ١٩٧٠ [٢] في غرب القارة مثالاً للتجمع بين دول أحد الأنهار القصيرة تلك

(١) منى محمود فهمي سعد ، إريتريا دراسة في الجغرافيا السياسية، مرجع سابق، ص ٣٥٧ .

(٢) بدر شافعي، الصراع في حوض نهر مانو ، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠١- ٢٠٠٢ ، التفاعلات الإفريقية الإفريقية والصراعات والحروب ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، سنة ٢٠٠٢ ، ص ١٦٥

التجمعات التي يجب تنميتها والسير على نهجها في كل أنهار القارة بهدف تطـوير العلاقات التجارية وإقامة مناطق للتبادل التجاري الحر فيما بينها .

١٤- تؤكد الباحثة على أنه من أجل فاعلية أكبر في إطار الاستثمارات المائية علـى المدى الطويل، ولتفادي النقص في التمويل ضرورة قيام بنك دولـي للميـاه يهـتم ويمول ويرشد مشروعات المياه في العالم .

١٥- إيجاد دراسات علمية وفق تخطيط ميداني مبني على معلومات دقيقة حول كيفية استعمال المياه في المجالات المتنوعة والحفاظ على عدم إهدارها وعدم تلوثها حيث نصت المادة الأولى من اتفاقية عام ١٩٩٧ على أن مجال تطبيقهـا يشـمل جميـع استخدامات مجاري المياه الدولية وحمايتها وإدارتها، كما تطبق على جميع المسائل المتعلقة لحماية البيئة النهرية من الكوارث الطبيعية والتلوث انمائي (١).

(١) ١- صلاح الدين عامر وآخرون ، قانون الأنهار الدولية الجديد والمصالح العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١، ص ١٩٧ .

الملاحـــــــق

ملحق (١) : توزيع دول القارة ذات الحدود السياسية النهرية حسب كل من دول الجوار والجوار النهري وخصائص حدودها النهرية سنة ٢٠٠٦

ملحق (٢) : الدول الأفريقية في كتلة القارة المندمجة غير المشتركة مع جاراتها بحدود نهرية سنة ٢٠٠٦

ملحق (٣) : توزيع مجاري الحدود السياسية النهرية حسب الأنهار سنة ٢٠٠٦

ملحق (٤) : نص اتفاقية منظمة استغلال نهر السنغال ١٩٧٢

ملحق جدول (١) توزيع دول القارة ذات الحدود السياسية النهرية حسب كل من دول الجوار ودول الجوار النهري و خصائص حدودها النهرية سنة ٢٠٠٦

عدد	الدولة	دول الجوار: عدد	دول الجوار: الدولة	دول الجوار: طول الحدود البرية	دول الجوار النهري وخصائص حدودها النهرية: عدد	الدولة	عدد الحدود	طول الحد	المجرى	النهر	% من الحدود البرية
١	الكونغو الديمقراطية	–	أفريقية الوسطى	١٥٧٨	–	أفريقية الوسطى	–	١٥٨٧	أوبانجي	الكونغو	١٠٠
		–	الكونغو	١٦٢٦	–	الكونغو	–	١٣٥٠	أوبانجي	الكونغو	٨٣
		–	أنجولا	٢٥٠٩	–	أنجولا	–	٤٢٠	كاساي	الكونغو	٢٧,١
							–	٢٦٠	كوبانجو	الكونغو	
		–	زامبيا	٢١٧٣	–	زامبيا	–	٥٥٠	لوابولا	الكونغو	٢٥,٣
		–	أوغندا	٧٦٥	–	أوغندا	–	١٩٠	سميليكي	النيل	٢٤,٨
		–	بورندي	٢٣٣	–	بورندي	–	١٠٥	روزيزي	الكونغو	٤٥,١
		–	رواندا	٢١٧	–	رواندا	–	٤٠	روزيزي	الكونغو	١٨,٤
		–	السودان	٦٢٨	–	–	–	–	–	–	–
		–	تنزانيا	٤٥٩	–	–	–	–	–	–	–
جملة		٩	–	١٠١٩١	٧	–	٨	٤٤٩٣	–	–	٤٤,١
٢	أفريقية الوسطى	–	الكونغو الديمقراطية	١٥٧٨	–	الكونغو الديمقراطية	–	١٥٧٨	أوبانجي	الكونغو	١٠٠
		–	تشاد	١١١٩	–	تشاد	–	٣٦٠	بحرأيوك	شاري	٣٢,٢
		–	السودان	١١٦٧	–	–	–	–	–	–	–
		–	الكاميرون	٧٩٧	–	الكاميرون	–	٣٩٠	سانجا	الكونغو	٤٨,٩
		–	الكونغو	٤٦٧	–	–	–	–	–	–	–
جملة		٥	–	٥١٢٨	٣	–	٣	٢٣٢٨	–	–	٤٥,٤
٣	جنوب أفريقية	–	ناميبيا	٨٤٤	–	ناميبيا	–	٤٣٠	أورانج	أورانج	٥٠,٩
		–	بتسوانا	١٧٧٩	–	بتسوانا	–	٣٩٠ ١٠٠٠	لمبوبو مولوبو	لمبوبو الأورانج	٢١,٩
		–	زيمبابوي	٢٤٤	–	زيمبابوي	–	٢٤٤	لمبوبو	لمبوبو	١٠٠
		–	ليسوتو	٩١٠	–	ليسوتو	–	٢١٠	كالدون	أورانج	٢٣,١
		–	موزمبيق	٤٩١	–	موزمبيق	–	٣٠	لمبوبو	لمبوبو	٦,١
		–	سوازيلاند	٤٣٠	–	سوازيلاند	–	٢٠	لمبوبو	لمبوبو	٤٠,٧
جملة		٦	–	٤٦٩٨	٦	–	٧	٢٣٢٤	–	–	٤٩,٥٥
٤	بتسوانا	–	جنوب أفريقية	١٧٧٩	–	جنوب أفريقية	–	٣٩٠ ١٠٠٠	لمبوبو مولوبو	لمبوبو الأورانج	٥٦,٢
		–	زيمبابوي	٨١٣	–	زيمبابوي	–	٢٨٠	لمبوبو	لمبوبو	٣٤,٤
		–	زامبيا	٢٠	–	زامبيا	–	٢٠	زمبيزي	زمبيزي	١٠٠
		–	ناميبيا	١٣٦٠	–	زامبيا	–	٢٨٠	زمبيزي	زمبيزي	٢٠,٦
جملة		٤	–	٣٩٧٢	٤	–	٥	١٩٧٠	–	–	٤٩,٦

عدد	الدولة	دول الجوار: عدد	الدولة	طول الحدود البرية	دول الجوار النهري وخصائص حدودها النهرية: عدد	الدولة	عدد الحدود	طول الحد	المجرى	النهر	% من الحدود البرية
٥	الكونغو	-	الكونغو الديمقراطية	١٦٢٦	-	الكونغو الديمقراطية	-	١٣٥٠	أوبانجي	الكونغو	٨٣,٠
		-	الجابون	١٧٧٩	-	الجابون	-	٢٧٠	أوجوي	أوجوي	١٥,٢
		-	الكاميرون	٥٢٣	-	الكاميرون	-	٢٩٠	سانجا	الكونغو	٥٥,٤
		-	أفريقية الوسطى	٤٦٧	-	-	-	-	-	-	-
		-	أنجولا	٢٠١	-	-	-	-	-	-	-
	جملة	٥	-	٤٥٩٦	٣	-	٣	١٩١٠	-	-	٤١,٠
٦	زامبيا	-	زيمبابوي	٧٩٧	-	زيمبابوي	-	٧٩٧	زمبيزي	زمبيزي	١٠٠
		-	الكونغو الديمقراطية	٢١٧٣	-	الكونغو الديمقراطية	-	٥٥٠	لوابولا	الكونغو	٢٥,٣
		-	أنجولا	١١١١	-	أنجولا	-	٢٣٥	كوانجو	زمبيزي	٢١,٢
		-	ناميبيا	٢٣٣	-	ناميبيا	-	١١٥	كابومبو	زمبيزي	٤٩,٠
		-	موزنبيق	٤١٩	-	موزنبيق	-	٩٥	لوانجوا	زمبيزي	٢٢,٧
		-	بتسوانا	٢٠	-	بتسوانا	-	٢٠	زمبيزي	زمبيزي	١٠٠
		-	تنزانيا	٣٣٨	-	-	-	-	-	-	-
		-	مالاوي	٨١٧	-	-	-	-	-	-	-
	جملة	٨	-	٥٩٠٨	٦	-	٦	١٨١٢	-	-	٣١,٢
٧	أنجولا	-	ناميبيا	١٣٧٦	-	ناميبيا	-	٣٣٠	كونين	كونين	٢٤,٠
							-	٣٦٠	كوبانجو	زمبيزي	٢٦,٢
		-	الكونغو الديمقراطية	٢٢٨٦	-	الكونغو الديمقراطية	-	٤٢٠	كاساي	الكونغو	٥٢,٩
							-	٢٦٠	كوبانجو	الكونغو	
		-	زامبيا	١١١١	-	زامبيا	-	٣٢٥	كوانجو	زمبيزي	٢١,٢
	جملة	٣	-	٤٧٧٣	٣	-	٥	١٦٠٥	-	-	٣٣,٦
٨	زيمبابوي	-	زامبيا	٩٩٧	-	زامبيا	-	٧٩٧	زمبيزي	زمبيزي	١٠٠
		-	بتسوانا	٨١٣	-	بتسوانا	-	٢٨٠	لمبوبو	لمبوبو	٣٤,٤
		-	جنوب أفريقية	٢٤٤	-	جنوب أفريقية	-	٢٤٤	لمبوبو	لمبوبو	١٠٠
		-	موزمبيق	١٢١٢	-	موزمبيق	-	٣٠	سافي	سافي	٢,٥
	جملة	٤	-	٣٢٦٦	٤		٤	١٣٥١	-	-	٤١,٦
٩	الكاميرون	-	تشاد	١٠٩٥	-	تشاد	-	٢١٥	لوجون	لوجون	٤,٢
							-	٢٢٥	شاري	شاري	
		-	الكونغو	٥٢٣	-	الكونغو	-	٢٩٠	سانجا	الكونغو	٥٥,٤
		-	الجابون	٢٩٨	-	الجابون	-	٩٠	أوجوي	أوجوي	٣٠,٢
		-	نيجيريا	١٦٩٠	-	نيجيريا	-	٩٥	البيد	البيد	٥,٦
			افريقية الوسطى	٧٩٧	-	افريقية الوسطى	-	٣٩٠	سانجا	الكونغو	٤٨,٩
			غينيا الاستوائية	١٩٣	-	غينيا الاستوائية	-	٧٠	كامبو	كامبو	٣٦,٧
	جملة	٦	-	٤٥٩٦	٦	-	٧	١٣٧٥	-	-	٢٩,٩

عدد	الدولة	دول الجوار			دول الجوار النهري وخصائص حدودها النهرية						% من الحدود البرية
		عدد	الدولة	طول الحدود البرية	عدد	الدولة	عدد الحدود	طول الحد	المجرى	النهر	
١٠	أنجولا	–	ناميبيا	١٣٧٦	–	ناميبيا	–	٣٣٠	كونين	كونين	٢٤,٠
							–	٣٦٠	كوبانجو	زمبيزي	٢٦,٢
		–	الكونغو الديمقراطية	٢٢٨٦	–	الكونغو الديمقراطية	–	٤٢٠	كاساي	الكونغو	٥٢,٩
							–	٢٦٠	كوبانجو	الكونغو	
		–	زامبيا	١١١١	–	زامبيا	–	٣٢٥	كوانجو	زمبيزي	٢١,٢
جملة		٣	–	٤٧٧٣	٣	–	٥	١٦٠٥	–	–	٣٣,٦
١١	السنغال	–	موريتانيا	٨١٣	–	موريتانيا	–	٨١٣	السنغال	السنغال	١٠٠
		–	غمبيا	٧٣٩	–	–	–	–	–	–	–
		–	مالي	٤١٩	–	مالي	–	٣٥٠	فالمي	السنغال	٨٣,٥
		–	غينيا بيساو	٣٣٨	–	–	–	–	–	–	–
		–	غينيا	٣٣٠	–	–	–	–	–	–	–
جملة		٥	–	٢٦٣٩	٢	–	٢	١١٦٣	–	–	٤٤,١
١٢	ليبيريا	–	غينيا	٥٦٠	–	غينيا	–	١٢٠	سيت جون	سيت جون	٤٣,٢
							–	٦٠	س. باول	س. باول	
							–	٦٢	موا	موا	
		–	كوت ديفوار	٧١٦	–	كوت ديفوار	–	٣٢٠	كافالي	كافالي	٧١,٢
							–	١٩٠	سيس	سيس	
		–	سيراليون	٣٠٦	–	سيراليون	–	١٨٠	مانو	مانو	٥٨,٨
جملة		٣	–	١٥٨٢	٣	–	٦	٩٣٢	–	–	٥٨,٩
١٣	موريتانيا	–	السنغال	٨١٣	–	السنغال	–	٨١٣	السنغال	السنغال	١٠٠
		–	مالي	٢٢٣٨	–	مالي	–	١١٠	كوراكورو	السنغال	٤,٩
		–	المغرب	١٥٦٢	–	–	–	–	–	–	–
		–	الجزائر	٤٨٣	–	–	–	–	–	–	–
جملة		٤	–	٥٠٩٦	٢	–	٢	٩٢٣	–	–	١٨,١
١٤	موزمبيق	–	زامبيا	٤١٩	–	زامبيا	–	٩٥	لوانجو	زمبيزي	٢٢,٦
		–	مالاوي	١٥٩٠	–	مالاوي	–	١٠٥	شيري	زمبيزي	٦,٦
		–	تنزانيا	٧٥٧	–	تنزانيا	–	٦٤٠	روفوما	روفوما	٨٤,٥
		–	زيمبابوي	١٢١٢	–	زيمبابوي	–	٣٠	سابي	الساف	٢,٥
		–	جنوب أفريقية	٤٩١	–	جنوب أفريقية	–	٣٠	لمبوبو	لمبوبو	٦,١
		–	سوازيلاند	١٠٤	–	–	–	–	–	–	–
جملة		٦	–	٤٥٧٣	٥	–	٥	٩٠٠	–	–	١٩,٧
١٥	تنزانيا	–	موزمبيق	٧٥٧	–	موزمبيق	–	٦٤٠	روفوما	روفوما	٨٤,٥
		–	كينيا	٧٧٠	–	–	–	–	–	–	–
		–	الكونغو الديمقراطية	٤٥٩	–	–	–	–	–	–	–
		–	رواندا	٢١٧	–	رواندا	–	١٦٠	كاجيرا	النيل	٧٣,٧
		–	زامبيا	٣٣٨	–	–	–	–	–	–	–
		–	أوغندا	٤١٩	–	أوغندا	–	٦٠	كاجيرا	النيل	١٤,٣
		–	بوروندي	٤٥١	–	–	–	–	–	–	–
		–	مالاوي	٣٩٧	–	–	–	–	–	–	–
جملة		٨	–	٣٨٠٨	٣	–	٢	٨٦٠	–	–	٢٢,٣

عدد	الدولة	دول الجوار			دول الجوار النهري وخصائص حدودها النهرية						% من الحدود البرية
		عدد	الدولة	طول الحدود البرية	عدد	الدولة	عدد الحدود	طول الحد	المجرى	النهر	
١٦	أثيوبية	–	السودان	١٧٦١	–	السودان	–	٢٤٠ ١٤٥ ٧٥	السوباط السوباط السوباط	النيل النيل النيل	٢٦,١
			اريتريا	٩٢٠		اريتريا		١٩٥	ستيت	النيل	٢١,٢
		–	كينيا	٨٦١	–	كينيا	–	١٤٥	جوبا	جوبا	١٦,٩
		–	الصومال	١٦٠٠	–	–	–	–	–	–	–
		–	جيبوتى	٣٥٤	–	–	–	–	–	–	–
جملة		٥	–	٥٤٩٦	٣	–	٥	٨٠٠	–	–	١٤,٦
١٧	تشاد	–	الكاميرون	١٠٩٥	–	الكاميرون	– –	٢١٥ ٢٢٥	لوجون شاري	شاري شاري	٤٠,٢
		–	السودان	١٣٦٠							
		–	أفريقية الوسطى	١١١٩	–	أفريقية الوسطى	–	٣٦٠	بحر ايوك	شاري	٣٢,٢
		–	نيجيريا	٧٦							
		–	النيجر	١١٧٥	–	–	–	–	–	–	–
		–	ليبيا	١٠٥٤	–	–	–	–	–	–	–
جملة		٦	–	٥٨٧٩	٤	–	٣	٨٠٠	–	–	١٣,٦
١٨	كوت ديفوار	–	غانا	٦٦٨	–	غانا	–	١٦٠ ٣٥	فولتا تانو	فولتا تانو	٢٩,٢
		–	ليبيريا	٧١٦	–	ليبريا	–	٣٢٠ ١٩٠	كافالى سيس	كافالى سيس	٧١,٢
		–	بوركينا فاسو	٥٨٧	–	–	–	–	–	–	
		–	غينيا	٥٦٥	–	–	–	–	–	–	
		–	مالى	٥٣٢	–	–	–	–	–	–	
جملة		٥	–	٣٠٦٨	٢	–	٤	٧٠٥	–	–	٢٣,٠
١٩	غانا	–	بوركينا فاسو	٦٦٧	–	بوكينا فاسو	–	١٩٠	فولتا	فولتا	٢٨,٥
		–	توجو	٨٧٧	–	توجو	–	١٧٠	فولتا	فولتا	١٩,٤
		–	كوت ديفوار	٦٦٩	–	كوت ديفوار	–	٣٥ ١٦٠	تانو فولتا	تانو فولتا	٢٩,١
جملة		٣	–	٢٢١٣	٣	–	٤	٥٥٥	–	–	٢٥,١
٢٠	مالى	–	غينيا	٨٦٠	–	غينيا	–	٧٠	بافينج	السنغال	٨,١
		–	موريتانيا	٢٢٣٨	–	موريتانيا	–	١١٠	كوراكورو	السنغال	٤,٩
		–	الجزائر	١٣٧٦	–	–	–	–	–	–	–
		–	بوركينا فاسو	١٢٢٠	–	–	–	–	–	–	–
		–	النيجر	٨٢١	–	–	–	–	–	–	–
		–	السنغال	٤١٩	–	السنغال	–	٣٥٠	فالمي	السنغال	٨٣,٥
		–	كوت ديفوار	٥٣٢	–	–	–	–	–	–	–
جملة		٧	–	٧٤٦٦	٣	–	٣	٥٣٠	–	–	٧,١

عدد	الدولة	دول الجوار			دول الجوار النهري وخصائص حدودها النهرية						% من الحدود البرية
		عدد	الدولة	طول الحدود البرية	عدد	الدولة	عدد الحدود	طول الحد	المجرى	النهر	
٢١	غينيا		ليبيريا	٥٦٠	–	ليبيريا	–	١٢٠ ٦٠ ٦٢	سيت جون سانت بول موا	سيت جون سانت بول موا	٤٣,٢
			سيراليون	٦٥٢	–	سيراليون	–	١٢٠ ٥٠	سكارس الكبير موا	سكارس الكبير موا	٢٦,١
			مالى	٨٦٠		مالى		٧٠	بافينج	السنغال	٨,٢
			كوت ديفوار	٥٦٥	–	–	–	–	–	–	
			غينيا بساوى	٣٨٦	–	–	–	–	–	–	
			السنغال	٣٣٠	–	–	–	–	–	–	
جملة			–	٣٣٥٣	٣	–	٦	٤٨٢	–	–	١٤,٤
٢٢	السودان	–	أثيوبية	١٧٦١	–	أثيوبية	–	٢٤٠ ١٤٥ ٧٥	السوباط السوباط السوباط	النيل النيل النيل	٢٦,١
		–	تشاد	١٣٦٠							
		–	مصر	١٢٧٥	–	–	–	–	–	–	–
		–	أفريقية الوسطى	١١٦٧	–	–	–	–	–	–	–
		–	الكونغو الديمقراطية	٦٢٨	–	–	–	–	–	–	–
		–	اريتريا	٥٩٠	–	–	–	–	–	–	–
		–	أوغندا	٤٣٥	–	–	–	–	–	–	–
		–	ليبيا	٣٨٣	–	–	–	–	–	–	–
		–	كينيا	٢٢٥	–	–	–	–	–	–	–
جملة		٩	–	٧٨٢٤	١	–	٣	٤٦٠	–	–	٥,٩
٢٣	الجزائر	–	المغرب	١٥٢٩	–	المغرب	–	٤٥٠	درعة	درعة	٢٩,٤
		–	مالى	١٣٧٦	–	–	–	–	–	–	–
		–	ليبيا	٩٨٢	–	–	–	–	–	–	–
		–	النيجر	٩٥٦	–	–	–	–	–	–	–
		–	تونس	٩٤٢	–	–	–	–	–	–	–
		–	موريتانيا	٤٨٣	–	–	–	–	–	–	–
جملة			–	٦٢٦٨	١	–	١	٤٥٠	–	–	٧,٢
٢٤	المغرب		الجزائر	١٥٢٩	–	الجزائر	–	٤٥٠	درعة	درعة	٢٩,٤
			موريتانيا	١٥٦٢	–	–	–	–	–	–	–
جملة		٢	–	٣٠٩١	١	–	١	٤٥٠	–	–	١٤,٥
٢٥	النيجر	–	بنين	٢٥٠	–	بنين	–	٢٥٠	النيجر	النيجر	١٠٠
		–	نيجيريا	١٤٩٧	–	نيجيريا	–	١٣٠	كومادوجو	كومادوجو	٨,٧
		–	تشاد	١١٧٥	–	–	–	–	–	–	–
		–	الجزائر	٩٥٦	–	–	–	–	–	–	–
		–	مالى	٨٢١	–	–	–	–	–	–	–
		–	بوركينا فاسو	٦٢٥	–	–	–	–	–	–	–
		–	ليبيا	٣٥٤	–	–	–	–	–	–	–
جملة		٧	–	٥٦٧٦	٢	–	٢	٣٨٠	–	–	٦,٧

عدد	الدولة	دول الجوار			دول الجوار النهري وخصائص حدودها النهرية						% من الحدود البرية
		عدد	الدولة	طول الحدود البرية	عدد	الدولة	عدد الحدود	طول الحد	المجرى	النهر	
٢٦	الجابون	–	الكونغو	١٧٧٩	–	الكنغو	–	٢٧٠	أجوى	أجوى	١٥,٢
		–	الكاميرون	٢٩٨	–	الكاميرون	–	٩٠	أجوى	أجوى	٣٠,٢
		–	غينيا الاستوائية	٣٤٦	–	–	–	–	–	–	–
جملة		٣	–	٢٤٢٣	٢	–	٢	٣٦٠	–	–	١٤,٨
٢٧	بنين		النيجر	٢٥٠	–	النيجر	–	٢٥٠	النيجر	النيجر	١٠٠
			بوركينا فاسو	٣٠٦	–	بوركينا فاسو	–	١١٠	الفولتا	الفولتا	٣٥,٩
			نيجيريا	٧٧٣	–	–	–	–	–	–	–
			توجو	٦٤٤	–	–	–	–	–	–	–
جملة		٤	–	١٩٧٣	٢	–	٢	٣٦٠	–	–	١٨,٧
٢٨	سيراليون	–	غينيا	٦٥٢	–	غينيا	– –	١٢٠ ٥٠	سكارسن الكبير موا	سكارسن الكبير موا	٢٦,١
		–	ليبيريا		–	ليبيريا	–	١٨٠	مانو	مانو	٥٨,٨
جملة		٢	–	٩٥٨	٢	–	٣	٣٥٠	–	–	٣٦,٥
٢٩	بوركينا فاسو	–	غانا	٦٦٨	–	غانا	–	١٩٠	الفولتا	الفولتا	٢٨,٤
		–	بنين	٣٠٦	–	بنين	–	١١٠	الفولتا	الفولتا	٣٥,٩
		–	النيجر	٦٢٥	–	–	–	–	–	–	–
		–	كوت ديفوار	٥٨٧	–	–	–	–	–	–	–
		–	توجو	١٢٥	–	–	–	–	–	–	–
		–	مالي	١٢٢٠	–	–	–	–	–	–	–
جملة		٦	–	٣٥٣١	٢	–	٢	٣٠٠	–	–	٨,٥
٣٠	أوغندا	–	الكونغو الديمقراطية	٧٦٥	–	الكونغو الديمقراطية	–	١٩٠	سميليكى	النيل	٢٤,٨
		–	كينيا	٩٣٣	–	–	–	–	–	–	–
		–	السودان	٤٣٥	–	–	–	–	–	–	–
		–	تنزانيا	٤١٩	–	تنزانيا	–	٦٠	كاجيرا	النيل	١٤,٣
		–	رواندا	١٦٩	–	رواندا	–	٤٠	كاجيرا	النيل	٢٣,٧
جملة		٥	–	٢٧٢١	٣	–	٣	٢٩٠	–	–	١٠,٧
٣١	رواندا	–	الكونغو الديمقراطية	٢١٧	–	الكونغو الديمقراطية	–	٤٠	روزيزي	الكونغو	١٨,٤
		–	تنزانيا	٢١٧	–	تنزانيا	–	١٦٠	كاجيرا	النيل	٧٣,٧
		–	أوغندا	١٦٩	–	أوغندا	–	٤٠	كاجيرا	النيل	٣٢,٧
		–	بوروندى	٢٩٠	–	بوروندى	–	٥٠	كاجيرا	النيل	١٧,٢
جملة		٤	–	٨٩٣	٤	–	٤	٢٩٠			٣٢,٩

عدد	الدولة	دول الجوار: عدد	دول الجوار: الدولة	دول الجوار: طول الحدود البرية	دول الجوار النهري وخصائص حدودها النهرية: عدد	الدولة	عدد الحدود	طول الحد	المجرى	النهر	% من الحدود البرية
٣٢	نيجيريا	–	النيجر	١٤٩٧		النيجر		١٣٠	كومادوجو	كومادوجو	٨,٧
		–	تشاد	٧٦							
		–	الكاميرون	١٦٩٠		الكاميرون		٩٥	البيد	البيد	٥,٦
		–	بنين	٧٧٣		–		–	–	–	–
جملة		٤	–	٤٠٣٦	٢	–	٢	٢٢٥	–	–	٥,٦
٣٣	ليسوتو		جنوب أفريقية	٩١٠		جنوب أفريقية	١	٢١٠	كالدون	أورانج	٢٣,١
جملة		١	–	٩١٠	١	–	١	٢١٠	–	–	٢٣,١
٣٤	إريتريا	–	أثيوبيا	٩٢٠	–	أثيوبيا	–	١٩٥	ستيت	النيل	٢١,٢
		–	السودان	٥٩٠	–	–	–	–	–	–	–
		–	جيبوتي	١٠٥	–	–	–	–	–	–	–
جملة		٣	–	١٦١٥	١	–	١	١٩٥	–	–	١٢,١
٣٥	توجو	–	غانا	٨٧٧	–	غانا	–	١٧٠	الفولتا	الفولتا	الفولتا
		–	بنين	٦٤٤	–	–	–	–	–	–	–
		–	بوكينا فاسو	١٢٥	–	–	–	–	–	–	–
جملة		٣	–	١٦٤٦	١	–	١	١٧٠	–	–	١٠,٣
٣٦	بوروندي	–	الكونغو الديمقراطية	٢٣٣	–	الكونغو الديمقراطية	–	١٠٥	كيفو	الكونغو	٤٥,١
		–	تنزانيا	٤٥١	–	–	–	–	–	–	–
		–	رواندا	٢٩٠	–	رواندا	–	٥٠	كاجيرا	النيل	١٧,٢
جملة		٣	–	٩٧٤	٢	–	٢	١٥٥	–	–	١٥,٩
٣٧	كينيا	–	أثيوبيا	٨٦١	–	أثيوبيا	–	١٤٥	جوبا	جوبا	١٦,٩
		–	أوغندا	٩٣٣	–	–	–	–	–	–	–
		–	تنزانيا	٧٧٠	–	–	–	–	–	–	–
		–	الصومال	٦٨٣	–	–	–	–	–	–	–
		–	السودان	٢٢٥	–	–	–	–		–	–
جملة		٥	–	٣٤٧٢	١	–	١	١٤٥	–	–	٤,٢

عدد	الدولة	دول الجوار			دول الجوار النهري وخصائص حدودها النهرية						% من الحدود البرية
		عدد	الدولة	طول الحدود البرية	عدد	الدولة	عدد الحدود	طول الحد	المجرى	النهر	
٣٨	مالاوى	–	موزمبيق	١٥٩٠	–	موزمبيق	–	١٠٥	شيرى	زمبيزى	٦,٦
			زامبيا	٨١٧	–	–	–	–	–	–	–
			تنزانيا	٣٩٧	–	–	–	–	–	–	–
جملـــة		٣	–	٢٨٠٤	١	–	١	١٠٥	–	–	٣,٧
٣٩	غينيا الاستوائية	–	الجابون	٣٤٦							
		–	الكاميرون	١٩٣	–	الكاميرون	–	٧٠	كامبو	كامبو	٣٦,٣
جملـــة		٢	–	٥٣٩	١		١	٧٠			١٣,٠
٤٠	سوازيلاند	–	ج أفريقيا	٤٣٠	–	ج أفريقيا	–	٢٠	لمبوبو	لمبوبو	٤,٧
		–	موزمبيق	١٠٤							
جملـــة		٢	–	٥٣٤	١		١	٢٠			٠,٤
جملـــة			–	١٤٦٧٨٢	٩٠	–	١٣٠	٣٤٣١٨	–	–	٢٣,٤

المصدر : من حساب الباحثة عن الآتـــي :

١- الحدود النهرية من قياس الباحثة عن :

- Philips World Atlas, Chancellor, London 1996 , p. 46 – 56 .
- Jeune Afrique, the Atlas of Africa, Universite de Paris 1973 صفحات متعددة

٢- الحدود البرية من تجميع وحساب الباحثة عن

- www, odci, gov./cia publication factbook / index. cia., the world factbook, 2003, http //

– محمد عاشور مهدى ، الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقية ، مركز دراسات المستقبل الأفريقي ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، صـــ٨٣ .

٣- تم ترتيب الدول تنازليا على أساس الأكبر في أطوال الحدود النهرية.

جدول ملحق (٢) للدول الإفريقية في كتلة القارة اليابسة غير المشتركة مع جاراتها بحدود نهرية سنة ٢٠٠٦

عدد	الدولة	دول الجوار		
		عدد	الدولة	طول الحدود
١	ليبيا	–	مصر	١١١٥
		–	تشاد	١٠٥٤
		–	الجزائر	٩٨٢
		–	تونس	٤٥٩
		–	السودان	٣٨٤
		–	النيجر	٣٥٤
–	جملة	٦	–	٤٣٤٨
٢	مصر	–	السودان	١٢٧٥
		–	ليبيا	١١١٥
	جملة	٢	–	٢٣٩٠
٣	الصومال	–	أثيوبية	١٦٠٠
		–	كينيا	٦٨٣
		–	جيبوتي	٥٨
	جملة	٣	–	٢٣٤١
٤	تونس	–	الجزائر	٩٤٢
		–	ليبيا	٤٥٩
	جملة	٢	–	١٤٠١
٥	غينيا بيساوى	–	السنغال	٣٣٨
		–	غينيا	٣٨٦
	جملة	٢	–	٧٢٤
٦	جيبوتى	–	أثيوبية	٣٥٤
		–	إريتريا	١٠٥
		–	الصومال	٥٨
	جملة	٣	–	٥١٧
٧	غمبيا	١	السنغال	١٣٩
	جملة	١٩	–	١١٨٦

المصـــــدر :

– تم الترتيب تنازليا حسب الأكبر في أطوال الحدود البرية .

– الحدود البرية عن :

www, odci, gov/cia publication factbook / index. cia , the world factbook, 2003, http //

جدول ملحق (٣) توزيع مجارى الحدود السياسية النهرية حسب الأنهار سنة ٢٠٠٦

عدد الأنهار	النهر	مجارى الحدود النهرية			توصيف المجرى الحدودى
		عدد	الطول	%	
١	الكونغو Congo	–	١٥٧٨	–	أوبانجى Oubanji بين الكونغو الديمقراطية وأفريقية الوسطى
		–	١٣٥٠	–	أوبانجى بين الكونغو الديمقراطية والكونغو.
		–	٥٥٠	–	لوابولا Luapula بين زامبيا والكونغو الديمقراطية.
		–	٤٢٠	–	كاساى Kasai بين أنجولا والكونغو الديمقراطية.
		–	٢٩٠	–	سانجا Sanga بين الكاميرون والكونغو .
		–	٣٩٠	–	سانجا بين الكاميرون وأفريقيا الوسطى
		–	٢٦٠	–	كوبانجو بين أنجولا والكونغو الديمقراطية .
		–	١٠٥	–	روزيزي بين بوروندى والكونغو الديمقراطية.
		–	٤٠	–	روزيزي بين رواندا والكونغو الديمقراطية.
	جملة	٨	٤٩٨٣	٢٩,٠	–
٢	زمبيزى Zambesi	–	٧٩٧	–	زمبيزى بين زامبيا وزيمبابوى .
		–	٣٦٠	–	كوبانجو Cubongo بين ناميبيا وأنجولا.
		–	٢٨٠	–	زمبيزى بين بتسوانا وناميبيا .
		–	٢٣٥	–	كوياندو Kwando بين أنجولا وزامبيا .
		–	١٠٥	–	شيرى Chire بين مالاوى وموزمبيق .
		–	١١٥	–	كابومبو Kabompo(أوكوفانجو) بين ناميبيا وزامبيا
		–	٩٥	–	لوانجو Luangwa بين موزمبيق وزامبيا
		–	٢٠	–	زمبيزى بين بتسوانا وزامبيا
	جملة	٨	٢٠٠٧	١١,٧	–
٣	أورانج Oranje	–	١٠٠٠	–	مولوبو بين جنوب أفريقيا وبتسوانا
		–	٤٣٠	–	أورانج بين ناميبيا وجنوب أفريقية.
		–	٢١٠	–	كالدون بين ليسوتو وجنوب أفريقية.
	جملة	٣	١٦٤٠	٩,٦	
٤	السنغال Senegal	–	٨١٣	–	السنغال بين السنغال وموريتانيا.
		–	٧٠	–	بافينج Bafing بين غينيا ومالى.
		–	٣٥٠	–	فالمي بين مالي والسنغال
		–	١١٠	–	كوراكورو بين مالي وموريتانيا
	جملة	٤	١٣٤٣	٦,٠	
٥	النيل Nile	–	٢٤٠	–	أكوبو " السوباط " Sobat بين السودان وأثيوبيا .
		–	١٩٥	–	ستيت " العطبرة " بين إريتريا وأثيوبيا .
		–	١٩٠	–	سميليكى بين أوغندا والكونغو الديمقراطية .

		–	١٤٥	–	البيبور " السوباط " بين السودان وأثيوبيا .
		–	١٦٠	–	كاجيرا بين تنزانيا ورواندا
		–	٧٥	–	البارو بين أثيوبيا والسودان
		–	٦٠	–	كاجيرا بين أوغندا وتنزانيا
		–	٥٠	–	كاجيرا بين رواندا وبورندي
		–	٤٠	–	كاجيرا بين اوغندا ورواندا
	جملة	٩	١١٥٥	٦,٧	–
٦	لمبوبو Limpopo	–	٣٩٠	–	لمبوبو بين بتسوانا وجنوب أفريقية.
		–	٢٨٠	–	شاشي Shashi بين بتسوانا وزيمبابوى.
		–	٢٤٤	–	لمبوبو بين جنوب أفريقية وزيمبابوى.
		–	٣٠	–	لمبوبو بين جنوب أفريقيا وموزمبيق
		–	٢٠	–	لمبوبو بين سوازيلاند وجنوب أفريقيا
	جملة	٥	٩٦٤	٥,٦	
٧	شارى Shari	–	٣٦٠	–	بحر أيوك Bahr Aouk بين تشاد وأفريقيا الوسطى .
		–	٢٢٥	–	شارى بين الكاميرون وتشاد.
			٢١٥	–	لوجون Logone بين الكاميرون وتشاد.
	جملة	٣	٨٩٥	٥,٢	
٨	روفوما Ruvuma	١	٦٤٠	٣,٧	روفوما بين تنزانيا وموزمبيق .
٩	الفولتا Volta		١٩٠	–	الفولتا الأسود بين بوركينا فاسو وغانا.
			١٧٠	–	الفولتا الأبيض بين توجو وغانا .
			١٦٠	–	الفولتا الأسود بين كوت ديفوار وغانا.
			١١٠	–	الفولتا الأبيض بين بنين وبوركينا فاسو.
	جملة	٤	٦٣٠	٣,٧	–
١٠	درعة Draa	١	٤٥٠	٢,٦	درعة بين المغرب والجزائر.
١١	أوجوى Ogooue	–	٢٧٠	-	أفندو بين الجابون والكونغو .
		–	٩٠	–	أوجوى بين الجابون والكاميرون .
	جملة	٢	٣٦٠	٢,١	–
١٢	كونيني Cunene	١	٣٣٠	١,٩	كونيني بين أنجولا وناميبيا .
١٣	كافالى Cavally	١	٣٢٠	١,٩	كافالى بين ليبيريا وكوت ديفوار.

١٤	النيجر Niger	١	٢٥٠	١,٥	النيجر بين النيجر وبنين.
١٥	كومادوجويوبى Comaduguyobe	–	١٣٠	–	كومادوجويوبي بين نيجيريا والنيجر .
	جملة	١	١٣٠	٠,٨	–
١٦	سيس Cess	١	١٩٠	١,١	سيس بين ليبيريا وكوت ديفوار.
١٧	مانو Mano	١	١٨٠	١,١	مانو بين ليبيريا وسيراليون.
١٨	جوبا juba	١	١٤٥	٠,٨	جوبا بين كينيا وأثيوبية.
١٩	سكارسي الكبير Great scorcies	١	١٢٠	٠,٧	سكارس الكبير بين غينيا وسيراليون.
٢٠	سينت جون	١	١٢٠	٠,٧	سيت جون بين غينيا وليبيريا.
٢١	موا	–	٦٢	–	موا بين غينيا وليبيريا.
		–	٥٠	–	موا بين غينيا وسيراليون.
	جملة	٢	١١٢	٠,٧	–
٢٢	البيد	١	٩٥	٠,٦	بين نيجيريا والكاميرون
٢٣	كامبو	١	٧٠	٠,٤	بين غينيا الاستوائية والكاميرون
٢٤	سانت بول Saint - paul	١	٦٠	٠,٣	سانت بول بين غينيا وليبيريا
٢٥	تانو Tano	١	٣٥	٠,٢	تانو بين كوت ديفوار وغانا.
٢٦	الساف Save	١	٣٠	٠,٢	سابى Sabi بين زامبيا وموزمبيق
	جملـــــــة	٦٥	١٧١٥٩	١٠٠	–

المصدر : من قياس وحساب الباحثة عن :

- Philips world atlas op. cit . p. 46 – 56 .
- Jeune, Afrique, op. cit. صفحات متعددة.
- National Geographic Society, op. cit.p. 200 - 213.

- تم ترتيب الأنهار تنازليا حسب الأطول في مجاري الحدود السياسية النهرية .

ملحق (٤) : نص اتفاقية منظمة استغلال نهر السنغال ١٩٧٢ :

حددت الحدود بين السنغال وموريتانيا من قِبل فرنسا عن طريق إصدار العديد من القرارات التي حددتها الحدود لصالح فرنسا لا لصالح البلدين وكانت هذه الحدود تشبه الحدود الإدارية وتعتبر الحدود بين السنغال وموريتانيا بعد الاستقلال قائمة على التمسك بمبادئ القانون الدولي ومنها مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار كما جاء في قرار القمة الأول لمنظمة الوحدة الإفريقية وتؤكد باتفاقية نظام النهر لمنظمة استغلال نهر السنغال وبمقتضى هذا المبدأ فإن الحدود بين الدولتين تمر بمنتصف النهر.

نص اتفاقية منظمة استغلال نهر السنغال ١١ مارس ١٩٧٢

المادة الأولى : إعلان نهر السنغال بالإقليم الوطني لكل من جمهورية مالي والجمهورية الموريتانية الإسلامية وجمهورية السنغال نهرا دوليا بما في ذلك روافديه .

المادة السادسة : تنص على أن الملاحة في النهر بالأقاليم الوطنية للدول المتعاقدة حرة ومفتوحة تماما .

المادة السابعة : على أن تلتزم الدول المتعاقدة على إبقاء قطاعاتها من النهر في حالة تسمح بتسيير الملاحة فيها .

المادة الثامنة : تنص الاتفاقية أيضاً على تأكيد مبدأ المساواة بين الدول المتعاقدة أي المطلة على النهر . وقد شرعت لجنة من السنغال وموريتانيا عام ١٩٧٢ في تسليم الحدود بينهما بالاستناد إلى مرسوم ٨ ديسمبر ١٩٣٣ ولكن عمل هذه اللجنة تعثر ولم تتمكن من القيام بمهمتها هذا علما بأن اجتماعا على المستوى الوزاري للدولتين انعقد بين ٧، ٨ يناير عام ١٩٧٢ وأصدر قرار لترسيم البحرية بين البلدين ويتأسس هذا القرار على العلامة الحدودية التي ينص المرسوم ٨ ديسمبر على وجوب تشييدها في نقطة معينة على شاطئ المحيط الأطلنطي ليبدأ منها خط الحدود بين البلدين ويعتبر التنظيم الذي وضع لنهر السنغال في إطار مشروع استغلاله اقتصادية في ظل منظمة الدول المطلة على نهر السنغال في سنة ١٩٦٣ ، ثم منظمة استغلال نهر السنغال سنة ١٩٧٢ هو تنظيم جعل الخط الفاصل لسيادة كل من الدولتين يمر بمنتصف النهر بإقراره مبدأ الاستفادة المتساوية للدول المطلة عليه [1] .

---

[1]- صالح بكتاش ، التراع السنغالي الموريتاني بين المأزق العرقي والمخرج الوطني الشعبي ، مرجع سابق ، صفحات متفرقة

المصادر والمراجع

أولاً : الكتـــــــب

ثانياً : التقـــاريـــر

ثالثاً : الـــدوريـــات

رابعاً : الرسائل العلمية

خامساً : الأطالـــس

سادساً : الانـــترنـت

أولاً : الكتب

الكتب العربية :

١- إبراهيم سليمان عيسى ، أزمة المياه في العالم العربي ، دار الكتاب الحديث القاهرة، سنة ١٩٩٩.

٢- احمد علي إسماعيل ، أمال شاور ، افريقية المعاصرة ، دار الثقافة والتوزيع ، القاهرة ، سنة ١٩٧٨.

٣- احمد نجم الدين فليجة ، افريقية دراسة عامة واقليمية ، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ، سنة ١٩٧٨.

٤- أنطوني سيلري ، ترجمة إبراهيم رزقانة وآخرون ، الجغرافية الاجتماعية لإفريقية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، د:ت .

٥- اوستن ملر ، ترجمة محمد متولي وإبراهيم رزقانة ، علم المناخ ، مكتبة الأدب ، القاهرة ، د:ت .

٦- جان ليون الإفريقي ، ترجمة عبد الرحمن حميدة ، وصف افريقية ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، المملكة العربية السعودية ، الرياض سنة ١٣٩٩هـ .

٧- جو آنسي وآخرون، ترجمة سعد الطويل ومصطفى مجدي الجمال، الأمن المائي في أفريقيا الجنوبية، كتاب الصراع حول المياه الإرث المشترك للإنسانية ، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٥ .

٨- جمال حمدان ، افريقية الجديدة ، دراسة في الجغرافية السياسية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، سنة ١٩٦٦. وطبعة مكتبة مدبولي سنة ١٩٩٦.

٩- جورج .هـ.ت كمبل ، ترجمة مصطفي منير وآخرون ، افريقية المدارية الجزء الأول مكتبة الانجلو المصرية ، سنة ١٩٦٧.

١٠- جيز ويلر وآخرون ، ترجمة محمد الطائي وآخرون ، جغرافية العالم الإقليمية ، الجزء الثاني ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، سنة ١٩٦٥.

١١-دولت احمد صادق وآخرون ، الجغرافية السياسية ، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ، سنة ١٩٨٢.

١٢- رجاء وحيد دويدري ، جغرافية الوطن العربي في افريقية ، منشورات جامعة دمشق سنة ١٩٩٧.

١٣- سامي مخمير وخالد حجازي ، أزمة المياه في المنطقة العربية ، عالم المعرفة العدد ٢٠٩ ، الكويت ، سنة ١٩٩٦.

١٤- سيد أحمد سالم قاسم، أجناس وأعراق السكان في العالم، جغرافية أنثروبولوجية، مكتبة الرشد، الرياض، سنة ٢٠٠٦ .

١٥- شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق ، تاريخ افريقية الحديث المعاصر ، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ، سنة ١٩٩٥ .

١٦- صابر أمين دسوقي وآخرون، الجغرافيا العامة، د:ن ، د:ت .

١٧- صلاح الدين بحيرى ، أشكال الأرض ، دار الفكر ، دمشق ، سنة ١٩٧٩.

١٨- صلاح الدين عامر وآخرون، قانون الأنهار الدولية الجديد والمصالح العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠١ .

١٩- صلاح بكتاش، النزاع السنغالي الموريتاني بين المأزق العرقي والمخرج الوطني الشعبي، دار المستقبل العربي، د ت .

٢٠- عبد الرحمن الماحي، تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال (١٨٩٤ - ١٩٦٠) الهيئة العامة للكتاب ، سنة ١٩٨٢ .

٢١- عبد العزيز طريح شرف ، الجغرافية المناخية والنباتية ، دار الجامعات العربية الإسكندرية ،سنة ١٩٨٣ ، وطبعة دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،سنة ٢٠٠٠

٢٢- عبد العزيز كامل ، دراسات في الجغرافية البشرية للسودان ، دار المعارف بمصر ، القاهرة سنة ١٩٧٢

٢٣- فاروق عبد الجواد شويقة ، دراسات افريقية إيكولوجية ، دار النهضة العربية القاهرة ، سنة ١٩٨٣.

٢٤- فتحي عبد العزيز أبو راضي ، الأساليب الكمية في الجغرافية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، سنة ٢٠٠٠.

٢٥- فيصل عبد الرحمن علي طه ، القانون الدولي ومنازعات الحدود ، دار الأمير للنشر والتوزيع ، القاهرة ، سنة ١٩٩٩.
٢٦- فيليب رفلة ، الجغرافية السياسية لإفريقية ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ، سنة ١٩٦٦ .
٢٧- فلماتا ليمان وآخرون، ترجمة سعد الطويل ومصطفى مجدي الجمال، تنمية الذهب الأزرق في ليسوتو، كتاب الصراع حول المياه الإرث المشترك للإنسانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، سنة ٢٠٠٥.
٢٨- قباري محمد إسماعيل ، الانثروبولوجيا العامة : منشأة المعارف ، الإسكندرية، د:ت .
٢٩- مارمول كرفجال ، ترجمة محمد حجي وآخرون، أفريقيا، الجزء الأول، مكتبة المعارف، سنة ١٩٨٤ .
٣٠- مايكل دراكوه ، ترجمة احمد سيف النصر وآخرون ، الأنهار الأفريقية وازمة الجفاف ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٩٤ .
٣١- محمد خميس الزوكة ، جغرافية المياه ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، سنة ١٩٩٨.
٣٢- محمد رياض ، جغرافية النقل ، دار النهضة العربية ، بيروت ، سنة ١٩٧٤.
٣٣- مريام سو وآخرون، ترجمة سعد الطويل ومصطفى مجدي الجمال، كتاب الصراع حول المياه الإرث المشترك للإنسانية، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، سنة ٢٠٠٥ .
٣٤- محمد صفي الدين ، جيمورفولوجية قشرة الأرض ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، سنة ١٩٧١.
٣٥- محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية والمشكلات الدولية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، سنة ١٩٧١.
٣٦- ــــــــــــــ ،الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية، الأنجلو مصرية، القاهرة، سنة ١٩٧٣ .
٣٧- ــــــــــــــ ، السودان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥ .

٣٨- ــــــــــــــــ ، الجغرافية المعاصرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، سنة ٢٠٠٣

٣٩- ــــــــــــــــ ، إفريقيا دراسة في شخصية القارة وشخصية الأقاليم ، الأنجلو المصرية، القاهرة، سنة ٢٠٠٤

٤٠- محمد عبد الفتاح إبراهيم ، أضواء علي مناطق افريقية مجهولة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، سنة ١٩٦٦.

٤١- محمد عاشور مهدي ، الحدود السياسية وواقع الدولة في افريقيسة ، مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، القاهرة ، سنة ١٩٩٦.

٤٢- محمد عوض محمد ، الشعوب والسلالات الأفريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، سنة ١٩٦٥.

٤٣- محمد فاتح عقيل ، مشكلات الحدود السياسية ، دراسة موضوعية تطبيقية في الجغرافية السياسية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، سنة ١٩٦٢.

٤٤- محمد متولي ، وجه الارض ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، سنة ١٩٧٧.

٤٥- محمد محمود الديب ، الجغرافية السياسية ـ منظور معاصر ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، طبعة ١٩٨٩ وطبعة ٢٠٠٢ .

٤٦- نجيب زبيب ، الموسوعة العامة لتاريخ العرب والأندلس ، الجزء الثاني ، دار الأمير للثقافة والعلوم ، بيروت ، سنة ١٩٥٥

٤٧- هرست وآخرون ، موسوعة حوض النيل ، المجلد العاشر ، المشروعات الكبرى لضبط النيل ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة سنة ١٩٦٦.

٤٨- يوسف عبد المجيد فايد ، جغرافية المناخ والنبات ، دار النهضة العربية ، بيروت د.ت .

٤٩- يسري الجوهري، الكشوف الجغرافية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥

الكتب غير العربية :

50- Beaver, m.a., Geographies For Advanced Study , Longman , London , 1961.

51- Bentsi, E.k., Thesearch For National integration in Africa, Collier Macmillan Bublisher, London, 1975 .

52- Boatenig, E.A., Apolitical Geography of Africa, Comberidge University press, london, 1977 .

53- Ehnmark,A., and Wastberg, p., Angola And Mozambique, Pall Mall Press , London , 1963

54- Forde, D., And Kabery, P.M., West African Kingdoms In The Ninenth Century , Oxford University Press , 1967.

55- Ghali,B., Boundaries And Low In Africa ,Etition Technique Et Economique , Paris, 1972 .

56- Grove, A . T., Africa, Oxford University Press,1978

57- Hertslet, E.: Map of Africa by Treaty . Vol . 2 .

58- Joe, p.k., Politics, Geoeraphy And Political Geography, Arnold, London ,1995.

59- Liebenow ,j . G., Liberia The Quest For Democracy , Indiana University Press , 1987.

60- Martin ,I . G., Political Geography , John Wiley And Sons , Inc , New York , 1996.

61- Michel , F . , Front Et Frontier , Un Towr Du Mond Geopolitique , Libararie Fayard , Apendex , 1991.

62- Nelson , H.D , Morocco , Acountry Study , The American University , Washington , 1978.

63- Northam , R . M . , Urban Geography , John Wiley And Sons , New York 1979.

64- Olorunsola , V.A., The Politics Of Cultural Sub- Nationalism In Africa , Anchor Book , Doubleday And Company Inc , New York , 1972

65- Sharaf ,A. T . , A Short History Of Geograbhical Discovery , Zaki Mahdy , Alexandira , 1963.

66- Smock , D . R. , And Bentsienchill , k . , The Search For National Integration In Africa , Collier Macmillan Publishers , London 1975

67- Stamp , D . , Africa A Study In Tropical Development , John Wiley And Sons , London , 1960

68- Tournaire , H . . Et Bouteaud , R . , Le Livre Noir Du Congo . , Librairie Academique Parrin , Paris , 1963

ثانياً : التقارير

التقارير العربية :

١- الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية للعالم ، سنة ٢٠٠٣ .

٢- الأمم المتحدة ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، حالة سكان العالم سنة ٢٠٠٤ ، نيويورك ، سنة ٢٠٠٤ .

٣- بدر شافعي، الصراع في حوض نهر مانو، التقرير الاستراتيجي (٢٠٠١ – ٢٠٠٢) التفاعلات الإفريقية والصراعات والحروب، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٤- سلطان فولي، قضايا تنمية الطاقة والموارد في أفريقيا، التقرير الاستراتيجي الإفريقي (٢٠٠١ - ٢٠٠٢) التفاعلات الإفريقية والصراعات والحروب، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، سنة ٢٠٠٢ .

التقارير غير العربية :

4- The World Bank, African Development Indiactors, Washintgon, 2003 .

5- ____________, World Development, Athaking Poverty, Oxford University Press, Report 2000 – 2001 .

6- United Nation, African Statistical year book , Volum II , 2002 .

7- United Nation Population Fund , State Of The World Population , NewYork , 2004 .

ثالثاً : الدوريات :

الدوريات العربية :

١- أحمد الرشيدي، نهر النيل ، مصر ومياه النيل، الإطار القانوني للحاكم وضروريات التعاون المشترك، مجلة آفاق أفريقية، المجلد الثاني، العدد الخامس، القاهرة، سنة ٢٠٠١ .

٢- إجلال محمود رأفت ، النزاع السنغالي الموريتاني على مياه نهر السنغال ، كتاب المؤتمر الثالث (المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين) ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، سنة ١٩٩٦ .

٣- إسحاق كمارا ، التعددية اللغوية في غينيا ، كتاب مؤتمر اللغة والثقافة في أفريقية سنة ٢٠٠١ ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، سنة ٢٠٠١ .

٤- السعيد إبراهيم البدوي ، مصادر الطاقة في أفريقية ، مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد السادس ، الرياض ، سنة ١٩٧٦ .

٥- ــــــــــ ، مشكلات التنمية الاقتصادية في أفريقية، كتاب بحوث ندوة أفريقية وتحديات القرن الحادي العشرين ١٩٩٧ المجلد الثاني ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة، سنة ١٩٩٧ .

٦- ــــــــــ ، الأنماط الزراعية في أفريقيا، الموسوعة الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، سنة ١٩٩٧

٧- ــــــــــ ، الصراعات والحروب الأهلية في هضبة البحيرات ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد ٣٥ ، الجزء الأول ، القاهرة ، سنة ٢٠٠٠ .

٨- السيد علي أحمد فليفل ، تعيين الحدود السودانية الحبشية وأثره على قبائل الوطاويط ، البرتة ، البورن ، الخوما ، دراسة وثائقية للفترة من سنة ١٨٩٩ – ١٩٣٦ ، كتاب ندوة حوض النيل ١٩٧٨ ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٧٨ .

٩- آمال شاور ، إيرادات نهر النيل بين الزيادة والنقص في الفترة الحديثة ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد ٢١ ، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة ، سنة١٩٨٩

١٠- جريدة الأخبار المصرية ، مصر وأفريقية، ٢٠٠٥/٧/١٧ .

١١- جريدة الأهرام المصرية، ٢٠٠٦/١٢/٢١ .

١٢- جلال عبد المعز، بحيرة تشاد، كتاب المؤتمر الدولي حول مشكلة المياه في أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، سنة ١٩٩٨ .

١٣- سعيد سالم جويلي ، قانون الأنهار الدولية ، كتاب بحوث المؤتمر السنوي الثالث ، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، ١٩٩٩ .

١٤- سلطان فولي حسن ، الكهرباء في إقليم غرب أفريقية ، مجلة الدراسات الأفريقية ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤

١٥- ———— ، أزمة الطاقة في إقليم البحيرات العظمى ، كتاب أعمال ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى ٢٠٠٢ : معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة : ٢٠٠٢ .

١٦- عبد الله عبد الرازق وآخرون، مشكلة الحدود بين السنغال وموريتانيا، مصر وأفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة ، كتاب أعمال لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ومعهد البحوث والدراسات الأفريقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٩٦ .

١٧- عبد الملك عودة، العلاقات المصرية الأفريقية بعد الحرب الباردة، مجلة آفاق أفريقية، المجلد الثالث، العدد العاشر، القاهرة، سنة ٢٠٠٢ .

١٨- عزيزة محمد علي بدر ، التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات والحروب الأهلية وانعكاساتها على البيئة والتنمية البشرية في أفريقية ، كتاب أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية ، الصراعات والحروب الأهلية في أفريقية ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩ .

١٩- حلمي ميخائيل بشاي ، مشكلة الثروة السمكية في أفريقية ومستقبلها ، كتاب ندوة ، الموارد الطبيعية وصونها في مصر وأفريقية سنة ٢٠٠١ ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .

٢٠- ماجدة إبراهيم عامر ، النمو السكاني في أفريقيا ، الموسوعة الأفريقية، معهد البحوث والدارسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧

٢١- ———— ، اللاجئون في أفريقية دراسة جغرافية ، كتاب بحوث المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية ، الصراعات والحروب الأهلية

في أفريقية سنة ١٩٩٩ ، معهد البحـوث والدراســات الأفريقيــة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩ .

٢٢- محمد عبد الغني سعودي، النقل في أفريقيا المدارية سمات ومشكلات، المجلــة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصــرية، العــدد الثالــث، القاهرة، ١٩٧٠

٢٣- ـــــــــــــ ، النيل دراسة في السياسية المائية ، كتاب أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقي ، سنة ١٩٨٥ الجزء الأول ، معهد البحــوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .

٢٤- ـــــــــــــ ، الجغرافية السياسية لأفريقية ، الموسوعة الأفريقية ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ١٩٩٧ .

٢٥- ـــــــــــــ ، مكانة اللغة العربية والتحديات التي تقابلها في أفريقيا، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، العدد ٣٥، ٢٠٠١

٢٦- محمد علي نوفل، التعددية اللغوية في نيجيريا، مجلة الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، العدد الثــاني والعشــرون، جامعــة القاهرة، ٢٠٠٠

٢٧- هشام سيد محمود، زيمبابوي، الصراع والأمن في القرن الأفريقي، مجلة آفــاق أفريقية، المجلد الرابع، العدد ١٣ ، القاهرة، ٢٠٠٣ .

٢٨- يوسف عبد المجيد فايد ، الأقاليم المناخية في أفريقية في ضوء تصنيف كــبن ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد ٢١ الجمعية الجغرافية المصـرية ، القاهرة سنة ١٩٨٩ .

الدوريات غير العربية :

27- Diallo, G., Mauritania The Other Apartheid, Current African Issues 16 , Nordiska African Institutet And Garba Diallo, Sweden, 1993 .

28-Gann, L.H., And Duignan, P., Colonialism In Africa 1870 – 1960 , Volum I , Cambridge University Press, 1981 .

29-Tanzania Authemti Africa , Tanzania Tourist Board , Dar es salam. S.D.

رابعاً : الموسوعات غير العربية :

Brownlie, I., African, Boundarias Aleged Diplomatic Eneyclopedic, Billing and Sans Limited, London, 1979.

خامساً : الأطالس

الأطالس العربية :

١ – كولن ماكفيدي ، ترجمة مختار السويفي ، أطلس التاريخ الأفريقي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة سنة ١٩٨٧ .

٢ – المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية، أطلس العالم، دار الشـرق العربـي للطباعـة والنشر والتوزيع، حلب، د : ت .

الأطالس غير العربية :

3- Alan B Mountioy & Clifford Embelton, Africa A New Geograpgy Survey, Frederick A. Praeger Inc., New York, 1967, P . 105 .

4- Alahyane, M., Etudes Anthroplogiques En Anti-Atlas Occidental ; Lahsass, Ryaume Du Maroc Instute Royal De La Culture Amazighe, Rabat, 2004 .

5- The Department Of Land And Survege, Atlas Of Auganda, Auganda , 1962

6- The Times Atlas Of The World, Comperhensive Edition, Bartholomew And Son Limited, London, 1981, Plate.89

7- The University Atlas, George Philip and So Son Limited, London, 1958 .

8- Jeune Afrique, The Atlas Of Africa, Universite De Paris, 1973 .

9- National Geographic Society, Atlas Of The World, Copyright , Washington, 1981 .

10-Philip's , World Atlas, Chanceller , London, 1996 .

سادساً : الرسائل العلمية

١-حسن إبراهيم سعد حسن، السياسية الخارجية الأثيوبية تجاه دول القرن الأفريقي منذ عام ١٩٩١ ، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة، سنة ٢٠٠١

٢-رءوف راشد خلة ، كينيا دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة سنة ٢٠٠٠ .

٣-عبد الرحمن محمد الصالحي، التسوية السلمية للمنازعات الأفريقية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٠ .

٤-فاطمة مصطفي احمد مهران ، جمهورية جنوب افريقية ، دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة، سنة ١٩٩٤

٥-ماهر صبحي رزق ، النقل وأثره في الإنتاج الاقتصادي في غرب إفريقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٧٨ .

٦-مبارك حسن سليمان ، تنزانيا دراسة في الجغرافية البشرية رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ،سنة ١٩٧٤.

٧-محمد زكريا الكسار ، زامبيا ، دراسة في جغرافية الحدود السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٨ .

٨-مني محمود بهي ، اريتريا ، دراسة في الجغرافية السياسية رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢

٩-مها محمود صالح ، تشاد دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ .

١٠- نيفين فؤاد عبد الخالق، التطور التاريخي لمشكلات الحدود السودانية الإثيوبية (١٨٧٩-١٩٠٢) رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية: جامعة القاهرة، ١٩٩١ .

١١- هويدا عبد العظيم عبد الهادي ، أثر التركيب السكاني على التنمية في زيمبابوى في الفترة من سنة ١٩٧٥ ـــ ١٩٨٥ رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم النظم السياسية والاقتصادية ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٩ .

سابعاً : الانترنت

1- http://www.odci.gov/cia publication factbook/index ., cia , the world factbook / 2003.

2- http://www.alwatan.com/graphics/2001/mar/22.3/heads/ft8.htm / 2006

3- http://www.suhuf.net.sa/1999jaz/mar/2/ms13.htm / 2006

4- http://www.grida.no/climate/ipcc/regional/034.htm / 2006

5- http://www.nahrain.com/d/news/06/03/17/nhr0317j.htm /2006

6- http://www.arabfund.org/project-ar/proj454-ar.htm / 2006

7- http://www.mondiploar.com/mar01/articles/paringaux.htm /2006

8- http://www.alwatan.com/graphics/2001/mar/22.3/ft8.htm /2006

9- http://www.panda.org/dams

10-http://www.saharamedia.net/tertenews/madules.php?name=news&file=article&sid=735 /2006

11-http://www.fao.org/docrop/w4347eob.htm / 2006

12-http://www.zambia-water.org.zm/ngos.htm

جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
قسم الجغرافيا

مستخلص رسالة الدكتوراة بعنوان

الحدود السياسية النهرية في أفريقيا دراسة في الجغرافيا السياسية

إعداد : منى محمود بهي سعد

تنقسم الدراسة إلى ٤ فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة التي تشمل على أهم التوصيات .

تتناول المقدمة دور الأنهار في رسم الحدود بين الدول كما تتناول أيضا خريطة أفريقيا قبل عام ١٨٨٥ ثم خريطة أفريقيا مع مطلع القرن العشرين وثالثا الخريطة السياسية الحالية للقارة الأفريقية والدور الذي تلعبه الأنهار الأفريقية البالغ عددها ٢٦ نهرا فضلا عن ٦٥ مجرى مائي حدودي في ٤٠ دولة .

في الفصل الأول تتناول الدراسة خصائص الأنهار الحدودية التي أخذت في الاعتبار عند ترسيم الحدود منذ عام ١٨٨٥ حيث تبلغ عدد الدول التي تشترك الأنهار في رسم حدودها حاليا ٤٠ دولة .

أما الفصل الثاني فيتناول موضوع الحدود السياسية طبقا للمجاري المائية والمواقع وكثافة الحدود السياسية والحدود النهرية وينقسم إلى أربعة أقسام حسب جهة التصريف : الأطلنطي، الهندي، البحر المتوسط، الداخلي .

أما الفصل الثالث فيدرس مشكلات الحدود السياسية النهرية والأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما يتناول بعض النزاعات السياسية بين بعض الدول ذات الحدود السياسية النهرية مثل السنغال وموريتانيا فضلا عن المشكلات الخاصة بالملاحة النهرية والصيد وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى .

أما الفصل الرابع فيركز على مستقبل الحدود السياسية النهرية المتمثلة في حدود طبيعة (الأنهار) في ضوء المشروعات التنموية التي سيتم إقامتها مستقبلا .

وفي نهاية الرسالة تتناول الخاتمة ملخصاً لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، ومن أهم هذه النتائج ما يلي :

1. العمل على توضيح حقوق كل دولة في المجرى الحدودي بحيث يتم معرفة خط حدود الدولة في النهر .
2. ضرورة التزام الدول المتشاطئة بما أقرته قواعد القانون الدولي .
3. تعديل الحدود السياسية النهرية بما يتفق مع كونها روابط وصل وليست فصل ويكون هذا باتفاق الطرفين .
4. ضرورة تفادي المشكلات الاجتماعية التي أوجدتها الحدود النهرية وكذلك المشكلات الاقتصادية والسياسية وغيرها .
5. ضرورة الاتفاق حول حق السيادة على الجزر التي تعترض مجرى الحدود السياسية النهرية التي لم تنص على جهة سيادتها اتفاقيات تحديد الحدود النهرية.
6. ضرورة تنظيم الملاحة النهرية على أن يكون ذلك باتفاق الطرفين .
7. أن يتم تنظيم السير النهري بين الدولتين المتشاطئتين وبما يتفق مع تنظيمات حوض النهر .
8. التأكد على أهمية التواصل بين دول حوض النهر الواحد .
9. اشتراك دول حوض النهر الواحد في عمل مشروعات تكاملية تتعلق بالنهر كالسدود لتوفير مياه الري وبعمل مشروعات توليد الطاقة الكهرومائية منها وأيضا تكوين اتحادا بين دول حوض النهر تخف من حدة الحدود النهرية وحتى تشبه الحدود الإدارية في ظل هذا الاتحاد .
10. توجيه نظر الباحثين في العلوم الأخرى كالقانون والاقتصاد والسياسة لوضع تقنية تتعلق بنشاط النهر سواء كان أسر نهري أو نحت وإرساب في دولة على حساب دولة أخرى .

A bstract

1 Claryifying and demonstrating every country's right in the riverbed boundaries so that the boundaries of a country are identified .

2 . The Co-coastal countries have to stick to the (International law rules) .

3 . Modifying the river political boundaries in accordance with being links rather than being segregating ties , and that is according to both parties a agreement .

4 . Avoiding the social problems that resulted from the river boundaries, and the political and the economical problems as well

5 . A greeing on the right of hegemony over the islands across the riverbed political boundaries which the riverbed boundaries identification conventions conventions did not specify the side of hegemony .

6 . the necessary of regulting the river navigation under the agreement of both parties .

7 . Regulating the river fishery between the two coasted countries in accordance with the river regulation .

8 . Emphasising the importance of communication among the countries of the riverbed .

9 . The participation of the countries of the one riverbed in carrying out complementary and integral project concerning the river, such as dams and providing irrigation water and setting up projects of generating the between the riverbed countries , to minimize and diminish the severity of riverbed boundaries and to be more like the frontier under the umbrella of the association .

10 Getting the researchers in other sciences , such as law , economy and politics , to set a technology concerning with the activity of the river whether was river capture , sedimentation or erosion in only one country ataccount of the other .

A bstract

The title of the thesis : The River political Boundaries in African – Study in political Geography . The thesis is divided into four chapters besides an introduction and a conclusion . The introduction deals with the role of rivers in the drawing states the Boundaries a mong states as apart of the land and ones . It also deals with the map of Africa before 1885, then the map at the beginning of the 20th century. Thirdly : The recent political map of Africa and the twenty six rivers that include 65 borders streams in forty states .

The First Chapter deals with the characteristics of the river borders that had been drawn since 1885 . Forty seven states and about forty of them participate with one or more nation . There are one hundred and thirty Boundaries . Some of them have eight borders .

The second chapter deals with the political Boundaries according to its streams, its sites, the density of the river political Boundaries. The river boarders are divided into directions . There are four directions for African rivers as fllows : Atlantic ocean, Indian ocean Mediterranean sea and dischange .

The third chapter deals with the problems of the river political Boundaries whether they are social, political or economic, If deals with the dispute between Senegal and Mauritania besides the problems of navigation and finishing between river bordered states .

The fourth chapter Focuses on the future of the river political Boundaries through the development projects that will be carried out in the future .

The conclusion deals with the main results and recommendations of the dissertation .

The most important results are :-

Cairo University
Institute Of African Researchs Studies
Geography Department

A bstract

Rivers as Political Boundarias In Africa

" A Study In Political Geography "

Abstract by

Mona Mahmoud Bahy Saad